

ظاهرة العولمة الاقتصادية

وتأثيراتها على أسواق المال العالمية

أحمد حسن صالح فادر



Modern Era's world
للنشر والتوزيع
2013

ظاهرة العولمة الاقتصادية

وتأثيراتها على أسواق المال العالمية

أحمد حسن صالح قادر

عالم الكتب الحديث

Modern Books' World

إربد - الأردن

2013

الكتاب

ظاهرة العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على أسواق المال العالمية

تأليف

أحمد حسن صالح قادر

الطبعة

الأولى، 2013

عدد الصفحات: 292

القياس: 17×24

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

(2012/7/2879)

جميع الحقوق محفوظة

ISBN 978-9957-70-685-2

الناشر

عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع

إربد- شارع الجامعة

تلفون: (27272272 - 00962)

خلوي: 0785459343

فاكس: 27269909 - 00962

صندوق البريد: (3469) الرمزي البريدي: (21110)

E-mail: almalkotob@yahoo.com

almalkotob@hotmail.com

www.almalkotob.com

الفرع الثاني

جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع

الأردن- العبدلي- تلفون: 5264363 / 079

مكتبة بيروت

روضة القدير- بناية بزي- هاتف: 471357 1 00961

فاكس: 475905 1 00961

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ رَبِّ هَبْ لِي حُكْمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ ﴾ ﴿٨٥﴾ وَأَجْعَلْ لِي
لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ ﴿٨٦﴾ وَأَجْعَلْنِي مِنْ وَرَثَةِ جَنَّةِ النَّعِيمِ ﴿٨٧﴾

صدق الله العظيم
سورة الشعراء، الآيات (83-85)

الإهداء

الى /

❖ أبنائي وبناتي الأعزاء...

❖ وكل من يسهر الليالي ليبلغ العلا....

أهدي جهدي المتواضع ...

الباحث

المحتويات

الصفحة	الموضوع
1	المقدمة
5	الفصل الأول: ظاهرة العولمة الاقتصادية، نشوئها وترسخا عالمياً...
7	المبحث الأول: مفهوم العولمة الاقتصادية
7	العولمة كمصطلح وكمفهوم اقتصادي
12	ركائز وآليات العولمة الاقتصادية
17	أثر التكنولوجيا والمعلوماتية
25	اختلال موازين القوى وتأثيرها على العولمة الاقتصادية
28	المبحث الثاني: جذور نشوء العولمة الاقتصادية
28	جذور العولمة الاقتصادية
31	مراحل تطور العولمة الاقتصادية
34	آفاق تحقيق العولمة الاقتصادية
37	المبحث الثالث: عوامل ترسخ العولمة الاقتصادية
38	ثورة المعلومات والثورة العلمية والتكنولوجية
40	تكنولوجيا الاتصالات والمواصلات
42	دور منظمة التجارة العالمية والشركات متعددة الجنسيات.
53	الفصل الثاني: مجالات العولمة الاقتصادية.
55	المبحث الأول: عولمة التجارة
55	الجذور التاريخية للتجارة الدولية.
59	مراحل نمو التجارة الدولية
65	التدويل للإنتاج الصناعي ورأس المال والخدمات
70	رأس المال

الصفحة	الموضوع
75	تجارة الخدمات
78	الأنفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT
91	منظمة التجارة العالمية WTO
96	المبحث الثاني: عولة الاستثمار
96	ماهو الاستثمار
97	أنواع الاستثمار
98	الاستثمار الأنتاجي والأصول الرأسمالية
108	الاستثمار في اصول وأدوات مالية مختلفة
110	الأوراق المالية
110	الأسهم
112	السندات
114	حقوق الخيار
116	التمويل والأقراض
128	المبحث الثالث: المؤسسات الأقتصادية العالمية
128	فكرة انشاء المؤسسات الدولية
131	صندوق النقد الدولي
133	أهداف صندوق النقد الدولي
135	موارد الصندوق
137	حقوق السحب الخاصة
141	البنك الدولي للأنشاء والتعمير
144	اهداف البنك الدولي
151	مكونات البنك الدولي
154	منظمة التجارة العالمية WTO

الصفحة	الموضوع
161	المؤسسات والمنظمات الإقليمية
161	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
162	التعاون الاقتصادي الأوروبي
165	الفصل الثالث: أسواق المال العالمية
167	المبحث الأول: طبيعة أسواق المال العالمية
167	ماهية أسواق المال
169	أنواع الأموال والأدوات المالية التي يتم التعامل بها في أسواق المال العالمية
169	السندات
174	الأسهم العادية
176	أنواع الأسهم العادية
178	الأسهم الممتازة
180	الأوراق المالية المشتقة
181	العقود الآجلة للأسهم
182	التعامل بحقوق الخيار
183	أنواع الأسواق المالية
188	السوق النقدي
191	المبحث الثاني: تطور الأسواق المال العالمية
191	لمحة تاريخية عن ظهور ونشوء أسواق المال
196	التطورات التي طرأت على الأدوات المالية التي يتم التعامل بها في أسواق المال.
201	المبحث الثالث: أهم أسواق المال العالمية.
201	أسواق المال في أمريكا الشمالية والدول الأوروبية والدول الآسيوية
201	بورصة نيويورك

الصفحة	الموضوع
203	بورصة شيكاغو
203	بورصة ناسداك
205	بورصة لندن
206	بورصة فرانكفورت
207	بورصة أوروبية أخرى
208	بورصة طوكيو
209	أهم اسواق الدول العربية
209	سوق مصر المالي
211	بورصة بيروت للأوراق المالية
212	بورصة عمان
215	الفصل الرابع: اسواق المال العالمية في ظل ظاهرة العولمة الاقتصادية
217	المبحث الأول: ثورة الاتصالات وتأثيراتها على تطور اسواق المال العالمية
217	مراحل تطور تكنولوجيا الاتصالات
218	اختراع التلفزيون
219	وكالات الأنباء
220	من الهاتف الى الراديو
221	التلفزيون
223	شبكة العنكبوت وتأثيرها على تطور اسواق المال العالمية
229	الانتشار الواسع لوسائل الاتصالات الحديثة وتأثيرها المباشر في تطور اسواق المال العالمية والاقتصاد العالمي.
235	المبحث الثاني: الثورة المعلوماتية وأسواق المال العالمية
235	ماهية الثورة المعلوماتية وما هي التكنولوجيا المعلوماتية
236	عملية التقارب والتبادل المعلوماتي

الصفحة	الموضوع
238	تكنولوجيا المعلومات
240	شبكات الاتصالات الألكترونية
241	شبكات الاتصالات الألكترونية وتأثيرها على قطاعي المصارف واسواق المال
247	المبحث الثالث: الثورة الرقمية الألكترونية ودورها في تطور اسواق المال العالمية
247	الثورة الرقمية الألكترونية
249	النقود الألكترونية
252	عملية الرقمنة
255	تأثير الثورة الرقمية الألكترونية في تطور اسواق المال العالمية
263	الخلاصة
269	الأقتراحات
271	المراجع

قائمة الجداول

رقم الصفحة	الجدول	رقم الجدول
17	اجمالي صافي تدفقات الموارد	1
20	تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخاصة	2
24	قوة الدول و الشركات عام 1994	3
46	نسبة الاستثمارات الخاصة في الخارج	4
49	أهم الدول التي تستثمر شركاتها في الخارج	5
62	الانتاج العالمي من القمح	6
64	التجارة الدولية في القمح والدقيق	7
70	اتجاهات الانتاج و التجارة في العالم	8
71	نسبة الاستثمارات الخاصة في الخارج	9
74	تدفقات حصص اسهم المشاركة الى الدول النامية	10
86	بعض المؤشرات الرئيسية لبعض الدول المتقدمة	11
91	واردات البلدان الصناعية الخاضعة لأجراءات غير التعريفية الجمركية	12
100	الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الولايات المتحدة	13
103	أرباح الاستثمارات الخاصة المباشرة الأمريكية في اوروبا الغربية	14
105	موجز الحساب الجاري فيما بين عامي 1980/1973	15
107	تطور معدلات النمو في البلدان الرأسمالية الكبرى	16
109	اصدارات السندات الدولية	17
114	اصدارات السندات الدولية	18
116	تطور حجم السوق الأوروبية للأثمان	19

رقم الصفحة	الجدول	رقم الجدول
118	الاستثمار المباشر الأجنبي الى الدول النامية	20
120	احصاءات بعض الدول النامية	21
121	الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية	22
123	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول النامية	23
125	الدخل القومي للفرد الواحد كما هو في عام 1986	24
126	ديون بعض الدول النامية	25
127	مؤشر الانفتاح المالي للدول العربية	26
145	مساعداة التنمية الرسمية	27
148	مؤشرات الدين في البلدان النامية	28
149	عدد السكان و مستوى الدخل لبعض دول الشرق الأوسط	29
151	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية	30
154	الدخل القومي الأجمالي للفرد لبعض دول آسيا	31
158	نسبة الصادرات من السلع الأولية لبعض الدول النامية	32
159	معدلات النمو الصناعي في الثمانينات	33
160	الأقراض المصرفي الدولي	34
180	خصائص الأنواع المختلفة من الأوراق المالية	35
195	الرساميل في البورصات الدولية	36
212	الفائدة على سندات الخزينة اللبنانية و شهادات الأيداع	37
228	اللغات الرئيسية لأستخدام الأترنت	38
233	احصاءات تبين استخدام الهاتف الجوال	39
259	تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في المجالات المختلفة	40
261	معلومات عن حجم التعاملات لخمسة عشر بورصة	41

قائمة الأشكال

رقم الشكل	الشكل	رقم الصفحة
1	مكونات اسواق المال	188
2	تسلسل عمليات الرقمنة و التحويل الى الكود الثنائي	254
3	أنواع النقود	254

المقدمة

هب علي العالم في الأيام الأخيرة للقرن العشرين إصطلاح جديد وهو جديد في صياغته ولكنه قديم في جذوره الأ وهو (مصطلح العولمة) حيث انتشر هذا المصطلح فجأة وفي نهاية الثمانينيات من القرن المنصرم وخاصة بعد زوال وانهايار الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية، واصبح العالم ذو قطب واحد وهو القطب الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ ذلك الحين هبت عاصفة العولمة لتتجتاح كافة البلدان غرباً وشرقاً، جنوباً وشمالاً، قلوب العالم بقالب راسمالي واصبحت الأشياء جميعها عالمية بطبيعتها وبعلاقاتها، ولو ان العولمة كظاهرة ليست بجديد بل تمتد جذورها الى الأزمنة العابرة، الآ أنها تطورت وصاغت نفسها مجدداً بقالب جديد وبأفكار جديدة لتنسجم مع العصر الجديد، وتطورت تدريجياً و تسلمت بالثورة العلمية والتكنولوجية، شملت العولمة كظاهرة نواحي عديدة وكافة مجالات الحياة المختلفة، اجتماعية، ثقافية، سياسية، اقتصادية.

العولمة كظاهرة اقتصادية سرعان ما تطورت بفضل الثورة التكنولوجية الثالثة وتقدم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتأثيرها في مجال الاقتصاد وخصوصاً في اسواق المال وفي العلاقات الاقتصادية الدولية، فالعولمة ليست بوافد جديد لتظهر على العالم في الربع الأخير من القرن العشرين، بل هي تطور مستمر منذ الثورة الصناعية بل وقبلها والاندماج بين ماهر قديم و بين عناصر ومكونات عصر الجديد، فالعولمة هي تفاعل بين صفات مكونات عناصر قديمة ومكونات عناصر عصر الجديد ومن هنا نرى أن العولمة الاقتصادية تعني حرية الأسواق وتوسيع الأسواق وازالة المعوقات والحواجز بين الدول ليصبح العالم أمام سوق عالمية واحدة، و ازالة السوق الوطنية من اجل السوق العالمية.

وانتهاج اسلوب الليبرالي في الحكم، وتغليب فكرة السوق على جميع الأفكار الأخرى وظهور اسواق دولية جديدة واسواق المال الدولية، وعلى هذا الأساس اصبحت كل شيء خاضعة لمنطق السوق واحكامها وعلى ضوئها اصبحت كل شيء عالمية، ولا يتعلق الأمر بالسلع والخدمات فقط بل يتعدى ذلك الى جميع الأشياء والى جميع العلاقات الدولية.

ومنذ انبثاق المؤسسات الدولية المتعومة في اواخر أيام الحرب العالمية الثانية بدأت العولمة الاقتصادية تخطو بخطوات سريعة الى الأمام وخاصة بعد إنتشار منظمة التجارة العالمية التي ادت الى زوال الحواجز الكمركية وإزالة المعوقات أمام التجارة الدولية التي ساهمت في تنشيط الحركة التجارية الدولية وانفتاحها وأصبحت انتقال السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال فيما بين الدول سهلة الحركة ولها كامل حرية الانتقال. وجلبت ظاهرة العولمة الاقتصادية معها خصائص ومواصفات خاصة في كل جوانب الحياة وأحدثت تغيرات جذرية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

ان الثورة التكنولوجية الثالثة في نهاية القرن العشرين اسهمت في الإسراع بظهور ونمو العولمة وتطورها لذلك تعتبر العولمة كمرحلة جديدة من مراحل تطور الحضارات، وظهور وسائل وأدوات جديدة للاتصال والمواصلات والنقل والمعلومات مثل أجهزة الحاسوب وشبكات الأنترنت والأقمار الصناعية والهاتف المحمول ومحطات التلفزيون الفضائية التي تعمل جميعها في تقريب المسافات وتقليص الزمن وجعلت من العالم قرية صغيرة. عملت العولمة على ازدياد العلاقات الدولية وازدياد التشابكات والترابطات واختلاط الثقافات وتوحيد النماط الاستهلاك.

اذ ان افرازات الثورة التكنولوجية الثالثة وخصوصاً وسائل الاتصالات والمعلومات كانتا الأساس والعوامل القوية في بروز ظاهرة العولمة وخصوصاً العولمة الاقتصادية، في الوقت الذي كانت تكنولوجيا المعلومات لها تأثيرها الحاسم في تغير اسلوب الإنتاج والعلاقات الإنتاجية في البلدان الرأسمالية المتقدمة وزيادة الفائض في الإنتاج، ساهمت تكنولوجيا الاتصالات هي الأخرى في تنوير افكار الشعوب وتبادل الثقافات وتشابك الحضارات.

لذا يهدف الكتاب الغوص في المسائل والجوانب والأمور التالية:-

- 1- معرفة ظاهرة العولمة منذ القدم ونشوتها تاريخياً والوقوف على مفهوم العولمة الاقتصادية عالمياً وبيان وجهات نظر مختلفة للكتاب والمفكرين الأجانب والعرب حولها، مع بيان أهم العوامل التاريخية لترسيخ العولمة الاقتصادية.
- 2- تفسير وتوضيح المجالات المختلفة للعولمة الاقتصادية والوقوف على دور ظاهرة العولمة الاقتصادية في كل من الميدانين التجارة والاستثمار، ودور المؤسسات المدنية الاقتصادية الدولية في بروز ونمو وتطور ظاهرة العولمة الاقتصادية.
- 3- تحليل اسواق المال العالمية وجذور نشوتها تاريخياً وطبيعتها وتطورها خلال مراحل تطور ظاهرة العولمة الاقتصادية مع الوقوف لفترة وجيزة على معرفة أهم اسواق المال العالمية وكيفية التعامل معها وأنواع التداول فيها.
- 4- أهم افرازات الثورة التكنولوجية الثالثة من الوسائل الاتصالية والمعلوماتية والتجارة الإلكترونية ووسائل الثورة الرقمية ومواكبتها للعولمة الاقتصادية ودور كل واحدة منها على تطور اسواق المال العالمية.

بغية الغوص في اعماق المسائل والمجالات الخاصة بالدراسة التي تطرقنا اليها في هذا الكتاب، فلا بد لنا استخدام اكثر من منهج واحد ولا سيما ان مواضيع هذا الكتاب بالحدثة بعض الشيء وان الوسائل الحديثة للثورة التكنولوجية الثالثة تعتبر امتداداً لأفرازات الثورة الزراعية والصناعية، والاختراعات والابتكارات السابقة فلذلك يجب الاعتماد على المنهج التاريخي لتفسير التطورات التاريخية المتلاحقة التي جرت على الوسائل الخاصة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية وكذلك تطور مجالات العولمة الاقتصادية عبر التاريخ كالتجارة الخارجية والاستثمارات ومراحل تطور المؤسسات الاقتصادية الدولية وخاصة منظمة التجارة العالمية التي لها دور متميز في تطور العولمة الاقتصادية وأسواق المال الدولية.

- أما عن هيكلية الكتاب، فيتكون من أربعة فصول وكما يلي:-
- الفصل الأول: ظاهرة العولمة الاقتصادية نشوتها وترسخها عالمياً.
- الفصل الثاني: مجالات العولمة الاقتصادية.
- الفصل الثالث: أسواق المال العالمية.
- الفصل الرابع: أسواق المال العالمية في ظل ظاهرة العولمة الاقتصادية.

الفصل الأول

ظاهرة العولمة الاقتصادية، نشونها وترسخها عالمياً

العولمة ليست ظاهرة جديدة، بل قديمة قدم التاريخ، أما كلمة العولمة فهي جديدة ومصطلح ظهر حديثاً، بدأ ظهوره بعد منتصف الثمانينات من القرن العشرين أما بمفهومها قديم جداً، إلا أن الكتاب والمؤرخون لم يتفقوا على تسميتها بتسمية موحدة، فقد أسماها بعضهم (الكونية) والقسم الآخر (العولمة) والثالث سماها (الكوكبة) والرابع (الشولة) وإن هذه الاختلافات بدأت تظهر في الترجمة الحرفية للكلمة الانكليزية Globalization، والعولمة في اللغة مأخوذة من التعولم والعالم وتعنى تعميم الشئ وتوسيع دائرته ويعبر مصطلح العولمة إلى الاعتماد المتبادل Inter-dependence الى التحديث Modernity وإن هذا المصطلح بات من أكثر المصطلحات شيوعاً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والأنظمة الشيوعية وجاء بمعنى النظام العالمي الجديد وظهرت العولمة كمصطلح في مجال التجارة والاقتصاد في بادئ الأمر ثم تطورت وشملت كافة النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

وبسبب التقدم الهائل الذي حدث في العلوم المختلفة و التكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات والمواصلات برزت مفاهيم العولمة الاقتصادية في أرجاء المعمورة جلياً وساعدت في تعميقها بالوضوح وعلى نطاق واسع دور ونشاط المؤسسات المالية الدولية المنبثقة عن مؤتمر بريتون وودز والمتمثلة بالبنك الدولي للتنمية والإعمار وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وما سبقها من اتفاقيات الجات GATT.

وتظهر جلياً للعيان بأن منظمة التجارة العالمية إحدى العوامل المهمة التي دفعت بالعولمة الاقتصادية الى الأمام بسبب تطبيق بنود وفقرات اتفاقيات الجات الخاصة بإعفاء وتخفيض الرسوم والضرائب الكمركية وإزالة العوائق التي تعيق حركة وانتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات والتكنولوجيا والمعلومات وفتح الحدود لحرية الحركة الى أقصى حد، ثم تطبيق سياسات اقتصاد السوق الحر والليبرالية واعادة هيكلة النظام الاقتصادي

والسياسات المالية للدول التي اقترضت من صندوق النقد الدولي، والانفتاح الاقتصادي وفتح الأسواق أمام التجارة الدولية وأمام حركة الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات. وان الابتكارات والاختراعات والإنجازات العلمية التي حدثت في أعقاب الثورة التقنية الثالثة والتقدم التكنولوجي والثورة الإلكترونية وما رافقها من تطوير وسائل المواصلات والاتصالات السمعية منها والبصرية خاصة بعد اطلاق الأقمار الصناعية الى الفضاء مما ساعدت البشرية وبشكل واسع باستعمال الفضائيات ووسائل الاتصال المحمولة والانترنت مما جعلت المسافات تنقلص وجعلت الأقطار تتشابك، والحاسبات الإلكترونية التي سهلت تبادل المعلومات وبكميات هائلة وجعلت من الكرة الأرضية أن تصغر وكأنها قرية صغيرة.

اذ ان التطورات الحاصلة في المجالات الإلكترونية قد أدخلت البشرية في عصر جديد عصر المعلومات وعصر العقل الإلكتروني والرجل الآلي Robot الذي يستعمل بشكل واسع في كثير من الصناعات بدلا من الإنسان كما يتم تطبيقها في مجال صنع السيارات في كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

بينما الشركات العملاقة متعددة الجنسيات التي تقوم بدورها في جميع التخصصات في الإنتاج والتسويق والتوزيع والاستثمار وتلعب كما تحلو لها وكما تشاء، وتفتح شبكات فروعها أينما كانت والتي هي اي الشركات المتعددة الجنسيات إحدى العوامل التي ساعدت في ترسيخ العولمة الاقتصادية والتي ليست بمقدور أية دولة أو حكومة أن تقف بوجه تقدمها أو منعها من الدخول في حدودها الوطنية.

يشير أو يستهدف هذا الفصل تقديم السمات الأساسية لظاهرة العولمة الاقتصادية ونشوتها وترسخها عالمياً وتقديم المعلومات الواقية والبيانات التوضيحية عنها بشكل مسهب وعبر ثلاثة مباحث ويتناول المواضيع الآتية:

- المبحث الأول: مفهوم العولمة الاقتصادية
- المبحث الثاني: جذور نشوء العولمة الاقتصادية
- المبحث الثالث: عوامل ترسخ العولمة الاقتصادية

المبحث الأول

مفهوم العولمة الاقتصادية

العولمة كمصطلح ومفهوم اقتصادي:

ان مصطلح العولمة جديد نسبياً وهو كمصطلح ظهر حديثاً حيث ظهر لأول مرة بعد منتصف الثمانينات من القرن الماضي والعولمة مأخوذة من التعولم والعالمية وتعني تعميم الشيء وتوسيع دائرته وجعلها عالمياً، والعولمة ترجمة حرفية لكلمة (Globalization) أي جعل الشيء لتكون عالمياً.

والعولمة ثلاثي فريد، يقال: عولمة على وزن قولبة، وكلمة العولمة نسبة الى العالم - بفتح العين - وليس الى العلم - بكسر العين - والعالم جمع لا مفرد له كالجيش والنفر، وهو مشتق من العلامة على ما قيل، وقيل: مشتق من العلم، وذلك على تفصيل مذكور في كتب اللغة⁽¹⁾، والعولمة ترجمة لكلمة Mondialisation الفرنسية، بمعنى جعل الشيء على مستوى عالمي، والكلمة الفرنسية المذكورة إنما هي ترجمة Globalisation الانكليزية التي ظهرت أولاً في الولايات المتحدة الأمريكية، بمعنى تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل، فهي إذاً مصطلح يعني جعل العالم عالماً واحداً، موجهاً توجيهاً واحداً في إطار حضارة واحدة، ولذلك قد تسمى الكونية أو الكوكبية⁽²⁾.

والعولمة كمصطلح ظهر حديثاً فقد أصبحت أكثر شيوعاً في مؤسسات إدارة الأعمال والمجالات الاقتصادية الأمريكية المتنوعة وكان يعني بانفتاح الحدود وفسح المجال للشركات متعددة الجنسيات ورؤوس الأموال والسلع والخدمات والمنتجات الصناعية والزراعية بحرية الحركة بين البلدان شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً وبكافة الاتجاهات دون قيود تجارية وسياسية واقتصادية وقانونية ودون أي رادع وأصبحت ظاهرة العولمة تلتصق

(1) د. عمر حسن أحمد بدران، الإنسان و العولمة، الطبعة الأولى، مصر، ص 9..

(2) المرجع السابق، ص 9.

بمجالات الاقتصاد والتجارة وجوانبها المتعددة أشد التصاقاً من غيرها في المجالات الأخرى وذلك لكون مصطلح العولمة ارتبط بالثورة العلمية والتقنية والمعلوماتية والتكنولوجيا الحديثة أشد ارتباطاً.

يمكن تعريف العولمة على أنها تقوم على مجموعة من الحقائق أهمها سرعة التطور التكنولوجي والعلمي وهدفها إدارة شؤون العالم الاقتصادية والسياسية والثقافية عن طريق تحرير التجارة الدولية وإطلاق حرية تحرك رؤوس الأموال ليصبح العالم سوقاً موحدة تسيطر عليه الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية على العالم بأسره⁽¹⁾.

وعلى الرغم من حداثة مصطلح العولمة، إلا أنه أصبح اليوم من أكثر المصطلحات تداولاً في العالم وخصوصاً عندما تزامن مع ظهور مجموعة من الظواهر السياسية والاجتماعية والتطورات التكنولوجية الهائلة التي تدفع بدول العالم باتجاه التقارب وباتجاه زيادة التشابك من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ومن أحدث ما أنتجه الغرب في السنوات القليلة الماضية مصطلح النظام العالمي الجديد New World Order ثم أتبعه مصطلح Globalization الذي اختلف العرب في ترجمته بقدر ما اختلفوا في فهمه، فقد اقترح مرادفاً له بالعربية، العولمة والكوكبة والكونية و الشوملة أو الشمولية وقد فرض الاستعمال كلمة العولمة دون بقية المترادفات الأخرى لعلقتها الظاهرة بكلمة العالم الواردة في النظام العالمي الجديد⁽²⁾. وان العولمة قائمة على مبدأ الاعتماد المتبادل الذي يُحوّل العالم الى قرية معولة Globalization Village محدودة الأبعاد متنافسة الأطراف ويؤدي الى نهوض إطار أعمال منظم عابر للقوميات ومن ثم يؤدي الى عولمة الاقتصاد وبالتالي عولمة المشروع الذي يعمل في أي اقتصاد، وبالتالي يؤدي الى انتشار ظاهرة العولمة على كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية⁽³⁾، يركز مفهوم العولمة الاقتصادية على التقدم الهائل الحاصل في العلوم المختلفة

(1) شاكور محمد ذياب، ما العولمة، الطبعة الأولى، بغداد 2004، ص 10.

(2) عبدالعزيز الصقيري، العولمة السياسية، نظرة تاريخية، مصدر إلكتروني.

(3) د. عبدالمطلب عبدالحمد، العولمة و اقتصاديات البنوك، الطبعة الأولى، مصر، ص 22.

وما رافقتها من الثورات التكنولوجية في مجالات الزراعة والصناعة والإنتاج وتكنولوجيا المعلوماتية وظهور وسائل متطورة في الاتصالات والمواصلات التي أدهشت العالم، دفعت بظاهرة العولمة بشكل عام ومنها العولمة الاقتصادية بشكل خاص في بروز العديد من الاختراعات العلمية والاستكشافات والابتكارات في كافة المجالات والأصعدة، مما ساهمت في زيادة التفاعل والتشابك بين المجتمعات وتقليص المسافات واختصار الزمن.

وهكذا أصبحت عولمة الاقتصاد تتجلى جوهرياً من خلال العناصر التالية⁽¹⁾:

- 1- الارتفاع المتزايد للتبادل السلمي بين الدول الصناعية.
- 2- حركة انتقال الرساميل الموعولة بشكل لم يسبق له مثيل.
- 3- فلسفة الشركات لإنتاج السلع والخدمات، والتي أصبحت ممكنة وقائمة بفضل المصادر الخارجية لتأمين حركة السلع والرأسمال.

كما تضمنتها مفاهيم وأفكار العولمة الاقتصادية التي تبلورت أصلاً من أجل إزالة الأسوار العالمية التي تحيط بالبلدان والتي تعتبر عائقاً أمام عبور الشركات متعددة الجنسيات وأمام حركة انتقال رؤوس الأموال والأشخاص والسلع والخدمات وتبادل المعلومات والثقافات والتقنيات من جهة وعمليات الإنتاج الى العمق من جهة أخرى، فلا بد من صياغة هيكلية النظام العالمي الجديد بما تتلائم مع ما تحملها هذا النظام في طياته لتطبيق أركان اقتصاديات السوق الحر بالاعتماد على قوانين العرض والطلب وآليات السوق، إزالة الحواجز الكمركية، السماح بحرية حركة المبادلات الدولية، تشجيع الاستثمار الخارجي، انتقال الأموال السائلة الى وعبر البنوك العالمية، تشجيع القطاع الخاص، تقليص دور القطاع العام عدم تدخل الدولة في شؤون السوق ويجعل جميع السلع قابلة للبيع في كل مكان وإجبار الحكومات في تطبيق النظام الديمقراطي الليبرالي لتسود فيها الرخاء والاستقرار اللذين يعتبران من عوامل بقاء العولمة الاقتصادية واستمرارها.

(1) د. محمد عمر الحاجي، ظاهرة العولمة الاقتصادية، الطبعة الأولى، دمشق، 2001، ص (21-22).

أما بخصوص مفهوم العولمة: فإنه أصبح من أكثر المفاهيم شيوعاً في التحليل السياسي والاقتصادي والاجتماعي خلال السنوات الأخيرة. وإن كان هذا لا يعني بأن المفهوم جديد أو يشير الى ظواهر جديدة. إذ أنه امتداد لمفهوم النظام العالمي الجديد بمعطياته وآلياته ومحدداته، إضافة إلى ان المفهوم ليس جديداً بالمعنى الذي يفهمه البعض فالعولمة لم تحدث فجأة، بل لها جذورها التاريخية ولها مقدماتها الموضوعية وخاصة تلك الأخيرة التي ظهرت مع بداية الربع الأخير من القرن العشرين وارتبطت بالثورة الصناعية الثالثة التي أبرز مظاهرها تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والتي حولت العالم الى قرية صغيرة كما يشاع حالياً⁽¹⁾.

ويقوم د. صادق جلال العظم: حتى منتصف هذا القرن، ظلت عالمية نمط الإنتاج الرأسمالي مقتصورة في الغالب على دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والاستيراد والتصدير، مع بقاء دائرة الإنتاج الرأسمالي ودورها في دول المركز الأصلي وحدها. العولمة وفقاً لهذا التحليل، هي، إذن، وصول نمط الإنتاج الرأسمالي، عند منتصف هذا القرن تقريباً، الى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول الى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها. أي ان ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمال الإنتاجي وقوى الإنتاج الرأسمالية، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضاً، ونشرها في كل مكان مناسب وملامم خارج مجتمعات المركز الأصلي ودوله. والعولمة بهذا المعنى هي رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح النمط ومظاهره قد تمت⁽²⁾.

بينما نحن تدهامنا العولمة في كافة أوجه حياتنا اليومية وتتواصل بالاستمرار الجهود الحثيثة لتقديم الابتكارات والإنجازات العلمية الجديدة واحدة تلو الأخرى وتتطور الوسائل التكنولوجية الحديثة ليتم تسويقها في بقاع العالم المتعولم او كما تسميها انصار النظام العالمي الجديد (بالقرنية الكونية) وباتت العولمة تخترق الحدود الجغرافية لكل البلدان شاءت أو أبت،

(1) د. محمد علي حوات، العرب و العولمة، الطبعة الأولى، القاهرة، 2002، ص 19.

(2) د. صادق جلال العظم، ما العولمة، الطبعة الثانية، دمشق، 2000، ص 101.

إلا أنها أي العولمة تطورت تدريجياً منذ القدم ولم تحدث فجأة وهناك أربعة مراحل تاريخية مرت بها العولمة⁽¹⁾:

1- العولمة قبل الحداثة:

تغطي الفترة مرحلة ما بين بداية التاريخ وعصر النهضة، وهي فترة كانت العولمة تشخص تداخلات إقليمية حضارية داخل أوروبا وآسيا، وقد كان الدافع في هذه المرحلة إقامة إمبراطوريات سياسية وعسكرية (الهندية، الهند الصينية، الرومانية) وانتشار الديانات العالمية (المسيحية)، الإسلام، اليهودية) والهجرة الواسعة المدى (الرومان، الجرمان، المغول).

2- العولمة في ظل الحداثة الجديدة (1500 - 1800م):

تعتبر العولمة في هذه المرحلة نتيجة لعدد من العوامل أهمها التدفق الديمغرافي ما بين أوروبا وأمريكا وأوقيانوسيا، وصعود الدولة الوطنية والقومية وتوسع الشركات التجارية الرئيسية وعلاقات سياسية وعسكرية طويلة الأمد نسبياً وتشكيل الإمبراطوريات الأوروبية (أسبانيا و البرتغال وبريطانيا)

3- العولمة الحديثة (1850 - 1945م):

في هذه المرحلة ظهور الاقتصاديات الصناعية الرأسمالية مع قوة دفاع كبيرة ومؤسسات دولة متقدمة، وفي هذه المرحلة أيضاً انتشرت الإمبراطوريات الأوروبية حول العالم وهو ما أدى الى فتح وانفتاح (إلزامي) لأسواق واقتصاديات اليابان والصين وتزايد الرأسمال الأجنبي الخاص في تلك الدول (المفتوحة)، وقد تسبب الثقافات المختلفة انفتاح الثقافات الجديدة على بعضها البعض بصورة غير معهودة.

⁽¹⁾ بول كيركبرايد، العولمة الضغوط الخارجية، ترجمة د. رياض الأبرش، الطبعة الأولى، الرياض، 2003، ص 52-53.

4- العولمة المعاصرة (1945 وحتى الآن):

لقد شهدنا في هذه المرحلة الكثير من التدفقات والارتباطات العالمية ولا سيما في ما يتعلق بالارتباطات العالمية وكثافتها. وهنا نلاحظ شبه عودة الى مرحلة المعايير الكلاسيكية الذهبية، ولكن من الممكن المجادلة أنه في كل أنماط العولمة المعاصرة ويلاحظ أننا لم نتجاوز تلك الأنماط السائدة في تلك المرحلة ولكننا نشهد ان هذه الأنماط لم تتعرض للتغيرات من الناحية الكمية فقط وإنما تعرضت لتغيرات واختلافات نوعية ولا سيما في مجال التنظيم وإعادة الصياغة.

وقبل انتهاء الحرب العالمية الثانية وتحديدأ في شهر تموز 1944، حدثت تغيراً جذرياً في النظام الاقتصادي العالمي، حيث انبثقت مؤسسات مالية دولية لإدارة نظام العولمة الاقتصادية حيث دفعت بالاقتصاد العالمي نحو الانفتاح وترسيخ دعائم اقتصاد دولي موحد من خلال وضع آليات جديدة للعلاقات التجارية والتمويلية والتجارية.

وكالز وآليات العولمة الاقتصادية:

تمت محاولات تمهيدية جادة من قبل الدول المتقدمة اقتصادياً على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لتأسيس مؤسسات اقتصادية دولية حينما اجتمع ممثلو (44) دولة في مدينة بروتون وودز في الولايات المتحدة الأمريكية في شهر تموز (1944) وتوصلت المؤتمرات الى قرار تأسيس أهم مؤسستين لإدارة الاقتصاد العالمي والتي تعتبر قفزة نوعية نحو تعولم الاقتصاد الدولي وهما:

- صندوق النقد الدولي (IMF)
- والبنك الدولي للإنشاء والتنمية (IBRD)

ومنذ تأسيس الصندوق النقد الدولي وضع أمامه هدفان رئيسيان، الأول - أن تتعهد البلدان الأعضاء بتطبيق واحترام سعر صرف ثابت ومتفق عليه كما تتعهد أيضاً بالألأ تلجأ الى تعديله بصورة منفردة و إرادية، أما الثاني فهو موافقة بلدان الأعضاء على السعى

لتطبيق مبادئ الحرية الاقتصادية على صعيد التبادل الدولي وبخاصة فيما يتعلق بتسوية المدفوعات الدولية وتعهد الصندوق في مقابل تعهدات البلدان الأعضاء هذه بمساعدتها عندما تقع في ضائقات نقدية أي بتقديم القروض اليها⁽¹⁾.

ركزت اهتمام المؤسسات الدولية منذ تأسيسها على استراتيجيات دعم النهج الاقتصاد الحر أي الانفتاح الاقتصادي بحيث تكون الأسواق تحكمها قوانين العرض والطلب وليست قبضة الحكومة المركزية التي تسعى للانغلاق أمام التجارة الدولية. كما وادخلت صندوق النقد الدولي ضمن منهاجها لتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للتنمية الاقتصادية مشروطة بامراج التكيف الهيكلي بما تنسجم مع الظروف المتعولة وتفتح أسواقها بوجه السلع والمنتجات والاستثمارات الأجنبية مع التكيف مع النظام الليبرالي البرلماني الداعي للحرية والحركة أي حركة الأموال والأشخاص والسلع والخدمات بحرية تامة دون عراقيل والعملة المعاصرة تكتسب خصائص جعلتها تختلف عما سبقها من الأشكال الأخرى للعملة من حيث ارتباطها بتقنيات الاتصال والتجارة، إضافة الى متغيرات عدة طرأت على هذه الظاهرة في الثلاثين سنة الأخيرة، ومن أبرزها⁽²⁾:

- 1- اجتياح تيار العملة للعديد من المناطق التي كانت سابقا مغلقة أمامها مثل الصين وأوروبا الشرقية.
- 2- التوسع كماً ونوعاً في انتقال السلع والخدمات التي يجري تبادلها وحجم واتجاه رؤوس الأموال التي يجري استثمارها.
- 3- التحول باتجاه تبادل المعلومات والأفكار كنمط جديد للعلاقات الدولية.
- 4- هيمنة الشركات المتعددة الجنسية في انتقال السلع ورؤوس الأموال والمعلومات.
- 5- تغير مركز الدولة إزاء هذا النمط الجديد من العلاقات الاقتصادية الدولية.

(1) د. هاشم حيدر، السيولة النقدية الدولية و البلدان النامية، بيروت، 1977، ص 63.

(2) حسن لطيف كاظم الزبيدي، العملة و مستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، الطبعة الأولى، الامارات العربية المتحدة عام 2002، ص 141.

تمشياً مع سياسة الانفتاح العام الذي تدعى بها المؤسسات الدولية والمنظمات العالمية وبغية تسهيل مهمة التبادل التجاري الدولي وإزالة الحواجز والعراقيل أمام حرية حركة انتقال رؤوس الأموال والسلع والمنتجات الصناعية ولتخفيض الرسومات والتعريفات الكمركية لتيسير الحركة التجارية تم التوقيع في الثلاثين من شهر تشرين الأول لسنة 1947 في مدينة جنيف بسويسرا على الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة المعروفة بالجات GATT ليس بمقدور بنود اتفاقية الجات التي وقعت من قبل (117) دولة حل المشاكل المعلقة بين الدول المختلفة في الآراء والتوجهات وخاصة الدول الكبرى عندما كانت الاقتصاد العالمي تتصف بالتوتر في العلاقات بين الدول وحيث أن تلك المرحلة بإنشاء عدة تكتلات اقتصادية أهدافها مواجهة ومنافسة الدول الأخرى في التجارة الخارجية مثل التكتل القائم بين الولايات المتحدة وكندا ومكسيك والتي عرفت بالناftا أي منطقة التجارة الحرة في شمال أمريكا وتكتل الاتحاد الأوروبي والتكتل الجاري بين دول جنوب شرق آسيا والتي تعرف بآسيان وميركومور (السوق المشتركة لأمريكا اللاتينية) ومؤتمر آسيا والباسيفيك وهذه المناطق تعتبر مناطق سوق حرة بدون تعرفه خارجية.

لكل مع مضي الوقت أصبح واضحاً لأعضاءها أن عملية تخفيض التعريف لا يكفي لتحرير التجارة بعد أن زادت أهمية الاختراعات والتطورات التكنولوجية والمعلوماتية في عملية التجارة والتي أصبحت الجات قاصرة على التعامل معها⁽¹⁾.

ولا يمكن النظر إلى المفاوضات التي جرت في إطار الجات دون الإشارة إلى التأثيرات الحاسمة للتغيرات العاصفة في المناخ والنظام الدوليين في التسعينات والتي أثرت على مسار تلك المفاوضات وعلى فرص نجاحها ومن هذه التطورات الأكثر أهمية على الصعيد الدولي الآتي⁽²⁾:

(1) المرجع السابق، ص 171.

(2) د. محمد علي حوات، المرجع السابق، ص 90.

- 1- انتهاء الحرب الباردة وسقوط نظام القطبية الثنائية بعد انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق⁽¹⁾، وبهذين الحدثين انتفت مبررات التساهل في العلاقات الاقتصادية الدولية وانتهت مرحلة تجاهل الدول الكبرى للتجاوزات الاقتصادية والتجارية والتي تقوم بها بعض الدول المرتبطة بها سياسياً. وبدأت الدول الرأسمالية عالية التطور تطرح وبقوة قضايا الأغراق وحقوق الملكية الفكرية والتجارة العادلة⁽²⁾، والفتح المتبادل للأسواق في إطار المفاوضات الاقتصادية الثنائية وأيضاً في إطار الجات مما حول غالبية الدول النامية الى مجرد مراقب عليه ان يوافق على نتائج مفاوضات الكبار في هذه المنظمة⁽³⁾.
- 2- وكان التطور الثاني والهام في العلاقات الاقتصادية الدولية والذي أثر على مفاوضات الجات كأهم متغير اقتصادي عالمي معاصر هو تزايد تمسك التكتلات الاقتصادية الموجودة فعلاً وظهور تكتلات اقتصادية جديدة. هذا التزايد في الاندماج الإقليمي في إطار التكتلات الاقتصادية الإقليمية استوجب ضرورة وضع أسس لعلاقات اقتصادية دولية مفتوحة حتى لا تدخل هذه التكتلات في صراعات تجارية واقتصادية تضر بمصالح الجميع.

قادت اتفاقية الجات GATT الى إنشاء منظمة التجارة العالمية WTO في عام 1995، التي هي الركن الثالث للنظام الاقتصادي الدولي الجديد، وتعنى بتنظيم ومراقبة والإشراف على إدارة التجارة الدولية وإلزام الدول في المنظمة بمجموعة من قواعد العمل والاجراءات الواجب الالتزام بها في مجال التجارة الدولية للسلع والخدمات والاستثمارات والملكية الفكرية والتجارة الإلكترونية والأموال الساخنة والعمل الدؤوب على تحرير الأسواق العالمية وافتتاحها أمام وصول كافة السلع والمنتجات ووسائل الإنتاج والأشخاص والمعلومات والتكنولوجيا أيأ كانت مصادرها دون عوائق وعراقيل وحماية انتقال رؤوس

(1) فريد هاليناي الباحث العربي، عدد 43، ص14، منقولة من المرجع السابق، ص90.

(2) الأهرام، 1965/1/21، منقولة من المرجع السابق، ص90.

(3) الحياة، 1997/2/18، منقولة من المرجع السابق، ص90.

الأموال بين البلدان. وإن الرغبة في استكمال الركن الثالث من أركان النظام الدولي، لذلك جاء إنشاء المنظمة لتكون الضلع الثالث للنظام الاقتصادي الدولي بجانب كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ويمكننا إجمالاً أن نوضح في السطور التالية أضلاع المثلث التي يستند عليها الاقتصاد الدولي⁽¹⁾:

أولاً: تحرير النظام النقدي الدولي وذلك من خلال صندوق النقد الدولي الذي يقوم بوضع القواعد التي تحكم السياسات النقدية مثل أسعار الصرف وموازن المدفوعات والعجز أو المديونية الخارجية وأسعار الفائدة والسقوف الائتمانية للبنوك.

ثانياً: تحرير النظام المالي وذلك من خلال البنك الدولي الذي يقوم بمساعدة الدول الأعضاء وعلى الأخص الدول المتعثرة من خلال تقديم قروض طويلة الأجل لعمليات التنمية مع التخصيص والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية.

ثالثاً: تحرير النظام التجاري الدولي وذلك من خلال المنظمة العالمية للتجارة (W.T.O.) التي تقوم بتحرير التجارة الخارجية ووضع القواعد التي تعمل على تنمية التجارة الدولية بين الدول الأعضاء وحل المنازعات التجارية.

وفقاً لبنود اتفاقية الجات ثم بعدها التوقيع على بنود المعاهدة التأسيسية لمنظمة التجارة الدولية بذلك أصبحت المنظمة إطاراً قانونياً ملزماً لكافة الأعضاء ولها الحق في إدارة وتوجيه معظم جوانب الاقتصاد العالمي. وباتمام تأسيس منظمة التجارة العالمية الى جانب المؤسستين الدوليتين (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) قد اكتملت ركائز النظام العالمي الجديد المتعولم وتحت اشراف المؤسسات الثلاث.

⁽¹⁾ سمير اللقمانى / منظمة التجارة العالمية الطبعة الأولى، الرياض، 2003، ص 41.

أثر التكنولوجيا والمعلوماتية :

بما أن التطورات المتلاحقة التي تظهر في أيامنا هذا التي تشمل كل النواحي والمجالات الصناعية والزراعية والإنتاجية والمالية والمعلوماتية والإلكترونية وهي من إفرازات الثورة الزراعية والصناعية والإلكترونية والتقنية الثالثة حيث اندمجت الأسواق العالمية الإنتاجية والمالية وتوحدت الأنماط الاستهلاكية وتقلصت المسافات، تقترب أقطار العالم شيئاً فشيئاً بواسطة الوسائل الإلكترونية المتطورة كالحاسبات والعقول الإلكترونية والإنترنت ووسائل النقل والمواصلات والاتصالات التي جعلت من الأسواق العالمية سوقاً واحداً والعالم أصبح قرية كونية أو قرية صغيرة تحكمها قواعد وقوانين نظام العولمة. ولا سيما في العقد الأخير من القرن الماضي حيث زاد حجم الاستثمارات الدولية ونشطت حركة التدفقات النقدية الى البلدان العالم الثالث كما نلاحظها في الجدول رقم (1).

جدول رقم (1)

اجمالي صافي تدفقات الموارد الى بلدان العالم الثالث (1990-1996)

1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
243.8	183.2	161.3	157.1	90.6	56.9	44.4	تدفقات رأس المال الخاص
109.5	95.5	83.7	67.2	43.6	33.5	24.5	الاستثمار الأجنبي المباشر
91.8	60.6	62.0	80.9	20.9	17.3	5.5	تدفقات الحوافظ المالية
34.2	26.5	11.0	0.3-	-12.5	2.8	3.0	المصارف التجارية
8.3	1.7	4.6	9.2	13.5	3.3	11.3	أخرى
40.8	53.0	45.7	55.0	55.4	65.6	56.5	التمويل الرسمي للتنمية

المصدر: البنك الدولي، التمويل العالمي للتنمية 1997، واشنطن العاصمة 998، ص4. نقلا عن المرجع/ العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، مؤلفه السيد حسن لطيف كاظم الزبيدي، الطبعة الأولى - الإمارات العربية المتحدة - عام 2002، ص153.

ان ركائز العولة تقوم على مجموعة من الحقائق أهمها: أولاً التطورات التكنولوجية والعلمية، ثانياً توسع الشركات المتعددة الجنسيات وثالثاً زوال الاتحاد السوفيتي وانفراد أمريكا بقيادة العالم الرأسمالي⁽¹⁾.

يرى (د. محمد على حوات) ان ثورة المعلومات والاتصالات هي ام العولة أو روحها وعمودها الفقري إذا ما صرفنا النظر عن العامل الآخر المتمثل في غياب الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية وهو عامل مهم للغاية فبدونه ما كان للولايات المتحدة أن تطلع علينا منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي بنظريات وأطروحات جديدة من نوع نهاية التاريخ، وصراع الحضارات، ثم العولة، وهي اطروحات تستهدف السيطرة الرأسمالية بعد أن حققت مكاسبها في مجالات عديدة أهمها المجال الاقتصادي⁽²⁾.

تلاحقت سلسلة من الابتكارات والاختراعات العلمية الجديدة التي ظهرت في العقدين الأخيرين من القرن الماضي وخصوصاً في الدول الكبرى المتقدمة اقتصادياً ولا سيما في مجال العلوم الإلكترونية والمعلوماتية وجاءت الى أرض الواقع كم هائل من الوسائل والوسائط المتقدمة جداً للاتصالات والمواصلات وتطورت أجهزة الكمبيوتر التي تعتبر من أسرع الوسائل نمواً وتطوراً ثم تبعها الأنترنت والفصائيات التي تكون اتصالها عن طريق الأقمار الصناعية.

وعليه فان التطور التقني التكنولوجي قد احدث تغييراً حتى في داخل تركيبات المجتمع والتي أصغرهما هي الأسرة وكذلك باتجاه تصنيع موارد جديدة أخذت تحل محل الموارد الأولية الخام ذات الطبيعة الناضبة أو المحدودة، أي إحلال المواد المصنعة البديلة والتي تتسم بمواصفات تماثل ان لم تتفوق على رديفاتها ويمكن تجديدها ولا تعاني كونها مواداً ناضبة وهذا المسمى هو ليس بالحديث حيث أعطى المجهود الحربي في الحرب العالمية الثانية زخماً قوياً لتطوير العديد من المواد نتيجة صعوبة الحصول عليها من مصادر التموين التقليدية وأدت

(1) شاعر محمد ذياب، المرجع السابق، ص 27.

(2) د. محمد على حوات/ للرجع السابق، ص 83.

الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية في تلك المرحلة وما تزال تلعب دوراً مركزياً في تطوير المواد الجديدة⁽¹⁾.

ويرى (د. عبدالمطلب عبدالحמיד) حيث ان التعريف الذي ينظر الى العولة على أنها ثورة تكنولوجية واجتماعية تتجاوز عنصري الزمن والمكان بتقليصهما بين الدول وان الزمن هنا لا معنى له وان القضاء نتيجة للثورة التكنولوجية والاتصالية والمعلوماتية، قد تم بالفعل ملاحظة مما أدى الى ظهور الاقتصاد الذي يقوم على تلاحم الشبكات المختلفة Network Econosmy وعادة ما يشار في هذا الصدد الى شبكة الأنترنت باعتبارها رمزاً للثورة التكنولوجية والاتصالية و التي تعتبر الآن من أبرز علامات العولة الاتصالية والمعلوماتية⁽²⁾.

نرى من الضرورة التوضيح بأن ظاهرة العولة الاقتصادية لا تقتصر على الجانب الإنتاجي فقط بل تتمدد الى الجانب المالي أيضا والجانب المالي يخص المعاملات التي تجري في الأسواق المالية كالأسهم والسندات والعملات الأجنبية ومعاملات المشتقات والعقود المستقبلية وعقود الاستثمار والعقود الآجلة والاستثمار المباشر.

لعل من المتبع للتطورات المتلاحقة للعولة نجد ان هناك مجموعة رئيسية من التغيرات العالمية التي تحدث على نطاق واسع والمتمثلة في النمو السريع للمعاملات المالية الدولية وكذلك النمو السريع للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) وبصفة خاصة من خلال الشركات متعددة الجنسيات وتساعد الثورة التكنولوجية وتكامل نظام الاتصالات بشكل كبير بالإضافة الى تكامل الأسواق العالمية في مجال السلع⁽³⁾.

منذ التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريف والتجارة GATT وبعد مفاوضات شاقة استمرت عدة سنوات حتى عام 1995 عندما تم انشاء منظمة التجارة العالمية وبعدها الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات عام 1997 التي شملت جميع الخدمات بما فيها الخدمات المالية

(1) د. سلمان رشيد سلمان، المستقبل، موسوعة علوم، العدد (9)، ص 31-32، المقولة من المرجع، اثر التكنولوجيا والمعلوماتية في المجتمع العربي لمؤلفه غاندى محمد عبدالكريم الكستران، ص 146-147.

(2) د. عبدالمطلب عبدالحמיד، المرجع السابق، ص 20.

(3) نفس المرجع السابق، ص 32.

والمصرفية حيث لوحظت نشاطاً ملحوظاً في المجالات المالية والمصرفية على المستوى العالمي وزادت بشكل فعال حجم الاستثمارات الأجنبية واتساع نطاق أعمال البنوك في المجال الدولي ولاسيما في نطاق الوسائل الإلكترونية والنقود الإلكترونية، أنظر الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2)

تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخاصة بملايين الدولارات و(%)

القطاعات / السنة	1988	1997
الزراعة والغابات والصيد	8577 (9.2)	8591 (4.3)
الصناعة التحويلية (مجموع) منهم	34974 (37.5)	70281 (35.4)
منتجات كيميائية وكيميائيات	5721 (6.2)	9368 (9.8)
نشر وطبع ومعلومات مسجلة	5510 (5.9)	889 (0.4)
آلات وتجهيزات	4255 (4.6)	8078 (4.1)
الخدمات	39999 (42.9)	105241 (53)
منها:		
خدمات مالية	12639 (13.6)	38908 (19.06)
التجارة	7376 (7.9)	34119 (12.2)
خدمات أخرى	7262 (7.8)	14181 (7.1)

المصدر: UNCTAD 1999م

تقلاً عن المصدر (العملة الصفوط الخارجية - پول كير كبرايد، ترجمة عربية د. رياض الأبرش - الطبعة الأولى، الرياض، 2003، ص 74.

وتفصيلاً فإن العولة المالية تتضمن تحرير المعاملات التالية⁽¹⁾:

- المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات والأوراق الاستثمارية والمستقات.
- المعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية، أي المعاملات الخاصة بشراء أو بيع العقارات التي تتم علماً بواسطة غير مقيمين أو شراء العقارات في الخارج بواسطة المقيمين.
- المعاملات الخاصة بالائتمان التجاري والمالي والضمانات والكفالات والتسهيلات المالية التي تشمل التدفقات للداخل أو على التدفقات للخارج.
- المعاملات المتعلقة بالبنوك التجارية، وهي تشمل الودائع المقيمة وعلى اقتراض البنوك من الخارج التي تمثل تدفقات للداخل وعلى القروض والودائع الأجنبية التي تمثل تدفقات للخارج.
- المعاملات المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية وتشمل المعاملات الخاصة بالودائع أو القروض أو الهدايا أو المنح أو الميراث أو التركات أو تسوية الديون.
- المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وهي تشمل التحرر من القيود المفروضة على الاستثمار المباشر الوارد للداخل أو المتجه للخارج أو على تصفية الاستثمار وتحويلات الأرباح عبر الحدود.

تعتبر الشركات العالمية المتعددة الجنسيات إحدى السمات الأساسية لظاهرة العولة الاقتصادية، وهي شركات عالمية متعددة الجنسيات أغلبها من الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ولهذا الشركات فروع عديدة توزعت على شكل شبكة على جميع انحاء العالم وتنوعت في الإنتاج والتجارة والتوزيع والاستثمار وبات تسيطر على معظم اقتصاديات العالم حيث استفادت كثيراً من التقدم الحاصل في التكنولوجيا المختلفة حيث

(1) نفس المرجع السابق، ص ص (24-25).

تستعمل أحدث الوسائل المتطورة في حين تقوم هي بإنتاج الوسائل المتطورة وباقل تكلفة ممكنة لجني أرباح كثيرة.

يشير التقرير الذي نشرته مجلة فورش في يوليو 1996 عن أكبر خمسمائة شركة متعددة الجنسيات في العالم أن إجمالي إيراداتها Revenues تصل إلى حوالي 45% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتستحوذ الشركات المتعددة الجنسيات في مجموعها على حوالي 40% من حجم التجارة الدولية⁽¹⁾، و معظم الاستثمار الأجنبي المباشر في أنحاء العالم ولذلك تلعب دوراً مؤثراً في التمويل الدولي أن حوالي 80% من مبيعات العالم تتم من خلال الشركات متعددة الجنسيات وهو يوضح مركزها في التسويق الدولي، وإن إنتاج أكبر (600) شركة متعددة الجنسيات وحدها يتراوح ما بين، القيمة المضافة المولدة من إنتاج السلع عالمياً⁽²⁾.

تقوم الشركات متعددة الجنسيات بالإنتاج والتسويق والتوزيع في آن واحد حيث تقوم باستخراج المواد الخام في مناطق مختلفة ونقلها إلى مناطق أخرى فيها كثافة السكان وأيدي عاملة رخيصة لغرض الإنتاج ثم تحويلها على شكل سلع متنوعة إلى مناطق متباعدة لغرض التسويق. وساعدت تلك الشركات في توحيد أنماط الاستهلاك على المستوى العالمي، وإن الهدف الوحيد لهذه الشركات هو الربح والحصول على عائد مرتفع من الاستثمارات وحالياً توجد في العالم أكثر من (60 ألف) شركة عملاقة عابرة للقارات ويزداد نشاطها عندما يتم الاندماج فيما بين الاثنين أو أكثر حيث يزداد حجم موجوداتها واتساع نشاطها ونفوذها.

وإذا تناولنا بالدراسة أضخم مائة اقتصاد في العالم فستظهر بأن أكثر من 50% منها ممثلة في شركات والباقي دول. أن شركة متعولة واحدة لديها دخل ومبيعات سنوية تفوق مجموع إجمالي الناتج القومي لتسع دول يبلغ تعداد سكانها (550) مليون نسمة أو ما يعادل 10% من تعداد السكان في العالم وتخضع 25% من الموجودات في العالم لهيمنة (300) شركة متعولة فقط. كما تبلغ الموجودات المجمعة لأكثر (50) مصرفاً تجارياً ومؤسسة مالية في العالم

(1) د. اسماعيل صبري عبدالله، الكوكبة، مجلة مصر المعاصرة، العدد 447، ص 22، نقلاً عن المرجع السابق، ص 27.

(2) د. عبدالمطلب عبدالحيد، المرجع السابق، ص 27.

ما يعادل زهاء 60٪ من الأسهم العالمية العاملة في رأس المال المنتج. هذه السلطات والقوى التي لا يصدق مداها هي فقط تحت إمرة زمرة قليلة أصبح نفوذها أوتوقراطياً تفرضه حتى على الدول⁽¹⁾، أنظر الجدول رقم (3).

أهم ملامح وسمات الشركات العملاقة تتلخص بتعميم وتوحيد الأنماط الاستهلاكية والإنتاجية وتوزيع تلك الأنماط على العالم بتقنيات عالية في الإعلام والمعلومات. ولما أصبح من الشائع اليوم ان نجد العديد من المنتجات الصناعية مثل السيارات والأجهزة الكهربائية والحاسبات الآلية وغيرها يتم تجميع مكوناتها في أكثر من دولة بحيث تقوم كل واحدة منها بالتخصص في صنع أحد المكونات فقط ويرجع ذلك الى تعاضد دور الشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة بالإضافة الى حدوث الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالية. ومن هنا ظهرت أنماط جديدة لتقسيم العمل لم تكن معروفة. ومن أهمها ظهور تقسيم العمل بين البلاد المختلفة في نفس السلعة وأصبح من المألوف بل الغالب بالنسبة لعدد كبير من السلع الاستهلاكية المعمرة والآلات والمعدات ان تظهر نفس السلعة في قائمة الصادرات والواردات لنفس البلد، وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة Intra-Industry. بل أصبح من المألوف ان ينتجاً إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من البلاد بحيث يتخصص كل بلد في جزء أو أكثر منها، وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة Intra-Firm وقد أصبح هذا النوع من التخصص من أهم مظاهر تقسيم العمل بين البلاد الصناعية والتنمية⁽²⁾.

(1) د. م. عبدالحفي يحيى زلوم، تلور العولمة، الطبعة الثانية، بيروت، 2000، ص 336.

(2) د. عبدالمطلب عبدالحفيد، المرجع السابق، ص 26.

جدول رقم (3)
قوة الدول والشركات عام 1994 (بلايين الدولارات الأمريكية)

البلد أو الشركة	GDP و(إجمالي المبيعات)
إندونيسيا	174.6
جنرال موتورز	168.8
تركيا	149.8
الدانمارك	146.1
فورد	137.1
جنوب إفريقيا	123.3
نوبوتا	111.1
أكسون	110.1
رويال داتش / شل	109.8
الترويج	109.6
هولندا	92.8
البرتغال	91.6
IBM	72.0
ماليزيا	68.5
فنزويلا	59.0
باكستان	57.1
يونيليفر	49.7
نستله	47.8
سوني	47.6
مهر	43.9
نيجيريا	30.4
الشركات الخمس الكبرى	871.4
أقل البلدان نمواً	76.5

البلد أو الشركة	GDP و(إجمالي المبيعات)
جنوب آسيا	451.3
إفريقيا جنوب الصحراء	246.8

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام 1997، ص92، نقلا عن المرجع: حسن لطيف كاظم الزبيدي، العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، 2002، ص183.

اختلال موازين القوى وتأثيرها على العولمة الاقتصادية:

برزت العولمة بشكل أقوى في العقد الأخير نتيجة زوال النظام الشيوعي والصراع الأيديولوجي بين الرأسمالية والشيوعية مما شجع على انتشار العولمة والترويج للاقتصاد الحر بعد انفراد أمريكا بقيادة العالم الرأسمالي، وأخذ الانقسام الأيديولوجي بين النظام الرأسمالي والشيوعي يتلاشى ليحل محله نوع جديد من الانقسام بين العالمين الصناعي والنامي، وهو نوع يركز على التكنولوجيا والقدرة على التحكم بها. فهناك 15٪ من سكان العالم ينتجون جميع الابتكارات التكنولوجية وقسم آخر يفهم نصف سكان العالم قادر على تبني هذه التكنولوجيا في مجال الإنتاج والاستهلاك، أما القسم الباقي الذي يشمل حوالي ثلث سكان العالم فلا له صلة بالتكنولوجيا من حيث عجزه عن امتلاكها محلياً ومن حيث مقدوره عن تبني التكنولوجيا الأجنبية⁽¹⁾.

منذ اندلاع الثورة البلشفية وتأسيس الاتحاد السوفيتي في بداية القرن العشرين كانت المنافسة الأيديولوجية والتنافس في النفوذ والطموح في تشكيل الكتلت السياسية والاقتصادية والعسكرية كانت تغطي المواقف بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي. واشتدت الحالة قبل وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية برغم من وقف الولايات المتحدة الأمريكية بجانب الاتحاد السوفيتي في الحرب ضد النازية برغم من تفوق الاتحاد السوفيتي

(1) شاكر محمود ذهاب، المرجع السابق، ص (46-47).

على الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية في مجال التكنولوجيا والعلوم العسكرية وسبقت غيرها في غزو الفضاء الخارجي وأول دولة أطلقت في عام 1957 أول قمر صناعي الى الفضاء إلا أنها خلفت الولايات المتحدة الأمريكية في النواح الاقتصادية.

أخذت الأوضاع العالمية منذ منتصف الثمانينات وبالتحديد منذ عام 1985م عندما صعد ميخائيل جورياتشوف الى سدة رئاسة الدولة والحزب الشيوعي السوفيتي تتغير بشكل متسارع بعد اعلانه سياسة (اعادة البناء والمكاشفة) ليدخل علينا عقد التسعينات بمحدث جديد عن وضع عالمي جديد يرتبط بالتحديد ما يحدث من تغيرات على موازين القوى بين الدول الكبرى وعلى التكتلات الدولية وما ترتب على ذلك من بداية لوجود خلل في التوازنات بين القوتين العظميين بعد أن بدأ الاتحاد السوفيتي يتخلى عن حلفائه⁽¹⁾.

العامل الأساسي في هذه الأزمة (الجمود) نجمها في العامل البشري المتمثل في الانسان السوفيتي الذي افتقر الى المبادرة وأصبحت (اللامبالاة) أمراً طبيعياً في السنوات الأخيرة وتحول الشعب السوفيتي الى السلبية الكاملة واكتفى بموقف المتفرج في الوقت الذي عم فيه الفساد والاختلاسات والرشوة والامتيازات واستغلال النفوذ والتهريب والدعارة و السوق السوداء بصورة لم يسبق لها مثيل⁽²⁾.

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكيكها ثم بعدها البلدان الحليفة لها تفردت الولايات المتحدة الأمريكية بزمam المسيطر الوحيد على اقتصاد العالم وعبر آليات عديدة من أهمها التقدم الهائل في التكنولوجيا والشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للقارات والمؤسسات المالية الدولية التي تكون الولايات المتحدة الأمريكية اليد العليا فيها.

وضح د. محمد على حوات رأيه في هذا الشأن بقوله: ولم يكن الانهيار السوفيتي قد ترك آثاره السلبية على جمهوريات الاتحاد السوفيتي ودول المنظومة الاشتراكية فحسب، بل أثر هذا الانهيار على معظم دول العالم فانهارت قيم كثيرة و نظم إقليمية وسقطت تحالفات

⁽¹⁾ د. محمد علي حوات/ المرجع السابق، ص31.

⁽²⁾ شاكور محمد ذباب، المرجع السابق، ص48.

لتكون تحالفات مناقضة لتحالفاتها السابقة، وتركت الساحة الدولية للاعب واحد يشكل فرق السباقات المارثونية عن يريد وكيفما يريد في ظل نظام عالمي جديد⁽¹⁾.

ويشير د.، محمد عمر الحاجي في هذا الجانب بأنه: الذي زاد في بروز العولمة عدة أمور متسارعة أهمها: إعلان الرئيس السوفيتي الأسبق (غورباتشوف) ثورة (البيروستويكا) حيث تفكك الاتحاد السوفيتي الى كيانات عديدة، ثم جاء توحيد الألمانيتين، وذلك في 1989م حيث هدم حائط برلين، ثم حرب الخليج الثانية 1991م والتي انتهت بتحرير الكويت.. كل ذلك جعل الولايات المتحدة الأمريكية تزداد هيمنة على المستوى العالمي، حيث استطاعت ان تبسط نفوذها الاقتصادي والعسكري والسياسي والحضاري.. وهذا ما جعل بعض المحللين يطلقون على ذلك (أحادية القطبية)⁽²⁾.

(1) د. محمد علي حوات/ المرجع السابق، ص 31.

(2) د. محمد عمر الحاجي، المرجع السابق ص 21.

المبحث الثاني

جنور نشوء العولمة الاقتصادية

بما أن العولمة الاقتصادية هي عملية تعميق لمبدأ الاعتماد المتبادل Interdependence في الاقتصاد العالمي وازدياد المشاركة في تلك التبادل تدريجياً وبمرور الزمن و توسيع نطاق دائرة التبادل في المجالات الاقتصادية والتجارية والفكرية والمعلوماتية من ظرف لآخر ومن حيث المستوى والحجم. إلا أن العلاقات الاقتصادية في القدم ظهرت بين المجتمعات البشرية على أبسط أشكالها في التبادل التجاري وعلى شكل المقايضة بين المنتجات والمحاصيل الزراعية التي تتم مبادلتها بين المناطق المختلفة جغرافياً وإن ذلك تدل على وجود بوادر للعولمة الاقتصادية في التجارة و المبادلات التجارية منذ القدم وعلى نطاق ضيق.

جنور العولمة الاقتصادية:

رغم حداثة العولمة الاقتصادية نسبياً كمصطلح، إلا أنها قديمة في تطبيقاتها حيث تعود عمليات الاستيراد والتصدير والمقايضات للسلع والخدمات البدائية الى عمق التاريخ وتم انتقال تلك العمليات الى الأرجاء المعمورة أثناء الفتوحات الإسلامية عبوراً باليمن والشام وبلاد ما بين النهرين وبلاد الفارس وقبلها أثناء الاكتشافات الجغرافية و الوصول الى الهند والغزوات الاستعمارية التي كانت تستولى على البلدان المتخلفة اقتصادياً واجتماعياً والغنية بمواردها المعدنية والبشرية بغية الاستفادة منها لاختراج المواد الخام ثم تحويلها الى اماكن اخرى لاستغلالها في الصناعات. وبالرغم من ان البعض يرجع أصول الظاهرة الى تواريخ وعصور ظهور الديانات السماوية وأهمها الإسلام الذي شكل ظاهرة عالمية من خلال تأكيده على إشاعة عالمية الدعوة التي لا تفرق بين جنس وآخر ولا بين لون وآخر نابذة كل عناصر الفرقة والتمييز بين البشر (كلكم لآدم وآدم من تراب)، إلا أنه من المهم

إدراك هذه الحقيقة والتأكيد عليها ذلك ان التقدم التكنولوجي قد دفع بالدول المتقدمة الى التطلع والرغبة في غزو البلدان الأخرى والسيطرة على تجارتها ومناقصها البحرية⁽¹⁾.

وكانت التجارة الشرقية هي الشغل الشاغل للاكتشافات البرتغالية التي تمكنت من الوصول بمرأ الى الهند بعد اكتشافهم رأس الرجاء الصالح واستيلاء هنري الملاح على سبته عام 1415⁽²⁾. وحذا حذوهم الهولنديون والبريطانيون وبدأ الصراع الأوروبي بنشرها خارج القارة القديمة ويسيطرته على تجارة الشرق وموارده منذ القرن السابع عشر⁽³⁾.

وبعدها تطورت أساليب العملة الاقتصادية وتوسعت نطاقها آبان الفتوحات الإسلامية لاتساع الرقعة الجغرافية للدولة الإسلامية واندماج وتفاعل العديد من الشعوب والمجتمعات من جهة وما يترتب على هذا الاندماج توسيع نطاق دائرة التبادل التجاري بين المجتمعات المختلفة والمتباعدة جغرافيا حيث وصلت حدود الدولة الإسلامية الى جزء من الأراضي الأوروبية إضافة لمساحات شاسعة من قارتي آسيا وإفريقيا وما تحمل تلك الاندماجات من تفاعل في الثقافة واللغة والحضارات، بالإضافة للتبادل التجاري.

ومن يرى بأن ظاهرة العملة صرنا خمسة قرون على الأقل وبدايتها ونموها مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بتقدم تكنولوجيا الاتصال والتجارة، منذ اختراع البوصلة حتى الأقمار الصناعية⁽⁴⁾.

ويعتقد البعض بأن بدايات العملة ترجع الى عصر الاكتشافات الجغرافية العظمى في القرون الوسطى، في حين يرى الآخرون أنها - أي العملة - بدأت منذ النهضة الأوروبية وما رافقها من ثورة صناعية وتطور في وسائل النقل والمواصلات سهلت عملية الاتصال والتأثير المتبادل والتفاعل بين المجتمعات المختلفة⁽⁵⁾.

(1) د. محمد علي حوات، المرجع السابق، ص 21.

(2) فاروق عثمان ارباطة، عدن و الساسة البريطانية في البحر الأحمر، ص 53، نقلاً عن المرجع السابق، ص 21.

(3) د. محمد علي حوات، المرجع السابق، ص ص (21-22).

(4) المرجع السابق، ص 21.

(5) جودت هوشيار/ الحركات المناهضة للعملة، ما لها وما عليها، بحث على أون لاين، مصدر الكتروني.

العولمة ليست ظاهرة جديدة بل قديمة قدم التاريخ عندما كانت تنصدر حضارة ما كباقي الحضارات وتقود العالم. قام بذلك مجموع الشرق مرة في الصين والهند وفارس وما بين النهرين وكنعان ومصر القديمة، وقامت بذلك الحضارة العربية الإسلامية كحلقة وصل بين حضارات الشرق وحضارات الغرب عندما كانت مركزاً للعالم ومصدراً للعلم، تنقل إبداعاتها من العربية الى اللاتينية والعبرية، وقام بذلك مجموع الغرب مرة أخرى، واليونان والرومان ثم الغرب الحديث منذ ما يسمى بالاكشافات الجغرافية والالتفاف نحو الشرق من الغرب عبر البحار بعد فشل الحروب الصليبية متوجهة نحو القلب في فلسطين⁽¹⁾.

ومن الملاحظ ان غزو البلدان النامية والمتأخرة اقتصادياً من قبل الدول الكبرى والمتقدمة زادت بشكل ملحوظ بعد الثورة الصناعية التي حدثت في أوروبا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر اي بعد الإنجازات العظيمة التي حصلت في العلوم المختلفة والاختراعات والابتكارات والتقدم التكنولوجي وتنحصر الأسباب الرئيسية التي دعمت تلك الرغبات في الغزو الى البحث عن مواد الخام واستغلالها لتطوير مراحل عملياتها الإنتاجية وتوسيع دائرة إنتاجها ثم البحث عن الأسواق لصرف منتجاتها بحيث تتصف تلك الأسواق بكثافة السكان وعدم وجود سلع منافسة من جهة وكثرة الأيدي العاملة التي ترجع عليها بالنفع لقلّة الأجور من جهة أخرى.

ويخطأ من يظن بأن العولمة ظاهرة برزت في العقد الماضي بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وتفكك المنظومة الاشتراكية، ذلك لأن للعولمة جذوراً تضرب في أعماق التاريخ. وثمة من يقول بأن أول عولمة تاريخية معرفية ممثلة بتعميم الحروف الهجائية لتحقيق تواصل إنساني يخدم المصالح التجارية وكانت هي العولمة الفينيقية التي سعت لتحقيق التواصل بين المراكز الحضارية في العالم القديم وبخاصة بين القارات الثلاث الأفريقية والآسيوية والأوروبية وتبعها في ذلك الحضارة الرومانية من خلال جهودها الحربية الهادفة الى خدمة

(1) د. حسن حنفي، ما العولمة، المرجع السابق، ص ص (17-18).

النظام العبودي الإقطاعي، فحققت أول عولة انتصالية عن طريق نشر الطرق البرية وإنشاء المدن العسكرية لخدمة الأهداف التوسعية⁽¹⁾.

مراحل تطور العولة الاقتصادية:

حيث تكونت مناطق نفوذ اقتصادية وتجارية وسياسية وانقسمت الكرة الأرضية من قبل الدول الكبرى أنفسهم وحسب مصالحهم الاقتصادية والسياسية، ومن خلال نشاط الحركة التجارية للسلع والخدمات والمنتجات الزراعية والصناعية المختلفة الصادرة من الدول المتقدمة من طرف والمواد الخام والمعادن النفيسة كالذهب والبتروال المستخرجة من أراضي البلدان المتأخرة اقتصادياً وصوب مناطق نفوذ الدول الكبرى من طرف آخر، برزت جلياً نظام العولة الاقتصادية التي اعتمدت هذه لتكون قاعدة وفكرة لتتطلق بها الدول المتقدمة وصياغتها بالشكل المطلوب للسيطرة على الأسواق العالمية وبواسطة شركائهم العملاقة، فمنذ السبعينات من القرن الثامن عشر أطلق اختراع المحرك البخاري وصناعة الأقمشة، رصاصة الانطلاق لثورة صناعية ظلت متسارعة وتحدث تأثيرات ذات بعد عميق في المجتمعات الأوروبية واستمرت هذه الفترة حتى الثلاثينات من القرن التاسع عشر⁽²⁾.

فان الاختراعات والابتكارات المتتالية في القرن الثامن عشر امتداداً للثورة الصناعية وما يرافقها من التقدم في النواحي الصناعية التي حدثت في أوروبا والإنجازات التي تمت في العلوم المختلفة تم تحويلها تدريجياً إلى باقي دول العالم، وواكبت هذا التقدم في العلوم المختلفة التغيرات السريعة في أسلوب وأنماط الإنتاج ونوعيتها ونوعية المنتج مع توسيع نطاق التجارة الدولية وخصوصاً في المنتجات الحياتية الضرورية، إذ أن إفرزات الثورة الصناعية والتقدم العلمي لم تصل إلى أقطار الكرة الأرضية بالسرعة المطلوبة حيث كانت تدريجياً وبالشكل البطيء.

(1) جودت هوشيار، المرجع السابق.

(2) د. عبدالحلبي يحيى زلوم، المرجع السابق، ص 41.

ووضح د. عبدالحفي يحيى زلوم خير توضيح بهذا الخصوص حيث يقول ان اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف القرن التاسع عشر يتشابه مع الاقتصاد أبان فترة ما قبل الاستقلال، تهيمن عليه الزراعة حيث كانت للتصنيع فيه شئ قليل من الأهمية. وكانت الولايات المتحدة تستورد السلع المصنعة التي تحتاجها من إنكلترا بشكل خاص وأوروبا بشكل عام. فيما كانت تصدر المواد الخام والمنتجات الزراعية⁽¹⁾. وقد مرت العولمة بعدة مراحل منذ بداية الاستكشافات الجغرافية، أهمها⁽²⁾.

1- مرحلة تطور الرأسمالية التجارية:

نظراً للدور الحاسم الذي لعبته التجارة وطبقة من التجار المشتغلين بالتجارة البعيدة أمكن تسميتها بالرأسمالية التجارية وقد بدأ نشاط هؤلاء التجار بالاستيراد من خارج أوروبا السلع التي يرغبها ويهاها الملوك والأمراء والنبلاء والكرادلة.

2- الرأسمالية الصناعية⁽³⁾:

وظهرت خلال القرنين 18 و 19 حيث مارست الصناعة دوراً حاسماً في تطور المجتمعات الأوروبية، وأهم إنجازات هذه المرحلة هو استبدال القوة العضلية الإنسانية والحيوانية بقوة الآلة التي طورت ورفعت إنتاجية العمل خاصة في ميادين إنتاج الصلب والنسيج والطاقة.

3- الرأسمالية المالية 1850-1914:

حيث لعبت المؤسسات المالية مصدر التمويل لقطاع الصناعة والقطاعات الأخرى، فقد نشط بنوك الأعمال التي كانت تحقق أرباحاً طائلة من خلال تأسيس المشروعات وإصدار الأوراق المالية ومنح القروض للدولة ورجال الصناعة والأعمال.

(1) نفس المرجع السابق، ص 41.

(2) د. محمد علي حوات، المرجع السابق، ص ص (11-12).

(3) الحسين عصمة، العالم الإسلامي وتحديات العولمة، مجلة الكلمة، العدد 19، ص 7، نقلاً عن المرجع السابق، ص 11.

4- رأسمالية ما بعد الصناعة - أو الثورة التكنولوجية:

وهي التي بدأت ترسخ أكثر فأكث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وتميزت هذه المرحلة بالتطور في مجال توظيف البحث العلمي التطبيقي في التنمية الاقتصادية. وبدأت الثورة لتكنولوجية الحديثة تسعى لاستبدال الطاقة الذهنية للإنسان باستعمال العقول الإلكترونية في تسيير عمليات الإنتاج، وهذا ما يفسر تزايد ما يسمى بالقطاع الثالث والقطاع الرابع بالنسبة لاقتصاديات الدول المتقدمة مقارنة بالقطاعات التقليدية (الفلاحية والصناعية) إذ أن بعد انتهاء العالم من الحرب العالمية الثانية أهلك اقتصاديات معظم الدول الأوروبية واليابان ودمرت لبنية التحتية، فاستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر قوة اقتصادية في العالم والتي لها فائض متراكم كبير وعملة دولية متينة التي تمثل بالدولار الأمريكي التي أصبحت عملة رسمية عالمية تستعملها المؤسسات الدولية المعولة، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة الدول الأوروبية الغربية من جانب واليابان من جانب آخر وذلك لبناء اقتصادهم المدمرة وتعمير مؤسساتهم.

بعد هذا الامتياز الكبير الذي منحه العالم ليكون الدولار العملة الرئيسة في التداول عالمياً لجأت أمريكا الى زيادة إصدارها من نقدها للدولار وتقديمه كمساعدات وقروض الى الدول الأوروبية مثل مشروع مارشال وموجه منح (12 مليار) دولار ما بين (1948 - 1950) على صورة قروض ومنح لتعمير ما دمره الحرب خلال الحرب العالمية الثانية و لكن تمكن المستهلك الأوروبي من تنشيط مشترياته من البضائع الأمريكية التي كانت تمتلك فائضاً من الإنتاج ولجأت الى طبع المزيد من الأوراق النقدية للدولار لتستثمرها في الصناعات الأوروبية واليابانية وأصبح الدولار يغزو الدول الأوروبية واليابان ليشتري كثير من الشركات والمعامل في أوروبا واليابان⁽¹⁾.

استفادت معظم الدول الأوروبية واليابان من المساعدات والقروض الضخمة الأمريكية تلك التي تلقاها لانتعاش اقتصادها الوطني وبناء مؤسساتها المالية والصناعية

(1) شاكر محمد ذياب، المرجع السابق، ص 16-17.

وتطوير منتجاتها كما ونوعاً حيث بدأت تنافس منتجات الولايات المتحدة الأمريكية في الأسواق العالمية. وخصوصاً اليابان التي أدهشت العالم بتقدمها التكنولوجي ومئات منتجاتها. ومن جانب آخر يقسم (رولاند روبرتسون) مراحل نشوء وتطور العولمة الى خمس مراحل هي⁽¹⁾:

- 1- المرحلة الجينية (1400 – 1750): التي شهدت نمو المجتمعات القومية في أوروبا وإضعاف القيود التي كانت سائدة في القرون الوسطى.
- 2- مرحلة النشوء (1750 – 1870): التي حدث فيها تحول حاد في فكر الدولة الموحدة، وتبلورت أثناء هذه المرحلة المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية.
- 3- مرحلة الانطلاق (1870 – 1920): والتي ظهرت فيها مفاهيم كونية مثل (خط التطور الصحيح) و(المجتمع القومي المقبول) وتلك المفاهيم المتعلقة بالهوية القومية والفردية، وتم اندماج العديد من المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي.
- 4- الصراع من أجل الهيمنة (1920 – 1965): حيث حدثت الخلافات والحروب الفكرية حول المصطلحات الناشئة بعملية العولمة التي بدأت في مرحلة الانطلاق.
- 5- مرحلة عدم اليقين (1965-؟) وهي المرحلة التي تم فيها إدماج العالم الثالث وتعمقت القيم ما بعد المادية، وانتهت فيها الحرب الباردة وازدادت المؤسسات الدولية والحركات العالمية وتعددت الاعتبارات الخاصة بالجنس والسلالة وظهرت حركة الحقوق المدنية وأصبح النظام الدولي أكثر سيولة، وازداد الاهتمام في هذه المرحلة بالمجتمع المدني العالمي، والمواطنة العالمية، وتم تدعيم نظام الإعلام الكوني.

آفاق تحقيق العولمة الاقتصادية:

اتفقت مجموعة من الدول في العالم وخصوصاً الدول الكبرى المتقدمة صناعياً بعد مناقشات كثيرة ومتعددة توصلت جميعاً وخلال مراحل عديدة الى صياغة بنود اتفاقية الجات

⁽¹⁾ رولاند روبرتسون، تخطيط الوضع الكوني نقلاً عن السيد يسين، مجلة المستقبل العربي المجلد 228 ص8، نقلاً عن السيد حسن لطيف كاظم، المرجع السابق، ص ص (138-139).

GATT الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة وذلك في عام 1947 وبموجب بنود هذه الاتفاقية تشجع تحرير التجارة الدولية بين البلدان او يتم تخفيض الرسوم والضرائب الكمركية وإزالة المعوقات التي تعيق حركة التجارة الدولية وملخص القول تؤيد الاتفاقية مبدأً تحرير التجارة وعدم تدخل الدولة في شؤون السوق وان ما يفرزه السوق هو صالح وأما تدخل الدولة في شؤون السوق فهو طالح وغير حسن وهذا الأجراء وتطبيق القواعد دفعت بالدول لصياغة الأطار العام لمنظمة التجارة العالمية في عام 1994، وهو الركن الثالث والدعامة الأساسية لظاهرة العولمة الاقتصادية التي ساهمت هي الأخرى لتكثيف وزيادة نشاط الشركات المتعددة الجنسيات وزيادة انتشار هذه الشركات وفروعها في معظم الدول والمناطق في العالم وتنشيط التجارة الدولية بشكل ملحوظ وحصول اندماجات عديدة بين الشركات العملاقة وظهور تكتلات اقتصادية عالمية جديدة وفقاً للنظام العالمي الجديد وان تحركات ونشاطات وانتشار الشركات متعددة الجنسيات عبر الحدود لمعظم البلدان العالم تتطلب توفر شروط ومستلزمات ضرورية.

- يرى د. عبدالحى يحيى زلوم بأنه يجب توفر مستلزمات ضرورية حتى يغدو قادراً على العمل على الوجه الأكمل، ومن هذه المستلزمات⁽¹⁾:
- يجب ان تكون هناك تجارة حرة حتى يتاح فتح أبواب الأسواق العالمية على مصاريعها لاحتضان هذه الشركات.
 - حرية الوصول الى المواد الخام العائدة للشعوب والدول الأخرى ودون أية ضغوط أو مضايقات من حيث السعر أو الكمية المراد الحصول عليها.
 - إطلاق يد الممولين وأصحاب رؤوس الأموال ليستثمروا أموالهم و ينجوا الأرباح دون أية عوائق.
 - ضرورة وجود المؤسسات الدولية والمالية لإدارة هذه الرؤية الجديدة للاقتصاد العالمي.

(1) د. عبدالحى يحيى زلوم، المرجع السابق، ص 92-93.

الثورة الزراعية و الثورة الصناعية والاختراعات والاكتشافات، ثم التطور التكنولوجي والتطور العلمي الهائل وخصوصاً في الإلكترونيات وتقدم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتقنيات والنظام الإعلامي الجديد و المؤسسات الدولية المتعولة المتمثلة في البنك الدولي للإعمار والتنمية وصندوق النقد الدولي والاتفاقية العامة للتعريف والتجارة Gatt وبعدها انبثاق منظمة التجارة العالمية والأسواق الحرة والخصخصة في كافة ميادين الحياة في معظم البلدان تلك جميعها عوامل مهمة لزوال الحدود الدولية وتقارب الأسواق النقدية والمالية العالمية وتكاثف وزيادة التبادل التجاري وانتقال رؤوس الأموال والأشخاص والسلع والخدمات والمعلومات بحرية تامة ثم تقصير المسافات بين أقطار العالم بحيث أصبح العالم سوقاً واحدة بمقدور الشركات متعددة الجنسيات الوصول إليها كيفما تشاء.

وفي هذا الخصوص يؤكد جلال أمين بأن العولمة المعاصرة تكتسب خصائص جعلتها تختلف عما سبقها من الأشكال الأخرى للعولمة من حيث ارتباطها بتقنيات الاتصال والتجارة، إضافة الى متغيرات عدة طرأت على هذه الظاهرة في الثلاثين سنة الأخيرة والتي من أبرزها⁽¹⁾:

- 1- اجتياح تيار العولمة للعديد من المناطق التي كانت سابقاً مغلقة أمامها مثل الصين وأوروبا الشرقية.
- 2- التوسع كماً ونوعاً في انتقال السلع والخدمات التي يجري تبادلها وحجم واتجاه رؤوس الأموال التي يجري استثمارها.
- 3- التحول باتجاه تبادل المعلومات والأفكار كنمط جديد للعلاقات الدولية.
- 4- هيمنة الشركات متعددة الجنسية في انتقال السلع ورؤوس الأموال والمعلومات.
- 5- تغيير مركز الدولة إزاء هذا النمط الجديد من العلاقات الاقتصادية الدولية.

(1) جلال أمين، العولمة والدولة، مجلة المستقبل العربي العدد (228)، ص 23. نقلاً عن السيد حسن لطيف كاظم المرجع السابق، ص 141.

المبحث الثالث

عوامل ترسيخ العولمة الاقتصادية

ان الثورة الصناعية التي ظهرت في الربع الأخير من القرن الثامن عشر في القارة الأوروبية والاكتشافات الجغرافية والابتكارات والاختراعات العلمية التي حدثت في الفترات السابقة و التي دفعت بعجلة التقدم في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الى الأمام ثم الثورة التكنولوجية والمعلوماتية في مجالات الإعلام والاتصالات والمواصلات وإحراز التقدم في وسائل الإعلام المختلفة وتأثيرها على ثقافة وسلوك المجتمعات البشرية وتطلعاتهم ثم بعد ذلك على أنماط الحضارات.

والثورة التقنية الثالثة وإفرازاتها في تغير أسلوب نمط الإنتاج ونحو الجودة في الاستهلاك من حيث النوع و توحيد الاستهلاك وأذواق المستهلكين، وازدياد دور المؤسسات الدولية المتمثلة بصندوق النقد الدولي وبنك الدولي للتنمية والإعمار ومنظمة التجارة العالمية التي ساهمت بشكل فعال في التنمية الدولية وتغير في هيكل اقتصاديات الدول النامية وتشجيع دول العالم الثالث في الانخراط في اقتصاد السوق الحر، والدور الكبير لمنظمة التجارة العالمية وقبلها اتفاقية الجات GATT في إزالة الصعوبات والمعوقات التي كانت تقف أمام حركة التبادل التجاري الدولي وأمام انتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات والإنسان والمعلومات بحرية تامة بين البلدان، وإزالة الحواجز القومية والحدود الدولية التي رافقت ذلك التطور. ووسائل النقل والمواصلات التي ظهرت وخصوصا وسائل نقل حديثة متطورة ساعدت في تقليص المسافات وتقصير الزمن بحيث تجعل من العالم قرية صغيرة متداخلة ومتشابكة تتحرك الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات فيها حيثما تريد ودون رادع. تلك جميعها عوامل مهمة ساعدت في ظهور العولمة الاقتصادية في العالم وساعدت جميعها في ترسيخ هذه الظاهرة لكن تأثير كل عامل يختلف عن غيره حسب شدة تفاعله ومواكبته لهذه الظاهرة.

ثورة المعلومات والثورة العلمية والتكنولوجية:

تروج العولمة لأربع ثورات أساسية من المتوقع ان يكون لها تأثير كبير في حياة الناس جميعاً وسط تحديات هائلة وهذه الثورات هي⁽¹⁾:

- الثورة الديمقراطية.
- الثورة التكنولوجية الثالثة - أو ما بعد الثالثة.
- ثورة التكتلات الاقتصادية وبخاصة العملاقة.
- ثورة اقتصاد السوق وحرية التبادل التجاري، بعد قيام المنظمة العالمية للتجارة لتحل محل اتفاقيات الجات.

ان ثورة المعلومات قد غيرت جذرياً حياة البشرية وطبيعة المجتمعات، حيث المعلومات بات تشكل عنصراً مهماً في التاريخ البشري ولعبت دوراً متميزاً في تقدم نمط وآفاق الإنسان وتطور المجتمع.

يرى الدكتور محمد علي حوات بأن توافر المعلومات يساعد الإنسان على نقل خبراته للآخرين واستيفائها من الآخرين ليستعين بها على إدارة شؤونه وتطوير وسائل إنتاجه وتمكنه من القدرة على القيام بإنتاجية مبتكرة ومتجددة. فالإنتاج القومي يركز على المادة والطاقة والمعلومات مع ان الأخيرة أصبحت تتبوأ المكانة الأولى من حيث الأهمية فقد أصبحت معدلات نمو الاقتصاد القومي ترتبط ارتباطاً طردياً بكمية المعلومات التي بحوزة الدولة أو المؤسسة المنتجة وتطبيقها وتوظيفها في كل عناصر الإنتاج⁽²⁾.

وكذلك الثورة المعلوماتية أحدثت تغيراً جذرياً في عقول الإنسان بواسطة وسائل نشر المعلومات وهناك تقنيات متطورة من المحطات الفضائية التي تبث عبر وسائلها المتنوعة وأنواع متعددة وبكميات هائلة من المعلومات وبواسطة الأقمار الصناعية والتي تُستفاد منها في مجالات عدة اقتصادية واجتماعية وسياسية وغيرها. وبسبب التقدم والتطور في مجال

(1) د. عمر حسن أحمد بدران، المرجع السابق، ص 31.

(2) د. محمد علي حوات / المرجع السابق، ص 63.

التكنولوجيا وجدت وسائل وأدوات متطورة لجمع المعلومات وتخزينها واسترجاعها حيثما يُراد.

أما مصادر المعلومات فهي عديدة منها الدوريات والكتب والبحوث، والبيانات، والندوات والمؤتمرات، والوسائل الجامعية وبراءات الاختراع والمعايير الموحدة، والمواصفات القياسية كذلك النشر المصغر مثل إعادة تسجيل النصوص المكتوبة (كتب - دوريات) وغيرها مباشرة مثل الميكروفيلم، والميكورفيش والأشرطة والأقراص (الديسك) وغيرها، التي توفر حيزاً كبيراً للغابة من الحيز المطلوب وصل في استخدام الميكروفيلم الى 99.9٪ فالطفرة الهائلة في إنتاج المعلومات أدت الى طفرة مشابهة في تخزينها في مراكز المعلومات ويؤدي ذلك الى انخفاض تكلفة التخزين⁽¹⁾.

وبما ان ثورة المعلومات هي احدى دعائم ترسخ النظام الاقتصادي للعملة فانها تزاوجت مع الثورة التكنولوجية لتنتج عنها الاختراعات العلمية المتطورة وان إحدى أهم هذه الاختراعات التي ساعدت تقدم ثورة المعلومات هي أجهزة الحاسوب والتي بظهورها سميت هذا العصر بعصر المعلومات.

أول استعمال لأجهزة الكمبيوتر حدث في أواخر الثلاثينات من القرن العشرين وان اختراعها واستعمالها دفعت بعجلة التطور الى الأمام في مجال الاقتصاد بشقيها المالي والإنتاجي وساعدت باندماج معظم بلدان العالم فيما بينها وتكثيف التبادل الدولي في المعلومات والثقافات، وبعد سلسلة من الاختراعات العلمية التي جاءت في الآونة الأخيرة الى الوجود وخصوصاً في الصناعات الإلكترونية أدت الى تقريب وتقليص المسافات الشاسعة فيما بين البلدان المختلفة وامتزاج الأفكار.

واذا كانت تكنولوجيا المعلومات تتكون من كمبيوترات وأجهزة تخزين للمعلومات فان تكنولوجيا الوسائط الإعلامية (الأنفوميديا) هي عبارة عن أجهزة سمعية وبصرية

(1) نفس المرجع السابق، ص 64-65.

كالتلفزيون والراديو والهاتف أي انها أى التكنولوجيا تتقدم نحو المنزل فتدمج هذه الأجهزة بواسطة الكمبيوتر في جهاز واحد يطرد الخط الفاصل بينها⁽¹⁾.

وان من يحصل من الدول على العلم والتكنولوجيا يكون التقدم والنجاح والازدهار بين يديه ويلحق بركب الدول المتقدمة حضارياً.

أكد الدكتور جمال محمود الكردي أهمية التكنولوجيا في الحياة المعاصرة بقوله: يعتبر العلم والتكنولوجيا (جوهرتان غاليتان) من يمتلكهما امتلك التقدم والرخاء، ومن يفتقدهما ظل في زمرة المتخلفين، وإذا كانت هاتان الجوهرتان متلازمتان، فالملاحظ ان كلاهما لا يتأتى إلا بالفكر والبحث والتجربة. فاكتشاف البنسلين - وهو علم - كان نتيجة فكر وتجربة، وكذلك كانت ابتداء طريقة خاصة لتحضيره أو تعبته - وهو تكنولوجيا - ثمرة فكر وتجربة⁽²⁾.

تكنولوجيا الاتصالات والمواصلات:

ظهرت الاتصالات في القدم في نطاق ضيق وتستعمل عند القدامى الإشارات والرموز، أو الصور في أحيان كثيرة أو إشعال النار في أعالي المرتفعات ليدل على معنى خاص أو يكون بمثابة إرسال إشارات الى أماكن بعيدة.

اختراع التلغراف والراديو واللاسلكي والتلفزيون أحدثت تغيراً جذرياً في عالم الاتصالات، إطلاق أول قمر اصطناعي sputnik الى الفضاء في عام 1957 من قبل الاتحاد السوفيتي وتلستار القمر الصناعي الأمريكي أطلق الى الفضاء أيضا وفي عام 1962، فهذين الحدثين أشعلت ثورة الاتصالات في العالم، ظهرت الى الوجود وسائل تكنولوجيا حديثة للاتصالات.

ويؤكد الدكتور عبدالحى محيى زلوم في هذا الخصوص بأنه قد تم التوصل الى كثير من الاختراعات التي واكبت الثورة الصناعية بحلول العام 1880 ومنها: الارسل التلغرافي

(1) نفس المرجع السابق، ص 68.

(2) د. جمال محمود الكردي، عولة التكنولوجيا من الناحية القانونية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2001، ص 16.

عبر المحيط الأطلسي، التصوير، الغواصات، فولاذ يسمر Bessemer steel، الحصادة الميكانيكية، المحرك البخاري المركب، الميكروميكروب، السبكتروميكروب، وفوق هذا وذاك، الهاتف والمنتجات النفطية والإضاءة الكهربائية⁽¹⁾.

وفي جانب آخر وضع الدكتور عبدالحى بأنه وخلال عام 1958 أو قبله أو بعده بعام واحد اخترع شخصان يعملان في شركتين مختلفتين رقائق السيليكون وهما جاك كيلبي من شركة تكساس، إنسترومنتس وروبرت نويس من شركة فيرشايلد لصناعة شبه الموصلات ولم يكن يعلم أحدهما بما كان يفعله الآخر، قد أدى هذا الاختراع الى اكتشاف قوة هائلة للذاكرة والآلات الحاسبة^{(2) (54)}.

ومن جهة ثانية الاختراعات الإلكترونية التي جاءت الى أرض التطبيق ساهمت في إشعال الثورة المعلوماتية مما أدى الى توسيع دائرة نطاق الاتصالات والمواصلات ومهدت الطريق في صناعة الأجهزة والمكائن والمعدات الإلكترونية والتي بدورها ساعدت في تقليص المسافات بين الدول وتداخل وتشابك العلاقات الدولية في الاتصالات والمواصلات ومن أهم إفرازات الثورة الإلكترونية الكمبيوترات والإنسان الآلي الذي يحمل العقل الإلكتروني ويحل محل الإنسان في كثير من الصناعات، كذلك من إفرازات أخرى للثورة الإلكترونية الفضائيات والانترنت (الشبكة العنكبوتية) من خلالها تتبادل المعلومات بين أطرافها وبكميات هائلة.

وفي واقع الأمر أحدثت شبكة الأنترنت ثورة في عالم الاتصالات والكمبيوتر فاق ما كان متخيلاً، فهي تولد من الأثر العلمي والاجتماعي ما يفوق أي ابتكار علمي مفرد، وكان اكتشاف التلغراف والراديو والتلفزيون والكمبيوتر قد مهد لظهور أداة تقنية تقوم على فكرة الربط بين كل هذه الابتكارات والحصول على إمكانية نوعية متأتية من اجتماع قدرات تلك الاكتشافات كلها، عبر تطور علوم المعلوماتية^{(3) (55)}.

(1) د. عبدالحى يحيى زلوم، المرجع السابق، ص 61.

(2) نفس المصدر السابق، ص 60.

(3) د. محمد علي حوات / المرجع السابق، ص 75.

وان تقدم آخر للتكنولوجيا التي توصلت اليه العلوم الحديثة في مجال الاتصالات هي الهواتف النقالة التي هي بمثابة انفجار هائل في الاتصالات التي دفعت دفعة قوية للعملة الى الأمام وساهمت التطوير في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعلوماتية والتجارية على المستوى الدولي.

دور منظمة التجارة العالمية والشركات متعددة الجنسيات:

قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية وبالتحديد في شهر تموز عام 1944، انعقد مؤتمر دولي في مدينة بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية حضرت فيها عدد من دول العالم وخاصة الدول الكبرى لتتفق منها تأسيس المؤسسات الدولية الثلاثة وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتنمية والإعمار ومنظمة التجارة الدولية وفيما بعد قامت المؤسسات الثلاث بإدارة النظام العالمي الجديد، وتدفع بالدول النامية لتطبيق منهج اقتصاديات السوق كأحد شروط الضرورية لمنح القروض الدولية وانتهاج الليبرالية وتشجيع الخصخصة وحرية التبادل التجاري وان انبثق المؤسسات الدولية المشار إليها أعلاه ركن مهم من أركان ظاهرة العولمة الاقتصادية وبالأخص منظمة التجارة الدولية التي اعلن إنشائها في عام 1995 والتي ساهمت بشكل فعال في ترسيخ نظام السوق الحر وتحرير التجارة الدولية وحرية انتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات والمعلومات والثقافات بحرية تامة وكذلك المساهمة في إزالة حدود الدولة القومية التي تعرقل حركة نظام العولمة الاقتصادية.

مع تطورات الاقتصاد العالمي وتحوله للاعتماد المكثف على الثروة المصرفية والتكنولوجيا واحتكار الدول الكبرى لنحو 97% من براءات الاختراع العالمية ولحركة رؤوس الأموال التي وصلت الى (1500) مليار دولار والقيمة الإجمالية للتجارة العالمية الى ما يقارب من 6600 مليار دولار في عام 1998 منها 80% تجارة سلعية بقيمة قدرها 5.3

تريليون دولار و 1.3 تريليون دولار تجارة خدمات في حين ان القيمة الإجمالية لتجارة السلع الدولية كانت لا تتعدى في عام 1948 (58) مليار دولار⁽¹⁾.

حيث ان منظمة التجارة العالمية ما هي إلا مكملة لجميع الاتفاقيات التي وقعت من قبل الجات gatt منذ عام 1947 التي بلغت (28) اتفاقاً والتي مهدت الطريق لتطبيق جميع البنود من قبل الدول الموقعة والمشاركة في الاتفاقيات بغية التسريع في التبادل الدولي الحر وحث مؤسساتها التجارية والمالية والقضائية التكيف مع النظام العالمي الجديد والتهيؤ للانفتاح الاقتصادي. لكن مع ذلك هناك العديد من المبادئ التي ينبغي على الدول الأعضاء الالتزام بها و ابرز هذه المبادئ⁽²⁾:

أولاً: مبدأ الدولة الأولى بالرعاية **Most Favoured Nation**:

أو مبدأ عدم التمييز الذي تلتزم به الدول، وتمنح على اساسه بعضها بعضاً تخفيضات متبادلة في التعريفات الجمركية لا تقل عن التخفيضات الممنوحة لأي عضو آخر.

ثانياً: مبدأ المعاملة الوطنية **National Treatment**:

والذي بموجبه تساوي منتجات الدول الأعضاء في المعاملة وعدم فرض أية شروط تمييزية لصالح المنتج المحلي على حساب المنتج الأجنبي.

ثالثاً: مبدأ عدم اللجوء الى قيود تعريفية **Non-Tariff Barriers**:

والذي ينصرف الى فرض رسوم كمركية بدلا من القيود الكمية كوسيلة لحماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية.

(1) نفس المرجع السابق، ص 119-120.

(2) حسن لطيف كاظم الزبيدي، المرجع السابق، ص 167-168.

رابعاً: إمكانية اللجوء الى إجراءات وقائية في حالات الطوارئ

ولتوفير المناخ الملائم لتحقيق تلك المبادئ فإن الجهات تعمل بالإضافة الى وضع المبادئ التي يتعين على الأعضاء مراعاتها؛ والعمل على الموازنة بين التزامات وحقوق هذه الأطراف على توفير إمكانية التفاوض بين الأطراف المتعاقدة بشأن تحرير التجارة. ولقد عقدت في إطار الجهات منذ تأسيسها وحتى جولة أورغواي سبع جولات من المباحثات التجارية متعددة الأطراف وذلك كما يلي⁽¹⁾:

- 1- جولة جنيف في نيسان - تشرين الأول (1947) ثم فيها ولادة الجهات بتوقيع (23) دولة في قصر الأمم بجنيف.
- 2- جولة أنسي (فرنسا) في نيسان - تشرين الأول 1949.
- 3- جولة توركوواي (انكلترا) في ايلول 1950 - 1951.
- 4- جولة جنيف 1955 - 1956.
- 5- جولة ديلون من ايلول 1960 - 1962.
- 6- جولة كينيدي من آيار 1964 - حزيران 1967.
- 7- جولة طوكيو من ايلول 1973 - نيسان 1979.

في ظل مبادئ منظمة التجارة العالمية WTO وفقاً لتطبيق وتنفيذ بنود تلك المبادئ عبر آليات ووسائل متعددة تقدمت التجارة العالمية بشكل ملحوظ وقطعت شوطاً كبيراً نحو آفاق مشرقة حيث انفتحت البلدان أسواقها الوطنية أمام التبادل التجاري للسلع والخدمات والاستثمارات المباشرة وأمام حركة وعبور الشركات العملاقة عابرة للقارات وفسح المجال أمامها لفتح شبكات وفروعها والاستثمار على أراضيها ولاسيما تحمل في طياتها التطورات الهائلة في التكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أنظر الجدول (4).

وتشير تقارير سياتل الى المنافع المحققة التي ستجنيها الدول المتقدمة مع إكمال تحرير التجارة في عام 2005 وتخفيض معدلات الحماية الجمركية بمقدار 40% تبلغ قيمتها 350

(1) نفس المرجع السابق، ص ص (168-170).

مليار دولار فيما يرتبط بالتجارة والنقل والخدمات الحكومية، بالإضافة الى 69.6 مليار دولار فيما يتعلق بالدعم الزراعي و 24 مليار دولار في قطاعي المال والأعمال وخدمات التشييد والبناء وهي جميعاً مجالات تصدرها الدول المتقدمة وتحتكر كل منافعها الضخمة⁽¹⁾.

اذ ان منظمة التجارة العالمية التي لها صلاحية إدارة آليات التجارة الدولية وبما تتمشى مع إفرازات التطورات الهائلة في تكنولوجيا المعلومات والمواصلات والاتصالات اذاً فلا بد من إدخال وإضافة مواد أخرى الى بنود مبادئ المنظمة تتعلق بجوانب أخرى في التجارة العالمية كتجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والتجارة الإلكترونية والاستثمارات المالية المباشرة. وفي نهاية سنة 1980 كانت أسواق السندات الأوروبية تشكل اكبر مكونات أسواق رأس المال العالمية، ولقد تطورت منذ ذلك الحين أشكال جديدة من التمويل، ولا سيما بعد اعتماد اليورو كعملة لعدد من دول الاتحاد الأوروبي. وهكذا نشأت سوق أوراق تجارية مصدره اليورو، وتجنب المقترضون البنوك بإدارة أوراقهم بأنفسهم، وهذا ما أدى الى ظهور طريقة السندات متوسط الأجل MTN كطريقة للتمويل وهي الطريقة الأكثر مرونة و الأكثر نمواً في كل الأسواق المالية⁽²⁾.

أما بخصوص تجارة الخدمات يوضح الدكتور عبدالمطلب عبدالحמיד كالاتي: وقد شملت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS) عدة أنواع من الخدمات كان من أهمها الخدمات المالية وعلى رأسها الخدمات المصرفية، مما أدخل البنوك في ظل الاتجاه نحو التحرير المالي الى ما يسمى العولمة المالية، بكل آثارها وتحدياتها على الجهاز المصرفي في أمة دولة، ومن ثم أصبح من الضروريات الملحة على الجهاز المصرفي بمكوناته المختلفة، البحث في الآليات والاستراتيجيات والأسس التي يمكن من خلالها التعامل مع الآثار والتحديات التي تخلقها وستخلقها عمليات تحرير تجارة الخدمات المصرفية على اقتصاديات البنوك من متطلق إدارة

(1) د. محمد علي حوات/ المرجع السابق، ص 121.

(2) بول كيركبرايد، المرجع السابق، ص 68.

البنوك في إطار تلك المنظومة بحيث تعظم العوائد والآثار الإيجابية وتقلل من الأعباء والآثار السلبية إلى أدنى حد ممكن⁽¹⁾.

الجدول رقم (4)

نسبة الاستثمارات الخاصة في الخارج إلى النتائج المحلي الاجمالي

المنطقة / السنة	1980 (%)	1997 (%)
الاتحاد الأوروبي	6.21	18.6
أمريكا الشمالية	8.2	11.5
أمريكا الجنوبية	0.2	1.9
أوروبا الشرقية	-	1.2
أفريقيا	0.2	3.7
آسيا الغربية	0.4	1.6
آسيا المركزية والوسطى	-	-
شرق وجنوب آسيا	1.4	9.3

المصدر UNCTAD، 1999م. نقلاً عن المصدر/ بول كبر كبرايڤ/ العملة و الضغوط الخارجية، الطبعة الأولى / رياض / 2003، ص72.

وفي البنوك أيضاً و نمشياً مع التقدم الحاصل في كافة العلوم المالية والمصرفية و ظهور التكنولوجيا الحديثة تمت عملية اندماجات واسعة فيما بين البنوك Merger إما بالاندماج الاختياري أم شراء مصارف صغيرة من قبل مصارف كبيرة.

وان الأجهزة الإلكترونية و الوسائل الإلكترونية المتقدمة قد أدخلت أيضاً في أعمال المصارف و بشكل واسع التي دفعت بالمصارف لقطع أشواطاً كبيراً و قفزة عالية نحو التحديث حيث يتم شراء و بيع الأسهم و السندات، إرسال الحوالات و إجراء كافة المعاملات التجارية و الاقتصادية و الدخول الى كافة الأسواق المالية و النقدية في كافة البلدان خلال ثوان معدودة

(1) د. عبدالمطلب عبدالحاميد، المرجع السابق، ص109.

وبواسطة تلك الوسائل الإلكترونية الحديثة. الاستعداد والإعداد الجيد للدخول في التعامل بقوة مع المستحدثات المصرفية الحديثة والتي تتلخص في المشتقات والعقود المستقبلية وعقود الاستثمار مثل عقود الاختيار option ومقايضة الأوراق المالية والمبادلات swaps وعقود المستقبل Fdurs والعقود الآجلة للعملات Forward وعمليات المقاصة الإلكترونية داخل البنوك ACH، وعمليات التأجير ومحاولة ابتكار الأساليب الفنية والإدارية التي تمكن البنوك من تخفيض درجة المخاطرة عند التعامل في تلك العمليات⁽¹⁾.

والى جانب التقدم في العلوم المختلفة والتطور التكنولوجي عاملي الاستقرار والانفتاح الاقتصادي يساعدان بشكل ملحوظ في إرساء دعائم الاستثمارات المباشرة وخصوصاً في القطاع المصرفي في الدول المختلفة ولعل من المؤشرات الدالة بقوة على ذلك، تلك البيانات التي تشير الى أن قيمة عمليات الاندماج المصرفي في العالم بلغ حوالي (2.6) تريليون دولار عام 1998 بزيادة وصلت الى 54٪ عن العام السابق منها (1.62) تريليون دولار في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها وتمثل حوالي (1400) صفقة اندماج و(700) مليار دولار في الدول الأوروبية بزيادة 30٪ عن قيمة صفقات الاندماج المصرفي عام 1997⁽²⁾.

فموجودات مصرف واحد هو Citicorp travelers والتي تزيد عن (700) مليار دولار - تعادل أكثر من 160٪ من كافة موجودات البنوك العربية من المحيط الى الخليج والبالغة حوالي (400) مليار دولار كما أعلنت وسائل الإعلام ووكالات الأنباء يوم 1/3/2000 مشروع اندماج دويشة بنك ودرسدنر بنك ليصبح - لو تمت عملية الاندماج - أكبر مجموع مصرفية في العالم تبلغ موجوداتها أكثر من (1200) مليار دولار⁽³⁾. حيث الخصخصة، والنظام الليبرالي للدولة، الانفتاح الاقتصادي وحرية السوق أي عدم تدخل

(1) نفس المرجع السابق، ص 146.

(2) نفس المرجع السابق، ص 152.

(3) د. عبدالحلبي يحيى زلوم، المرجع السابق، ص 16.

الدولة في شؤون السوق، وتحرير التجارة الدولية وحرية الانتقال بجانب التقدم والتطور الحاصل في التكنولوجيا وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمواصلات هي خصائص نمو نظام العولمة الاقتصادية. ولكن مع ظهور نظام العولمة الاقتصادية ظهرت أيضا آليات تنفيذها وتطبيقه، ومن أهم تلك الآليات ألا وهي الشركات العملاقة متعددة الجنسيات وفي كافة التخصصات الاقتصادية والإدارية وغيرها، مركزها الأم الدول المتقدمة ثم تطور أدائها وتوسع نشاطها ونفوذها ومواردها المالية والبشرية وتأثرت بالتطورات التي حصلت في العلوم والتكنولوجيا الى ان باتت سيطرت الشركات متعددة الجنسيات على معظم أسواق العالم في الوقت الحاضر.

يرجع الدكتور محمد عمر الحاجي إحدى الخصائص التي يتسم بها الاقتصاد العالمي اليوم الى تزايد سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على حركة التجارة والاستثمار والانتاج على الصعيد العالمي، وبالتالي فهي أقوى قوة تقف وراء التحولات الراهنة في النشاط الاقتصادي العالمي، وإشارة الإحصائيات الى ان (350) شركة عملاقة قد استأثرت بنحو (40%) من التجارة العالمية في منتصف السبعينات، وهذا يدل على تنامي الاندماج الدولي لأسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال والذي يمثل جوهر العولمة الاقتصادية⁽¹⁾ (65).

ازداد نمو ونشاط الشركات متعددة الجنسيات التي غالبيتها من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية بحيث بات تسيطر تلك الشركات على معظم عمليات الإنتاج والتسويق والتوزيع في العالم وقامت بنقل نشاطها من المركز الى المحيط وقامت بفتح شبكات فروعها المتنوعة شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً، ولا سيما بعد التحالفات والاندماجات التي تمت فيما بين الشركات العملاقة وغيرها من الشركات الأخرى.

وتتسم هذه الشركات بعدم تمركز الإنتاج في مكان واحد، وإنما توزيع العملية الإنتاجية على مناطق مختلفة وبالتالي فهي تسوق انتاجها في جميع أنحاء العالم، فتجدها تستخرج المادة الخام من بلد معين وتحوله الى مادة وسيطة في بلد آخر ثم تتجه على شكل

(1) د. محمد عمر الحاجي، المرجع السابق، ص 49.

مادة نهائية في بلد ثالث ولهذه الشركات رؤوس أموال ضخمة تعتمد عليها لتقوم بهذه العمليات⁽¹⁾.

ويوجد الآن ما بين (50 - 60) ألف شركة متعددة الجنسيات في العالم تسيطر على الأسواق الدولية، و تقوم حفنة منها فقط بالاستثمار الخاص، ويقول تقرير الاستثمار العالمي بأنه على الرغم من عدد هذه الشركات الكبيرة فإن بعضها فقط هو الذي يقوم بالاستثمار الخاص، وفي دول كثيرة هناك شركات صغيرة فقط تهتم بالاستثمار في الخارج وهذه حقيقة واقعة، وما تزال هذه النمطية سائدة، وما تزال الشركات المئة الأولى التي كانت تصدر قبل خمس سنوات لائحة الشركات المستثمرة في الخارج هي نفسها اليوم⁽²⁾.

الجدول رقم (5)

أهم الدول التي تستثمر شركاتها في الخارج.

الدولة	عدد الشركات
الولايات المتحدة الأمريكية	27
اليابان	17
فرنسا	13
بريطانيا	11
ألمانيا	11
هولندا	5
كندا	3
السويد	3
إيطاليا	3
أخرى	7

المصدر: تقرير UNCTAD 1999م، نقلا عن المرجع بول كيركبرايد، العملة والصفوف الخارجية - الترجمة / د. وياض الأبرشي، الطبعة الأولى / الرياض / 2003، ص76.

(1) سمير اللقمانى، المرجع السابق، ص66.

(2) بول كيركبرايد، المرجع السابق، ص76.

في ظل النظام العالمي الجديد بعد تأسيس المؤسسات المالية المتعولمة والمتمثلة بالصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتنمية والإعمار ومنظمة التجارة العالمية بدأت تأخذ نفوذ الشركات متعددة الجنسيات بالازدياد حيث قامت تؤثر على التشريعات والقوانين الدولية بصورة عامة والدول التي تقوم هذه الشركات بالاستثمار فيها بصورة خاصة لكي تتلائم مع مصالحها ونشاطها وأهدافها لجني أرباح طائلة من ورائها ثم لتسيطر على مجريات الأمور الاقتصادية والمالية والسياسية و باتت تهدد في بعض الأحيان حكومات هذه الدول.

فعولمة الأسواق أدت الى زيادة سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على إنتاج الكثير من محاصيل التصدير في الدول النامية⁽¹⁾.

هناك 6 شركات تسيطر على 85٪ من تجارة الحبوب.

هناك 8 شركات تسيطر على 60٪ من تجارة البن.

هناك 7 شركات تسيطر على 90٪ من تجارة الشاي.

هناك 3 شركات تسيطر على 83٪ من تجارة الكاكاو.

هناك 3 شركات تسيطر على 80٪ من تجارة الموز.

لقد بلغ حجم مبيعات الشركات متعددة الجنسيات عام 1991 ما يعادل 5.2 تريليون دولار وسجل إجمالي التداول بالعملة الأجنبية مطلع التسعينات نمواً وصل الى أكثر من (1.2) ترليون دولار يومياً وهو ضعف ما كان عليه التداول اليومي عام 1989⁽²⁾.

وعند دخول الشركات متعددة الجنسيات الى بلد ما للاستثمار أو الإنتاج تقوم بتحويل وانتقال اغلب الوسائل التكنولوجية المتطورة بما فيها المكائن والمعدات الضرورية مع النظام الحديثة في الإدارة والإنتاج والتسويق وفقاً للأسلوب العلمي ونظم للإدارة الاستراتيجية للعمل للمدى الطويل مما تساعد مواطني تلك البلدان لرفع مستوى قدرتهم التشغيلية وإدراكهم بالعلوم والتكنولوجيا الحديثة من جهة ومن جهة أخرى قيام تلك

(1) د. محمد عمر الحاجي، المرجع السابق، ص 50-51.

(2) د. عبدالحى يمين زلوم، المرجع السابق، ص 32-33.

الشركات المتعولة بتوظيف وتشغيل كامل الطاقات الإنتاجية المحلية للبلد المستثمر فيه بما فيها الطاقة البشرية والمواد الاحتياطية الخزينة مما يسبب لرفع المستوى الدنيا لدخل الفرد الواحد وانخفاض متوسط الأسعار للسلع والخدمات. ومن جانب آخر علاوة على إيجابيات الشركات المتعددة الجنسيات للإنتاج وتطوير نمط الإنتاج وتوحيد الاستهلاك وأذواق المستهلكين ورفع المستوى الأدنى للدخل وتطوير الصناعات وتشغيل الطاقات البشرية وتقليل حجم البطالة إلا أنها لها مساوئها وسلبياتها للبلدان المستثمرة فيها الشركات.

ولا شك في ان حجم وسلطة هذه الشركات وطرقها في الاندماج وابتلاع الشركات الأخرى تثير الكثير من القلق الذي تلخص أسبابه في⁽¹⁾:

- صيرورة ملكية هذه الشركات والرقابة عليها للأجانب.
- لا تملك السلطات المحلية أية سلطة رقابية على هذه الشركات.
- تذهب معظم أرباح هذه الشركات الى أجانب والأغلب الى دول المقر.
- يحاول المالكون الجدد لهذه الشركات استخدام ترشيد الكلفة لتخفيض الاستخدام.
- يجد الدمج من المنافسة ويحد من ضرورة الاستثمار.
- يسعى المستثمرون للضغط على الحكومات المحلية من أجل تخفيف الضرائب عليهم تحت التهديد بترك البلاد الى مواطن أخرى.
- لا تنطبق أهداف هذه الشركات مع أهداف الحكومات، فالهدف المباشر هو تحقيق التنافسية، أما الهدف الطويل الأجل فهو تحقيق الربح ليس إلا. إلا أنها وبالرغم من تزايد اسباب القلق لدى قسم من البلدان، إلا أنه نرى من خلال السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية بأن الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات كانت ولا تزال إحدى أهم آليات العولمة الاقتصادية ونموها وتطورها والعامل المهم والمؤثر في ترسيخ دعائم النظام الاقتصادي المتعولم.

⁽¹⁾ بول كيركبراند، المرجع السابق، ص (77-78).

الفصل الثاني

مجالات العولمة الاقتصادية

من البديهي ان ظاهرة العولمة لها تأثيراتها على جميع مستويات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية. وكذلك لها تأثيراتها على جميع العلوم .. وبفضل ظاهرة العولمة تسارعت وتائر التقدم التقني والتكنولوجي في العالم حيث توسع نطاق هذا التقدم ليشمل جميع بقاع الكرة الأرضية وعلى تفاوت نسبي. ففي هذا الفصل نركز على المجالات التي شملتها ظاهرة العولمة وعلى ثلاث مباحث وكما هي أدناه:

المبحث الأول: عولمة التجارة

المبحث الثاني: عولمة الاستثمار.

المبحث الثالث: المؤسسات الاقتصادية العالمية.

المبحث الأول

عولمة التجارة

من أجل التطرق الى عولمة التجارة في هذا المبحث يجب التذكير بالمراحل التي مرت بها التجارة أي الجذور التاريخية للتجارة الدولية ثم مراحل تطور التجارة الدولية والمنظمات والجهات الدولية التي تعني بالتجارة العالمية وتقوم بإدارتها دولياً ثم أنواع التجارة والعناصر التي تدخل ضمن نشاط الحركة التجارية وبما أن المبادلات التجارية هي شريان حياة الاقتصاد العالمي وتطورها تتطور فعاليات وآفاق الاقتصاد في كل بلد اضافة لكونها عامل مهم نحو زيادة الرخاء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، وان زيادة الصادرات لبلد ما تؤدي الى فائض في الميزان التجاري، أي الربح المتحقق أي زيادة حجم الدخل القومي وإرتفاع معدل دخل الفرد.

وان عملية التبادل التجاري لها جذورها وتشعباتها التاريخية، وتطورها جاء بالتدريج ومع تطور وتقدم العلوم المختلفة والثورات الصناعية والتكنولوجية ومع حاجات المجتمعات البشرية، حيث اختلف حجم التجارة الدولية من مجتمع الى الآخر وحسب درجة التقدم في المستويات الصناعية والحضارية والثقافية ومن ظرف الى الآخر.

الجذور التاريخية للتجارة الدولية؛

يرجع جذور المعاملات التجارية الى قبل حوالي الأربعة آلاف سنة وشهدت أرض وادي الرافدين أولى تلك المعاملات التجارية، والمعاملات التجارية في بادئ الأمر كانت على شكل المقايضة أي تبادل سلعة مقابل سلعة أخرى أو بخدمة ما أو تبادل للخدمة، مقابل سلعة ما، الى ان تطورت تلك المعاملات بتطور الحضارات.

قد يكون من الصعب جداً اثبات بدايات التجارة والاعمال الدولية، ولكن من الانصاف الاشارة الى ان الفينيقيين والمصريين أسسوا شبكة للتجارة الدولية في منطقة البحر

المتوسط، شمال إفريقيا، الشرق الأوسط، وفي بعض دول أوروبا قبل 4000 عام من الآن، وتاجروا بالعديد من السلع مثل الأقمشة والأسلحة والأدوات المنزلية وبعض المنتجات، مع التجار في المناطق المنوه عنها آنفاً. فقد استورد التجار الإغريق المواد الأولية من دول حوض المتوسط، وصدروا إليها سلعاً مصنعة⁽¹⁾.

وقد أظهرت لنا التنقيبات الأثرية التي أجراها الباحثون في مواقع متعددة من أرض العراق، الأصول التاريخية لأقدم وثائق عرفها التاريخ البشري في أمور التجارة والصيرفة والإئتمان والتحويل الخارجي⁽²⁾.

ازدهرت التجارة الدولية في عصر الرومان، فقد سعت التجار الرومانيون نحو تحقيق الأرباح والسيطرة من خلال توسيع نفوذهم الجغرافي وأسواقهم، إذ أنشأ الرومان شبكات طرق وجسور وموانئ، ويسطوا النفوذ العسكري والسياسي في شمال إفريقيا وحوض البحر المتوسط، وقد تاجر التجار بالغذاء والمنتجات المعدنية والأقمشة والمواد المنزلية والأسلحة إلى جانب العديد من السلع المصنعة مقابل الحصول على المواد الأولية والحام، ومارس الرومان أعمال الصيرفة وتداول النقود⁽³⁾.

وفي وثيقة مكتوبة على رقيم من الطين يعود تاريخها إلى السنة الأولى من حكم المشرع العظيم حمورابي (2100 ق.م) وجدت أقدم صيغة تاريخية للتحويل الخارجي عرفها العالم، وكانت هذه الوثيقة عبارة عن حوالة خارجية (Bill of exchange) صادرة عن أحد مراكز العبادة في مدينة سيبار البابلية الواقعة على نهر الفرات، تحوّل حاملها (The bearer) بأن يستلم بعد مرور (15) يوماً في مدينة إيشاما الآشورية الواقعة على نهر دجلة (8.5 منا) من الرصاص المودعة عند كاهنة المعبد⁽⁴⁾.

(1) د.شوقي ناجي جواد / إدارة الأعمال الدولية / الطبعة الأولى، 2002 / ص22

(2) حسن النجفي / التحويل الخارجي في القضاء والمحل / الطبعة الأولى / بنّاد 1975 / ص3.

(3) د.شوقي ناجي جواد / المرجع السابق ص22

(4) حسن النجفي / المرجع السابق / ص ص(3-4)

بعد سيطرة الامبراطورية الرومانية على مناطق شاسعة. وبسط نفوذها عليها تسبب في تفاعل مكونات تلك المجتمعات المختلفة فيما بينها وتنشيط عملية تبادل المواد الحياتية الضرورية وإنشاء مناطق واسعة لتبادل السلع المتنوعة ولا سيما بين المناطق المتباعدة فيما بينها.

وبعد القرن العاشر نمت بعض المدن وتاهلت لأن تحتل موقعها التجاري بين الدول الأخرى التي نشطت فيما بينها أعمال تجارية فمثلاً أصبحت فينسيا (البندقية) في إيطاليا مركزاً تجارياً لأوروبا، وأصبح تداول النقد، منح الائتمان وتقديم التسهيلات للمقترضين أصبحت حالات شائعة تجارياً، وخلال القرن الثالث عشر تمت زيارات الصين واليابان وبغض النظر عن نتائج هذه الزيارات إلا أنها فتحت آفاقاً جديدة للتدخل في شؤون شرق آسيا، نشأت أعمال تجارية بين كل من أوروبا وشرق آسيا، التجار الشرقيين تبادلو السلع والأقمشة والمطرزات والتوابل مقابل السلع المصنعة من الغرب⁽¹⁾.

الثورة الصناعية أحدثت تطورات هامة على أسلوب الانتاج وذلك بفضل الاختراعات التي ظهرت على أرض الواقع منذ عام 1764 ودخول الآلة في الصناعة والبدء في الانتاج الآلي فيما سببت في زيادة الانتاج والتوسع في انتاج الصناعات المختلفة وبالتالي التحري عن المنافذ لتصريف هذا الفائض من الانتاج أي التحري عن الأسواق الدولية.

وأدخلت الثورة العلمية والتكنولوجية بذلك كله تغييراً كبيراً شاملاً على العمل البشري، فمثل ما قامت الثورة الصناعية باستبدال الآلات بالجهد العضلي للإنسان قامت بالثورة التكنولوجية بإحلال أجهزة محل عمل العضلي تلقائياً وذاتياً وأوتومياً، وتقوم بوظائف العقل البشري، ومن ثم تطورت أدوات العمل من أدوات بسيطة الى أدوات آلية الى آلات الى أوتوميات، وأصبح يزداد دور الجانب غير الحي بالنسبة للجانب الحي في عمل الإنسان. وحلت آلات محل عقل الإنسان بحيث تستطيع ان تقوم بعدد كبير من العمليات الذهنية وقد تؤديها بكفاءة أكبر⁽²⁾.

(1) د. شوقي ناجي جواد / المرجع السابق ص 23-24

(2) د. فؤاد مرسي / الرأسمالية تهدد نفسها / سلسلة كتب من عالم المعرفة / 1990 / ص 21

ولقد أفضى التغير في طبيعة العمل الى تحديد هياكل الصناعة وابتكار صناعات جديدة، وقامت ثورة في مجال قوى الانتاج العصرية محتواها الرئيسي هو الانتقال من توفير العمل العضلي الى توفير العمل العقلي نفسه، وهي ثورة تغير بالضرورة في ظروف الانتاج ومن شكل السلع المنتجة⁽¹⁾.

وحقيقة الأمر ان الثورة الصناعية التي ظهرت في عام 1750 في أوروبا كان السبب المباشر في توسيع نطاق الصناعة التي كانت في بادئ الأمر متمركزة في صناعة المنسوجات اليدوية، حيث توسعت وشملت صناعات كثيرة ولاسيما بظهور الآلات الميكانيكية والبخارية، تعبدت الطرق وقامت الجسور ثم نشطت الحركة التجارية الدولية.

ففي حوالي عام 1700 توسعت المجلتر في تجارة المنسوجات القطنية والصوفية وصدرتها الى أنحاء العالم وكانت تستخدم آلات الغزل والنسيج اليدوية وامعاناً في تخفيض التكاليف وزيادة الأرباح مما شجع أصحاب هذه الصناعات المخترعين على اختراع آلات ميكانيكية للغزل والنسيج، نتيجة لهذا التشجيع قدم جيمس هارجريفز في عام 1764 آلة للغزل تنتج عدة خيوط في وقت واحد، ثم أدخل ريشارد أركريت عليها في عام 1769 عدة تعديلات لزيادة سرعتها، وفي عام 1779 قدم سمويل كرومبتون آلة ميكانيكية للغزل وفي عام 1785 قدم إدمونت كارتريت آلة ميكانيكية للنسيج⁽²⁾.

وفي الخمسينات من عام 1850 فان القوى الصناعية في كل من أوروبا واليابان والولايات المتحدة سعت لتطوير مفاهيم التنمية الصناعية بسبب التطور الحاصل في استخدامات الكهرباء والبترول والتطبيقات العلمية في الصناعة، والنقل والاتصال وبحلول القرن العشرين تمكنت اليابان من تطوير طاقاتها العسكرية والصناعية في حين نجد الاقتصاد الأمريكي يتوجه نحو الإنتاج الواسع كان يحول مجتمعه من إنتاجي الى استهلاكي. وكانت اليابان وبريطانيا منشغلتين تماماً في المجالات العسكرية مما حدا بغالبية القوى الصناعية لمواجهة حالة الذهول الاقتصادية والحروب الدولية والندرة بالموارد الطبيعية بين الأعوام

(1) نفس المرجع السابق / ص 21

(2) د. عادل حسن / التنظيم الصناعي وإدارة الإنتاج / الطبعة الأولى / بيروت - دار النهضة العربية / ص 9

1930 - 1945 والنتيجة ان حط الخراب و الدمار في أوروبا في نهاية الحرب العالمية الثانية⁽¹⁾.

وفي جانب آخر وخلال حملات لغزو البلدان النامية حتى أوائل القرن العشرين قامت الدول المستعمرة (بكسر الميم) بالكشف عن المواد الخام والمعادن النفيسة في أراضي تلك البلدان المستعمرة (بفتح الميم) وإخراجها وتحويلها الى أماكن أخرى من مستعمراتهم لغرض ادخالها في عمليات الصناعة وإنتاج السلع المختلفة ثم تحويلها ونقلها الى أماكن أخرى لتصرفها وبذلك ازدادت الحركة التجارية لصالح الدول الكبرى المستعمرة. ومن الملاحظ ان التجارة الدولية في نمو مستمر خلال العقدين الأولين من القرن العشرين الى ان وصلت الاقتصاد العالمي الى حالة الكساد وانخفاض المستوى العام للتجارة الدولية وظهور الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى في عام 1929.

مراحل نمو التجارة الدولية:

أحد أهم أسباب قيام التجارة فيما بين الدول هو انه لا توجد دولة واحدة في العالم تمتلك كل الموارد اللازمة لإنتاج كل شيء وحتى لو امتلكت دولة معينة موارد لإنتاج منتج معين إلا أنها بالقطع لن تمتلك المواد الخاصة بإنتاج باقي المنتجات. إن تقليل تكلفة الفرص البديلة الى أدنى حد، وأقل من منافسي الدولة، فإن الدولة هنا تكون قد حققت الميزة المقارنة وهي قدرة بلد معين على إنتاج منتج بأقل قدر من الموارد مقارنة ببلد آخر⁽²⁾.

التدويل للإنتاج الزراعي:

ان التبادل التجاري لها جذورها التاريخية حيث يتم التبادل للسلع المختلفة خصوصاً في الإنتاج الزراعي بين دولتين أو أكثر التي فيها تكون عوامل البيئة مختلفة أو كما تقوم إحدى

(1) د.شوقي ناجي جواد / المرجع السابق ص ص(25-26)

(2) د.نهال فريد مصطفى & دنيلة عباس / اساسيات الأعمال في ظل العولمة / الطبعة الأولى / الدار الجامعية / اسكندرية/

الدول بتصدير موادها الخام الى الخارج لغرض استيراد المكائن و الآلات الزراعية أو التصدير يكون في القطاع الدواجن والمواشي لقاء استيراد المواد الغذائية الأساسية لمواطنيها. لقد ظهر التفاعل المستمر بين تطور الإنتاج والسوق العالمية منذ المراحل الأولى من ظهور الرأسمالية، وكان هو الدور الحاسم في هذا التفاعل للصناعة الرأسمالية، ففي القرن السادس عشر وجزئياً في القرن السابع عشر ساهم التوسع المفاجئ للتجارة وظهور سوق عالمية جديدة في سقوط الأسلوب القديم للإنتاج ونشأة الإنتاج الرأسمالي. فالسوق العالمية نفسها كانت تشكل أساساً لأسلوب الإنتاج الجديد، ومن جانب آخر فإن المنطق الداخلي لهذا الأسلوب في أن يتج على نطاق أوسع باضطراب وكان يعمل على أن يوسع السوق العالمية باستمرار، بحيث أن التجارة هنا لم تكن هي التي تحدث الثورة في الصناعة وإنما الصناعة هي التي غدت تحدث الثورة بالنظام في التجارة. ومن هنا ننظر الى السوق الرأسمالية العالمية كجزء من عملية أوسع هي التحول التدريجي للرأسمالية إلى نظام كوني⁽¹⁾.

احتلت المحاصيل الزراعية المرتبة الأولى من التجارة الدولية للدول النامية قبل الحرب العالمية الثانية وخصوصاً صادراتها من القمح التي تصدر القسم الأكبر منها الى الدول الصناعية المتقدمة، إلا أن بفضل التقدم الحاصل في التكنولوجيا في قطاعي الصناعة والزراعة أصبحت زمام المبادرة بيد البلدان الصناعية المتقدمة حيث قامت تلك البلدان بإدخال أساليب حديثة ومتطورة في الزراعة وفي قنوات الري، قامت بتغيير أنماط واستراتيجية الإنتاج الزراعي بحيث تصبح لديها فائضاً متراكماً من الإنتاج وخصوصاً في الغذاء تستعملها في الاستهلاك الداخلي وتصدر من فائضها الى الدول الخارجية وخصوصاً الدول النامية المتخلفة صناعياً وفقاً لسياساتها الاستراتيجية، وهكذا سيطرت الدول المتقدمة على التجارة الدولية في الانتاج الزراعي وخصوصاً الغذاء.

لاشك أن الرأسمالية منذ بدايتها، وهي تسعى لنقل اسلوبها للإنتاج الى خارج حدودها في نفس الوقت الذي كانت تسعى الى مصادر الخامات والمواد واسواق التصريف

(1) د. فؤاد مرسي / المرجع السابق ص 94

والاستثمار في الخارج، هذه الرأسمالية التي احدثت عند قيامها ثوره هائلة في تنمية القوى الإنتاجية تمثلت في الثورة الصناعية، كانت تسعى دائماً لأدماج العالم كله في سوق رأسمالية عالمية واحدة⁽¹⁾.

فمن الملاحظ ان كمية وحجم الحبوب التي تقوم الدول النامية باستيرادها سنوياً من الدول المتقدمة صناعياً قد ازدادت بعد الحرب العالمية الثانية وبالأخص القمح وذلك لغرض الاحتياجات الداخلية كغذاء اساسي، ويستمر إزدياد استيراد هذه المادة سنة تلو الاخرى وذلك بسبب زيادة عدد السكان في لدول النامية وتغير انماط الاستهلاك، انظر الجدول (رقم 6).

والواقع أن أزمة الزراعة في البلدان النامية بما تنطوى عليه من استيراد جزء كبير من احتياجاتها الغذائية إنما تبدو في الواقع كاتجاه متزايد في هذه البلدان لإعادة هيكلة نظامها الإنتاجي الزراعي طبقاً لأستراتيجية البلدان الصناعية المتقدمة، وتكتمل بذلك عملية إعادة هيكلة الانتاج الزراعي في العالم الرأسمالي على اساس احتكار إنتاج المواد الزراعية والغذائية الاساسية من جانب البلدان الصناعية، وتحويل الزراعة في البلدان النامية الى زراعة معتمدة على كثافة استخدام التكنولوجيا ورأس المال، ولاشك في ان الانتاج الزراعي سوف يزيد بصوره مطلقة، غير ان أزمة الغذاء لن تحل ووارداته سوف تتزايد، وكذلك واردات التكنولوجيا والسلع الصناعية، وستظل البلدان النامية تعاني من جراء التبادل غير المتكافئ الناشئ عن النظام العالمي للأسعار النسبية⁽²⁾.

(1) نفس المرجع السابق ص (93-94)

(2) نفس المرجع السابق ص 316

الجدول رقم (6)
الإنتاج العالمي من القمح

الدولة	1984 / 1983	1985 / 1984	1986 / 1985
الولايات المتحدة	65.9	70.6	65.8
أستراليا	22.0	18.3	16.5
الأرجنتين	12.8	13.2	12.3
كندا	26.6	21.2	22.0
الجماعة الأوروبية	59.2	76.3	67.0
الصين	81.4	87.8	86.0
الاتحاد السوفيتي	79.0	73.0	83.0
الهند	42.8	45.1	45.0
بلدان أو دول	101.3	108.1	108.7
المجموع	491.0	513.6	506.3

المصدر / د. فؤاد مرسى / الراسمالية تخطط نفسها/ سلسلة من عالم المعرفة، 1990 /
ص318.

وهكذا تفجرت أزمة الزراعة في البلدان النامية في الستينات، فهناك فائض في انتاج المواد الغذائية في الشمال يقابله نقص في الغذاء في الجنوب، وسيطرت الدول المتقدمة على التجارة الدولية للغذاء، واكتسبت امكانات جديدة للسيطرة على انتاج السلع الغذائية الأساسية وفي مقدمتها الحبوب وخصوصاً القمح، في الستينات كان انتاج الغذاء يتزايد بمعدل سنوى يبلغ 2٪ في المتوسط فهبط في السبعينات الى 1.5٪ ومع زيادة عدد السكان زاد استيراد الحبوب بمعدل 9٪ سنوياً، وفي بداية السبعينات كانت حصه الدول المتقدمة في الصادرات العالمية للمواد الغذائية في حدود 59٪ فارتفعت في منتصف الثمانينات الى 63٪⁽¹⁾.

⁽¹⁾ نفس المرجع السابق ص312

أشارت تقديرات منظمة الأغذية الزراعية العالمية (فار) إلا أن الصادرات الأمريكية من الحبوب بلغت 92.4 مليون طن عام 1992 و 1993 بما يوازي 46٪ من إجمالي صادرات الحبوب الدولية في ذلك العام والبالغ 200.8 مليون طن، وفي المقابل فإن صادرات دول الاتحاد الأوروبي من الحبوب بلغت 28.4 مليون طن عام 1991 و 1992 بما يوازي 13.2٪ من إجمالي صادرات الحبوب الدولية وارتفعت تلك الصادرات إلى 30.7 مليون طن عام 1992 / 1993 ما يوازي نحو 15.3٪ من صادرات الحبوب الدولية في نفس العام⁽¹⁾.

إن تقدم الدول الصناعية في الإنتاج الزراعي وخصوصاً في الحبوب لم يأتى في باب الصدفة بل كانت ضمن استراتيجيات بعيدة المدى التي تخطط لها تلك الدول، المساعدات والقروض التي تمنح للمزارعين وأصحاب الأراضي الزراعية، نقل التكنولوجيا والعلوم الحديثة مصحوبة بمكائن والآلات وعدد متطورة إلى جانب الاستخدام الأمثل للكيمياء والاسمدة والبذور من النوع الجيد التي تلائم الظروف البيئية المختلفة، تلك والأخرى هي العوامل التي ساعدت الدول الصناعية المتقدمة للتفوق في مجال الإنتاج الزراعي وارتفاع صادراتها منها.

وهكذا تزايد اعتماد الجنوب على استيراد الحبوب من الشمال وسوف يزداد ذلك حدة في السنوات القادمة، وطبقاً لبعض التقديرات فإن واردات القمح قد تضاعفت ثلاث مرات عند نهاية القرن السابق إن انتاج جزء كبير من السلع الغذائية وفي مقدمتها القمح يتوسع ويزداد حالياً في عدد قليل من البلدان الصناعية، وهكذا يتم الآن تدمير زراعة الحبوب في العالم النامي وفرض زراعات تصديرية بدلاً منها: الزهور والخضراوات والفواكه، ويتم في الوقت نفسه تغيير نمط الاستهلاك التقليدي في البلدان النامية نحو استهلاك السلع المستوردة المحفوظة والمجمدة فالقمح مثلاً تطور إنتاجه في السنوات القليلة الماضية، بحيث صارت تحتكر تجارته الدولية أربع دول صناعية هي: الولايات المتحدة، كندا، واستراليا،

(1) د.محمد علي حوات / العرب والعملة ص 91

وفرنسا تتولى تصديره، بينما المستوردون 150 دولة⁽¹⁾. وكان الدعم الذي يحصل عليه المزارعون الأوروبيون يبلغ نحو 34 مليار دولار سنوياً مقابل 8.4 مليار دولار يحصل عليها المزارعون الأمريكيون سنوياً ونظراً لأن الانتاج الزراعي الأمريكي يزيد عن ضعف نظيره الأوروبي فإن معدل دعم المنتجات الزراعيه الأوروبية يزيد عدة أضعاف على معدل الدعم الأمريكي للسلع الزراعية حيث يبلغ نصيب المزارع الأوروبي من الدعم الحكومي 3330 دولار سنوياً⁽²⁾ عدد المزارعين في أوروبا 11 مليون مزارع في حين يبلغ نصيب المزارع الأمريكي من الدعم الحكومي نحو 4200 دولار سنوياً عدد المزارعين في أمريكا 2 مليون مزارع ويعود ذلك لارتفاع نصيب المزارع الأمريكي من الارض بالمقارنه بنظيره الأوروبي وإلى تطور مستوى الميكنة ووسائل الإنتاج اللازمة للزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية مقارنه بأوروبا⁽³⁾.

لجدول رقم (7)

(مليون طن)

التجارة الدولية في القمح والدقيق

المصادر من	1984 / 1983	1985 / 1984	1986 / 1985
الولايات المتحدة	38.9	38.1	27.2
كندا	21.8	19.4	16.5
الأرجنتين	9.6	8.6	7.4
أستراليا	11.6	16.6	15.4
الجماعة الأوروبية	15.4	17.5	17.5
أخرى	5.6	8.0	6.6
المجموع	102.9	108.2	90.6
الواردات الى الجماعة الأوروبية	3.1	2.2	2.7

(1) د.فؤاد مرسى / المرجع السابق ص 318-319

(2) إبراهيم النوار / العرب في مواجهة النظام التجاري العالمي الجديد / تكتل اقتصادي أم تنوع مياكل الإنتاج - مجلة الباحث العربي العدد 38 مارس 1995 ص 51 نقلا عن المرجع / د.محمد علي حوات / المرجع السابق ص 91-92

(3) د.محمد علي حوات / المرجع السابق ص 92

الصادرات من	1984 / 1983	1985 / 1984	1986 / 1985
الشرق الأوسط	14.2	14.1	13.2
مصر	6.7	6.6	6.7
المكسيك	0.6	0.4	0.3
الهند	2.5	0.2	0.1
شرق أوروبا	3.8	2.8	4.2
الصين	9.6	7.4	6.5
الاتحاد السوفيتي	20.5	28.1	17.9
أخرى	41.9	47.1	39.0
المجموع	102.9	108.9	90.6

المصدر / د. فؤاد مرسى / الراسمالية تجدد نفسها / ص 319

التحويل للانتاج الصناعي ورأس المال والخدمات

السلع الصناعية :-

يعد آدم سميث أول من أهتم باقتصاديات الإنتاج، ففي عام 1776 ناقش في كتابه ثرو الأمم ثلاث مزايا اقتصادية لتقسيم العمل هي: تنمية المهارة نتيجة لتأدية كل فرد جزء صغير من العملية الانتاجية مئات المرات يوميا، توفير الوقت الضائع نتيجة لعدم انتقال الأفراد من عملية صناعية لأخرى، استخدام العدد والآلات المتخصصة ويعتبر الكتاب أعلاه حجر الأساس في اقتصاديات الإنتاج⁽¹⁾ في عام 1776 تقدم آدم سميث بفكرة المنفعة التامة Absolute Advantage في كتابه ثرو الأمم، وتطورت أفكار تقليدية أخرى خاصة بالتجارة الدولية بعد القرن التاسع عشر قدمها كل من ستوارت ميل وريكاردو وقد أكدت النظرية الاقتصادية التقليدية على مفهومي حرية التجارة والتخصص الدولي، وقد أشار آدم سميث الى أن الفرد يسعى ملاحقاً عوائد الآخرين، وأن ثروه المجتمع ستضعاف اذا ترك الأفراد في سعيهم هذا، أصبح هذا المبدأ القاعدة للنظرية الكلاسيكية لحرية التجارة الدولية،

(1) د. عادل حسن / المرجع السابق ص 11

وان نظرية المنفعة المقارنة Comparative Advantage هي تعبير عن التجارة الدولية المنبثقة من ذلك المفهوم⁽¹⁾.

يعد آدم سميث أول من أبرز الصلة المباشرة بين السوقين المحلية والخارجية، فشره المجتمع الرأسمالي يتوقف على مقدار ما ينتج من السلع، وهذا المقدار يتوقف بدوره على تقسيم العمل الذي يتوقف من ثم على سعة السوق، ومع أن تقسيم العمل عند سميث لم يتم بناء على تدبير سابق أو حكمة خاصة لدى الأفراد، وإنما تم تدريجياً استجابة لرغبة أصيلة مركبة في نفس الإنسان هي رغبته في أن يبادل شيئاً يقبض عن حاجته بشئ آخر هو في حاجة إليه، إلا أن التجارة الدولية تقوم في الواقع لتحرير تقسيم العمل الاجتماعي من القيود التي ترد عليه نتيجة ضيق السوق المحلية، ومن ثم تصبح السوق الخارجية توسيعاً للسوق المحلية وامتداد لها⁽²⁾ وهنالك المنفعة التامة Absolute Advantage لبلد ما في إنتاج سلعة ما وكفاءة عالية وبأقل كلفة ممكنة مقابل سلعة أخرى تنتج في بلد آخر بكفاءة عالية وبكلفة أقل من ما تنتج في البلد الأول وهذا يدل بأن بعض الدول متميزة بكفاءة عالية لإنتاج بعض السلع ولها في إنتاجها المنفعة التامة تميزها عن غيرها.

لكن ريكاردو رأى فرقاً جوهرياً بين التجارة الداخلية والتجارة الدولية وانطلق من نقطة البداية هذه ليشيد نظريته في التخصص بين الدول: نظرية النفقات النسبية أو المزايا المقارنة ومن ثم أقيمت الصلة المباشرة ليس فقط بين السوق المحلية والسوق الخارجية وإنما بين تقسيم العمل الاجتماعي وتقسيم العمل الدولي، فالدول تقسم العمل فيما بينها لتحقيق كسباً وإنتاجية أكبر، مثل ما يحدث من جراء تقسيم العمل الاجتماعي وخصوصاً بتطوير جانبه التكنولوجي⁽³⁾.

(1) د. شوقي ناجي جواد / المرجع السابق / ص 40-41

(2) سعيد النجار / تطور الفكر الاقتصادي في نظرية التجارة الخارجية ص 28 / نقلاً عن المرجع / د. فؤاد مرسي / المرجع

السابق ص 98-99

(3) د. فؤاد مرسي / المرجع السابق ص 99

انطلقت الرأسمالية تجوب العالم كله منذ القرن التاسع عشر بفضل ثورتين، الأولى الثورة الصناعية والثانية المواصلات، كان اختراع الآلة والكشف عن قوة البخار بداية تشكل السوق العالمية، ولقد دفعت الرأسمالية وحدة هذه السوق وتكاملها الى ابعاد مدى، وكان على النظرية التقليدية في التجارة الدولية أن تتصدى لتفسير، وربما لتبرير هذا التحول الخطير في العلاقات الاقتصادية الدولية، كان عليها أن تبين أولاً أن التبادل الدولي مفيد لجميع أطرافه ومن ثم ينبغي الا توضع في سبيله القيود، كان عليها أن تبين متى ولماذا يتم التبادل الدولي، وتكفل بهذا آدم سميث، وديفيد ريكاردو فقال آدم سميث إن الدول تتبادل لأنها متفاوتة في ظروف الانتاج ولذلك ينبغي أن تخصص في الانتاج لتجني بذلك مزايا تقسيم العمل، وقال ريكاردو إن التبادل الدولي يتم بالدقة عندما تختلف النفقات المقارنه للسلع المعينة في بلد عنها في بلد آخر. وكان على النظرية التقليدية أن تبين ثانياً كيف يتم توزيع مكاسب التجارة الدولية، وقد تولى جون ستوارت ميل شرح الطريقة التى يتم بها التوزيع بحسب نسبة صادرات كل دولة الى وارداتها من الدوله الاخرى، واخيراً كان على النظرية التقليدية أن تدل برأيها في توازن المبادلات الدولية، وقد تصدى كل من جان باتيست سيه، وديفيد ريكاردو لبيان أن التوازن بتحقيق لكل دولة بطريقة تلقائية من غير تدخل من جانب أحد، لكنه قد يخل مؤقتاً غير أن اختلاله لايلبث أن يزول سريعاً وتلقائياً ارضاً ليعود التوازن من جديد⁽¹⁾.

مثلاً دفعت الثورة الصناعية بعجلة التقدم لتطوير الصناعات البدوية لتجعلها ألياً ثم ميكانيكياً، أيضاً جعلت الثورة العلمية والتكنولوجية تحولاً جذرياً في عموم جوانب الحياة الاقتصادية الدولية، حيث جعلت من الانتاج وأنماطه أن يخرج من نطاق حدود القومية الضيقة بأن يصبح دولياً مع إدخال وسائل ومكانن ومعدات متطورة في الصناعات بفضل الاختراعات والابتكارات العلمية المختلفة والعديدة، وتدويل السلع وتنوعها اضافة الى تقديم ومنح التحويل اللازم للقطاع الصناعي، ولهذا الغرض الثورة العلمية والتكنولوجية قد قامت بأعادة هيكلة القوى الانتاجية وتجديدها على المستوى العالمي، فدورات الانتاج

⁽¹⁾ نفس المرجع السابق / ص ص (287-288).

والتبادل والتوزيع والاستهلاك صارت دورات عالمية كونية بفضل الثورة العلمية والتكنولوجية التي شملت الاقتصاد القومي لكل أقطار العالم، فلقد أحدثت هذه الثورة في الواقع عمليتين معاً بالغتي الأهمية: الأولى هي تجديد وتوسيع القوى الإنتاجية، والثانية هي تدويل هذه القوى الإنتاجية التي من أجل أن تتجدد وتوسع لا بد من أن تتخطى الحدود القومية لكل بلد من بلدان العالم، ومن ثم أخذت تتشكل اشكال عديدة من صور التدويل الاقتصادي مثل: تدويل رأس المال، وتدويل العمل، وتدويل الأزمات التي تتحول أكثر فأكثر إلى أزمة عالمية كونية⁽¹⁾.

لقد أصبح تقسيم العمل بتخذ الآن منوال التبادل المتنامي للسلع الصناعية بعضها مقابل بعض وخصوصاً المنتجات النهائية وفي مقدمها وسائل الإنتاج الحديثة، وتواري التقسيم الدولي القديم إلى بلدان منتجة للمواد الخام وأخرى منتجة للسلع الصناعية ليحل محله أنواع جديدة من تقسيم العمل الدولي، في مقدمتها تبادل منتجات كثيفة التكنولوجيا بمنتجات كثيفة العمالة أو المواد الأولية أو الوقود، ولم تعد التجارة الدولية فاصرة على تبادل سلع نهائية بسلع نهائية، أو تبادل مواد أولية بسلع مصنوعة، وإنما أصبح مألوفاً أن تظهر السلعة الواحدة في قائمة الصادرات والواردات للبلد المعين في الوقت نفسه، وهذا هو ما يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة، بل أصبح من المألوف أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من البلدان، بحيث يتخصص كل بلد في إنتاج جزء أو أكثر منها، وهذا هو ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة. ومن هنا لجأت المشروعات الرأسمالية، مضطرة أو غتارة إلى تنويع في الإنتاج معتمدة على سرعة انتقال رأس المال. فيه القدرة على أن تنتقل إلى صناعات أخرى في البلد نفسه أو إلى الصناعات نفسها في بلدان أخرى، وبذلك اقتحم رأس المال مجالات دولية جديدة. كانت البداية في التجارة الخارجية، ثم انتقل رأس المال إلى التصدير للبلدان المتخلفة والآن أصبح من الضروري زرع مشروعات بداخلها وهكذا من تصدير السلعة إلى تصدير رأس المال إلى تصدير المشروعات ومن ثم يعاد

(1) نفس المرجع السابق ص 93

نشر الصناعة عالمياً ثم عند الحاجة تعاد إعادة نشرها⁽¹⁾ التطورات السريعة والمتلاحقة لنمط الحضارة الإنسانية في القرن العشرين وخصوصاً بعد منتصف الثمانينات قد أدخلت البشرية في عهد جديد حيث تغير أسلوب الحياة وتنوعت الاستهلاك وكثرت الحاجات البشرية العصرية لوسائل التكنولوجيا المتعددة بما تلازم الحياة اليومية للإنسان الجديد، قد زادت وفقاً لهذا التطور المرحلي النشاطات التجارية بكافة أنواعها وآلياتها بشكل تتسجم مع تطلعات العصر الجديد للدول كافة، بحيث لم تنجو دولة ما دون تطلع مواطنيها لرغبة الحصول على هذا النمط الجديد للحضارة العالمية والوصول اليهم بأسرع وقت ممكن، حيث ازداد معدل النمو في التجارة الدولية شيئاً فشيئاً إلى أن وصلت إلى أعلى نسبتها في السنوات الأولى للعصر الحالي الجديد. من طبيعة الاقتصاديات أن تنمو، ويبدو من مراجعة كل المعلومات الاقتصادية التي جمعت بانتظام أن هناك سنوات قليلة جداً لم يزداد فيها الإنتاج العالمي، كما يبدو أن هذا النمو في الإنتاج قد صاحبه نمو التجارة العالمية، ففي سنوات الثمانينات كان التصدير العالمي ينمو بمعدل 4٪ وفي التسعينات يبدو أن هذه النسبة قد تضاعفت إلى 9.5٪ سنوياً، أما في سنة (2000) فقد وصلت إلى رقم مذهل وهو 10٪ ولم نستعد معدل النمو 10٪ إلا في سنة 1965م، ولكن الزيادة في حجم التجارة الكلي كانت مستمرة، وهكذا وصل المعدل إلى 12٪ سنة 1980 و 15٪ في منتصف التسعينات، وتراجع حجم التجارة العالمية ومعدلها مقاساً (التصدير / الناتج المحلي الأجمالي) في سنة 1998 / 1999 نتيجة مشكلة النمو الآسيوية⁽²⁾.

(1) نفس المرجع السابق ص 103

(2) بول كيركبرايد / العملة الضغوط الخارجية/ تعريب د. رياض الأبرش/ ص ص (61-62)

الجدول رقم (8)

التجاهات الإنتاج و التجارة في العالم ومتوسط معدلات النمو السنوى

1987	1986	1985 / 1980	1979 / 1970	
3.2	3.2	2.5	4.1	الإنتاج العالمي
3.3	2.7	2.3	3.3	البلدان الصناعية
3.4	4.2	2.7	5.7	البلدان النامية
5.7	4.7	2.4	6.4	التجارة العالمية
6.0	5.7	3.4	6.6	البلدان الصناعية
6.5	2.5	0.5	6.6	البلدان النامية

المصدر / IMP.issues and developments in international trade

Policy, accidental paper 63-december 1988.p.2

نقلًا عن المرجع د.فؤاد مرسى / الرأسمالية تجدّد نفسها / سلسلة كتب عالم المعرفة، 1990، ص331

رأس المال:-

فنسبة الاستثمار الخاص الى الناتج المحلي الرأسمالي كانت في تزايد بنسبة اكبر من زيادة نسبة التصدير / الناتج المحلي، ففي سنة 1980 كانت النسبة 5٪ تزايدت في سنة 1998 فبلغت نحو 12٪، ولكن هذه النسبة لم تكن الوحيدة التي زادت وإنما حجم مدلولها الأجمالي من الاستثمار، ففي سنة 1998 كانت الاستثمارات المباشرة الخاصة نحو 4.1 تريليون دولار، بينما كانت مبيعات الشركات التابعة نحو 11.4 تريليون دولار، كما يبلغ ربحهم الأجمالي نحو 2.3 تريليون، وقدمت هذه المساهمة الأجنبية نحو 2.3 تريليون دولار من التصدير وهى مساهمة كبرى في التجارة العالمية وفي عملية العولمة على حد سواء⁽¹⁾.

⁽¹⁾ نفس المرجع السابق ص (71-72)

الجدول رقم (9)
نسبة الاستثمارات الخاصة في الخارج الى الناتج المحلي الاجمالي

المنطقة / السنة	1980 (%)	1997 (%)
الاتحاد الأوروبي	6.2	18.6
أمريكا الشمالية	8.2	11.5
أمريكا الجنوبية	0.2	1.9
أوروبا الشرقية	—	1.2
أفريقيا	0.2	3.7
آسيا الغربية	0.4	1.6
آسيا المركزي والوسطى	—	—
شرق وجنوب آسيا	1.4	9.3

المصدر: UNCTAD 1999م

تقلاً من المرجع / فول كير كبريد / العملة الضغوط الخارجية / الترجمة د. رياض الأبرش / الطبعة الأولى - الرياض / 2003، ص72.

استطاعت قسم من الدول النامية في جنوب وشرق آسيا وآسيا الوسطى التغيرات الجذرية في اقتصاديات بلدانها والسير مع تطورات النظم الليبرالية والانفتاح الاقتصادي وتسبب في الجذب رؤوس الأموال المستثمرة للدول الكبرى إليها وانتعاش اقتصادياتها وتنمية البنية التحتية وارتفاع معدل دخل الفرد فيها وكذلك عند محاولاتها في تسهيل الحركة التجارية الدولية وتنفيذ بنود الاتفاقية العامة للتعرفة الكمركية لتحث في الجذب قسم من الاستثمارات الدولية لأنشاء مشاريع صناعية انتاجية في بلدانها.

وكما هو الحال مع التجارة العالمية فإن الدول الأقل نمواً كانت الدول الأقل تلقياً للرساميل، وكانت حصة الدول الأفريقية جنوب الصحراء تتراجع باستمرار، بينما حصلت آسيا على 84 بليون دولار منها 45.5 مليون دولار للصين، و 7.2 مليار دولار لسنغافورة و 7 مليار دولار لثايلند و 5.1 مليار دولار منها مليار واحد لكل من نيجيريا ومصر. ولاشك

في أن التنمية في العالم تتم بشكل غير متوازن ولا متساو، وأن الفارق بين الفقير والغني يزداد. وبينما يتم اندماج الصين في عالم الشركات العالمية والعولمة بصورة سريعة، يزداد بالمقابل تهيمش دول أفريقيا⁽¹⁾. وتنوعت صور التصدير: من الاستثمار الخارجي المباشر الى المحفظة المالية الى الودائع المصرفية الى الذهب والأصول السائلة، وفي الوقت نفسه كان هناك عجز في مدفوعات البلدان المستوردة للنقط مع تحلي صندوق النقد الدولي عن توفير السيولة لهذه البلدان، هنالك ظهرت المصارف الدولية بوضعها القناة الأساسية لإعادة تدوير الفوائض النفطية الموجودة لديها. ومع أن تكلفة الاقتراض من المصارف التجارية كانت مرتفعة نسبياً إلا أن حرية استخدامها من قبل الدول المقرضة كانت كبيرة، ومن ثم فإن حقوق المصارف التجارية لدى البلدان النامية التي بلغت 89 مليار دولار في نهاية عام 1975 أصبحت 362 مليار دولار في منتصف عام 1982. وهكذا نشأت سوق مصرفية متخفية للقوميات تقوم على إمكانات واسعة للأقراض من أسواق رأس المال في الدول التي تتميز بارتفاع أسعار فائدها، وتشكلت فيها اتحادات مصرفية دولية تعمل على ترشيد عمل النظام الراسمالي⁽²⁾.

أدى تناقص فرص البلدان النامية في الحصول على قروض من المصارف التجارية الى زيادة جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر لرأس المال اللازم للبلدان النامية ويعنى بذلك كل أنواع التدفقات سواء المتعددة الأطراف أو الاستثمار الأجنبي المباشر حيث نما بمعدل أبطأ من التدفقات التجارية، إذ بلغ المتوسط 6% سنوياً بالأسعار الحقيقية من 1970 - 1989 / 1990 فقد كان أقل فعلياً من قلب التدفقات الخاصة إذ يعد الاتجاه المتصاعد المطرد في فترة السبعينات، انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بين عام 1981 و1986 واستعداد مستواه في عام 1988 وهو المستوى الذي كان قد بلغه في عام 1981 لكن الصورة الأجمالية تخفي فروقاً هامة في نحو هذه التدفقات الى مناطق مختلفة في العالم، فقد زاد الاستثمار الأجنبي

(1) نفس المرجع السابق ص 73

(2) د. نواد مرسي / المصدر السابق / ص 145

المباشر بالأسعار الحقيقية بنسبة 12٪ سنوياً في عام 1970 و1989 في آسيا مقابل 3٪ فقط في أمريكا اللاتينية ونقص في أفريقيا⁽¹⁾.

ومن الملاحظ أنه منذ ظهور الوسائل الإلكترونية المتطورة في العالم واستخدامها بشكل واسع في اسواق المال والمصارف الدولية والمؤسسات المالية العالمية كالاتصالات التلفونية اللاسلكية واجهزة الاتصالات المحمولة وشبكات الأنترنت، قد تم ازدياد عمليات تحويل الأموال وتدفقها بين الدول وعبر المصارف بالسهولة واليسر مما تسبب في تعاضم حجم الاستثمارات الأجنبية وفي شتى المجالات.

الحقيقة أن ماحدث بعد 1997 يقدم مثلاً طيباً على ذلك، فقد كان الأثر المباشر لذلك سقوط سريع في انتاج الدول الآسيوية ذاتها مع انهيار عملاتها واسواق رأس المال فيها، وحتى سنة 1998 حسب ارقام نشرتها UNCTAD سنة 1999 فإن شروط التجارة الخارجية لكل الدول الآسيوية فيما عدا أندونيسيا وتايوان تحسنت بمعدلات تتراوح ما بين 0.2٪ كوريا الى 5٪ تايلند. أما في أفريقيا على الجانب الآخر، فإن النباطو العام في الإنتاج العالمي والتجارة بعد الأزمة كان واضحاً من انخفاض اسعار المنتجات الأولية، فغانا وساحل العاج تعرضتا لانخفاض أسعار الكاكاو، وتضررت مالاوي بانخفاض أسعار الشاي والتبغ وكينيا بأسعار القهوة وموريشيوس بأسعار السكر، أما بالنسبة لأفريقيا ككل. فإن شروط التجارة هوت بمعدل 9.9٪ مما أدى الى انهيار في الدخول الحقيقية بمعدل 2.4٪⁽²⁾. اثبتت الأحصائيات الدولية بأن الدول التي تقوم بأجتناب الاستثمارات الخارجية وتهيش الأجواء المناسبة لانتقال رؤوس الأموال الدولية إليها بتنفيذها الإجراءات والتسهيلات اللازمة والكفيلة بتسريع عملية الانتقال لتلك الأموال تنتقل هذه الدول من أحضان التخلف والركود الأقتصادي الى الأزدهار والانتعاش وتقليل حجم البطالة، وتزايد عرض السلع

(1) د.غازي عبدالرزاق النقاش / التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية / الطبعة الثانية / الأردن / 2001 / الطبعة

الثانية / الأردن / 2001 / ص 184.

(2) بول كيركبرايد / المرجع السابق / ص 65

الأستهلاكية والمنتجات الصناعية وتزايد الصادرات واختراق الأسواق الدولية، انظر الجدول رقم (10).

جدول رقم (10)

تدفقات حصص اسهم المشاركة الى الدول النامية
حسب الأقليم للفترة 1989 – 1994 (بملايين الدولارات)

الأقليم	1989	1990	1991	1992	1993	1994
أفريقيا (الشبه صحراوية)	0	0	0	144	351	803
شرق آسيا والباسفيك	2.623	2.268	1.049	5.102	18.107	17.585
جنوب آسيا	168	105	23	380	2.025	7.726
أوروبا وآسيا الوسطى	184	266	0	180	1.302	2.549
أمريكا اللاتينية والكاريبي	434	1.099	6.228	8.229	25.149	10.438
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	0	0	0	0	0	350
كل الدول النامية	3.486	3.774	7.552	14.172	49.934	39.450
مذكرات الصناديق العالمية	76	36	253	137	2.900	1.750

جدول الدين الدولي / التمويل الدولي من أجل الدول النامية 1995 – 1996 البنك الدولي / واشنطن
نقلًا من المرجع / د. غازي عبدالرزاق / التمويل الدولي و العمليات المصرفية الدولية/ الطبعة الثانية/ الأردن/ 2001، ص 267.

لقد تجمعت مؤشرات عديدة توحي بأن تحركات رؤوس الأموال تجري بشكل مستقل عن حركات السلع والخدمات، ففي الوقت الذي كان حجم السوق الحقيقية للسلع والخدمات والتجارة الخارجية في العالم يبلغ ثلاثة تريليونات دولار في السنة كان حجم الأثمان والنقد ورأس المال في السوق الأوروبية للدولار فقط يفوق ذلك الحجم بحوالى 25 مرة، ونشأ اقتصاد يمكن أن نسميه اقتصاد الأثمان والدين، بل أن تمويل الاستثمار في البلدان

النامية لم يعد يجري دائماً عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن عن طريق الاقتراض من المصادر الدولية، وهكذا أصبح الاقتراض يتناول أمرين معاً: تمويل الإنتاج وتمويل العجز الخارجي، وبعبارة أخرى فما زالت تدفقات رأس المال الدولي تتخذ شكلين أساسيين هما: رأس المال الأنتاجي بأقامة وحدات انتاجية، وشراء أصول رأسمالية، ورأس المال الائتماني في صورة قروض وتسهيلات ائتمانية⁽¹⁾. لعبت البنوك في خلال العمليات المصرفية الدولية خلال فترة السبعينات والثمانينات دوراً رئيسياً في إعادة تدوير Recycling أو اعادة اقراض ON - Lending الودائع القصيرة الأجل التي تعود للدول المصدرة للنفط الى المقترضين حول العالم، ومبالغ مهمة تم اقراضها الى الدول النامية من هذه الودائع النفطية (الأموال النفطية) بحيث سمحت وساعدت تلك الدول النامية على ادامة ودعم برامج التطور الاقتصادي فيها في مواجهة الشروط التجارية المتردية والتي واجهت الكساد فعلياً وانخفضت مستويات نشاطها وساعدت على شراء توريدات النفط والسلع الأخرى بما يزيد تجاوز حد عوائدها التصديرية الجارية، وقد اعتبرت هذه الحالة بمثابة انتصار للاقتصاد الدولي وللتنمية الاقتصادية في العالم النامي⁽²⁾. فإن الدول الصناعية الكبرى هي أكبر مصدر لتدفق رأس المال على شكل استثمارات مباشرة للدول النامية، وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة الدول يليها اليابان والدول الأوروبية الغربية.

تجارة الخدمات:-

تجارة الخدمات تأتي من حيث الأهمية والأتساع في المرتبة الثانية بعد تجارة السلع الصناعية، حيث تشمل تجارة الخدمات جميع النشاطات الخدمية القابلة للانتقال بين الدول مثل خدمات النقل والاتصالات والخدمات الصناعية، والخدمات التي تقدم للشركات العابرة للقارات، خدمات قطاع السياحة، البناء، التوزيع، إضافة الى الخدمات المالية وخدمات البنوك وشركات التأمين. فالتجارة في الخدمات قد تأخذ شكل انتقال الخدمة ذاتها

(1) د.فؤاد مرسي / المرجع السابق / ص 239

(2) د.غازي عبدالرزاق النقاش / المرجع السابق / ص (199-200)

من دولة المصدر الى دولة المستفيد كما يحدث في الخدمات المصرفية وشركات التأمين والمكاتب الهندسية، أو انتقال مستهلك الخدمة من دولة الى دولة لتقديم الخدمة كما يحدث في حالة السياحة، أو انتقال المشروع الاقتصادي المؤدي الى الخدمة الى الدولة المستفيدة كما يحدث في حالة انشاء الشركات الأجنبية أو فروع هذه الشركات، أو انتقال مواطني دولة ما لأداء الخدمة في دولة أخرى كما يحدث في حالة الخبراء والمتشاورين الأجانب⁽¹⁾.

ومن المعروف أن تجارة الخدمات المالية والمصرفية تشكل جانباً أساسياً من تجارة الخدمات التي أصبحت تشكل نحو 21٪ من إجمالي التجارة الدولية⁽²⁾. ومع مواكبة التقدم في العلوم والتكنولوجيا تقدمت العلوم المالية والمصرفية هي أيضاً، توسعت المصارف التجارية آفاقها وازدادت نشاطها، وتعاظمت فعالية قروضها وحجم التمويل التي تقدمها للنشاط التجاري والاستثماري الدوليين. فلقد ظهرت في السنوات الخمس الماضية مؤسسات تقدم الخدمات المالية أكثر مما ظهر منها في ربع القرن السابق عليها، وذلك ناشئ عن التدويل المضطرب للأسواق المالية. وهو مرتبط بقوة بخطوات التجديد المالي، فمع التحول الى المراكز المالية الكبرى (نيويورك، ولندن وطوكيو) فإن المؤسسات المصرفية التقليدية تتحول لتلعب فقط كوسطاء، أي أن المصارف المحلية سوف تلعب دوراً أقل أهمية في النظم المالية المحلية في المستقبل، يؤكد ذلك مايراه صندوق النقد الدولي، فنشاط الأقراض المصرفي والحصول على الودائع فيما بين الدول يتسع بسرعة منذ عام 1984، وهو الآن يساوي حوالي تريليون دولار سنوياً، أي أن الديناميكيات الاقتصادية والقوى الرقابية قد انتقلت الآن من المصارف المحلية الى المصارف الدولية⁽³⁾ فالتجارة في الخدمات قد تأخذ شكل انتقال الخدمة ذاتها من دولة المورد الى دولة المستفيد (كما في خدمات البنوك وشركات التأمين والمكاتب الهندسية)، أو انتقال مستهلك الخدمة من بلد الى بلد لتقديم الخدمة (كما في حالة السياحة)، أو انتقال المشروع المؤدي الى الخدمة الى البلد المستفيد (كما في حالة إنشاء شركات أجنبية أو فروع لهذه

(1) د.عبدالمطلب عبدالحמיד / العولة واقتصادات البنك/ الطبعة الأولى / مصر/ ص 110

(2) د.محمد على حوات / المرجع السابق / ص 93

(3) د.فؤاد مرسي / المرجع السابق / ص ص (121-122)

الشركات)، أو انتقال مواطن دولة ما لأداء خدمة في دولة أخرى (كما في حالة الخبراء والمستشارين)⁽¹⁾. وبفضل التقدم الحاصل في تكنولوجيا الحاسبات الإلكترونية والاتصالات ظهرت صناعات متطورة لآلات والأدوات التى تستعمل في ميادين الخدمات المصرفية، وقيام المؤسسات المالية والمصرفية والتوسع في تقديم نوع جديد من القروض والمساعدات الائتمانية لقطاعات كبيرة من المتعاملين دولياً، حيث تستعمل لهذا الغرض بطاقات بلاستيكية تدعى بطاقات المديونية «Credit Cards».

ومنذ عدة سنوات أخذت المصارف التجارية في تحويل القروض المتنوعة الى سندات قابلة للتسويق عن طريق مجمعات الأقراض الدولية، وتم بذلك تحويل بعض الديون الخارجية للبلدان النامية الى سندات مالية، ففي الوقت نفسه نشطت المصارف التجارية في عمليات الوساطة المالية، وتشكلت المجمعات والمجموعات التى تتعاون مع لتقديم القروض الكبيرة، وبذلك تم استحداث نظام القروض المشتركة أو الجمعية، وظهر نظام بنوك الأوفشور (Offshore) التى تتمتع داخل السوق المصرفية الوطنية بحرية كاملة في معاملاتها دون رقابة من السلطات النقدية الوطنية، ويرتبط بذلك الأنحاء الى اندماج اكبر المصارف في العالم معاً لتعمل على مستوى العالم في الخدمات المالية بالجملة والتجزئة وفي عمليات الاستثمار وخدمات التأمين وأعمال الأراضي، وتأتى في مقدمة المصارف المرشحة لهذا التحول مصارف سيتيكورب، ناشيونال، وستينستر، دويتش، سوميتوما، وشركات السندات مثل: نومورا، وايبوا، ونيكهو، وياماش، وإخوان سلمون، وميريل لينش على اساس أن على كل منها أن يوجد في كل المراكز المالية الرئيسة في العالم⁽²⁾.

(1) د.حازم البيلالوى / النظام الاقتصادي الدولي المعاصر / سلسلة كتب عالم المعرفة / 2000 / ص179

(2) د.فؤاد مرسي / المرجع السابق / ص122

الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT

بغية تنشيط الحركة التجارية الدولية وإزالة العقبات والعراقيل التي تحد من حركة انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والمعلومات والأشخاص عبر الحدود وتسهيل مهمة حركة الشركات العملاقة متعددة الجنسيات لغرض الاستثمار الدولي وتشجيع التبادل التجاري والتحرك عبر البلدان بحرية تامة، تم التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) The General Agreement On Tariffs And Trade كانت الفكرة السائدة قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية هي أن النظام الاقتصادي الدولي الجديد المقترح لما بعد الحرب، سوف يقوم على ثلاث ركائز: هي استقرار سعر الصرف وحرية تحويل العملات من ناحية، وحرية انتقال رؤوس الأموال وتوفير مناخ مناسب للاستثمار العالمي من ناحية ثانية، ثم ضمان حرية التجارة الدولية من ناحية ثالثة، وأما قضايا التجارة العالمية فقد انعقد بشأنها مؤتمر في هافانا (1948)، صدر عنه ما يعرف بميثاق هافانا Havana Charter لتأكيد مبدأ حرية التجارة وإنشاء منظمة التجارة الدولية (ITO) International Trade Organization للأشراف على تنفيذ هذه المبادئ، ولكن عدم تصديق الولايات المتحدة الأمريكية على هذا الميثاق، عندما سحب الرئيس ترومان مشروع التصديق من أمام الكونجرس في بداية الحرب الكورية 1950، أجهض إنشاء هذه المنظمة الدولية، وبالتالي ظل الركن الثالث للنظام الاقتصادي الدولي معطلا حتى أمكن الاتفاق، بعد نهاية الحرب الباردة، ومن خلال ماعرف بجولة أوروغواي لاتفاقية الجات، على إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) (World Trading Organization) في 1994⁽¹⁾.

كان الهدف الأساسي لاتفاقية الجات⁽²⁾:

- 1- تحقيق حرية التجارة في السلع دون عوائق جمركية أو غير جمركية.
- 2- إجراء تخفيضات جمركية من جانب الدول الأعضاء.

(1) د. حازم البيلوي / المرجع السابق / ص 53-54

(2) أ. حسان خضر - المعهد العربي للتخطيط. أبريل 2005 مصدر إلكتروني

- 3- وضعت قواعد للحد من استخدام الإجراءات التجارية التقييدية (وأهم هذه الإجراءات التقييدية: الحظر، الحصص الكمية، القيود الادارية كالتراخيص وغيرها).
- 4- دخلت هذه الاتفاقية حيز النفاذ في أول يناير 1948 حيث صدقت على الاتفاق ثلاثه وعشرون دولة.

حيث أن التوقيع على الاتفاقية كمبدأ وكنقطة الانطلاق نحو التعاون الدولي لتسهيل الحركة التجارية العالمية سجلت درجة من النمو المتواصل للنشاط التجارى وفتحت آفاقاً نحو التنمية الاقتصادية في داخل الدول التى شاركت في الاتفاقية، واستمرت المفاوضات منذ عام 1947 ولسنتين عديدة ومرت على مراحل تضمنت التباحث حول قضايا عديدة كانت تخص التبادل التجاري واليات التعاون الدولي بهذا الخصوص والبحث حول التخفيضات الكمركية الجديدة والتسهيلات الواجب تقديمها دولياً من قبل الدول المشاركة وانضمام دول جديدة اخرى للاتفاقية لتتوسع دائرة التعاون التجاري وفي الوقت نفسه أدركت الدول النامية أهمية العلاقات الخارجية بالنسبة لها، وأن ظروف التنمية تتطلب مراعاة ظروفها الخاصة وعدم الانسياق الأعمى وراء مبدأ حرية التجارة، بل يجب التوفيق بين اعتبارات التجارة من ناحية والتنمية من ناحية اخرى، فعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية United Nations Conference On Trade And Development في 1964 تمخض عن انشاء مؤسسة دائمة باسم الأونكتاد (UNCTAD) والتي مثلت الى حد بعيد رؤية الدول النامية لقضايا التجارة والتنمية، وهو الوقت نفسه الذي رفعت فيه دول العالم الثالث شعار «التجارة بدلاً من المساعدات» (Trade Not Aid)، فاذا كان هناك اتجاه متزايد نحو التحرير وإزالة العوائق امام مختلف التيارات الاقتصادية عبر الحدود، فإن ذلك ينطبق بشكل عام بالنسبة للأموال والسلع وأخيراً بالنسبة للمعلومات، أما بالنسبة للعمل فإن الاتجاه الغالب هو عكس الاتجاهات السابقة بوضع مزيد من القيود والعقبات امام هجرة العمالة، فمنظمة العمل الدولية تسعى لتحسين أوضاع العمال في بلدانهم أما

حرية انتقال العمل فيما بين دول العالم فأنها مازال بعيدة عن أجهزة التحرير في العلاقات الاقتصادية الدولية⁽¹⁾.

وعلى الطريق مابين إعلان قيام منظمة الجات في 1947 وإعلان قيام منظمة التجارة العالمية في عام 1994 العديد من الخطوات الهامة والدورات المتتالية لبحث تبادل تخفيضات جمركية جديدة وبحث انضمام دول أخرى الى الاتفاقية في عام 1961 تم الاتفاق على الترتيبات قصيرة الأجل لتجارة المنسوجات القطنية كاستثناء من قواعد الجات وسمحت الترتيبات بالتفاوض على قيود حصصية على صادرات الدول من منتجات الأقطان، وتم مد العمل بهذه الترتيبات مرارا حتى عام 1994. في عام 1964 بدأت مفاوضات دوره كيندى لتحقيق المزيد من التحرير للتجارة الدولية واستمرت حتى يونيو 1967 حيث تم التوقيع على الميثاق الختامي من جانب 50 دولة تستحوذ على 75٪ من التجارة العالمية. بين عامي 1973 و 1979 خاضت 99 دولة غمار دورة مفاوضات جديدة عرفت باسم دوره طوكيو. بين عامي 1986 و 1993 ثم عقد دوره أوروغواي من جانب وزراء تجارة دول اتفاقية الجات لتبدأ دورة مفاوضات جديدة انتهت بنجاح في 15 ديسمبر 1993 ثم في دورة أوروغواي الاتفاق على تحويل قواعد النظام التجاري متعدد الأطراف الى منظمة متكاملة هي منظمة التجارة العالمية (WTO)⁽²⁾ والهدف المعلن من «الجات» هو زيادة حجم التجارة عن طريق تخفيف أو ازالة مختلف العقبات أمام التجارة الدولية، والمفروض أن يتم ذلك عن طريق تقليل الاعتماد على القيود الكمية غير الجمركية وتحويلها الى رسوم جمركية (Tariffication) من ناحية والعمل على تخفيض الرسوم الكمركية ومحاولة التخفيف من القيود الأخرى غير جمركية (Non Tariff Barriers) من ناحية أخرى، ولعل أهم مايميز الاتفاقية هو اعتمادها على فكرة «الدولة الأولى بالرعاية» (MFN) أسلوباً لتعميم أى ميزة توافق الدولة على منحها للدول الأخرى، مما يحقق عدم التمييز في المعاملة والاتجاه نحو العالمية، ومقتضى هذا الشرط هو أن أى تنازل توافق دولة على منحه لدوله

(1) د.حازم البلاوى / المرجع السابق / ص من (54-55)

(2) أحسان خضر / المرجع السابق

أخرى عضو، يمد تلقائياً للدول الأخرى حيث تتمتع جميعها بهذه المزايا، وسوف ترى أن عدم التمييز في المعاملة بين الدول وجد بعض الاستثناءات، خاصة فيما يتعلق بالمعاملة التفضيلية للدول الداخلة في ترتيبات للتعاون الأقليمي⁽¹⁾. وتعتبر الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات) الأداة الأساسية لإدارة الشؤون العالمية في القضايا ذات الصلة بالتجارة، وقد اقتصرت ولاية الغات الى حد بعيد على التجارة في نطاق محدود من السلع المصنعة بصورة اساسية، وسعت الحكومات بشكل تقليدي الى استخدام اتفاقية (الجات) من أجل فتح اسواق دولية لكى تقيد اسامياً صادراتها الوطنية، لكن الأنماط الناشئة من الأعمال التجارية الدولية قد أثمرت مجموعة من العلاقات الاقتصادية المختلفة اختلافاً جذرياً عن الأنماط التجارية التقليدية، اذ تتم نسبة مئوية كبيرة من التجارة في وقت سابق بين فروع تابعة للشركة ذاتها، وفي عام 1990 تجاوز انتاج الشركات فيما وراء البحار (4.4 تريليون دولار) قيمة التجارة العالمية كما تعرف تقليدياً (8.3 تريليون دولار) واحدى النتائج العملية لذلك هى أن بلداً لديه «عجز تجارى» قد يكون لديه فعلاً «فائضى تجارى» اذا ما أخذت في الاعتبار العمليات التى تتم فيما وراء البحار لشركات تتخذ مقرها هناك، وجدير بالذكر أن قيمة مبيعات فروع الشركات الأمريكية في الخارج تبلغ ضعف قمة الصادرات الأمريكية⁽²⁾. ولو أن الجولات الأولى لمفاوضات الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT كانت محصورة للتفاوض حول التجارة في السلع الزراعية والصناعية الا انها فيما بعد امتدت لتشمل التبادل التجارى في الخدمات وفي حقوق الملكية الفكرية.

أن الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) تضمنت عدة جولات من المفاوضات، وتضمنت الاتفاق على مزيد من تحرير التجارة على أن أهم هذه الجولات المعروفة «بجولة أوروغواي» التى بدأت في 1986 بموجب الإعلان الذى أصدره وزراء تجارة

(1) د.حازم البيلوى / المرجع السابق ص 58

(2) لجنة (إدارة شؤون المجتمع العالمي) / جيران في عالم واحد / مراجعة عبدالسلام رضوان/ سلسلة كتب عالم المعرفة/

1995/ ص ص (172-173)

الدول الأعضاء والمعروف بإعلان « يونتادل إيست » حيث حدد نقاط المفاوضات لهذه الجولة على النحو الآتي⁽¹⁾:

- 1- المفاوضات حول السلع، لتحقيق المزيد من تحرير وتنمية التجارة الدولية.
- 2- المفاوضات حول الموضوعات الجديدة التي لم يسبق التفاوض عليها في الجات وهي:-
 - أ- تجارة الخدمات.
 - ب- الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية.
 - ج- إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة
- 3- إعلان مبادئ عامة متفق عليها تحكم المفاوضات المقبلة وأهمها مايلي:
 - أ- أن تجرى المفاوضات بأسلوب واضح وشفاف وفقاً للأهداف والالتزامات التي اتفق عليها في الاعلان ووفقاً لمبادئ الجات.
 - ب- ألا تتوقع الدول المتقدمة من الدول النامية تقديم التزامات مماثلة لالتزاماتها في المفاوضات في مجال التخفيضات الجمركية، أو تقديم التزامات لا تتفق مع احتياجاتها التنموية والمالية والتجارية.
 - ج- التمهيد بعدم فرض قيود تجارية فور صدور الاعلان ولحين إتمام المفاوضات.

والجدير بالذكر والاهتمام بأن الاتفاقية العامة للتعريف والتجارة GATT وخلال مراحلها المتعددة قد مهدت الطريق امام تقدم وازدهار التجارة الدولية، وساعدت الدول في تنمية اقتصادها الوطنى والانتقال من مرحلة اقتصاد مختلف ووضع متردى الى اقتصاد متين وارتفاع متوسط دخل الفرد والرخاء الاجتماعى. فعليه ومن الملاحظ بأن عدد الدول التى تشارك في الاتفاقيات ووفقاً لتتابع الجولات في ازدياد مستمر وتكثيف الجهود لنجاح الاتفاقية.

وتعتبر جولة أوروجواى اكبر جولات التى جرت في إطار « الجات » حتى الآن من حيث عدد الدول المشاركة (بدأت المفاوضات 97 دولة وبلغ عدد الدول المشاركة في نهاية

(1) د.حازم البيلالوى / المرجع السابق / ص ص (172-173)

المفاوضات (117 دولة)، كما شاركت الدول النامية بشكل فعال وإيجابي في هذه الجولة نظراً لأهمية موضوعات المفاوضات بالنسبة لها. (السلع الزراعية والمنسوجات) حيث بلغ عدد الدول النامية التي شاركت في الجولة عند انتهائها حوالي 87 دولة: وقد انتهت مفاوضات جولة أوروغواي بالتوصل الى عدد من الاتفاقات متعددة الأطراف (22 اتفاقاً) في مجالات التجارة في السلع، والتجارة في الخدمات، والجوانب التجارية في المجالات حقوق الملكية الفكرية. وتتناول الاتفاقات في مجال السلع قسمين: الأول، ويتضمن بروتوكول النفاذ الى الأسواق، واتفاق الزراعة، واتفاق المنسوجات والقسم الثاني، ويتضمن تدعيم قواعد «الجات» في تجارة السلع وخاصة فيما يتعلق بالدعم واتفاق مكافحة الأغراق، واتفاقية الوقاية⁽¹⁾. بيد أن في السنوات الأخيرة عمد العديد من هذه البلدان الى تحرير تجارته ونظم الاستثمار الأجنبي فيه بطريقة جذرية، وحملت الحكومات الصناعية على تقديم تنازلات بشأن الخدمات وحقوق الملكية الفكرية (على الرغم من أن الأخير مشكوك في صلتها بتحرير التجارة). ومقابل ذلك لم تحصل هذه البلدان الا على تحسينات محدودة وشحيحة في الوصول الى الأسواق الخاصة بالقطاعات ذات الحساسية⁽²⁾. ويتضمن اتفاق الجوانب الفكرية في مجال الملكية الفكرية كل مايتعلق بحماية حقوق المؤلف والناشر بما في ذلك أعمال الكمبيوتر، فضلاً عن قضايا براءات الاختراع في مجالات المنتجات الزراعية والأدوية والكيمائيات وتمتد الحماية ليس فقط الى المنتجات بل الى اساليب صنعها ايضاً، وفيما يتعلق بالتجارة في الخدمات فقد تضمنت المفاوضات أول اتفاق دولي متعدد الأطراف لتنظيم التجارة الدولية في الخدمات، وقد تضمن هذا الاتفاق أربعة ملاحق تتعلق بقطاعات الخدمات المالية، والاتصالات، والنقل الجوي، وانتقال الأشخاص الطبيعيين⁽³⁾.

ان الدول الكبرى المتقدمة صناعياً لها حصتها العظمى في النشاط التجاري الدولي لما تتميز منتجاتها الصناعية بمزايا الجودة المطلوبة بفضل التطور التكنولوجي وامتلاكها لأحدث

(1) نفس المرجع السابق ص 173-174

(2) جيران في عالم واحد / نفس المرجع السابق / ص 176

(3) د.حازم البيلالوي / المرجع السابق / ص 175

انواع الوسائل العلمية والأليكترونية، وتباعاً ازدادت صادرات الدول المتقدمة بالاستمرار بعد الالتزام من قبل الأطراف بنود الاتفاقيات العامة للتعريف والتجارة GATT لما تقدم لمتجانتها الحرية التامة للانتقال الى الأسواق العالمية.

انخفضت حصة البلدان النامية من التجارة الدولية فيما بين عامي 1970 و 1985 بمقدار النصف تقريباً. وانخفضت حصتها من الصادرات العالمية فيما بين عامي 1980 و 1986 من 28.5٪ الى 20٪ وانخفضت حصة البلدان النفطية الرئيسة بالذات من 17.1٪ الى 6.6٪ من الصادرات العالمية، حتى النفط فلقد تضاعفت حصة الدول الراسمالية من الصادرات العالمية للنفط الخام من 5٪ في عام 1970 الى منتصف عقد الثمانينات، حيث ارتفعت الى 12.1٪ من صادرات النفط العالمية، أما الواردات العالمية فقد انخفضت حصة البلدان النامية منها من 31٪ في عام 1970 الى 18٪ في عام 1985، وفي النهاية فإنه منذ بداية الثمانينات تراجعت حصة الدول النامية في التجارة الدولية تراجعاً حاداً بعد أن زادت بشكل ملموس في السبعينات: فبعد أن كانت نسبة مساهمة الدول النامية في التجارة الدولية قد زادت من 20.7٪ في عام 1963 الى 88٪ في عام 1980، عادت لتهبط الى 19.7٪ في عام 1987 أى الى أقل مما كانت عليه عام 1963 قبل ربع قرن من هنا يبرز في السنوات الأخيرة نمط معدل للتقسيم الدولي للعمل يتلخص في انتقال الصناعة جنوباً وانفراد الشمال بعصر مابعد الصناعة، أنه نمط يطرح على البلدان النامية أن تواجه عملية التنمية بصيغة أخرى هي الانتقال من عصر الثورة الصناعيه الى عصر الثورة العلميه والتكنولوجية⁽¹⁾ ويمكن رؤية أن هنالك (28) اتفاقاً تم التوصل اليها في نهاية جولة الأورو جواى وهي تتكون من⁽²⁾:

أولاً: الاتفاقية الأولى والأساسية التى أنشأت منظمة التجارة العالمية.

ثانياً: الملحق الأول ويتضمن (21) اتفاقية مقسمة الى ثلاثة أقسام وعلى النحو التالى:

(1) د.فؤاد مرسى / المرجع السابق / ص 291

(2) سمير اللقمانى / منظمة التجارة العالمية/ الطبعة الأولى/ الرياض / 2003 / ص 30

١- الاتفاقيات المتعددة الأطراف بشأن التجارة في السلع والتي أطلق عليها

اتفاقيات منظمة التجارة العالمية 1994 بدلا من اتفاقيات الجات لعام 1947.

ب- الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.

ج- اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية.

ثالثاً: الملحق الثاني: حيث يتعلق بوثيقة التفاهم بشأن القواعد والأجراءات التي تحكم تسوية المنازعات.

رابعاً: الملحق الثالث: وهو خاص بآلية مراجعه السياسات التجارية.

خامساً: الملحق الرابع الذي يتضمن أربع اتفاقيات بشأن التجارة في اللقاءات المدنية، المشتريات الحكومية منتجات الألبان الدولية، لحوم الأبقار الدولية.

تجارة الخدمات هي أيضاً لها أهميتها في تنمية اقتصاديات البلدان بشكل عام والبلدان المتقدمة بشكل خاص ولها دورها المتميز في تنشيط حركة التبادل التجاري الدولي، وازداد حجم تلك الأهمية بعد ظهور الوسائل التكنولوجية المتقدمة، حيث اختصت بمجمل المفاوضات لتحرير تجارة الخدمات والتباحث حول الآليات والقواعد العامة بها تحت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات General Agreement Of Trade In Service (GATS) تعتبر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات GATS أحد النتائج الهامة التي أسفرت عنها جولة أوروجواي وهي الجولة الثامنة الشهيرة في منظومة تحرير التجارة الدولية من خلال الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة GATT، والتي كشفت بعد مفاوضات شاقة استمرت حوالي ثمانية سنوات عن عدة نتائج هامة من أهمها انشاء منظمة التجارة العالمية في أول يناير 1995 وتوقيع الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات بموافقة 70 دولة عام 1997 على أن يبدأ سريان الاتفاقية بأكملها عام 1999 وقد شملت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS) عدة أنواع من الخدمات كان من أهمها الخدمات المالية وعلى رأسها الخدمات المصرفية^(١). تشمل تجارة الخدمات قطاعات واسعة من انشطه الأعمال بالإضافة

(١) د.عبدالمطلب عبدالحمد / المرجع السابق / ص 109

الى نشاط المصارف التى تعتبر اوسعها واكثرها نمواً في الاقتصاد الدولي هنالك تجاره دوليه
ايضاً في خدمات التأمين والمعلومات والسياحه والنقل والاتصالات والتعليم وغيرها
وكذلك تشمل اتفاقية GATS جميع الخدمات التى تنطبق عليها صفة التداول التجارى.
أن دخول الخدمات في نطاق مفاوضات متعددة الأطراف تعتبر نقطة تحول هامة في
العلاقات الاقتصادية الدولية، لما لقطاع الخدمات من أهمية خاصة حيث يلعب دوراً كبيراً
في الاقتصاد العالمى، فمن ناحية، يعتبر هذا القطاع أسرع القطاعات الاقتصادية نمواً وأكثرها
استيعاباً للعنصر البشرى حيث تشير البيانات الى أن ناتج هذا القطاع يمثل من 60% الى 70%
من اجمالي الناتج في الاقتصادات المتقدمة وحوالي 50% في الاقتصادات النامية وتصل نسبته
في التجارة العالمية الى 20%⁽¹⁾.

جدول رقم (11)

بعض المؤشرات الرئيسية لبعض الدول المتقدمة خلال عامى 1980 و 1981

الدولة	معدل النمو الحقيقى		معدل تغير الرقم القياسى الأسعار المستهلكين		معدل البطالة %	
	1981	1980	1981	1980	1981	1980
الولايات المتحدة	1.5	1.4(-)	13.0	9.5	7.9	9.3
اليابان	3.5	4.7	8.6	6.5	2.1	2.1
ألمانيا الغربية	1.4	2.5	5.4	4.7	3.9	4.5
فرنسا	1.9	2.1	13.1	10.7	7.5	7.0
إيطاليا	1.0	2.9	19.7	15.8	7.7	8.0
المملكة المتحدة	2.2(-)	2.0(-)	18.1	13.5	6.4	7.8
كندا	1.0(-)	2.0	9.9	9.7	7.9	8.4
السويد	1.1	2.5	13.3	10.5	2.1	2.5

المصدر: النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى 1985، العدد الثالث صفحة 293
نقلًا عن المرجع: د. فؤاد مرسى / الرأسمالية تجدد نفسها / سلسلة كتب عالم المعرفة / عام 1990، ص 360.

⁽¹⁾ نفس المرجع السابق / ص 111

لم تتمكن الأطراف الرئيسية في مفاوضات الجات من الاتفاق على التحرير الشامل للخدمات المالية والمصرفية حيث تم الاتفاق على حرية البنوك وشركات التأمين من أى دولة عضو في الجات في دخول أسواق الدول الأخرى مع إعطاء مهلة للولايات المتحدة الأمريكية حتى منتصف عام 1995 لتختبر مدى التزام الدول الأخرى بتحرير أسواقها المالية حتى تتعامل معها بمبدأ المعاملة بالمثل⁽¹⁾.

يشير ملحق الخدمات المالية المرفق باتفاقية تحرير تجارة الخدمات GATS أنه بعد استبعاد الأنشطة التي لا تدخل في مفهوم الخدمات التي يتضمنها إطار الاتفاقية ومع إقرار أحقية العضو في وضع التنظيمات المحلية التي تكفل تطبيق المعايير والنظم الكفيلة بضمان الملاءة المصرفية وكفاية رأس المال وآليات العمل المصرفي السليم دون الأخلال بالتزاماته في إطار الاتفاقية بالإضافة الى وضع الضوابط اللازمة لضمان استقرار تماسك النظام المصرفي ومع الحفاظ على سرية الحسابات وأنشطة العملاء أو أية بيانات سرية تمتلكها المؤسسات المصرفية وفيما عدا الخدمات المالية الخاصة بجميع أنواع التأمين والخدمات المرتبطة به فإن الخدمات المصرفية والمالية التي تشملها الاتفاقية تتركز فيما يلي⁽²⁾:

- 1- قبول الردائع والأموال بين الأفراد والجهات.
- 2- الأقراض بكافة أشكاله بما فيها القروض الاستهلاكية، والأئتمان العقاري والمساهمات وتمويل العمليات التجارية.
- 3- التأجير التمويلي.
- 4- خدمات المدفوعات والتحويلات، بما فيها بطاقات الائتمان والخصم على الحسابات والشبكات السياحية والشبكات المصرفية.
- 5- خطابات الضمان والأعتمادات المستندية.
- 6- التجارة لحساب المؤسسة المالية أو للغير في السوق الأولية أو غيرها وذلك في الأدوات التالية:-

(1) الأهرام عدد في 20/ 5/ 1997 نقلا عن المرجع / د. محمد على حوات / المرجع السابق / ص 93

(2) د. عبد المطلب عبد الحميد / المرجع السابق / ص 119-121

أ- النقد الأجنبي.

ب- المشتقات المصرفية والمالية بأنواعها

ت- أدوات سعر الفائدة وسعر الصرف مثل المبادلة والاتفاقات الآجلة.

ث- الأوراق المالية القابلة للتحويل.

ج- الأدوات الأخرى القابلة للتفاوض والأصول المالية الأخرى بما في ذلك السبائك.

7- الاشتراك في الإصدارات لكافة أنواع الأوراق المالية بما في ذلك الترويج والأصدار

الخاص كوكيل، وتقديم الخدمات المختلفة بالإصدارات.

8- أعمال السمسرة في النقد.

9- إدارة الأموال، مثل إدارة النقدية ومحافظ الأوراق المالية، وخدمات الأيداع وحفظ

الأمانات

10- خدمات المقاصة والتسوية للأصول المالية بما فيها الأوراق المالية والمشتقات والأدوات

الأخرى القابلة للتفاوض.

11- تقديم وارسال المعلومات المالية ويمكنه البيانات المالية وخدمات البرامج الجاهزة

المرتبطة بها بواسطة مقدمي الخدمات المالية الأخرى.

12- تقديم الاستشارات والوساطة المالية والخدمات المالية المساعدة الأخرى وذلك لكافة

الأنشطة سالفة الذكر.

والجزء الأول من اتفاق الخدمات يحدد المقصود بتجارة الخدمات بالاستناد الى نمط

تأدية الخدمة، فالتجارة في الخدمات قد تأخذ شكل انتقال الخدمة ذاتها من دولة المورد الى

دولة المستفيد (كما في خدمات البنوك والشركات التأمين والمكاتب الهندسية)، أو انتقال

مستهلك الخدمة من بلد الى بلد لتقديم الخدمة (كما في حالة السياحة). أو انتقال المشروع

المؤدي الى الخدمة الى بلد المستفيد (كما في حالة انشاء شركات اجنبية أو فروع لهذه

الشركات). أو انتقال مواطن دولة ما لأداء خدمة في دولة أخرى (كما في حالة الخبراء

والمستشارين)، ويتضمن الجزء الثاني من الاتفاق الالتزامات والضوابط العامة لهذه التجارة،

ومن المفيد هنا أن نبادر الى التأكيد على أن اتفاقية جولة أوروجواي لم تفرض على الدول الأعضاء معاملة الخدمات الأجنبية على قدم المساوات مع الخدمات الوطنية، ولكنها أخذت بالمبادئ الآتية:-

أولاً: أنه إذا كانت القوانين المحلية تميز في المعاملة بين الخدمات الأجنبية والوطنية مثلاً، فلا يجوز تعميق هذا التمييز.

ثانياً: تطبيق شروط الدولة الأولى بالرعاية.

ثالثاً: الالتزام بالتحريم التدريجي.

رابعاً: التزام الأعضاء بمبدأ الشفافية بحيث يتم الاعلان بصورة منتظمة عن كل القيود واللوائح المنظمة لهذه الخدمات^{(1) (55)}.

وان سريان الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات GATS بدأ في عام 1999 في حين تم التوقيع على الاتفاقية وبموافقة (70) دولة في عام 1997.

اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية:-

ان مفهوم الملكية الفكرية بالمعنى الواسع يعنى الحماية القانونية المترتبة على الجهد والنشاط الفكرى الجديد والتميز الذى قام به المبتكر في المجال الصناعي أو العلمي أو الأدبي، وبالمعنى القانوني يشمل ذلك توفير الحماية لحقوقه في التأليف والأختراع وتنوع سلالات النباتات والنماذج الصناعية وحماية التصميم للدوائر المتكاملة والعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية والأسرار التجارية والمنافسة المشروعة⁽²⁾ الملكية الأدبية والفنية والصناعية أسفرت جولة أوروجواي عن حماية الملكية الأدبية والفنية والصناعية بأقرار عدد من المبادئ أهمها تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية بمعنى أن تكون الحماية لصاحب الملكية الأجنبي مماثلة لما تمنحه الدولة من حماية للمالك الوطني، وكذلك تطبيق شروط الدولة

(1) د.حازم البيلالوى / المرجع السابق / ص (179-180)

(2) سمير اللقمانى / المرجع السابق / ص 83

بالرعاية وما يتضمنه من عدم التمييز في المعاملة مع الدول الأجنبية وتقرير حماية لا تقل عن عشرين سنة لبراءات الاختراع ولا تقل عن عشر سنوات بالنسبة للعلامات التجارية إلا من بعض الاستثناءات وأخيراً التزام الدول بتعديل التشريعات الداخلية على نحو يوفر حماية فعالة لأصحاب الملكيات الأدبية والفنية والصناعية⁽¹⁾.

تعتبر اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية TRIPS في إطار منظمة التجارة العالمية أكثر اتفاقية تم التوصل إليها على أساس متعدد الأطراف شمولاً وأهمية من حيث ماتضمنته من مجالات واحكام وعدد الدول الأعضاء إضافة الى ماوفرته لأول مرة من آلية لتسوية المنازعات في هذا المجال وقد تم التوصل الى هذه الاتفاقية من خلال مفاوضات مكثفة ومعقدة في جولة أوروجواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وشهدت المفاوضات تبايناً شديداً بين مواقف الدول المتقدمة التي كانت تسعى الى أن توفر الاتفاقية أقصى درجات الحماية لأصحاب حقوق الملكية الفكرية، دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في اول يناير / كانون الثاني 1995 ولحظت فترات انتقالية تفاوتت طبقاً لمستوى النمو الاقتصادي السائد في الدول الأعضاء وغطت مختلف أنواع حقوق الملكية الفكرية: حق المؤلف والحقوق المرتبطة به، العلامات التجارية، التصميمات الصناعية، براءات الاختراع، الدوائر المتكاملة، المعلومات غير المفصح عنها (الأسرار التجارية)⁽²⁾.

(1) د.حازم البيلالوي / المرجع السابق / ص 180

(2) سمير اللقمان / المرجع السابق / ص 87

جدول رقم (12)
واردات البلدان الصناعية
الخاضعة لاجراءات غير التعريف الجمركية

السلع	نسبة مئوية من الواردات الكلية		
	1987	1984	1981
واردات غير النفط	22.6	19.9	18.7
متها:			
مواد غذائية	38.2	38.7	35.3
سلع مصنوعة	21.5	18.3	18.1

IMF.issues and developments in international trade policy,occasional paper 63,December 1988-P-2

نقلاً عن المرجع / د.فؤاد مرسى / الرأسمالية تجدد نفسها / 1990، ص 334.

منظمة التجارة العالمية (WTO) World Trade Organization

لم تقتصر جولة أورو جوى على توقيع الاتفاقات المشار اليها في صدد التنظيم التجارة الدولية، بل أنها أنشأت في الوقت نفسه منظمة دولية جديدة للأشراف على تنفيذ هذه الاتفاقات، وهي منظمة التجارة العالمية (WTO) لتكون الأطار التنظيمي والمؤسس لتطبيق هذه الاتفاقات حيث تتولى المهام التالية⁽¹⁾:

- أ- الأشراف على تنفيذ مجموعة من الاتفاقات المتعددة الأطراف، المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، بالإضافة الى الاتفاقيات الجماعية (غير الالزامية) والمكونة من (4) اتفاقات.
- ب- تنظيم المفاوضات المستقبلية بين الدول الأعضاء حول موضوعات قواعد السلوك التجاري الدولي التي تم الاتفاق عليها في جولة أورو جوى، إضافة الى المفاوضات في جولات جديدة بهدف تحقيق المزيد من تحرير التجارة بوجه عام.

⁽¹⁾ د.حازم البيلاوى / المرجع السابق / ص 181-182

- ت- تسوية المنازعات التى قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقات التجارية الدولية، وفقاً للتفاهم الذى تم التوصل إليه في هذا الشأن.
- ث- استعراض السياسات التجارية للدول الأعضاء وفق الآلية المتفق عليها بما يضمن توافق هذه السياسات مع القواعد والأسس الواردة في النصوص الاتفاقات.
- ج- التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بهدف ضمان المزيد من التنسيق في عملية صنع السياسات الاقتصادية على المستوى الدولي.

إن القضية التى تواجه الحكومات هى كيفية توفير إطار من القواعد والنظام للمنافسة العالمية بأوسع معانيها، وقد ظهرت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT باعتبارها المنبر الرئيس لمعالجة هذه الأهتمامات، بالرغم من أن البيئة الاقتصادية التى تواجه (الجات) وخليفتها المنظمة العالمية للتجارة، تعتبر مختلفة تماماً عما كانت عليه وقت تأسيس (الجات)⁽¹⁾. لقد نما العالم بدرجة تجاوزت النظام التجارى للجات - بريتون وودز - وينبغى له الآن أن يبنى نظاماً جديداً عماده حقائق عالم اقتصادي ثلاثي الأقطاب. فلا سبيل الى مقاومة القوى القاهرة، واذا لم يكن في المستطاع تخفيف الضغوط بطريقة منطقية (مثل عقد مؤتمر جديد لبريتون وودز) فإنها ستخف بطرق أخرى، ونظراً لأن أى مؤتمر جديد لبريتون وودز لا يمكن أن يعقد دون قوة مهيمنة تفرض الاتفاقات، فإن المفاوضات الأوروبية التى تجري في بروكسل ستغدو هي المؤتمر الفعلى الجديد لبريتون وودز ولما كانت الجماعة الأوروبية تقوم بتوفيق قواعدها وقوانينها الداخلية وقرار شروط قبول أعضاء جدد ومنح عضويات منتسبة لدول أوروبية أخرى مثل سويسرا وتشيكو سلوفاكيا فإنها تضع من الناحية الفعلية قواعد التجارة الدولية للقرن القادم، ومهما تكن القواعد التى تضعها فإن

(1) جيران في عالم واحد / المرجع السابق / ص 174

الآخرين سيتعلمون كيف يتعاملون وفقاً لتلك القواعد⁽¹⁾. ويتكون الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية مما يلي⁽²⁾:

أ- المجلس الوزاري: ويجتمع مرة كل سنتين عن الأقل ويضم ممثلين عن جميع الدول الأعضاء.

ب- المجلس العام: وهو الذي يتولى الإشراف على التنفيذ اليومي لمهام المنظمة ويتولى مهام المجلس الوزاري فيما بين فترات انعقاده فضلاً عن توليه مهام تسوية المنازعات، ومهام مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء ويجتمع المجلس عند الحاجة، ويتألف من ممثلين عن كل الدول الأعضاء، وتتفرع منه المجالس المتخصصة الثلاثة الآتية:

1- مجلس التجارة في السلع (حل مكان مجلس اتفاق « الجات » 1947 السابق)

2- مجلس التجارة في الخدمات.

3- مجلس التجارة في الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية.

ت- اللجان الفرعية: وهي لجان تشكل بمعرفة المجلس الوزاري من بينها لجنة التجارة والتنمية، ولجنة قيود ميزان المدفوعات، ولجنة الميزانية ولجنة الشؤون الادارية والمالية، وأى لجان أخرى تدعو الحاجة الى انشائها.

ث- السكرتارية: ويتضمن هيكل المنظمة سكرتارية يرأسها أمين عام يعينه المجلس الوزاري ويحدد صلاحياته وواجباته، ويعين الأمين العام وموظفي السكرتارية ويمجد واجباتهم وصلاحياتهم وشروط خدمتهم طبقاً للقواعد العامة التي يحددها المجلس الوزاري.

وانها لبدهية قديمة من بدهيات التاريخ أن قواعد التجارة إنما يكتبها أولئك الذين يتحكمون في سبل الوصول الى اكبر سوق في العالم، فكل بلد آخر في حاجة الى الوصول الى تلك السوق، وليس أمامه من خيار سوى أن يلعب وفقاً للقواعد المعروفة للعبة، وقد كانت الأمور هكذا دائماً، فبريطانيا هي التي كتبت قواعد التجارة العالمية في القرن التاسع عشر،

(1) لسترو ثارو / الصراع على القمة / ترجمة / احد فواد بليغ / سلسلة كتب عالم المعرفة 1995 / ص 84

(2) د.حازم الهلاوى / المرجع السابق / ص (174-175)

والولايات المتحدة فعلت ذلك في القرن العشرين والبيت الأوروبي بوصفه اكبر سوق في العالم، هو الذي سيكتب قواعد التجارة العالمية في القرن الحادي والعشرين، وسيكون على بقية بلدان العالم أن تتعلم كيف تمارس اللعبة الاقتصادية وفقاً لهذه القواعد⁽¹⁾.

ولما تنصف الدول الصناعية المتطورة بامتلاك عوامل الإنتاج قاطبة وارتفاع حجم رؤوس المال المستثمرة دولياً وامتلاكها كذلك جميع الوسائل التكنولوجية الحديثة فأنها ولا بد أن تستفاد بأكبر نسبة من التوسع التجارى الدولي مع الحماية التى تقدمها لها منظمة التجارة العالمية مقارنة بالدول الأقل نمواً في الاقتصاد.

وتتضمن عوامل الضعف في اتفاقية الغات أن لديها ولاية مفيدة، فلم تعالج الغات أبداً مشاكل التجارة في المواد الخام بما فيها نواتج الطاقة، أما نظم التجارة ذات الاختلالات الضخمة والخاضعة لدرجة مرتفعة من الحماية، فلم يتم التصدي لها الى أن بدأت جولة أوروغواي، كذلك لم تدرج مسألة التجارة في الخدمات، مع انها تمثل الآن 20٪ من التجارة من حيث القيمة، وحتى في مجال التصنيع، كانت التجارة في بعض القطاعات المهمة، من قبيل المنسوجات والصلب والطائرات، تنظم بطرق تستخف في أحوال كثيرة بروح التفافية (الغات) بل وينصوبها، وكانت العضوية في الغات غير مكتملة من جراء غياب بلدان التجارة الحكومية، ولا بد الآن من تكملة عملية جعل «الغات» / المنظمة العالمية للتجارة» هيئة حقيقية عن طريق القبول المبكر لروسيا، وفيتنام والصين وغيرها بعد أن أصبحت سياساتها التجارية أكثر انفتاحاً، وحتى عندما كانت مفاوضات «الغات» تختتم بنجاح، كانت هناك بلدان نامية عديدة تشعر بأنها قد وضعت على هامش هذه العملية والتي لاتزال محتكرة من جانب الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واليابان (وربما كندا أيضاً) ولاسيما في المرحلة الختامية الحاسمة، وينبع هذا الموقف المححف من اعتبار البلدان النامية «راكبا مجاناً» أثناء المساومات الإقليمية وذلك نتيجة لالتماس هذه البلدان معاملة خاصة وتفضيلية⁽²⁾. بالرغم من أن منظمة التجارة العالمية (WTO) هي الوريث القانوني للاتفاقية

(1) لستروثارو / المرجع السابق / ص ص(84-85)

(2) جيران في عالم واحد / المرجع السابق / ص ص(174-175)

العامّة للتعريفات الكمركية والتجارة GATT الا انها تشتمل عناصر عديدة، وتدخل في
ضمنها مواد مختلفة وترسخت بدورها القواعد العامّة للتجارة الدولية، وبدأت بنشاطها في
أول يناير 1995.

المبحث الثاني

عولمة الاستثمار

قبل الحرب العالمية الثانية كانت الأموال جميعها تقريباً توجه في الاستثمار في الوحدات الانتاجية والمصانع وزيادة الانتاج والى انشاء الطرق والجسور والبنية التحتية للاقتصاد الوطني داخل بلدانهم. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية والحرب والدمار التي واجهت معظم دول العالم والدول الأوروبية واليابان بشكل خاص، توجهت الولايات المتحدة الأمريكية بحجة المساعدات الدولية صوب تلك البلدان المتضررة وقامت بالاستثمار فيها وفي القطاعات الصناعية والعمرائية واصلاح الطرق والجسور وتنشيط حركة التجارة الدولية، وبعد انشاء المؤسسات الاقتصادية الدولية والاتفاقيات العامة للتجارة والتعرفة، بدأت البلدان بتدويل عمليات الاستثمار وبدأت الاستثمارات الدولية في الحركة والاتساع خارج حدود الوطن وفي هذا المبحث نتطرق الى:

- 1- ما هو الاستثمار.
- 2- أنواع الاستثمار، ورؤوس الأموال التي ساهمت في توسيع قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر.

ما هو الاستثمار:

الاستثمار هو عملية توظيف الأموال إما في وسائل الانتاج و الأصول الرأسمالية أو في أصول وأدوات مالية مختلفة ومتعددة. والاستثمار هو عملية توظيف تراكم الادخارات في الاتجاهين، إما توظيفها في الأصول غير المنقولة كالعقارات والمنشآت والإنشاءات والأراضي وغيرها أو في الأصول المنقولة أو في الأصول المالية كالأسهم والسندات وغير ذلك لغرض العوائد و المكاسب المادية وجني الفوائد.

ومدة الاستثمار إما أن تكون أقل من سنة فيدعى الاستثمار في آجل القصير أو تكون لأكثر من سنة فيدعى الاستثمار لآجال طويلة. يمكن القول بأن الاستثمار في مفهومه العام هو إرجاء الاستهلاك الى فترة مستقبلية. المفهوم العام و الشامل للاستثمار - إرجاء أو تأجيل الاستهلاك لفترة قادمة ثم توجيه هذه الأموال الى الاستثمار وليس للاكتناز⁽¹⁾.

ولا يقتصر الحساب الاقتصادي في علاقته بالمستقبل على محاولة تقدير الطلب المتوقع للسلع المختلفة، بل إنه يرتبط بمفهوم المستقبل إرتباطاً جوهرياً من حيث علاقة الانتاج بالاستثمار، فالانتاج الصناعي على خلاف الانتاج الزراعي، يعتمد بالدرجة الأولى على الآلة ورأس المال وليس على الأرض والطبيعة، ومن هنا تكتسب أهمية الاستثمار في بناء رأس المال الصناعي، والحديث عن الاستثمار هو حديث عن المستقبل فهو توضيح بالحاضر من أجل زيادة الانتاج في المستقبل، وقد أشار عدد من الاقتصاديين مثل بوهم بافريك الى تأثير إطالة دورة الانتاج (Round-About) في زيادة الكفاءة الانتاجية، فإطالة العملية الانتاجية عن طريق الاستثمار في الآلات ورأس المال يزيد من الكفاءة والانتاج⁽²⁾،

أنواع الاستثمار:

يمكن التميز بين نوعين من الاستثمار Investment⁽³⁾:

- 1- الاستثمار في إحدى وسائل الانتاج أو الأصول الرأسمالية.
- 2- الاستثمار في أصول وأدوات مالية مختلفة Financial assets and Instruments أي الاستثمار المالي البحت.

(1) د.حازم الببلاوى / المرجع السابق / ص 124

(2) د.عبدالفار حنفي/ الاستثمار في بورصة الأوراق المالية / الطبعة الأولى/ 2003 / ص 16

(3) عبدالمجيد المهدي/ التحليل الفني للأسواق المالية / الطبعة الثانية/ القاهرة/ 2005 / ص 25

وبعبارة أخرى فما زالت تدفقات رأس المال الدولي تتخذ شكلين أساسيين هما: رأس المال الانتاجي باقامة وحدات إنتاجية، وشراء أصول رأسمالية، ورأس المال الاستثماري في صورة قروض وتسهيلات ائتمانية، ويلاحظ في هذا الصدد أنه نتيجة تركيز رأس المال وتكوين المجموعات المصرفية العملاقة ظهر نوع من تقسيم العمل فيما يتعلق بتدفقات رأس المال إلى البلدان النامية، فتقوم المشروعات المتخطية للقوميات بالاستثمارات الإنتاجية المباشرة بينما تقوم المجموعات المصرفية المتخطية للقوميات بعمليات المضاربة في الأسهم والسندات التي تصدرها المشروعات⁽¹⁾، والاستثمار بشكل عام يصنف إلى نوعين: النوع الأول يخص الاستثمار الاقتصادي أي كل ما يتعلق بالأصول الانتاجية، وتوسيع دائرة الانتاج وانتقال عملية الانتاج من دولة إلى الأخرى، والنوع الثاني وهو الاستثمار المالي الذي يطلق عليه أحياناً بالتراكم الرأسمالي، هو عبارة عن كل المعاملات التي تتعلق بالاستثمار في الأصول المالية المختلفة والمتعددة وتوظيفها، وهناك علاقة متينة بين الأصول المالية والأسواق المالية (البورصات) من جهة وبينها وبين الاستثمار الانتاجي من جهة أخرى، لأن الأسواق المالية هي المصدر الرئيسي لتمويل الانتاج والاستثمارات الانتاجية.

1- الاستثمار الانتاجي والأصول الرأسمالية:

يشير مفهوم الانتاج إلى عملية تحويل موارد المجتمع المختلفة إلى سلع وخدمات يحتاج إليها الأفراد، ولقد حظى مجال الانتاج باهتمام كبير في السنوات الأخيرة نظراً لأن جميع مشروعات الأعمال حول العالم تسعى إلى زيادة قدراتها التنافسية من خلال تقديم سلع وخدمات ذات جودة أعلى وبأسمايلب إنتاجية تتميز بالكفاءة والسرعة وكل ذلك بأقل تكلفة ممكنة ويعتمد انتاج السلع والخدمات على ما يعرف بالعملية التحويلية التي هي عبارة عن تتابع معين من الأحداث يؤدي إلى تحويل موارد التشغيل إلى منتجات⁽²⁾. من وجهة النظر التقليدية بخصوص التجارة الدولية فإن العمالة، وعوامل الانتاج الأخرى لا تتمتع

(1) د.فؤاد مرسي / المرجع السابق / ص ص(239-240).

(2) دكتورة نهال فريد & د.نبيلة عيلس / المرجع السابق / ص 219

بمرونة الحركة والانتقال بين الدول لا تهتم الشركات متعددة الجنسيات لذلك لا بحركة وانتقال السلع والخدمات بين الدول فقط بل أيضا بحرية حركة وانتقال رأس المال، أيضاً ويسمح تدويل رأس المال للشركات والأفراد بانتقال رأس المال بين الدول لأغراض التملك والاستثمار في الموجودات المختلفة و المساهمة في تأسيس المنظمات التجارية والصناعية المتنوعة، نظرياً يناقل المستثمرون الأموال من دولة الى أخرى إذا هم توقعوا تحقيق عائد أفضل ومردو أعلى، إن مناقلة الاستثمارات من دولة لأخرى تقع لأسباب عدة منها⁽¹⁾:

- 1- الدول الثانية توفر عائداً أعلى على المدى الطويل قياساً بما كان يتحقق في الدولة الأولى.
- 2- حصول المستثمر في البلد الثاني على موجودات أكثر وبنفس حجم رأس المال الذي كان مستثمراً في البلد الأول.

ووفقاً للاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية والاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات والأخرى الخاصة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية تعطي الحق للدول والأفراد والشركات حرية الحركة والانتقال بين الدول بما فيها رؤوس الأموال لغرض الاستثمارات سواء في المشاريع الإنتاجية أو المشاريع الخاصة بالخدمات العامة.

إنه مع الاتجاه الى تدويل الحياة الاقتصادية تلعب تدفقات رأس المال الانتاجي على تدويل الانتاج، وتصبح الاستثمارات الأجنبية المباشرة أداة لتوسيع الانتاج وإيجاد ضمانات ضد مخاطر التكنولوجيا وضد مخاطر التصميمات والاستشارات الهندسية، وضد المخاطر التجارية وأداة أيضاً لتمويل عقود الشراء المتبادل وعقود بناء الوحدات الانتاجية مع ضمان التسويق، وكانت الاستثمارات المباشرة تتزايد حتى الستينيات بفضل تدفق رأسمال جديد، أما منذ منتصف الستينيات، فان الأرباح أصبح يعاد استثمارها محلياً، ففي عام 1967 كان 71٪ من الزيادة في الاستثمارات الأمريكية المباشرة في البلدان النامية في صورة رأسمال جديد، أما في عام 1980، فقد أصبح ما يعاد استثماره يمثل 54٪ منها، ومن هنا كان اهتمام

⁽¹⁾ د. شوقي ناجي جواد / المرجع السابق / ص 27

الدول الرأسمالية الكبرى بضرورة إلقاء كل قيد ليس فقط على رأس المال الأجنبي بل على توسع رأس المال المحلي. فلقد صار رأس المال الداخلي هو المصدر الأساس لتكوين رأس المال الأجنبي الجديد، بينما تراجعت التدفقات الجديدة لرأس المال الأجنبي، إذ يتوقع المستثمرون الأجانب استعادة أموالهم في مدى يتراوح ما بين 3 و 5 سنوات، ثم إن الزراعة والهياكل الأساسية والمرافق العامة لا تجذبهم، وما لم تهبط أسعار الفائدة فلا يتوقع زيادة في الاستثمارات الأجنبية الجديدة حقاً، لأن العائد على المشروعات لا ينافس معدلات الفائدة في الأسواق المالية⁽¹⁾. ومن هذا المنطلق فإن الاستثمارات تنساب من الدول المتقدمة الغنية الى الدول النامية والفقيرة، إلا أن المستثمرين لا ينقلون أموالاً كثيرة من الدول المتقدمة الى الدول النامية، ان عوامل مثل العائد المالي والكلفة الأقل غير كافية لجذب رؤوس الأموال الى مجالات التجارة والصناعة، ذلك ان العوائق التي تواجه الاستثمار الأجنبي قد تكون ذات طابع سياسي أو اقتصادي متأثرين بدرجة الاستقرار والمخاطر السائدة في بلد ما⁽²⁾.

جدول رقم (13)

الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الولايات المتحدة

البلدان المستمرة	عدد المستثمرين
اليابان	351
بريطانيا	178
كندا	124
ألمانيا	60
فرنسا	45
فلاندر	42
سويسرا	29
أخرى	222
المجموع	1051

(1) د. فؤاد مرسي / المرجع السابق / ص 240

(2) د. شوقي ناجي جواد / المرجع السابق / ص 28

عدد المستثمرين	على مستوى الصناعة
452	الانتاج
137	المنتجات
132	الخدمات
110	تجارة الجملة
70	تجارة المفرق
150	أخرى
1051	المجموع

المراجع / د. شوقي ناهي / إدارة الأعمال الدولية / مدخل كتابي / الطبعة الأولى / الأردن، 2002، ص 30.

ومن هنا فإن أكثر من نصف تدفقات رأس المال الانتاجي صار يتم فيما بين البلدان الصناعية نفسها، وصارت أمريكا هي المصدر الأكبر لرأس المال على شكل استثمارات مباشرة، مما يتيح لها ممارسة الاشراف التام على المشروعات الانتاجية ومن ثم أصبحت الصارف الأمريكية هي المقرض الأساسي ولقد تحصل على الأموال من السوق الأوروبية نفسها في صورة ودائع بالدولارات أودعت كجزء من الاحتياطي النقدي للدول أو من مودعين لهم عملة أجنبية فائضة، ففي عام 1950 كانت الاستثمارات الخاصة الأمريكية المباشرة في أوروبا الغربية لا تتجاوز 1.7 مليار دولار، ارتفعت في عام 1960 الى (6.7) مليار دولار، ثم صارت (24.5) مليار دولار في عام 1970، وبعد عشر سنوات صارت (95.6) مليار دولار، وصعدت في العام التالي الى (101.5) مليار دولار، وبالمثل تجذب السوق الداخلية الأمريكية رأس المال الأوروبي لاسيما في الصناعات الخفيفة وصناعة الغذاء، تجذبه بسعته وأساليها الطليعية للإدارة واستخدام منجزات العلم والتكنولوجيا، وهنا أيضا فيما بين البلدان الصناعية نفسها، فإن تعبئة الأموال في الأسواق المحلية صارت واحدة من السمات المميزة للكلية الاقتصادية لعمل الاحتكارات⁽¹⁾، كما وان الثورة العلمية والتكنولوجية قد اسهمت في ايجاد وابتكار أساليب وآليات متطورة تدفع بالدول في زيادة

(1) د. فؤاد مرسي / المراجع السابق / ص ص (240-241)

حجم الانتاج وتغير وتنوع أنماط الاستهلاك وكذلك ساعدت وسائل النقل المتطورة والاتصالات الحديثة في نقل وتوزيع الاستثمارات بين الدول.

عندما يتولى مستثمر من دولة ما نقل رأس المال الى دولة أخرى لأغراض المشاركة في ملكية أو إدارة فعاليات تجارية أو صناعية، فإن ذلك يدعى بالاستثمار الأجنبي المباشر، ان أكبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة حتى عام 1989 كانت في اليابان، أمريكا، كندا، المملكة المتحدة، ألمانيا، فلندا وفرنسا على التوالي، ورغم ان الريح قد يكون أبرز الدوافع وراء الاستثمار الأجنبي المباشر فإن للمستثمر أسباباً عدة تدفعه للاستثمار المباشر⁽¹⁾.

وينظر الى صناعات معينة على انها صناعات ذات روابط (آثار خارجية) تؤثر في صناعات أخرى وبتعزيز هذه الصناعات تصبح الصناعات الأخرى أقوى، فصناعات ماكينات القطع والتشكيل والمكونات الرئيسية، مثل صناعات رقائق أشباه الموصلات، تعتبر صناعات ربط، ويفضل الصناعة الأقوى لماكينات القطع والتشكيل، والصناعة الأقوى لأشباه الموصلات تتمتع اليابان بقدرة تنافسية أكبر في السيارات والإلكترونيات الاستهلاكية ونتيجة لذلك فإن العائد الكلي لهذه الاستثمارات يكون أعلى من عائد صناعة ماكينات القطع والتشكيل أو صناعة أشباه الموصلات وحدها وقبل كل شئ فإن للحكومة دوراً مهماً تقوم به في تعجيل النمو الاقتصادي ويعني ذلك زيادة الاستثمارات في المصانع والمعدات والمهارات والبنية الأساسية، والبحث والتطوير، الى المستويات التي يمكن ان توجد في أسواق خالية من القيود، فالمعتقد ان المشاركين في السوق يركز اهتمامهم على الحاضر اكثر مما ينبغي، وتمثل الحكومات أساساً ارتباط المستقبل بالحاضر، وفيه تعمل على الأسراع بحركة الأسواق وتشجيع المؤسسات على ان تمر بمنحنيات تطورها بأسرع مما يمكن ان تفعل لو كانت منفردة، وعلى سبيل المثال فقد قدم بنك التنمية الياباني الأموال للمؤسسات أشباه الموصلات اليابانية لمواصلة بناء مرافق إنتاجية خلال فترات الكساد عندما كانت المؤسسات الأمريكية المنافسة تتوقف عن البناء وأعطى ذلك اليابانيين القدرة على خدمة الطلبات خلال فترة الرخاء الدوري التالية التي لا يمكن ان تلبىها المؤسسات الأمريكية⁽²⁾.

(1) دشوقي ناجي جواد / المراجع السابق / ص 57

(2) لستروثار / المراجع السابق / ص 172

منذ بداية عقد التسعينات أصبحت المؤسسات المالية غير المصرفية من ضمن أهم المتعاملين في أسواق الصرف، وهذه المؤسسات تشتمل على الفروع المالية للمجموعات الصناعية الى جانب الفروع المذكورة، أصبح المستثمرون المؤسساتيون وكبار الأثرياء من المتعاملين الأساسيين لأن المسؤولين عن إدارة رؤوس الأموال هذه ركزوا على التوظيفات في الخارج بغية تنوع المخاطر وتحسين المردود. لا يوظف المستثمرون المؤسساتيون حالياً إلا جزءاً ضئيلاً من مواردهم في أصول أجنبية 10٪ تقريباً بالنسبة للأوروبيين و 5٪ بالنسبة للأمريكيين لكن المبالغ الاجالية المدارة تبقى في النهاية عظيمة الأهمية⁽¹⁾.

وان قسم من الأرباح المتحققة في الاستثمارات الخارجية يتم استثمارها ايضاً خارج البلد، أو في بعض الأحيان يعاد استثمارها محلياً، ويلاحظ بأن إجمالي الأرباح للأموال المستثمرة في الخارج في ازدياد مستمر منذ تلو الأخرى وبأضعاف مضاعفة. انظر الجدول رقم (14).

جدول رقم (14)

أرباح الاستثمارات الخاصة المباشرة الأمريكية في أوروبا الغربية

السنة	إجمالي الأرباح	أرباح عمولة لأمريكا	أرباح معاد استثمارها محلياً
1966	1051	637	414
1970	2402	1266	1136
1975	4988	2643	2345
1980	15995	8385	7610

المصدر/ ميخائيل زاخاتوف وآخرون، التوسع الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية/ أوروبا الغربية، موسكو 1985/ ص 88، نقلاً من المرجع / د. فؤاد مرسى / الرأسمالية تهدد نفسها / سلسلة من عالم المعرفة، 1990 ص 242.

عند ازدياد أسعار النفط في الفترة ما بين عامي 1973 و 1980 حصلت الدول المصدرة للنفط على الفوائض المالية، فقامت تلك الدول بتحويل فوائضها المالية الى المصارف الأجنبية في دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية والتي تسهل بدورها بإعادة

(1) د.وسام ملاك/ الظواهر التقليدية على مستوى الدولي / الطبعة الأولى/ لبنان 2001 ص 193

تدوير الأموال الفائضة الى السوق المالية الدولية، وتركز بالدرجة الأولى في قطاع التمويل الدولي.

منذ القرن الماضي وشركات صناعية أوروبية وأمريكية قد زرعت وحدات إنتاجية تابعة لها خارج حدودها، والآن يحتمل تصدير رأس المال مكانة رفيعة في نشاط النظام المصرفي الدولي الذي يشكو من تراكم مبالغ فيه لرأس المال بداخله، وإذا كانت رؤوس الأموال تصدر في الماضي الى الأقطار التابعة أو النامية فإن الخمسينات من هذا القرن قد شهدت انتقال رؤوس الأموال بكثرة من الولايات المتحدة الى أوروبا الغربية، فقد أتيح للاحتكارات الأمريكية توسع كبير في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية مباشرة غير ان استعادة أوروبا الغربية لقدراتها الانتاجية وإنشاء السوق الأوروبية الأمريكية التي تفرض حماية جمركية على منتجاتها قد دفعا بالاحتكارات الأمريكية الى إنشاء وحدات إنتاجية تابعة لها في الأسواق الرأسمالية المتقدمة أو في بعض البلدان النامية التي تتمتع بسوق كبيرة نسبياً⁽¹⁾ (77). ونقطة البداية هي ان ارتفاع أسعار النفط في 1973، ثم في 1979 لم يكن نتيجة تغيرات في الاقتصاد العيني، وإنما فقط في نمط توزيع الدخل العالمي، فالموارد الاقتصادية لم تعرف أي تغير يذكر ولم يلحق الاقتصاد العالمي أي تعديل جوهري في التكنولوجيا المستخدمة أو في الأذواق. زادت تجارة النفط في 28 مليار دولار في 1970 الى 535 مليار دولار في 1980 (أو من 7 في المائة الى 21 في المائة من قيمة التجارة العالمية)، هو ما يزيد - في ذلك الوقت - على حصة الولايات المتحدة الأمريكية أو ألمانيا الغربية في التجارة العالمية. وقد بلغت الفوائض المالية النفطية في 1974 حوالي 65 مليار دولار، وهي تمثل كما سبق أن أشرنا إضافة الى المدخرات العالمية (وهي إضافة ليست بالبسيطة في حجم الكميات الاقتصادية الكلية) ويمكن ان نقارن هذا الرقم بمجم الاستثمار الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية والذي بلغ في 1974 حوالي 205 مليار دولار أي ان مدخرات دول الأوبك (الفوائض النفطية) بلغت حوالي ثلث حجم الاستثمار الاجمالي في أكبر اقتصاد في العالم في ذلك الوقت (الولايات المتحدة الأمريكية)⁽²⁾. انظر الجدول رقم (15).

(1) د.فؤاد مرسي / المرجع السابق / ص 112

(2) د.حازم البيلوي / المرجع السابق / ص 88-89

جدول رقم (15)

موجز الحساب الجاري فيما بين عامي 1980/1973 (مليار دولار)

0	9	8	7	76	75	74	73	
305.0	211.1	141.5	146.3	133.3	109.6	117.9	39.0	الصادرات
290.2	198.8	131.9	137.9	126.0	103.6	112.0	34.8	صادرات النفط
14.8	12.3	9.6	8.4	7.3	6.0	5.9	4.2	الصادرات الأخرى
138.0-	100.7-	100.4-	48.9-	68.0-	56.2-	35.8-	20.2-	الواردات
167.0	110.4	41.1	61.4	65.3	53.4	82.1	18.8	الميزان التجاري
52.0-	.42	36.1-	29.7-	25.3-	18.4	14.3-	12.2-	صافي تمويلات الخدمات و غيرها
32.0	23.8	21.0	18.1	14.5	12.1	8.8	4.3	مقبوضات
84.0-	65.8-	57.1-	47.8-	39.8-	30.5-	23.1-	16.5-	مدفوعات
115.0	68.4	5.0	31.7	40.0	35.0	67.8	6.6	ميزان الحساب الجاري
	55.7	19.8	33.5	36.3	30.8	43.3	6.7	بلدان الفاقص (•)
	12.0	14.8-	1.8-	3.7	4.2	24.5	0.1	البلدان الأخرى (••)
9.52	10.41	10.25	10.75	10.73	9.38	10.68	10.82	حجم النفط المصدر (مليار برميل)
30.50	19.10	12.86	12.83	11.74	11.05	10.49	3.22	متوسط سعر التصدير (دولار للبرميل)
59.7	48.5	0.2	9.3	6.2	5.3	225.8	40.6	الشفيرات السنوية (%/100)

المصدر / صندوق النقد الدولي.

(•) العراق والكويت وليبيا قطر والسعودية والإمارات العربية.

(••) إيران وعمان وفنزويلا ونيجيريا والجزائر والندونيسيا.

تقلاً عن المرجع / د. فؤاد مرسي / الرأسمالية تجد نفسها / ص 232.

وفي السبعينات تحولت بلدان نامية منتجة ومصدرة للنفط الى أقطار مصدرة لرأس المال، وبذلك يمكن القول إن التمييز الواضح بين بلدان مصدرة لرأس المال وأخرى مستوردة له لم يعد قائماً، فالاستثمارات متبادلة أو هي متقاطعة، بل هذه الاستثمارات المتقاطعة ليست مجرد استثمارات مباشرة في بلد معين في صناعة معينة، وإنما هي استثمارات متقاطعة فيما بين أطراف الصناعة الواحدة، فالشركات في الصناعة نفسها تتسلل كل منها الى الأخرى، وتنشأ من ثم مشروعات مشتركة تعبيراً عن المشروعات متخطية القوميات، وعلى سبيل المثال فإن شركة هوندا اليابانية التي بادرت الى الاستثمار في الولايات المتحدة منذ مدة قد أعلنت في عام 1987 عن توسيع إنتاجها الأمريكي بحيث تستطيع تصدير ألف سيارة الى اليابان نفسها. ظاهرة أخرى هي انه لم يعد تصدير رأس المال، بل أصب تصدير التكنولوجيا مصدراً لقيام استثمارات أجنبية للرأسمالية المعاصرة وعلى سبيل المثال فإن الاحتكارات الأمريكية كانت تحتفظ باستثمارات في الخارج في نهاية الستينات تقدر بحوالي 45 مليار دولار، وكانت نسبة عالية منها قد تكونت دون أن تكون نتيجة خروج رأسمال من أمريكا الى لعالم الخارجي وإنما نتيجة بيع حقوق الاختراع، بحيث صارت هذه الحقوق تمثل المساهمة الكبرى من قبل الاحتكارات لتأسيس فروع لها في الخارج⁽¹⁾.

ان قوة اقتصاد الدول الأوروبية واليابان عامة والقوة الشرائية العالية لعمليتي المارك الألماني والين الياباني بالوجه الخاص ساهمت في دخول الاستثمارات الأجنبية الى كثير من البلدان وإلى داخل الولايات المتحدة أيضاً وخاصة في العقد الأخير من القرن المنصرم أي انعكست توجهات الاستثمارات الأجنبية حيث نقلت ملكية كثير من الشركات الأمريكية الكبرى الى مستثمرين أجانب من الأوروبيين واليابانيين وتم توظيف بلايين من الدولارات من قبل مستثمرين أجانب في الولايات المتحدة الأمريكية في الاستثمارات في قطاعات الانتاجية والعقارية والتجارية وبهذا قد خلقت التوجهات التنافسية أمام الشركات العملاقة. ونلاحظ في الجدول رقم (16) معدلات النمو في الاقتصاد الياباني لسنوات عديدة مقارنة بالدول الأوروبية كانت في الصدارة.

⁽¹⁾ د.فؤاد مرسى / المرجع السابق / ص (113-114)

جدول رقم (16)
تطور معدلات النمو في البلدان الرأسمالية الكبرى

الدولة	1974-1960	1975	1976	1977
اليابان	9.4	3.5	5.1	5.3
ألمانيا الغربية	4.2	1.6	4.8	2.1
الولايات المتحدة	3.6	2.5	4.7	5.7
إيطاليا	5.1	0.6	6.0	1.4-
بريطانيا	2.8	2.1-	3.9	0.3-
فرنسا	5.4	2.9	4.2	2.4

المصدر: فواد مرسى، مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر، الاسكندرية، 1979، ص 55، نقلاً عن المرجع / الرأسمالية محمد نفسها، لنفس المؤلف، ص 555.

إن تزايد الخوف من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأنها قد استحوذت على حصة لا بأس بها من الفعاليات الصناعية والتجارية الأمريكية، عكسته المذكرة التي رفعت إلى مجلس الشيوخ ربيع عام 1988 ولو أن الحكومة قد عارضت هذا الاستحواذ في 1986، حيث أشارت إلى أن بعض الشركات أصبحت مملوكة من قبل المستثمر الأجنبي، وأصبح بالامكان امتلاك والسيطرة على جانب مهم من التكنولوجيا ذات العلاقة بأمور الدفاع والقضاء، وقد ساندت شركات الحاسوب الأمريكية هذه الملاحظة واندفعت لرفع أصواتها أمام الحكومة حينها، وكل ذلك دفع بعض المستثمرين الأجانب إلى الانسحاب وعدم زج استثماراتهم في الصناعات الأمريكية. مثل هذه الأحداث وأخرى دفعت الحكومة للنظر بإصدار تعليمات جديدة تحد من اندفاع المستثمرين الأجانب من التحول والمباشرة في الاستثمار في تطوير المتوجات وتوجهت العديد من الشركات متعددة الجنسيات بما فيها Toyota و Komatsu و NEC بهذا الاتجاه فطورت منتجات جديدة وقدمت خدمات متطورة للمستفيدين⁽¹⁾.

(1) د. شوقي ناجي جواد / المرجع السابق / ص 31

Financial assets and instruments

الاستثمار المالي هو عملية توظيف أموال في أصول مالية تنتج عنها عوائد مستقبلية دورية أو غير دورية، ويهدف المستثمر الى اختيار الأصول المالية التي تعظم العائد المتوقع لمستوى مخاطرة معين، أو تخفيض الخطر الى الحد الأدنى لعائد متوقع مطلوب، وعليه دائما اختيار الأصول المالية التي تعظم العائد المتوقع في فئة الخطر الذي تقع فيه، ويمكن تعريف المخاطرة risk على أنها احتمال الخسارة أو احتمال الحصول على عائد على الاستثمار أقل من المتوقع، أو أنها التغير في العائد على الاستثمار بالنسبة للعائد المتوقع منه، أي أن المخاطرة تعني أن العائد على الاستثمار غير مضمون⁽¹⁾. ومعروف أن هذه الرأسمالية المالية قد أخذت في الظهور منذ نهاية القرن الماضي مع انتقال الرأسمالية من أوضاع المنافسة الى أوضاع الاحتكار، ومع تركيز رأس المال وتزايد نشاط المصارف وتقديمها الائتمان الكبير لكبار الرأسماليين أمكن لقلّة قليلة العدد من الاحتكاريين أن تخضع لاشرافها مجموع العمليات التجارية والصناعية في المجتمع وصارت تمجّد في العمليات المصرفية الامكانية للتعرف بدقة على حالة الأعمال لدى كل رأسمالي على حدة، ثم للاشراف عليهم والتأثير فيهم، وفي النهاية اكتسبت القدرة على تقرير مصائرهم، هكذا نشأت الصلة الوثيقة بين المصارف والصناعة، وتطورت العمليات لتكون النتيجة هي خضوع الرأسمالي الصناعي للمصرف والارتباط الشخصي بين المصارف والمشروعات الصناعية والتجارية، واندماج رأس المال المصرفي ورأس المال الصناعي ليشكلا ما نسميه رأس المال المالي، وخلال القرن الحالي جرى التحول من الرأسمالية القديمة الى الرأسمالية الحديثة، من سيطرة رأس المال بوجه عام الى سيطرة رأس المال المالي، أي رأس المال الموجود تحت تصرف المصارف والذي يستخدمه رجال الصناعة، وفي البداية كان رأس المال المالي المتمركز بأيدي أقلية مالية تحصل على أرباحها الطائلة من تأسيس المشروعات وإصدار الأوراق المالية ومنح القروض للدولة بالإضافة الى إقراض رجال الصناعة والأعمال ولقد ساعد في خروج رأس المال بحثاً عن

(1) عبدالمجيد المهيلمي / المرجع السابق / ص25

الاستثمارات الأكثر ربحاً في كل أرجاء العالم وخصوصاً تلك التي لم تكن حققت تطورها الرأسمالي بعد وأخذت الرأسمالية المالية تكتسب طابعاً ريعياً طفيفاً فقد صارت تعيش جزئياً على توظيف رأس المال لا على استثماره، صارت تعيش على ريع الأوراق المالية لا ريع المشروعات الانتاجية⁽¹⁾.

الأصول المالية المتداولة حالياً في معظم الأسواق المالية العالمية متعددة ومختلفة وعلى أشكال ويظهر بين فترة وأخرى نوع جديد من الأوراق المالية طبقاً للظروف والمعطيات المتأينة والتقدم التكنولوجي الذي يسهم في تطور وتحديث كل ما هو موجود ومن أهم هذه الأصول وأكثرها استعمالاً وشيوعاً في كافة الأسواق المالية نذكر منها الأسهم والسندات، والعقود الآجلة، وحقوق الأسهم والمذكرات، والعقود المستقبلية، والأدوات المشتقة.

جدول رقم (17)

(مليار دولار)

إصدارات السندات الدولية

1980	1979	1978	1977	1976	1975	1974	1973	
29.0	27.0	22.4	23.6	23.5	16.3	5.0	3.6	من البلدان المتقدمة
3.5	4.2	6.1	4.0	1.9	0.7	1.0	1.3	من البلدان النامية
6.6	6.0	8.1	7.2	8.3	5.3	5.4	3.0	من المؤسسات الدولية
2.0	2.0	0.4	1.2	0.3	0.7	0.6	0.1	إصدارات أخرى
41.1	39.2	37.0	36.0	34.0	23.0	12.0	8.0	المجموع

المصدر: البنك الدولي ومورجان جارانتى

تقلاً عن المرجع / د. فؤاد مرسى / الرأسمالية تجدد نفسها / سلسلة عالم المعرفة / 1999 ص 242.

(1) د. فؤاد مرسى / المرجع السابق / ص 204

الأوراق المالية:

عندما انهارت بورصة نيويورك في أكتوبر 1987، وخسرت في يوم واحد 500 مليار دولار لم يكن ذلك الحدث المذهل تعبيراً عن أزمة في بورصة عالمية بقدر ما كان تعبيراً عن أزمة في قلب الرأسمالية المالية التي تربعت على قمة الاقتصاد الرأسمالي منذ عقدين تقريباً، فلقد تحولت الولايات المتحدة الأمريكية بأكملها الى المضاربة، حتى الطبقة الوسطى تحولت من الاستثمار العقاري الى الاستثمار في الأسهم، ولم يعد هذا الاستثمار الأخير مرتبطاً بحقيقة ما تمثله هذه الأسهم بقدر ما صار تعبيراً عن حركة رؤوس الأموال المتزاحمة للحصول عليها، وكلما تزايدت التوقعات من ارتفاع أسعار الأسهم تزايد الاقتراض من المصارف لشرائها حتى لقد ارتفعت قيمة أسهم إحدى الشركات منذ بداية عام 987 حتى انفجار الأزمة من 56 دولاراً الى 200 دولار للسهم وساد جو من الرخاء المفتعل بعيداً عن واقع الاقتصاد الحقيقي⁽¹⁾.

الأسهم:

تنقسم الشركات التجارية في الولايات المتحدة وأغلب البلدان الغربية الى ثلاثة أنواع، المشاريع ذات الملكية الفردية وشركات الأفراد والشركات المساهمة، فالنوع الأول هو المشاريع الصغيرة التي يملكها شخص واحد فقط (كمحلات بيع التجزئة) حيث يتحمل بمفرده مسؤولية نجاح أو فشل هذا المشروع، وتبقى طبيعة هذه المشاريع على هذا الوضع طالما ان صاحبها لا يرغب بالتوسع أو زيادة حجم المشروع وإلا (إذا أراد التوسع وزيادة رأس المال) فانه سوف يضطر الى إدخال شريك آخر للمساهمة في هذا المشروع وبذلك يتحول المشروع الى النوع الثاني من هذه الشركات ألا وهو شركات الأفراد، حيث يتحمل الشركاء (سواء أكانا شريكين أم أكثر) مسؤولية الربح أو الخسارة كل بحسب نسبة مساهمة في الشركة أو حسب ما هو متفق عليه مسبقاً، وهناك عدد كبير من هذه الشركات في الولايات المتحدة

(1) نفس المرجع السابق / ص 203

وأغلبها شركات تملكها عائلة واحدة، النوع الثالث من الشركات هي الشركات المساهمة وهي الشركات الكبيرة التي تتطلب رأسمال ضخماً لا يستطيع تأمينه مجرد شركاء أفراد مهما بلغت قدرتهم المالية، يمكن الحصول على التمويل اللازم للتوسع في الأعمال عن طريق الاقتراض حيث سيضطر الشركاء بعد فترة إلى تسديد أصل القرض مع الفوائد المترتبة عليه وبالتالي تتحمل الشركة أعباءً مالية ضخمة، أما الطريقة الأخرى في الحصول على التمويل هي في فتح باب الاكتتاب العام في الأسهم كحصة في ملكية الشركة بحيث يحق لأي مستثمر شراؤها وبذلك تنشأ الشركة المساهمة ويصبح المساهمون شركاء في هذه الشركة⁽¹⁾، والقيمة السوقية للأسهم تتغير تبعاً لدرجة المخاطرة Risk والمقياس Beta يقيس درجة المخاطرة، والأسهم Stocks تكون على عدة أنواع.

فحملة الأسهم الذين ينشدون زيادة دخلهم يرغبون في أن يزيد عدد من يتقدمون لشراء أسهمهم حتى يستطيعوا أن يبيعوا بأعلى سعر ممكن عندما يريدون، فعندما يتحقق الثمن الملائم يكون كل شيء معداً للبيع، غير أن من يمارسون اقتصاد المتعجلين، يكونون على استعداد لاضافة فرص البيع المرجحة حفاظاً على استقلالهم، فبعد الحرب العالمية الثانية فرضت الحكومة اليابانية قيوداً شديدة على الاستثمارات الأجنبية في اليابان لحماية الاستقلال الاقتصادي الوطني، ولم يكن مسموحاً للأجانب بأن تكون لهم حصة الأغلبية في الملكية فيما عدا حيث يوجد شيء آخر غير النقود (التكنولوجيا عادة) يعتبر عالي القيمة بحيث يمكن اكتسابه مقابل الحق في إنشاء مؤسسات يملك الأجانب فيها حصة الأغلبية وقد بدأت آي.بي.إم اليابان (IBM Japan) برغبتها في تبادل الترخيص بالتكنولوجيا مع ما تعتبر الآن المؤسسات الأجنبية الرئيسية المنافسة لـ آي.بي.إم⁽²⁾، بنشأة رأس المال المالي في نهاية القرن الماضي بدأت معالم الاقتصاد الرمزي في الظهور تلك الرأسمالية غير المرتبطة

(1) بشر الموصلي / البورصة. كنية المقاربة والاستثمار الطبعة الأولى/ سورية/ 2003 ص ص (29-30)

(2) لستراو / المرجع السابق ص 154

بالإنتاج أي تلك الرأسمالية ذات الطبيعة الطفيلية، فقد بدأ في التكوين رأسمال اسمي يتمثل في الأوراق المالية لا في الإنتاج، ويجني الربح لا الربح⁽¹⁾.

السندات؛

في عالم المال والأسواق المالية يوجد نوعان من الاستثمارات، النوع الأول هو الاستثمار الذي يمثل امتلاك حصة في رأسمال الشركة Equity Investments ومثال ذلك الاستثمار بالأسهم، أما النوع الثاني فهو الاستثمار في الأوراق المالية التي تمثل التزاماً أو ديناً وتدعى Debt Investments ومثال ذلك السندات وسندات الخزينة وشهادات الإيداع⁽²⁾ والسندات تعتبر أداة من أدوات الدين بذمة الجهة التي قامت بإصدارها وتسترد قيمة السند مع الفائدة المترتبة عليه بعد انتهاء الفترة المحددة، والسند يعتبر من الأوراق المالية التي يتعامل به في الأسواق المالية والسندات إما أن تكون طويلة الأجل أي الفترة ما بين تاريخ إصدارها وتاريخ استحقاق استردادها أكبر من السنة وأما أن تكون قصيرة الأجل أي الفترة ما بين تاريخ إصدارها وتاريخ استحقاق استردادها أقل من السنة.

وهناك نوعين من السندات⁽³⁾:

أولاً: السندات المحلية: وهي السندات التي تصدرها الحكومة في السوق المحلية للسندات الخاصة بها.

ثانياً: السندات الدولية أو السندات الأوروبية: وهي السندات التي تصدرها الحكومة في أسواق رأس المال الدولية، ولا يزال هناك حكومات وطنية في المنطقة الأوروبية تصدر سندات في أسواق السندات المحلية بها على الرغم من أنها جميعاً صادرة باليورو.

(1) د.قواد مرسى / المرجع السابق / ص 209

(2) بشر الموصلي / المرجع السابق / ص 34

(3) برايان كويل / السندات الحكومية / الترجمة بدار الفاروق / الطبعة الأولى/ مصر/ 2006 / ص 15

وهناك نوع آخر من الاستثمارات ذات الفائدة أو الأيراد الثابت وهي الأسهم الممتازة Preferred stocks حيث يتم إصدار هذه الأسهم بقيمة تبلغ إما \$25 أو \$50 أو \$100 وهذا مشابه لإصدار السندات بقيمة ثابتة تبلغ \$1000 وما يميز هذه الأسهم هو أن الشركة تدفع لحاملها مقداراً محدداً وثابتاً من الأرباح الموزعة بشكل يشبه الفائدة الثابتة في السندات وبإمكاننا أن نرى هذه الأسهم في نشرات الصحف الاقتصادية إلى جانب اسم الشركة بالرمز pf، يكمن الفرق الأساسي بين الأسهم الممتازة والأسهم العادية في أن الأسهم الممتازة أولى عند التصفية أي أنه في حال أعلنت الشركة إفلاسها فإن حاملي الأسهم الممتازة يحصلون على قيمة أسهمهم بوضع يدهم على موجودات الشركة قبل حملة الأسهم العادية، كما وتعتبر الأرباح الموزعة عن الأسهم الممتازة تراكمية بمعنى أنه إذا لم تدفع الشركة هذه الأرباح في فترة مالية معينة نتيجة صعوبات مالية مثلاً فإن هذا المقدار الذي لم يُدفع يتراكم للفترة التالية ويتم دفعه فيما بعد، كما يتم دفع هذه المتأخرات قبل البدء بدفع الأرباح الموزعة للأسهم العادية⁽¹⁾.

إصدار السندات الدولية عادة ما تباع خارج البلد أو دولة المقرض ولذلك فإن السندات الدولية هي إما سندات أوروبية أو سندات أجنبية فالإصدارات بالسندات الأوروبية عادة ما يتم شراءها والاكتمال بها من قبل مجموعة مشاركة من البنوك الدولية Syndicate Banks والشركات الأخرى التي تتعامل بشراء الأسهم Securities Firms والسندات تباع بشكل أساس في دول غير دولة العملة التي صدرت بها السندات، أما إصدار السندات الأجنبية بالمقارنة Foreign Bond Issue فتعوم من قبل المقرض الأجنبي ويتم شراءها والاكتمال بها من قبل المجموعة المشاركة من البنوك مؤلفة من أعضاء بنوك من نفس الدولة⁽²⁾. انظر الجدول رقم (18).

(1) بشر الموصلي - المرجع السابق / ص 65-66

(2) د.غزى عبدالرزاق القاش / المرجع السابق / ص 117-118

جدول رقم (18)
اصدارات السندات الدولية حسب العملات لعام 1986
(بمليارات الدولارات)

عملة الاصدار	السندات الأوروبية	السندات الأجنبية	المجموع	النسبة %
الدولار الأمريكي	118.2	6.0	124.2	54.9
الين الياباني	18.7	4.8	23.5	10.4
الفرنك السويسري	-	23.4	23.4	10.3
المارك الألماني	16.9	-	16.9	7.5
الباون الأسترالي	10.5	0.3	10.8	4.8
وحدة العملة الأوروبية	7.0	-	7.0	3.1
أخرى	16.7	3.9	20.6	9.0
المجموع	188.0	38.4	226.4	100.0

المصدر: شركة مورجن كارنثي ترست، الأسواق المالية الدولية / شباط / آذار 1987.
تقلاً من المرجع / د. غازی عبدالرزاق/ التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية/ الطبعة الثانية/ الأردن، 2001، ص 123.

حقوق الخيار Options:

يعتبر حق الخيار Option من المشتقات المالية، أي ان قيمته تكون مشتقة من قيمة أصول حقيقية مثل الأسهم والسندات والعملات الأجنبية والسلع.

وعقود الخيار هي بطبيعتها عمليات آجلة (Forwards) وعقد مستقبلية (Futures) مع اختلاف هام وهو أن مشتريها يملك حق الخيار لاتمام العملية أو الرجوع عنها، وبالتالي لا يكون بأي حال من الأحوال ملزماً باتمامها ونتيجة لتمتع المشتري بهذا الحق فإن عليه ان يدفع للبائع مقدماً وعند التعاقد علاوة معلنة تسمى (Premium) حيث

تعتبر هذه العلاوة بمثابة ثمن حق الخيار. وتقسم حقوق الخيار الى نوعين رئيسيين، الأول يسمى خيار الشراء (Call option) والثاني يسمى خيار البيع (Put option)⁽¹⁾.

تعرف عقود الأسهم الآجلة Options بأنها عقود تحول صاحبها بيع أو شراء كمية محددة من الأسهم غالباً ما تكون 100 سهم وفق سعر محدد مسبقاً وضمن مدة زمنية محددة مسبقاً ويطلق على العقود التي تعطى صاحبها حق شراء الأسهم اسم Call option في حين تسمى العقود التي تعطى صاحبها الحق ببيع الأسهم اسم put option، وتعتبر بورصة شيكاغو للعقود الآجلة Chicago Board of Options Exchange أكبر البورصات التي تختص بالاستثمار في العقود الآجلة للأسهم الى جانب بعض البورصات الأخرى مثل بورصة فيلادلفيا والبورصة الأمريكية American Exchange (AMEX)، وبورصة نيويورك NYSE ويتم اصدار جميع العقود الآجلة للأسهم تحت إشراف هيئة OCC، كما هو الأمر في لجنة البورصة والأوراق المالية SEC عند الاصدار الأولى للأسهم⁽²⁾. بالإضافة الى القسمين التقليديين: السوق الفوري والسوق الآجل، يشتمل سوق الصرف حالياً على العديد من أدوات الصرف المتداولة في السوق ما بين المصارف وعلى الأسواق المنظمة، وإذا كان يجري تداول الأدوات المشتقة (الخيارات على عملات الـ "Warrants"، خيارات الابتكار، وسواب العملات) في السوق ما بين المصارف، فهناك أيضاً العديد من الأدوات الأخرى التي تتداول في الأسواق المنظمة، أبرز هذه الأخيرة كانت الأسواق المنظمة للعقود الآجل على عملات، والأسواق المنظمة لخيارات الصرف (الخيارات الفورية على عملات والخيارات على عقود الآجل على عملات)⁽³⁾.

(1) د. ماهر كيج شكرى ومروان عوض / المالية الدولية / الطبعة الأولى / الأردن / 2004 / ص 331

(2) بشر الموصلي / المرجع السابق / ص 151-152

(3) د. وسام ملاك / المرجع السابق / ص 257

التمويل والإقراض:

شهدت الأسواق المالية في منتصف الستينات من القرن الماضي تطوراً ملحوظاً من جانب المصارف الدولية بهدف تقديم التمويل والقروض للقطاعات الصناعية الكبرى لغرض توسيع حدود الإنتاج وتدويل نطاقها وكذلك لمساعدة البلدان النامية التي عانت العجز في موازين مدفوعاتها، ومن الملاحظ ان المصارف بقروضها الدولية ساهمت كثيراً في تنشيط الاستثمار الدولي وتوظيف الادخارات من الأموال الفائضة للدول المصدرة للنفط المودعة لديها. والجدول رقم (19) يبين حجم الأئتمان في السوق الأوروبية مع إظهار نصيب الدول النامية منها للفترة ما بين أعوام (1973 - 1985).

جدول رقم (19)

تطور حجم السوق الأوروبية للأئتمان (مليار دولار)

1985	1980	1975	1973	-
49.378	77.392	19.530	22.023	حجم السوق
15.145	32.792	11.307	7.048	نصيب الدول النامية
30.6	42.4	57.8	32.0	النسبة %

المصدر: Koltoch, OP. Cit, P.53, نقلاً عن المرجع / د. فواد مرسى / الرأسمالية تجدد نفسها، ص 243.

شهدت حقبة النفط في السبعينات تصاعداً مذهلاً في حجم القروض والاعتمادات التي منحتها مجموعة المصارف الدولية الخاصة بالمقارنة بالأئتمان الصادر عن المنظمات الدولية والحكومات، فلقد زاد حجم الإقراض الدولي عشر مرات من 12 مليار دولار في عام 1972 إلى 120 مليار دولار في عام 1980، وتعددت العملات التي صار يتم بها التعامل داخل النظام المصرفي الدولي، بحيث صارت تشتمل على عملات من دول الخليج، كان عجز موازين مدفوعات البلدان النامية قد تصاعد إلى أرقام كبيرة بلغت في عام 1988 مثلاً 80 مليار دولار، ولقد كان يتم تمويل العجز بالرجوع أساساً إلى الأموال الموجودة في

سوق العملة الأوروبية، ونشأت تجمعات رسمية عن مصارف عديدة من أجل فتح اعتمادات الائتمان والقروض وارتفعت قروض المصارف الدولية الخاصة الى حوالي 50٪ من كل ديون البلدان النامية في عام 1975 ثم صعدت الى 70٪ في عام 1985⁽¹⁾. من بين (160) دولة من دول الأمم المتحدة هناك (125) دولة صنفت على أنها دول نامية في عام 1989، وتنتشر هذه الدول في جميع الرقع الأرضية لهذا العالم، من آسيا الى أفريقيا الى أمريكا اللاتينية، وتباين هذه الدول النامية في جملة متغيرات منها السلالة، الحضارة، الدين، اللغة، التاريخ، الظروف الاقتصادية وخصائص الأقلية ويعيش في الدول النامية حوالي (80٪) من سكان العالم، إلا ان الدخل القومي لهذه الدول يعادل (20٪) من دخل العالم. وخلال الفترة من عام 1971 وحتى 1980 كان معدل النمو في الدول النامية والمتقدمة على التوالي هو (4.4٪) و(2.7٪)، وفي الثمانينات (1980) لم تظهر في الدول النامية أي نمو ملحوظ، حيث انخفض معدل النمو من (4.5٪) عام 1980 الى (0.8٪) عام 1982 ثم الى (0.1٪) عام (1983) في حين أظهرت الدول المتقدمة نمواً في اقتصادياتها⁽²⁾. ومن الأجدر أن تفتح الدول النامية أبوابها أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتقدم كامل الدعم والمساندة لتشجيع الدول التي لديها الفائض المالي لاستثمار أموالها في القطاعات الصناعية والزراعية والسياحية فيها لتحسن بذلك الأوضاع الاقتصادية والمالية والبنية التحتية وتعالج تلك الدول بذلك معوقات عملية التنمية فيها والتي تعاني من ضعف رؤوس الأموال الكافية للاستثمار. انظر الجدول رقم (20).

(1) د.فؤاد مرسي / المرجع السابق / ص 241

(2) د.شوقي ناجي جواد / المرجع السابق / ص (134-135)

جدول رقم (20)
الاستثمار المباشر الأجنبي الى الدول النامية
المتوسط السنوي (مليار دولار)

38/80	79/75	74/70	69/5
13.3	6.6	2.8	1.2

المصدر: إبراهيم معدالدين، النظام الدولي وآليات التبعية، آليات التبعية في إطار الرأسمالية متعددة الجنسيات / المستقبل العربي، ص 97.
تقلاً عن المرجع / د. فؤاد مرسي / الرأسمالية تجلد نفسها / ص 117.

ولما كان لدى الأمريكيين دخل قابل للتصرف أكثر من غيرهم، فإن أول سوق كبيرة لكل شئ تقريباً كانت تبدأ في الولايات المتحدة، وأعطى ذلك للمؤسسات الأمريكية فرصة لأن تقطع شوطاً في تحسين أدائها حتى قبل أن يكون باستطاعة غيرها أن يبدأ الطريق ولم تكن أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية دولة عالية الادخار / عالية الاستثمار ولكنها كانت على درجة من الثراء بحيث ان النسبة الضئيلة من ناتجها القومي الاجمالي التي تخصصها للاستثمار كانت تعطيها مع ذلك قدرأ من رأس المال لكل عامل أكبر بكثير من الدول الأخرى حتى إذا كان تدخر وتستثمر نسبة من مجموع دخلها أعلى كثيراً، وإذا كانت دخل الفرد في أمريكا أعلى بمقدار خمس عشرة مرة من مثيله في اليابان، وكان باستطاعة الأسرة اليابانية ان تدخر من دخلها تساوي ثلاثة أمثال النسبة التي تدخرها الأسرة الأمريكية فإن مجموع الاستثمار لكل عامل مع ذلك أعلى في الولايات المتحدة بمقدار خمس مرات⁽¹⁾. صحيح انه في عام 1964 اتجه على الأقل 60% من الصادرات الأمريكية الى أوروبا الغربية، لكن تدويل رأس المال الأمريكي أصبح في النهاية عبئاً متزايد الوطأة على ميزان المدفوعات الأمريكي، وفي بداية السبعينات انطلقت موجة غير عادية من المضاربة ضد الدولار، فعجز ميزان المدفوعات الذي بلغ ستة مليارات دولار في عام 1969 قد أصب 22 مار دولار في

(1) لستروثارو / المرجع السابق / ص 185

عام 1971، أي بعد عامين فحسب، وفي عام 1970 كان هناك 16 مليار دولار مهربة من أمريكا الى أوروبا، وتحولت الدولارات الى عملات أخرى خلال 12 شهراً وكان الجزء الأكبر من هذه التحويلات على أيدي الرأسماليين الأمريكيين أنفسهم، ومع انتشار أزمة الدولار امتد الكساد من أمريكا الى أوروبا الغربية، وأفضى الى ما يمكن ان يكون أزمة اقتصادية رأسمالية عالمية، فابتداء من عام 1971 هبط الانتاج الصناعي أو ركد في أربع الدول الخمس القائدة بعد الولايات المتحدة للعالم الرأسمالي وهي: اليابان، ألمانيا الغربية، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا⁽¹⁾. إلا انه بما تمتلكها اليابان من وسائل تكنولوجية متطورة وحديثة اضافة الى ريادتها في صناعات السيارات والأجهزة الإلكترونية المختلفة وتصديرها صوب البلدان الخارجية، قد غما بذلك اقتصادها بوتيرة حيدة وارتفعت القوة الشرائية للين الياباني وأسعار صرفها دولياً، وتم تحقيق دخل قومي مرتفع في بداية عام 1989 قياساً بالأعوام السابقة. أنظر الجدول رقم (21).

(1) د. نواد مرسي / المرجع السابق / ص 116

جدول رقم (21)
إحصاءات بعض الدول النامية

الدولة	السكان 1989 ملايين	الناتج القومي 1988	نصيبهم 1988-1978	معدل الأعمار سنوات
الدول النامية:				
الهند	785.2	260	7.7	55
الصين	1.050.1	300	1.7	67
اندونيسيا	168.4	560	18.0	54
فلبين	59.1	760	11.7	64
البرازيل	143.3	1.880	63.9	64
نايجيريا	105.4	770	13.3	49
المكسيك	81.7	2.240	28.2	66
الدول المتقدمة:				
أمريكا	241.0	14.110	7.5	75
سويسرا	6.5	16.290	3.9	78
اليابان	120.6	16.550	3.1	80

المصدر/ إحصاءات البنك الدولي 1989
تقلاً من المرجع / د. ثوني ناجي / إدارة الأعمال الدولية/ الطبعة الأولى/ الأردن/ 2002 ص136.

هذا ومع التطور العلمي والتكنولوجي اهتمت اليابان بانتاج وسائل حديثة متطورة في الاتصالات، والحاسبات الآلية ووسائل النقل الحديثة، وأصبحت اليابان في الصدارة لانتاج تلك السلع ثم نقلها الى خارج حدودها، واغراق الأسواق العالمية منها، والتي ساهمت اليابان باستثمار قسم من رؤوس أموالها في بعض الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء. أنظر الجدول رقم (22).

جدول رقم (22)
الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

الدولة	الاستثمار ملايين الدولارات
دول نامية:	
مصر	3.052
اندونيسيا	2.385
فانجييريا	2.843
بوليفيا	223
دول حديثة التصنيع:	
كوريا	7.655
البرازيل	7.336
المكسيك	10.190
سنغافورة	7.031
تايران	6.985

احصاءات البنك الدولي 1989
تقلاً عن المرجع / د. شوقي ناجي / إدارة الأعمال الدولية/ الطبعة الأولى/ الأردن/ 2002 / ص138.

فحظي الدول النامية بحصة ملحوظة من الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يقدر بـ (20٪)، فان الدول النامية الكبيرة مثل البرازيل والمكسيك تجذب رؤوس الأموال إليها، وإن الحصة الكبيرة من هذا الاستثمار تنساب الى التصنيع أما الدول قليلة النمر فقد كانت الاستثمارات فيها محدودة جداً، الدول حديثة التصنيع أو ذات الاقتصاديات الجديدة جذبت إليها الاستثمارات الأجنبية بغض النظر عن حجم اقتصادها، لقد أظهرت الدول حديثة التصنيع نمواً جيداً في الصناعات التي تحتاج الى عمالة بما فيها صناعة النسيج وإنتاج الملابس والأحذية وتسعى هذه الدول مثلاً (كوريا، الهند، البرازيل، سنغافورة) الى اغراق مخازن الخصم في أمريكا واليابان وأوروبا يمثل هذه السلع، والمجموعة الثانية من الدول النامية مثل (تايلاند واليابان وباكستان والصين) أخذت المنحى ذاته في إغراق الأسواق بالسلع المصنعة

والرخيصة السعر. وكلما ارتقت هذه الدول الصناعية الحديثة سلم التصنيع فإن ميزة العمالة التي تتمتع بها تنتقل الى مجموعة دول نامية جديدة⁽¹⁾. والصدام بين الرأسمالية الفردية والمجمعية صدام اقتصادي بحث، والرأسماليون جميعاً يؤمنون بالديموقراطية، وجميعهم يؤمنون بالملكية الخاصة، وستكون أمريكا هي القوة العظمى العسكرية للقرن الحادي والعشرين، ولكن ذلك يشكل عائقاً أمام محاولاتها لأن تظل قوة عظمى اقتصادية في هذا القرن، وهي لكي تظل قوة عظمى في المجالين، يتعين ان تكون مستعدة لأن تستثمر ما تستثمره الدول الأخرى لكي تكون قوى عظمى اقتصادية، وفوق ذلك لأن تستثمر أية أموال ضرورية لأن تظل قوة عظمى عسكرية ولأن الولايات المتحدة كانت غنية لفترة أطول من أية دولة أخرى، فانها تبدأ القرن الحادي والعشرين بأصول اقتصادية حقيقية يمكن استخدامها في المنافسة الاقتصادية في هذا القرن أكبر من الأصول التي يمكن لأية دولة أخرى استخدامها، أما من الناحية التكنولوجية فانها نادراً ما كانت متخلقة كثيراً، وغالباً ما كانت متقدمة كثيراً، ولا يسبقها أحد في دخل الفرد ومتوسط الانتاجية⁽²⁾. وتمثل اليابان المكانة التالية بعد الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بتدويل رأس المال والمشروعات متعددة الجنسيات وبينما كانت الأعمدة الأربعة لرأس المال التمويلي العالمي في عام 1910 هي بريطانيا، والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا، وكانت تمتلك على التوالي 23.6٪ و32٪ و18.3٪ و15.8٪ من جملة أصول المصارف الكبرى في العالم الرأسمالي، أصبحت النسب الأولى في منتصف الستينات على النحو التالي: الولايات المتحدة 47٪، اليابان 22.6٪، بريطانيا 10.5٪، إيطاليا 9٪، فرنسا 6٪، وتلحق اليابان بمنافسيها في مجال الصناعات الكبرى مثل الطاقة، وتكرير البترول، والبتروكيماويات والإلكترونيات والسيارات، وتشق طريقها الى فروع أرقى من التكنولوجيا، ويلتف هيكل الاحتكارات اليابانية حول المصارف التجارية على أساس أفضل الأثمان، وقيام شركات ذات ملكية مشتركة وخصوصاً في البتروكيماويات والإلكترونيات، وتؤدي الاندماجات الى رفع الاحتكارات اليابانية الى مستوى الاحتكارات الدولية العملاقة

(1) د. شوقي ناجي جواد / المرجع السابق / ص 137

(2) لستروثارد / المرجع السابق / ص 305

وتتم هذه الاندماجات بمساهمة مباشرة من جانب الدولة⁽¹⁾. ويلاحظ في الجدول رقم (23) ان جنوب آسيا قد يتدفق الاستثمار المباشر اليها بوتيرة جيدة أكثر من المناطق الأخرى.

جدول رقم (23)

تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول النامية والنمو في تدفقات الاستثمارات حسب الإقليم للفترة 1987 - 1993

المعدل السنوي للنمو نسبة		المعدل السنوي لتدفق الاستثمار المباشر (بملايين الدولارات)			الإقليم و المنطقة
993-990	989-987	1993	993-990	989-987	
28	34	1.782	1.585	1.685	أفريقيا شبه الصحراوية
48	40	37.345	21.221	7.479	آسيا
50	42	35.959	20.134	6.882	شرق آسيا
16	9	841	615	408	جنوب آسيا
7	36	546	472	190	الجزر في المحيط الهادي
27	63	9.631	7.471	2.348	أوروبا وآسيا الوسطى
163	282	6.667	3.655	111	أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى
14-	47	2.278	3.123	1.822	الاتحاد الأوروبي
2-	131	686	792	415	بقية أوروبا
27	19	16.139	12.479	7.300	أمريكا اللاتينية والكاريبي
2-	30	1.717	1.527	1.670	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
36	33	66.614	44.303	20.482	الدول النامية
32	32	59.947	40.748	20.371	الدول النامية باستثناء أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى

المصدر: البنك الدولي / 1995.

جداول الدين الدولي / التمويل الدولي من أجل الدول النامية (1995-1996).

نقلًا عن المرجع / د. غازي عبدالزاق / التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية / الطبعة الثانية / الأردن / 2001، ص 265.

⁽¹⁾ د. فؤاد مرسي / المرجع السابق / ص 116-117

وفي الثمانينات كان نمو الانتاجية البطيء تخفيه قوة عمل تنمو بسرعة وقدرة على الاقتراض غير مستخدمة يمكن تخصيصها لرفع المستويات الحقيقية لمعيشة الأسرة بأسرع مما كان يسمح به نمو الانتاجية، وفي التسعينات لن تنمو قوة العمل الأمريكية بسرعة، وقدرتها على الاقتراض وصلت بالفعل الى ما يقرب من الاستخدام الكامل، ونتيجة لذلك فان مشكلة الثمانينات غير المرئية والتي لم تحل، وهي نمو الانتاجية البطيء، ستتحرك الى المقدمة وتصبح في المركز في التسعينيات، وتتوقف فرص أمريكا لامتلاك القرن الحادي والعشرين على الاجابة عن سؤال هو: هل باستطاعتك ان تصل بنمو الانتاجية فيها الى مستوياته في الدول الرئيسية المنافسة لها؟ ومن المفارقات أنه إذا أرادت أمريكا أن يكون لديها في القرن الحادي والعشرين مستوى معيشة استهلاكي من طراز عالمي، فسيكون عليها ان تنتقل من كونها مجتمعاً عالمي الاستهلاك منخفض الاستثمار في الثمانينات الى مجتمع عالمي الاستثمار وأقل استهلاكاً في التسعينيات، وبدلاً من أن تكون ذات توجه نحو الحاضر سيتعين عليها أن تكون ذات توجه مستقبلي ومن أجل رفع الاستثمار فان الاستهلاك (العام و الخاص) يجب ان ينمو بمعدل أبطأ من نمو الناتج لفترة طويلة بعض الشيء بحيث يكون من المستطاع رفع الاستثمار (العام و الخاص) كنسبة من الناتج القومي الاجمالي⁽¹⁾. هذا ومن المعلوم نرى بأن الدخل القومي للفرد في بعض الدول المنتجة للنفط أكثر من الدخل القومي للفرد في الدول الأخرى غير منتجة للنفط وذلك لاستثمار الفائض المتراكم في الأموال المتأتية من بيع النفط. أنظر الجدول رقم (24).

(1) لستروثارو / المرجع السابق / ص 306

جدول رقم (24)

الدخل القومي للفرد الواحد كما هو في عام 1989

الدولة	الدخل القومي للفرد بالدولار
الأرجنتين	2070
بوليفيا	510
البرازيل	1880
تشيلي	1870
كولومبيا	1430
السلفادور	710
هايت	300
هندوراس	670
المكسيك	2240
بيرو	1040
فنزويلا	3840

المصدر: احصاءات البنك الدولي 1989.

نقلًا عن المرجع/ د. شوقي ناجي/ إدارة الأعمال الدولية / الطبعة الأولى/ الأردن/ 2002 ص 150.

وهكذا أصبح دور رأس المال الدولي في عملية إعادة الانتاج الدولية هو تكوين وتراكم رأسمال ضخم من خلال التركيز والتمركز للفائض الاقتصادي الدولي، وتوزيعه وإعادة توزيعه من خلال استخدام آليات أسواق النقد والمال الدولية وخصوصاً آليات الائتمان والصرف، وفي هذا الإطار اتجه تفضيل رجال الأعمال لتمويل استثماراتهم عن طريق القروض المصرفية وليس عن طريق التمويل الذاتي والسري في ذلك هو أن الفوائد على القروض المصرفية يتم خصمها من أصل الإيراد الخاضع للضريبة مما يؤدي الى تخفيض حجم الضريبة المدفوعة ويعنى في الوقت نفسه ارتفاع حجم الربح ويرتبط بذلك ارتفاع معدل أرباح رأس المال المالي نفسه، فمن يشرف على الجهاز المصرفي والجهاز الانتاجي يقوم بتركيب رأس المال بطريقة تسمح باقتطاع الجزء الرئيسي من الربح لصالح من يتحكم في

رأس المال المشرف على الانتاج⁽¹⁾. إلا أن ابتداءً من التسعينيات بدأت عمليات الاستثمار في الانتاج وفي القطاعات الصناعية تتضاءل نسبياً وبالمقابل ازداد حجم الاستثمار في القطاعات المالية والاستثمار في الأصول والأدوات المالية، حيث زاد حجم الأسواق المالية لبيع وشراء الأصول المالية والأدوات المشتقة والعقود الآجلة وخصوصاً في الدول المتقدمة ويزداد نشاط تلك الأسواق يوماً بعد يوم وتجري الاستثمار فيها بملايين من الدولارات يومياً، ومن الملاحظ ان تلك الاستثمارات تحتاج الى الكوادر ذوي المهرة وذات كفاءة عالية لذلك نرى بوضوح بازدياد حجم البطالة في كل البلدان بالرغم من الرخاء الاقتصادي الذي يعم معظم البلدان المتقدمة وقسم من البلدان النامية الذي جلبه معها الثورة العلمية والتكنولوجية وظهور وسائل متقدمة في الاتصالات والمعلومات وأجهزة الحاسوب والانترنت مما دفعت بقطاعات الأعمال عدم اشتغال أعداد كبيرة من العمالة والأيدي العاملة والاكتفاء بعدد محدود، وان البطالة وارتفاع حجمها المتزايد تعد واحدة من المشاكل المستعصية التي انتجتها العولمة الاقتصادية. انظر الجدولين رقم (25 و 26).

جدول رقم (25)

ديون بعض الدول النامية حتى نهاية 1989

الدولة	حجم الدين بلايين الدولارات	الدولة	حجم الدين بلايين الدولارات
البرازيل	108	تايجيريا	24
المكسيك	102	ماليزيا	23
الأرجنتين	53	شيلي	22
كوريا	45	بيرو	15
مصر	29	كولومبيا	15
الفلبين	28		

المصدر: تقارير البنك الدولي السنوية 1989.

تقلاً عن المرجع / د. شوقي ناجي جواد/ إدارة الأعمال الدولية/ الطبعة الأولى/ الأردن، ص 234.

(1) د. فؤاد مرسي / المرجع السابق / ص 207

جدول رقم (26)
مؤشر الانفتاح المالي للدول العربية في عام 1986

أكبر من واحد		أكبر من نصف وأقل من واحد		أقل من نصف	
الإمارات العربية المتحدة	6.75	الأردن	0.90	الصومال	0.49
السعودية	5.33	مصر	0.71	موريتانيا	0.35
الكويت	3.86	ليبيا	0.66	اليمن الشمالي	0.29
البحرين	2.71			اليمن الجنوبي	0.26
عمان	2.50			السودان	0.24
قطر	2.18			تونس	0.18
لبنان	2.13			المغرب	0.12
				الجزائر	0.8
				سوريا	0.5

المصدر/ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1987، ص166.
تقلا عن المرجع/ د. فؤاد مرسى/ الرأسمالية تجدد نفسها/ سلسلة عالم المعرفة/ 1990، ص236.

المبحث الثالث

المؤسسات الاقتصادية العالمية

بعد ما اصابها الدول الأوروبية الصناعية المتقدمة بالشلل خصوصا جراء الحريين العالميتين الاولى والثانية، بدأت هذه الدول العمل على انهاض الصناعة الوطنية وتنشيط التجارة الدولية والتكاتف الدولي نحو تطبيق جملة من الاساليب والاجراءات والوسائل التي تدفع بالاقتصاد الدولي نحو الحركة ونحو الاعداد للنظام الدولي الجديد والنشاط والعمل نحو الاستثمار الدولي للأموال والتبادل التجاري الدولي حيث ان خطة مارشال التي قدمت بها الولايات المتحدة الأمريكية هي بادئة خير للدول الأوروبية تلك لتساعدهم للتخلص من اعباء الحرب والاعداد والمساعدة في انشاء وحداتهم ومؤسساتهم الصناعية مجدداً، بعد الحرب ثم بعد ذلك وبقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وبغية ادارة جميع العمليات الخاصة بالتنمية والتجارة الدولتين اتفقوا كل الدول التي لديها نفوذ في عام 1944 على انشاء المؤسسات الدولية التي سوف نأتي الى شرح كل واحدة منها في هذا المبحث واهمها:

- 1- صندوق النقد الدولي (IMF).
- 2- البنك الدولي للأشياء والتنمية (IBRD).
- 3- منظمة التجارة العالمية (WTO).

فكرة انشاء المؤسسات الدولية:

اندلعت الحرب العالمية الثانية وفرضت قوانين الحرب هيمنتها على معظم دول العالم والدول الأوروبية بشكل خاص، هدمت المصانع والمعامل والجسور والطرق، دمرت البنية التحتية لأقتصاد الوطني للبلدان المشاركة في الحرب، توقفت الوحدات الإنتاجية عن الإنتاج واصابة الحركة التجارية الدولية بالشلل، الأسواق العالمية كانت شبه مغلقة، معظم الموارد المالية والاقتصادية الدولية خصصت للمجهود الحربي، وكانا حجم التدمير والحرب

كبيراً جداً، وفي هذا الوقت وقبل أن توضع الحرب أوزارها تبلورت لدى الولايات المتحدة الأمريكية فكرة إعادة تعمير الدول الأوروبية، وتنشيط الحركة التجارية الدولية وترسيخ قواعد الاستثمارات الأمريكية المباشرة في أوروبا الغربية، ومن أجل ذلك وفي شهر يوليو حزيران 1944 تم انعقاد مؤتمر للدول المنتصرة في الحرب في بريتون و ووذ بولاية نيوهامبشير في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تمخضت في هذا المؤتمر فكرة انشاء المؤسسات الاقتصادية الدولية الثلاث وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للأنشاء والتعمير والمنظمة الدولية التي تعنى بالتجارة الدولية.

قبل نهاية الحرب العالمية الثانية بدأ الحلفاء التفكير في وضع اسس لنظام دولي جديد يتفق مع تصوراتهم لعالم مابعد الحرب، بعد استخلاص دروس الماضي وخاصة ما ترتب على نهاية الحرب الأولى من اضطراب وعدم استقرار اديا الى قيام حرب عالمية جديدة، وقد تضمن الأعداد لهذا النظام الدولي الجديد العمل على الجانبين السياسي والاقتصادي. ويقوم هذا النظام الدولي الجديد في الجانب السياسي على التوفيق بين اعتبارين يجمعان بين المثالية الواقعية فقد اخذ هذا النظام من الناحية النظرية بمبدأ المساواة بين الدول ولكنه أكد في الوقت نفسه على الاعتراف من الناحية العملية بالوضع الخاص والتميز للدول الكبرى والمنتصرة فجميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة تتمتع بالمساواة في الحقوق ولكل عضو منها صوت واحد بصرف النظر عن حجمها أو ثروتها، أما المجال الاقتصادي فقد وضعت أسسه المؤسسية في مؤتمر بريتون ووذ المنعقد في يوليو 1944 حيث تمخض الأمر عن انشاء مؤسستين: هما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهما يتعاملان مع قضايا التمويل والنقد على المستوى العالمي وأما قضايا التجارة والتي تعرض لها ميثاق هافانا في 1947 فإنها لم تتبلور في شكل نتائج عملية حتى نهاية الحرب الباردة حين انشئت منظمة التجارة العالمية بعد انتهاء جولة أوروجواي في 1994⁽¹⁾. لقد تضرر اقتصاد بلدان العالم الثالث على امتداد الحقبة الماضية، لاسيما من تفكك نظام القيمة الثابتة للعملة وظهور عجز هائل في ميزان المدفوعات بالحساب الجاري والتضخم الجامح ونُدرة الموارد المالية التي يمكن استغلالها في

(1) د.حازم البيلال / المرجع السابق / ص ص (37-38)

ظروف ملائمة، هذه الظاهرة التي تفاقمّت بسبب الزيادة المنغلقة من عقاها في المعدلات الفائدة، مع ماينجم عنها من ارتفاع لاسابق له للديون الخارجية، تعود اسباب هذا الوضع الفوضوى الى أزمة النظام النقدي - المالي المفروض من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب الحرب العالمية الثانية. هذا النظام - الذي تم اقراره تحت الضغط في معاهدة بريتون وودز المنعقدة في عام 1944 - أعطى للدولار الأمريكي، امتيازاً كموجودات أساسية للأحتياط الدولي، قابل للتبادل عملياً مع الذهب نفسه وبهذا الشكل تركزت هيمنة الولايات المتحدة في المجالين النقدي - المالي بدون منازع، والتي تعبر عنها آليات المرنة لسيطرة صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD). لقد ضمن النظام النقدي - المالي الذي أنشئ بهذا الشكل للولايات المتحدة ممارسة سيطرتها الفعلية تقريباً بدون منازع على الاقتصاد الدولي بنفس مقدار الذي تم فيه بسخاء تمويل صادراتها الجماعية لرأس المال وبرامج إعادة التعمير لأوروبا والنفقات العسكرية بواسطة الوسيلة البسيطة للتوسع النقدي⁽¹⁾. ومن ناحية أخرى وبغية منافسة الاتحاد السوفيتي والحد من تغلغلها فكرياً وسياسياً وعسكرياً داخل القارة الأوروبية وعدم السماح بانتشار الفكرة الشيوعية، قامت الولايات المتحدة بتوسيع نطاق عمليات الاستثمارات المباشرة لها داخل كل بلد من البلدان الأوروبية بالإضافة الى اليابان الدولة المنهمكة والمتضررة في الحرب، ثم لفرض منع التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة ولردع القوة العسكرية الروسية قامت الولايات المتحدة بإنشاء تحالفات العسكرية وقواعد حرية في بعض البلدان الأوروبية.

وتمشياً مع سياسات الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية القوة التي تتسم بحجم أقتصاده المتين وهيمنة عملتها الدولار على باقي العملات الأخرى ثم مكانتها القوية في التجارة الدولية وتسوية المنازعات الخارجية الإقليمية، وبغية تحويل نظام اقتصاد العالم الى نظام اقتصادي عالمي جديد، يستند على الليبرالية في نظام الحكم وسوق الحر والانفتاح في الاقتصاد والتجارة وفتح الحدود والاسواق امام التجارة الدولية دون عراقيل

(1) د. عبدالحكيم مصطفى الشرقاوى / العولة المالية وامكانات التحكم / دار الفكر الجامعي / اسكندرية / 2005 / ص (11-12)

وسوق صرف حر للعملات وحرية تحويلات العملات، تمت الاعداد للتوقيع على انشاء ثلاث مؤسسات للنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

صندوق النقد الدولي (IFM) International Monetary Fond

تبلورت فكرة صندوق النقد الدولي في يوليو 1944 أثناء مؤتمر للأمم المتحدة عقد في بریتون وودز بولاية نيوهامشير الأمريكية عندما اتفق ممثلوا (44) أربعة وأربعون حكومة على اطار للتعاون الاقتصادي يستهدف تجنب تكرار كارثة السياسات الاقتصادية الفاشلة التي أسهمت في حدوث الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن العشرين. فخلال هذا العقد ومع ضعف النشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية الكبرى، حاولت البلدان المختلفة الدفاع عن اقتصاداتها بزيادة القيود المفروضة على الواردات، ولكن هذا الأجراء لم يؤد الا الى تفاقم دائرة الانخفاض التي يتعاقب فيها هبوط التجارة العالمية والناتج وتوظيف العمالة، ومن أجل المحافظة على الاحتياطات المتناقصة من الذهب والعملات الأجنبية لجأت بعض البلدان الى تقييد حرية مواطنيها في الشراء من الخارج، وقامت بلدان أخرى بتخفيض أسعار عملاتها بينما فرض البعض الآخر قيوداً معقدة على حرية حيازة المواطنين للعملات الأجنبية على أن هذه الحلول أدت الى نتائج عكسية ولم يتمكن أي بلد من المحافظة على ميزته التنافسية لفترة طويلة وقد أدت سياسات «إفقار الجار» هذه الى تدمير الاقتصاد الدولي فتناقصت التجارة العالمية تناقصاً حاداً وكذلك توظيف العمالة ومستويات المعيشة في بلدان كثيرة⁽¹⁾. والهدف الرئيسي من انشاء صندوق النقد الدولي هو وضع اسس النظام النقدي الدولي لكي لا يقع العالم في كوارث عالمية جديدة كالتى وقعت فيه في القرن العشرين وقبل الحرب العالمية الثانية وانه لا يقع العالم في اضطرابات نقدية اخرى مع تطبيق نظام سعر الصرف الثابت للعملات مع تطبيق مبادئ الحرية الاقتصادية والتبادل التجارى الدولي.

(1) منشورات صندوق النقد الدولي / مصدر الكتروني في 2007/2/10 موقع الصندوق على شبكة الانترنت

صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي. ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة ويديره أعضاؤه الذين يمثلون جميع بلدان العالم تقريباً بعددهم البالغ 184 بلداً، وصندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي - أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمع بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة ويستهدف الصندوق منع وقوع الأزمات في النظام عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة كما أنه - كما يتضح من اسمه - صندوق يمكن أنه يستفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت لمعالجة مايتعرضون له من مشكلات في ميزان المدفوعات⁽¹⁾.

ويرى د. فؤاد مرسى بأنه حلت المصارف الدولية محل الصندوق النقد الدولي في وضع الشروط الأقراض الدولي للبلدان الناحية وتحولت إلى مديرين عالميين للأسواق المالية ومنسقين للسياسات الاقتصادية للدول، وعند اللزوم فإنها تستدعى صندوق النقد الدولي ليفرض على المدين المشاكس شروطاً لخدمة المدين وعلى الرغم من ضئالة الموارد التي يضعها الصندوق تحت تصرف الدول المدينة فقد تضاعفت أهمية صندوق النقد الدولي في النظام الدولي للائتمان، فإنه يتولى الإدارة العليا للديون ويضمن استمرار وظيفتها الأساسية أن تكون مصدراً مستمراً لدفع الفوائد وأبسط دليل على ذلك أنه مبلغ ديون العالم الثالث لا يمثل «أزمة» بالمعنى الدقيق للعالم الرأسمالي الذي يستطيع أنه يتحملة، ففي يوم واحد هو يوم 19 أكتوبر 1987 المعروف بيوم الاثنين الأسود فقد العالم الرأسمالي مبلغ تريليون دولار خسارة صافية في البورصات⁽²⁾. وقد انتهى مؤتمر بريتون وودز بالاتفاق على مجموعة من المبادئ أهمها⁽³⁾:

(1) نفس المرجع السابق

(2) د. فؤاد مرسى/ المرجع السابق/ ص ص (273-274)

(3) د. حاز البيلاوي/ المرجع السابق/ ص ص (49-50)

- أن سعر الصرف يعتبر عن المسائل ذات الأهمية الدولية، وينبغي العمل على ضمان ثبات أسعار الصرف على الأقل في المدة القصيرة مع إمكان تعديلها في بعض الظروف إذا ظهر ما يستوجب ذلك.
- من المصلحة الزيادة الاحتياطي من الذهب والعملات الحرة في كل دولة، حتى لا تضطر الدولة إلى اتخاذ إجراءات وسياسات قد تضر بالتوازن الداخلي لمواجهة العجز في ميزان مدفوعاتها .
- أنه تحقيق المصلحة السياسية والاقتصادية للعالم يتطلب إيجاد نظام للتجارة متعددة الأطراف وتحقيق القابلية لتحويل العملات.
- أن أفضل الطراف لتحقيق هذا التعاون النقدي هو إنشاء منظمة دولية ذات وظائف محددة.
- في كثير من الأموال تكون الاختلالات النقدية راجعة إلى أسباب غير نقدية ومن هنا يجب على المنظمات النقدية أن تتعاون مع المنظمات الأخرى لعلاج هذه الاختلالات.
- أن زيادة الاستثمارات الدولية هي أمر حيوي للاقتصاد الدولي. وكان إنشاء الصندوق النقد الدولي هو استجابة لهذه المبادئ.

أهداف صندوق النقد الدولي :-

ان صندوق النقد الدولي قد عهد إليه أخطر مهمة في فترة ما بعد الحرب، وهي العمل على استقرار أسعار الصرف وحرية تحويل العملات فضلاً عن أنه ظل لفترة غير قصيرة معنياً بأمور الدول المتقدمة في حين كان البنك الدولي منهمكاً في أمور الدول النامية وهي أقل أهمية على المستوى الاستراتيجي، وقد ظل صندوق النقد مؤسسة صغيرة نسبياً إذا قورنت بالبنك، فكان أقرب إلى مؤسسات «النخبة» التي تتعامل مع عدد محدود نسبياً من الدول (الدول الصناعية) وذلك قبل أن ينحرف مثل البنك الدولي إلى قضايا الدول النامية حيث أصبح مع هذا الأخير يمثلان ثنائياً لضمان الإصلاح الاقتصادي في دول العالم الثالث

منذ الثمانينات ولضمان تحول الاقتصادات الاشتراكية إلى الاقتصاد السوق في التسعينيات⁽¹⁾ وقد أثارت عملية التكامل هذه تساؤلات حول دور صندوق النقد الدولي الذي كان قد أنشئ أصلاً للحفاظ على نظام يقوم على أساس أسعار صرف ثابتة لكنها قابلة للتعديل وفي سنواتها الأولى كانت هذه المنظمة تقوم بدور مهم في مساعدة البلدان التي تعاني من ضغوط تتعلق بالتصحيح بموجب هذا النظام، وقد أفضى التخلي عن الرقابة على الصرف وصعوبتها العملية إلى أن تتحدد أسعار الصرف الرئيسية بصورة غالية الآن حسب السوق إلا عندما تكون مقيدة «وبصعوبة فقط» بالتزام بتحقيق التوافق الشامل للسياسات مثلما هي الحال في الاتحاد النقدي الأوروبي الذي لا يزال في مرحلة جنينية⁽²⁾ مقابل التعهدات من قبل البلدان الأعضاء بالمحافظة على سعر صرف ثابت للعملات التي لم تطبق أصلاً لكون الأسعار تحددها الأسواق المالية والنقدية، تعهد الصندوق من جانبه بتقديم المساعدات المالية والنقدية والقروض للأعضاء من أجل تسوية العجز الحاصل في ميزان المدفوعات وزيادة الارصدة النقدية الدولية.

يعمل صندوق النقد الدولي على تحسين الأموال السائلة عالمياً من خلال مايلي⁽³⁾:

- التوسع المتوازن في التجارة العالمية.
- تحقيق استقرار أسعار الصرف.
- تجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات.
- إجراء تصحيح منظم لاختلالات موازين المدفوعات.

(1) د. حازم البيلالوي/ المرجع السابق/ ص 47.

(2) لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي) جيران في عالم واحد/ المرجع السابق/ ص 191.

(3) منشورات صندوق النقد الدولي/ المرجع الالكتروني السابق.

تتلخص أهداف صندوق النقد الدولي بالتالي⁽¹⁾:-

- 1- تنمية التعاون الدولي في المجالات النقدية والمالية عبر انشاء نظام مؤسساتي يتضمن آلية فعالة للاستشارة وتبادل الرأي من اجل ايجاد حلول مناسبة للمشاكل النقدية الدولية.
- 2- إقامة نظام دولي للمدفوعات متعدد الأطراف يهدف الى تنظيم العمليات الجارية بين البلدان الأعضاء والى الحد من الإجراءات التي تعيق نمو التجارة الدولية.
- 3- اعتماد كافة الإجراءات الضرورية لتنشيط التجارة الدولية وتطويرها على اساس متوازنة، بغية بلوغ مستويات عالية من العمالة والدخل الحقيقي عن طريق تطوير المواد الإنتاجية، وتأمين حرية تبادل العملات بين البلدان الأعضاء.
- 4- ترسيخ الاستقرار النقدي، من خلال وضع الترتيبات المناسبة لعمليات تبادل منظمة بين البلدان الأعضاء، وتجنب المنافسة في اسعار الصرف.
- 5- تمكين البلدان الأعضاء من الاستفادة على وجه مؤقت، من الموارد العامة للصندوق، ضمن شروط محددة، وذلك من اجل تصحيح موازين مدفوعاتها اذا ماوجهت عجزاً مؤقتاً.
- 6- تأمين وسائل السيولة الدولية الضرورية لمواجهة الاضطرابات المؤقتة في موازين المدفوعات وتقصير فترة عدم التوازن.

مصادر الصندوق

ومن المعلوم منذ انشائه في عام 1944 قدم صندوق النقد الدولي مساعدات همة وكثيرة تجاه البلدان لتحسين أوضاعها النقدية واستقرار اسعار صرف عملتها واجراء تصحيحات لاختلالات موازين مدفوعاتها أو مساعدتها لحل مشاكلها الأساسية وتحقيق النمو في اقتصادها الوطني والسياسة التي تقوم الى اصلاح نظامها النقدي وإعادة هيكلة

(1) د. وسام ملاك / المرجع السابق / ص 403

القطاع المالي وقطاع الخاص والشركات وتقديم القروض الى البلدان الأعضاء منخفضة الدخل لمواجهة آثار الجفاف الشديد والجوع والفقر وكذلك التعاون الدعم لتعزيز جهود الأعضاء لتحريرها سراقها الوطنية ولما تتطلب تلك الأعمال من الأموال والموارد لتصرفها في تحقيق تلك الأهداف المرجوة لابد وأن يتخذ الصندوق قراراته وفق لبنود والمواد التي جاءت في ميثاق انشاء الصندوق الموقعة في قبل الأعضاء

تتكون موارد الصندوق من مساهمات (اشتراكات) البلدان الأعضاء، يضاف إليها مردود القروض الممنوحة والمساهمات وهي بمعنى آخر الحصص، كان يتوجب أن تسد بنسبة 25% ذهباً، أما الـ 75% المتبقية فتسد بالنقد الوطني على شكل سفدات خزينة غير قابلة للتداول، وعندما يحتاج الصندوق الى النقد المذكور يلجأ الى تحصيل (قبض) السفدات المشار إليها يقوم صندوق النقد الدولي بمنح البلدان الأعضاء قروضاً لكي يمكنها، نتيجة الخلط الظرفي، من إعادة التوازن الى ميزان مدفوعاتها، وذلك من أجل عدم الأضرار بوضعها الاقتصادي الداخلي، من جهة، ويتطور مبادلاتها الدولية من جهة أخرى⁽¹⁾.

المصدر الرئيسي لموارد صندوق النقد الدولي هو اشتراكات الحصص (أو رأس المال) التي تسدها البلدان عند الانضمام الى عضوية الصندوق أو في أعقاب المراجعات الدورية التي تزداد فيها الحصص، وتدفع البلدان 25% من اشتراكات حصصها بحقوق السحب الخاصة أو بأحدى العملات الرئيسية مثل دولار الولايات المتحدة أو الين الياباني، ويمكن للصندوق أن يطلب إتاحة المبلغ المتبقي الذي يدفعه البلد العضو بعملته الوطنية، لأغراض الأراض حسب الحاجة، وتحدد الحصص ليس فقط مدفوعات الاشتراك المطلوبة من البلد العضو، وإنما أيضاً عدد أصواته وحجم التمويل المتاح له من الصندوق ونصيبه من مخصصات حقوق السحب الخاصة، ولهدف من الحصص عموماً هو أن تكون بمثابة مرآة لحجم البلد العضو النسبي في الاقتصاد العالمي، فكلما ازداد حجم اقتصاد العضو من حيث الناتج وازداد اتساع تجارته وتنوعها، ازدادت بالمثل حصته في الصندوق الولايات المتحدة الأمريكية اكبر اقتصاد في العالم تسهم بالنصيب الأكبر في صندوق النقد الدولي حيث تبلغ

(1) نفس المرجع السابق / ص 405-406

حصتها 17.6% من اجمالي الحصص، أما سيشيل أصغر اقتصاد في العالم فتسهم بحصة مقدارها 0.004% وقد بدأ تنفيذ ماخضعت إليه مراجعة الحصص (الحادية عشرة) في يناير 1999 فازدادت الحصص في صندوق النقد الدولي لأول مرة منذ 1990 بمقدار 45% تقريباً لبلغ 212 بليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 290 بليون دولار)⁽¹⁾.

ومن جانب آخر عندما يحتاج بلداً للحصول على نقد بلد آخر بمقدوره اللجوء الى صندوق النقد الدولي طالباً الموافقة على السحب من نقد هذا البلد ومن اجل ذلك يودع البلد طالب النقد الأجنبي مبلغاً من عملة محلية مايقابل العملة الأجنبية المطلوبة في حسابات الصندوق ويتم تسوية هذا التبديل من قبل الصندوق وذلك باضافة العملة المحلية المودعة لديه في رصيد احتياطي الصندوق بهذا النقد وتنزيل النقد الأجنبي المطلوب من الرصيد الاحتياطي لهذا النقد لديه، وفي تاريخ الاستحقاق يتم ارجاع الفقد الأجنبي من قبل البلد المقرض واستلام نقده المحلي.

حقوق السحب الخاصة: - (SDR) Special Drawing Rights

أن انشاء صندوق النقد الدولي جاء لتأمين نظام اقتصادي دولي يقوم على ثبات أسعار الصرف وحرية تحويل العملات، وقد جاءت صيغة الصندوق توفيقاً بين الأفكار المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية وتلك التي عرضها الوفد البريطاني مع غلبة الأفكار الأمريكية على شكل النهائي للصندوق، لكن سرعان ماظهرت في التطبيق مشاكل عدة فرضت نفسها على طبيعة عمل الصندوق، وقد كانت المشكلة الأولى، هي مشكلة مدى توافر السيولة الدولية لمواجهة الحاجة الى زيادة وسائل الدفع، مع زيادة حجم التجارة الدولية من ناحية، وعدم القدرة على تعديل أسعار الصرف من ناحية أخرى، وقد ترتب على ذلك أن لجأت الدول إلى الاعتراف بضرورة إنشاء صورة جديدة للسيولة الدولية فيما عرف بحقوق السحب الخاصة، الأمر الذي تطلب التعديل الأول لاتفاقية بريتون وودز، على أن

⁽¹⁾ منشورات صندوق النقد الدولي / مصدر الكتروني على موقع الصندوق

صعوبات نظام النقد الدولي لم تتوقف، إذ بات من الواضح أن المشكلة أعمق من مجرد توفير وسائل جديدة للمدفوعات الدولية⁽¹⁾. وحدة حقوق السحب الخاصة (SDR) هي أصل احتياطي دولي أنشأه الصندوق في عام 1969 (بموجب التعديل الأول لاتفاقية تأسيسه) نتيجة لقلق البلدان الأعضاء من احتمال عدم كفاية المخزون المتوفر آنذاك والنمو المتوقع في الاحتياطيات الدولية لدعم التوسع في التجارة العالمية وكانت أهم الأصول الاحتياطية في ذلك الحين هي الذهب والدولار الأمريكي، ولم يشأ الأعضاء أن تعتمد الاحتياطيات العالمية على انتاج الذهب بما ينطوى عليه من تقلبات كافية، وعلى العجز المتواصل في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة وهو الأمر الذي كان مطلوباً لتحقيق نمو مستمر في الاحتياطيات بالدولار الأمريكي، وتم استحداث حقوق السحب الخاصة كأصل احتياطي تكميلي يمكن لصندوق النقد الدولي «تخصيصه» للبلدان الأعضاء بصفة دورية حين تنشأ الحاجة، وكما يمكن له إلغاؤه إذا ما اقتضت الضرورة، وحقوق السحب الخاصة - التي تعرف أحياناً باسم «الذهب الورقي» ارغم تجردها من الوجود المادي - يتم تخصيصها للبلدان الأعضاء (في صورة قيد دفترية) كنسبة مئوية من حصصها وقد خصص الصندوق حتى الآن 21.4 بليون وحدة حقوق سحب خاصة «حوالي 29 بليون دولار أمريكي» للبلدان الأعضاء وكان آخر تخصيص هو الذي تم في عام 1981 عندما تم تخصيص 4.1 بليون وحدة حقوق سحب خاصة لعدد (141) بلداً كانت هي اعضاء الصندوق في ذلك الحين⁽²⁾.

حقوق السحب الخاصة هي نقد إحتياطي الدولي يستخدم كوسيلة جديدة لدعم السيولة الدولية التقليدية «كالذهب والدولار واحتياطيات النقد الأجنبي الأخرى القابلة للتبادل خارج أوطانها» استحداث هذه الحقوق تم استناداً إلى القرار المتخذ في الاجتماع المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الذي عقد في ريوديجنيرو عام 1968 بعد أن تقدمت البلدان الصناعية العشر باقتراح في هذا الصدد، وفي العام 1969 تم تنفيذ التعديل الأول لاتفاقية الصندوق الذي تضمن منحه صلاحية تطوير هذا الاحتياطي الجديد لكي

(1) د.حازم البيلوي / المرجع السابق / ص 151

(2) منشورات صندوق النقد الدولي / المرجع السابق

يستخدم الى جانب وسائل السيولة الأخرى، فتح الصندوق حساباً خاصاً لحقوق السحب الخاصة الى جانب الحساب العام الذي يضم عمليات الصندوق بالاحتياطات التقليدية وحددت كمية حقوق السحب الخاصة المطلوبة وجرى توزيعها على البلدان الاعضاء وفقاً لحصصها في الصندوق لعام 1969 أما قرارات التوزيع فتتخذ كل خمس سنوات على أن يجرى التوزيع الفعلي سنوياً، وعهد إلى الصندوق باتخاذ قراراته في هذا الخصوص بأغلبية 85٪⁽¹⁾.

ومن أهم ميزة لحقوق السحب الخاصة كشهادة حقوق تقيد محاسيباً لحسابات دول الأعضاء ويكون رصيداً في حسابات تلك الدول وبالعملات الأجنبية القادرة على التحويل وهي ستة عشر عملة دولية قوية من أهمها الدولار الأمريكي والين الياباني والمارك الألماني والجنية الأسترليني والفرنك الفرنسي والفرنك السويسري ومقدور الدوله التي تستعمل حقوق السحب الخاصة اختيار العملة الدولية التي ترغب تحويل قيمة شهادة الحقوق اليها. ومنذ عام 1981 لم ير الأعضاء حاجة لأجراء تخصيص عام آخر لحقوق السحب الخاصة وهو ما يرجع في جانب منه إلى نمو اسواق رأس المال الدولية، ولكن في سبتمبر 1997 مع ازدياد عدد البلدان الأعضاء في الصندوق - التي تضمنت بلداناً لم تكن قد تلقت أي تخصيص بعد - اقترح مجلس المحافظين إدخال تعديل رابع على اتفاقية تأسيس الصندوق وعند الموافقة على هذا التعديل بالأغلبية المطلوبة في أصوات الحكومات الأعضاء فسوف يصرح الصندوق بإجراء تخصيص خاص لمرة واحدة «لتحقيق المساواة» بمقدار 21.4 بليون وحدة حقوق سحب خاصة على أن يتم توزيعها على نحو يرفع نسبة تخصيصات الأعضاء من حقوق السحب الخاصة التراكمية إلى حصصها لتصل إلى مستوى معياري مشترك، وتتحدد قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة يومياً باستخدام صلة من اربع عملات رئيسية هي اليورو والين الياباني والجنية الاسترليني والدولار الأمريكي وفي اول اغسطس عام 2001 كانت وحدة حقوق السحب الخاصة تساوي 1.26 دولار أمريكي وتجري مراجعة

(1) د.وسام ملاك / المرجع السابق / ص 398-399

العملات المكونة للسلسلة كل خمس سنوات لضمان تمثيلها للعملات المستخدمة في المعاملات الدولية⁽¹⁾.

لقد مرت حقوق السحب الخاصة بمراحل عديدة منذ انشائه في عام 1969 بموجب تعديل الأول لاتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي وخاصة فيما يخص بتقويم هذه الحقوق بالنسبة للعملات الأخرى وفي هذا الخصوص يرى د.حازم الببلاوى بأنه قد مر هذا التقويم بمرحلتين أساسيتين⁽²⁾:

المرحلة الأولى، ويمكن أن يطلق عليها اسم «الذهب الورقي» وهي المرحلة التي تمتد منذ انشاء حقوق السحب بمقتضى التعديل الأول لاتفاقية الصندوق وبدء التخصيص في يناير 1970 وحتى منتصف 1974 وهذه المرحلة تتفق مع سيادة نظام ثبات أسعار الصرف، فعند انشاء حقوق السحب الخاصة في 1969 كما نعلم ولم تكن فكرة تعويم وإرادة كنظام عام للنقد العالمي، ولذلك فقد عرفت وحدات حقوق السحب الخاصة بالذهب وكانت وحدة حقوق السحب تعادل 0.888671 من الجرام من الذهب النقي وهو سعر تعادل الدولار نفسه بالنسبة للذهب في ذلك الوقت وذلك فقد كانت وحدة حقوق السحب الخاصة تعادل وحدة الدولار الأمريكي ومن هنا جاءت تسمية حقوق السحب «بالذهب الورقي» حيث انها نوع الأرصدة التي لاتصدر عن مؤسسات نقدية وطنية وتتمتع بقيمة ثابتة بالنسبة للذهب، وقد احتفظت حقوق السحب بهذا السعر حتى بعد تخفيض قيمة الدولار الى ذهب في عام 1971 لذلك فقد وجب البحث عن طريقة أخرى لتقويم حقوق السحب الخاصة وقد تم ذلك في المرحلة الثانية التي يمكن أن يطلق عليها اسم «مرحلة سلة العملات» وفي هذه المرحلة أصبحت قيمة حقوق السحب الخاصة تحدد وفقاً لعدد من العملات الأساسية في المعاملات الدولية فقيمة وحدة حقوق السحب تحدد بقيمة سلة من عملات 16 دولة خفضت فيما بعد الى ست عملات فقط وهو مايساعد على استقرار قيمة حقوق السحب بالنسبة للعملات المختلفة.

(1) منشورات صندوق النقد الدولي / المرجع السابق

(2) د.حازم الببلاوى / المرجع السابق / ص ص (163-164)

وبدار الصندوق النقد الدولي من خلال أجهزة ثلاثة⁽¹⁾ :

- 1- مجلس الحكام.
- 2- مجلس الإدارة.
- 3- المديرية العامة.

البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)

International Bank for Reconstruction & Development

تزامن تأسيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير مع انشاء صندوق النقد الدولي وكلاهما من المؤسسات الاقتصادية الدولية، يعينان بالنظام الاقتصادي الدولي ما بعد الحرب، تم تأسيس البنك الدولي اصلاً من أجل اعادة تعمير ما خربته الحرب. مهمته الأساسية هي تعمير واصلاح ما اصابته البلدان الأوروبية من خراب ودمار وتمويل المشاريع الصناعية العمرانية وتنمية البنية التحتية لأقتصاد البلدان المتضررة من الحرب وتنشيط الاستثمار المباشر ودعم الحركة التجارية وتقديم القروض والمساعدات المالية من أجل زيادة الإنتاج في تلك البلدان. وفي اثناء الاعداد ولانشاء البنك ثارت قضايا عدة اختلف حولها الرأي، هناك أولاً حجم رأس مال البنك وهل يبدأ برأس مال كبير أو صغير نسبياً، وكان الأمريكيون يفضلون نشاء البنك برأس مال (15 بلايين دولار) في حين مال البريطانيون الى رأس مال أصغر (بليون دولار)، وهناك ايضاً مسأله العضوية في البنك وهل تتاح لجميع الدول أم فقط للدول التي تقبل الانضمام الى صندوق التثبيت الذي اقترحه وايت الأمريكي؟ كذلك ثار خلاف حول دور البنك، وهل يقدم قروضاً أم ضمانات فقط للقروض التي تعدها الدول؟

وأخيراً حول نوع المساهمات التي يقدمها البنك وهل تقتصر على تمويل المشروعات أم تمتد الى تمويل احتياجات الدول، ودعم ميزان المدفوعات ولو لم يكن الأمر متعلقاً بمشروع معين؟ وقد تم الاتفاق نهائياً على انشاء البنك مع صندوق النقد الدولي ضمن اتفاقية برتون

⁽¹⁾ د.وسام ملاك / المرجع السابق / ص398

وودز (Bretton Woods) والتي تضمنت أهم معالم النظام الاقتصادي الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية، أنشئ البنك وفقاً لما تقدم باسم «البنك الدولي للنشاء والتعمير» وترجمة التعمير هي لاصطلاح (Development) الذي استقرت ترجمته بعد ذلك بمصطلح «التنمية»، وهكذا بدأ البنك تمويل الجهود الرامية الى إعادة بناء الاقتصادات المهتمة في أثناء الحرب ثم جهود التنمية، وقد عكست هذه التنمية نشاط البنك في السنوات اللاحقة حيث بدأ نشاطه بالمعاونة في تعمير الاقتصادات الأوروبية المحطمة أثناء الحرب، ثم ركز عملياته منذ نهاية الخمسينيات على قضايا التنمية في دول العالم الثالث وفي التسعينيات في دول الكتلة الاشتراكية ايضاً⁽¹⁾. توخياً للاختصار عرف هذا البنك بالبنك الدولي واتخذ من واشنطن مركزاً له أما الهدف في انشائه فقد تركز في تسهيل إعادة الأعمار والتنمية وإعادة اقتصادات بلدان الأعضاء الى وضعها السابق، لقد بدأ البنك الدولي بتقديم القروض المالية والوسائل التقنية الضرورية لبلدان أوروبا الغربية حتي تتمكن من إعادة تكوين إمكاناتها الإنتاجية في اعقاب الحرب، من ثم قام هذا البنك بتقديم المساعدة للبلدان الأقل تقدماً لكي تنمي اقتصاداتها تبعاً بالتأكيد للشروط المفروضة، بدار البنك الدولي بواسطة مجلس حكام بالإضافة الى مجلس إدارة مكون من رئيس و 25 عضواً، ارتفع رأس مال البنك في عام 1968 الى 27 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة (SDR / DTS) تضاف إليها عوائد القروض الممنوحة للبلدان المعينة الطالبة للمساعدة⁽²⁾. وبما أن ظاهرة العولمة الاقتصادية، وبفضل تقدم العلم والتكنولوجيا في السنوات الأخيرة أدت الى توحيد العالم وجعل العالم سوقاً واحداً من الناحية الاقتصادية، وكذلك أدت الى ازدياد حجم الاعمال المناطة بالبنك الدولي واتساع الرقعة الجغرافية و تشعب المجالات الدولية الواجب الاهتمام بها وتنميتها، فظهرت البلدان النامية ومشاكلها التنموية وتختلف اقتصادياتها فأصبحت تلك من جل اهتمام البنك الدولي ومعالجتها ضمن برامجه التخطيطية المستقبلية .

(1) د.حازم البيلاوي / المرجع السابق / ص ص(41-42)

(2) د.وسام ملاك / المرجع السابق / ص ص(410-411)

رأينا أن البنك الدولي للنشاء والتعمير (التنمية) قد اتجه - كما يوحي إسمه - الى قضايا إعادة بناء (الأنشاء) أوروبا، ثم لم يلبث أن تخصص في قضايا التنمية، وبذلك أصبح هو المؤسسة الدولية المهتمة بقضايا التنمية في الوقت الذي كان فيه الصندوق مهتماً بقضايا الاستقرار النقدي للدول الصناعية، وعلى الرغم من طول تجربة البنك الدولي مع قضايا التنمية للدول الثامية فقد عرفت سياساته غير قليل من التطور. ففي البداية كان جل اهتمام البنك هو التمويل المشروعوي Project Finance وخاصة لمشروعات البنية الأساسية، وربما تأثر البنك الدولي في هذا بتجربته في إعادة إعمار أوروبا، وقد غلب على سياسة البنك الدولي في هذه المرحلة الاهتمام بالنمو الاقتصادي باعتباره المؤشر الرئيسي للنجاح ومنذ نهاية الستينيات وخاصة مع تولي «ماكنمارا» رئاسة البنك، بدأ البنك يوجه عناية خاصة الى قضايا التوزيع، وبذلك أصبح، «النمو مع التوزيع» Growth With Distribution هو أحد محددات مشروعات تمويل البنك الدولي، فلم يقتصر البنك على تمويل المشروعات الكبرى للبنية الأساسية المادية مثل محطات توليد الكهرباء، والطرق، وشبكات المياه والصرف، بل اتجه أيضاً الى تمويل المشروعات الصحية والتعليمية ومشروعات التنمية الريفية⁽¹⁾.

وهناك مسألة أخرى تتعلق بدور البنك كوسيط مالي وهي الى أي مدى يستطيع أن ينأى بنفسه عن عملية «إخراج» البلدان المتوسطة الدخل من نطاق استحقاق المعونة، ان رأس مال القروض الخاصة يكون متاحاً في أغلب الأحيان دون قيد للبلدان النامية المستدينة ذات الجدارة الائتمانية ويقدم عموماً بأسعار فائدة رخيصة دون المشروطة المرتبطة بقروض البنك، ومع ذلك لا يزال هناك دور رئيسي يتعين على البنك أن يقوم به إذ لا يمكن في أحيان كثيرة تنفيذ مشاريع البنية الأساسية الضخمة - الكهرباء والطرق، الاتصالات السلكية - المفتوحة الآن امام القطاع الخاص دون الدعم التقني والسياسي، والضمانات والمشاركة في التمويل من جانب هيئة مثل البنك الدولي، وقضلاً عن ذلك هناك بلدان عديدة لم يتم

(1) د. حازم البيلالوي / المرجع السابق/ ص 167-168

«إخراجها» بصورة قاطعة من نطاق استحقاق القروض المسيرة وتحتاج الى مزيج من المعونة والتمويل بشروط تجارية⁽¹⁾.

أهداف البنك الدولي:

إعادة اعمار الدول الأوروبية الخارجة من الحرب، وتمويل المشاريع الإنتاجية والمشاريع العمرانية ودعم الاستثمارات المباشرة المتنوعة في تلك الدول وخاصة الاستثمارات الإنتاجية هدف من جملة أهداف التي تتبناه البنك الدولي وخلال عشرة سنوات الأولى من عمر البنك الدولي، كانت الدول الأوروبية هي الجبهة المستفيدة بالدرجة الأولى، ثم اتجهت مساعدات البنك الى البلدان النامية التي تعاني من الفقر الشديد والجوع والجفاف، حيث هناك مئات الملايين من مهمشين يعيشون في الفقر والجوع وليست جميعها من دول القارة الأفريقية بل امتدت الى شبه القارة الهندية ودول جنوب شرق اسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية التي ليست باستطاعتهم الالتجاء الى الاسواق المالية الدولية...

تمتلك البنك الدولي حكومات البلدان الأعضاء، والبلدان الأعضاء في هذا البنك هي نفسها البلدان التي تتمتع بالعضوية في صندوق النقد الدولي، وطريقة التصويت هي نفسها المتبعة في الصندوق من حيث مساهمة كل بلد، ويتولى هذا البنك أمر تنظيم الاستثمار الدولي والائتمان الطويل الآجل، ولقد نصت المادة الأولى من الاتفاقية الخاصة بإنشاء البنك على أنه من أبرز أغراضه⁽²⁾:

- مساعدة البلدان الأعضاء التي تأثرت بظروف الحرب العالمية الثانية، على إعادة بناء مادمرته الحرب، وعلى استغلال موارد البلدان الأعضاء الإنتاجية على أفضل وجه ممكن.
- تشجيع الأفراد والمشاريع الخاصة على استثمار رؤوس أموالهم، للأغراض الإنتاجية في البلدان الأعضاء وإذا لم يتمكن البلد العضو من الحصول على القروض

(1) جيران في عالم واحد / المرجع السابق / ص 205

(2) د.وسام ملاك / المرجع السابق / ص 414

الخارجية من افراد وهيئات خاصة فبأمكانه التوجه الى البنك الدولي لمده بالقروض، أو لضمان القروض الممنوحة.

- بذل الجهد من أجل نمو التجارة الدولية نمواً متوازناً طويل الأجل والعمل على توازن موازين المدفوعات الدولية من خلال تشجيع الاستثمار الدولي لتنمية الموارد الإنتاجية في البلدان الأعضاء.
- ترتيب القروض أو ضمانات القروض المطلوبة من البنك الدولي تبعاً لأهمية المشروعات المراد تمويلها ولدرجة الحاجة إليها. انظر جدول رقم (27).

جدول رقم (27)

مساعداات التنمية الرسمية عام 1986

الدولة	المبلغ المساعداات ملايين الدولارات	النسبة من الدخل القومي
الولايات المتحدة الأمريكية	7.598	0.21%
اليابان	6.819	0.28%
فرنسا	3.790	0.77%
ألمانيا	2.767	0.45%
كندا	1.535	0.47%
بريطانيا	1.432	0.33%
فلمند	1.268	1.02%
إيطاليا	1.105	0.32%
إستراليا	773	0.45%
السويد	737	0.80%

إحصاءات البنك الدولي 1989

تقلاً عن المرجع / د. شوقي ناجي / ائارة الأعمال الدولية / الطبعة الأولى / الأردن/ ص 151.

وتقوم الفكرة الأساسية من وراء قروض البنك على توفير مصدر لتمويل الدول غير القادرة على الالتجاء إلى الأسواق المالية الدولية، وكذلك فإن عملاء البنك هم الدول الفقيرة والأقل نمواً، ومتى تحسنت الأوضاع الاقتصادية للدولة وأصبحت قادرة على الالتجاء إلى السوق المالية فإن قروض البنك تتوقف عنها، ويقال إن الدولة «تخرجت» (Graduated) وأصبحت قادرة على الافتراض التجاري، وتتم قروض البنك بضممان من الحكومات في الدول المعنية أى أن قروض البنك دائماً قروض سيادية (Sovereign Loans)، وقد تطورت مجالات قروض البنك مع تطور الأوضاع الاقتصادية العالمية من ناحية وتطور الفكر الاقتصادي في مجال التنمية من ناحية أخرى، ففي المرحلة الأولى انصب معظم اهتمام البنك على المشروعات البني الأساسية وإعادة تعمير الصناعات الأوروبية⁽¹⁾. وهناك دور بارز ومشرف للبنك الدولي مع صندوق النقد الدولي جنباً مع جنب وبالتكامل سجلاً لتحقيق عائد اجتماعي جيد بالإضافة إلى تحقيق البنك الدولي مستوى رفيع في عملياته الاستثمارية في مجال التنمية وفي مجال منح القروض للدول النامية لمعالجة اختلاله الاقتصادي، وكذلك البنك له دور متميز في تنشيط الاستثمار للقطاع الخاص في البلدان النامية بغية النهوض بالقطاع الخاص للقيام بدوره في بناء اقتصاد حر، ثم في بداية التسعينيات اتجه اهتمام البنك الدولي صوب البلدان الاشتراكية بعد زوال النظام الاشتراكي والكتلة الاشتراكية ومساعدتهم في خصخصة مشاريعهم الصناعية وقيام الاستثمارات الخاصة وتشجيع بناء اقتصاد السوق الحر فيها.

ومع الثمانينات اتجهت مشروعات البنك الدولي إلى ما عرف ببرامج التكيف الهيكلي Structural Adjustment Loans وهو ما بدأ يخرج من مجرد تمويل مشروعات محددة إلى نوع من التمويل البرامجي (Programs Financing)، حيث يمول البنك قيام الدولة بسياسات معينة قد تكون سياسة إعادة هيكلة الاقتصاد أو الانتقال إلى القطاع الخاص وتخصيص بعض المشروعات العامة، وقد ارتبط هذا التغير في اهتمامات البنك بتطور مقابل في مفهوم البنك للتنمية، ففي الفترة الأولى التي سادت فيها مفاهيم النمو الاقتصادي المرتبط

(1) د. حازم البيلال / المرجع السابق / ص 44

بمعدل الدخل الفردي (Percapital Income) كان التركيز متجهاً الى المشروعات الاقتصادية ذات العائد الاقتصادي على نمو الناتج القومي⁽¹⁾.
وطبقاً لتقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم الصادر في عام 1988 انخفضت اسعار المواد الأولية فيما بين عام 1980 و 1986 انخفاضاً حاداً وهبطت اسعار النفط الخام بصورة أكثر حدة، بحيث انخفض النمو في المجموعة الدول النفطية بمتوسط يزيد على 3٪ من عام 1980 الى عام 1987 مقابل نمو بلغ 8٪ خلال فترة من عام 1973 الى 1980 وكانت الاسعار الحقيقية للسلع الأولية في نهاية عام 1987 بحيث تقل بحوالي 32٪ عن متوسط الذي بلغته فيما بين عامي 1980 و 1984 وكان سبب في هذا التدهور هو مجموع سياسات النمو والتجارة في البلدان الصناعية وبعد فترة من «الأفراط في الأقراض والأقراض» جاءت نقطة التحول في اواخر الثمانينات استنزفت الموارد من الجانيين: استنزفت السيولة لدى الدول الدائنة واستنزفت القدرة على الدفع لدى الدول المدينة⁽²⁾.

(1) نفس المصدر السابق

(2) د. فؤاد مرسى / المرجع السابق / ص 262-263

جدول رقم (28)
مؤشرات الدين في البلدان النامية
«نسب مئوية»

1987	1985	1975	
21.0	21.8	13.7	جميع البلدان النامية
37.6	35.9	15.7	نسبة خدمة الدين نسبة الدين / الناتج القومي الاجمالي
32.7	33.9	24.0	البلدان المتقللة بالدين
55.9	49.5	18.1	نسبة خدمة الدين نسبة الدين / الناتج القومي الاجمالي
34.7	17.9	10.2	أفريقيا متخففة الدخل نسبة خدمة الدين نسبة الدين / الناتج القومي الاجمالي

المصدر / البنك الدولي، تقرير التنمية في العام 1988
نقلًا من المرجع / د. فؤاد مرسى / الرأسمالية تهدد نفسها / ص 263

ولأهمية دور البنك الدولي ومساهمته الفاعلة في عملية التنمية وتشجيع الاستثمارات ولاسيما في القطاعات الإنتاجية والمشاريع الاقتصادية وخاصة في الدول النامية، ومنح القروض والمساعدات للحكومات تلك ولقاء ضمانات مناسبة بغية استرداد مبلغ القرض، وكذلك منح القروض والمساعدات للقطاع الخاص لتنشيط عملية الاستثمار واتساع قاعدة الاقتصاد الحر لتؤدي بدورها الى زيادة الناتج القومي وتحسين دخل الفرد وخاصة مستوى الدخل في الدول النامية. أنظر جدول رقم (29). ولضخامة اعمال التنمية واتساع حجم الدول المطالبة للمساعدة فقد توزعت اعمال البنك الدولي للإنشاء والتعمير على ثلاث مؤسسات متخصصة.

جدول رقم (29)

عدد السكان ومستوى الدخل لبعض دول الشرق الأوسط حتى عام 1989

الدولة	السكان ملايين	الدخل للفرد الواحد دولار
الجزائر	21.3	1.950
مصر	46.0	560
العراق	17.5	2.410
الأردن	3.0	1.100
الكويت	1.7	17.880
ليبيا	3.5	6.350
المغرب	22.8	800
السعودية	10.4	12.230
سوريا	9.0	700
تونس	7.0	1.200

إحصاءات البنك الدولي 1989

نقلًا عن المرجع / د. شوقي ناجي / إدارة الأعمال الدولية / الطبعة الأولى / الأردن / 2002 / ص 145

وإذا كان البنك يقوم بدوره عن طريق التمويل فإنه لا يقل أهمية عن ذلك ما تتضمنه هذه القروض من شروط للسياسة الاقتصادية وإن كان ذلك أقل وضوحاً بالمقارنة بصندوق النقد الدولي، فقروض البنك وخاصة تلك المتعلقة بالأصلاح الاقتصادي والتكليف الهيكلي، إنما هي قروض لضمان تنفيذ سياسات اقتصادية محددة بأكثر مما هي قروض لتنفيذ مشروعات معينة، وقد يتجه البنك الدولي ليكون مصدراً للمعرفة وتقديم النصح بأكثر من كونه مصدراً لتوفير المواد المالية، وفي كثير من الأحيان تكون قروض البنك الدولي وخاصة صندوق النقد الدولي هي شرطاً لكي تستطيع الدولة الحصول على التمويل من المصادر التجارية وإشارة إلى المستثمرين الأجانب بسلامة الأوضاع الاقتصادية في الدولة المدينة وهنا تجدر الإشارة إلى أن الفلسفة الاقتصادية التي سادت دوائر البنك قد تغيرت مع

الزمن فالبنك يدعو منذ نهاية الثمانينات الى تشجيع دور القطاع الخاص وتقليص دور الدولة والأهتمام بصناعات التصدير، في حين كان البنك من المدافعين عن تدخل الدولة المتزايد في النشاط الاقتصادي في الخمسينيات والستينيات⁽¹⁾. وفضلاً عن ذلك ليس هناك من سبب يدعو البنك الدولي الى عدم استخدام مكانته البارزة في الأسواق من أجل تخفيف تحفظه ازاء حجم الاقتراض بالنسبة لقاعدة أسهم رأسماله، ومن شأن ذلك أن يتيح له جمع قدر اكبر من الأموال لأقراضها بشروط تجارية للبلدان المتوسط الدخل الناجحة، مما يؤدي الى تنوع مصادر التمويل التي تعتمد عليها تلك البلدان، إن مثل هذا التوسع لن يتطوي على أية مطالب تقع على عائق حملة أسهم البنك من البلدان الصناعية والتي سيكون إسهامها في صورة رأس مال «تحت الطلب» لم تبدأ المطالبة بسداده بعد الدور الكبير والتنامي باستمرار للمؤسسة المالية الدولية يعد طريقة أخرى يمكن بها تعزيز التنمية الناجحة من خلال العمل حسب الاتجاهات السائدة في الأسواق وبالدعم لها⁽²⁾.

إذا كان البنك الدولي هو المؤسسة الرئيسية في توفير التمويل طويل الأجل لأغراض التنمية فإنه سرعان ماتمخض عن مؤسسات شقيقة تعمل معه في إطار مايسمى بمجموعة البنك الدولي (The World Bank Group) وهي تشمل⁽³⁾: مؤسسة التمويل الدولية ((International Finance Corporation (IFC)) وهيئة التنمية الدولية ((International Development Association (IDA)) وأخيراً الوكالة المتعددة الأطراف لضمانة الاستثمار (Multilateral Investment Guarantee Agency (MIGA)).

(1) د.حازم البيلالوي / المرجع السابق / ص 45

(2) جيران في عالم واحد / المرجع السابق / ص 205-206

(3) د.حازم البيلالوي / المرجع السابق / ص 45

جدول رقم (30)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية والنمو في تدفقات الاستثمارات المباشرة
حسب مجموعات الدخل للفترة 1987 – 1993

المعدل السنوي لتدفقات الاستثمار المباشر (ملايين الدولارات)		المعدل السنوي للنمو / نسبة		مجموعة الدخل
93 – 90	89 – 87	93 – 90	89 – 87	
(31) 13.595	(28) 5.830	70	26	الدخل الوطني
(5) 2.392	(14) 2.863	6	30	باستثناء الصين
(31) 13.638	(26) 5.236	26	60	الدخل المتوسط الوطني
(39) 17.071	(46) 9.415	19	25	الدخل المتوسط العالمي
44.303	20.428	35	30	كل الدول النامية

المصدر / البنك الدولي / 1995 جداول الدين الدولي / التمويل الدولي من أجل الدول النامية (1995-1996)
تقلاً عن المرجع / د. غازي عبدالرازق النقاش/ التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية - الطبعة الثانية / الأردن/ ص 266.

مكونات البنك الدولي:

مؤسسة التمويل الدولية:

المؤسسة المالية الدولية هي بمثابة بنك أعمال دولي، إذ انها الجهاز الدولي الأوسع الذي يتمتع بصلاحيات استثمار رؤوس أموال ذات مصادر عامة لتمويل مشروعات خاصة مشجعاً في الوقت عينه استثمار رؤوس أموال الخاصة المحلية والأجنبية في مشروعات مماثلة وفي ممارستها لنشاطها تقوم المؤسسة المالية الدولية بالتالي⁽¹⁾:

- 1- الاستثمار المباشر في مشروعات خاصة ذات طابع إنتاجي.
- 2- المشاركة في تحديد المشروعات القابلة للتنفيذ ومن ثم ترويجها.

⁽¹⁾ د. وسام ملاك / المرجع السابق / ص 417

- 3- الأسهم في إنشاء وتمويل وتطوير الشركات المالية وباقي المؤسسات التي تسهم في تطوير القطاع الخاص.
- 4- تشجيع نمو الأسواق المالية في البلدان النامية.
- 5- إبراز الفوائد التي قد تعود على المستثمرين في البلدان المصدرة لرؤوس الأموال، إذا ما وظفوا رؤوس أموالهم في مشروعات خاصة منشأة في البلدان النامية.
- 6- تقديم المشورة للبلدان النامية فيما يتعلق بالأجراءات المرتبطة بخلق مناخ موات للتوسع في الاستثمارات الخاصة.

أما مؤسسة التمويل الدولية فقد انشئت في 1956 لتشمل فرع البنك الدولي المهتم بتنمية القطاع الخاص، فقد سبق أن رأينا أن قروض البنك الدولي تخصص للحكومات أو بضمانها ومن ثم فإنها تعمل من خلال القطاع العام ولذلك رأى أنه من الضروري العمل أيضاً على تشجيع القطاع الخاص فانشئت هذه المؤسسة التي تقوم بالتمويل عن طريق المساهمة، من شأنه أن يشجع المثمرين من القطاع الخاص على دخول ميدان الاستثمار، وتقوم فلسفة المؤسسة على بيع حصتها من الشركات بعد أن تقف على قدميها، ولذلك فإن مساهمتها هي نوع من تشجيع الاستثمار وترويجه وذلك بفرض تكوين حافطة استثمارية دائمة⁽¹⁾.

الجمعية الدولية للتنمية:-

يتأني الموارد المالية للجمعية الدولية للتنمية من اكتتاب الدول الأعضاء ومساهماتها الإضافية أيضاً تشتمل هذه الموارد على الهبات التي يقدمها البنك بعد أن يقتطعها من أرباحه الخاصة أو من الأرباح الناشئة عن توظيفاته المالية واستناداً إلى نظام الجمعية الأساسي فإن البلدان الأعضاء تتوزع على مجموعتين، المجموعة الأولى وهي تشمل في البلدان الصناعية بالإضافة إلى أفريقيا الجنوبية والكويت والامارات العربية المتحدة، أما المجموعة الثانية فهي

(1) د. حازم البيلاوي / المرجع السابق / ص 45

تشمل البلدان النامية⁽¹⁾ تم انشاء هذه الجمعية في عام 1960 وخاصة بمنح المساعدات والقروض طويلة الأجل للدول النامية بسعر الفائدة بمحدود (0.75 في المائة) وان تلك القروض والمساعدات قد شملت في الفترة السابقة معظم الدول الفقيرة وقليلة النمو بما فيها الهند ودول جنوب شرق اسيا.

الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار:

فمع رغبة البنك الدولي في تهيئة المناخ المناسب للاستثمار الخاص في الدول النامية فقد رأي إنشاء هذه المؤسسة الجديدة لتقديم نوع من ضمان الاستثمارات الأجنبية الخاصة ضد المخاطر غير التجارية التي قد تتعرض لها في البلد المضيف مثل التأمين أو منع التحويل للعملات الأجنبية فعلى الرغم من ان معظم الدول الصناعية تعرف مؤسسات وطنية لضمان استثمارات مواطنيها في الخارج ضد المخاطر غير التجارية، فقد رأى أن هناك حاجة الى إنشاء هذه الوكالة الدولية لتوفير هذه الضمانات للمستثمرين الأجانب الذين يستثمرون في دول أخرى ومن شأن ذلك في نظر البنك الدولي أن يؤدي الى تحسين المناخ العام للاستثمار وخاصة في الدول النامية. وتكون هذه المؤسسات مع المؤسسة الأم (البنك الدولي) مجموعة البنك الدولي وهي تتكاتف فيما بينها لتنفيذ سياسات البنك الدولي في ميدان تمويل التنمية الاقتصادية⁽²⁾.

حيث أن اعمال الوكالة متعددة الأطراف، اتسعت نطاقها من جراء التحول الذي طرأ على دول أوروبا الشرقية والدول الكتلة الاشتراكية حيث زاد حجم الطلب على المساعدات والأرشادات التي تقدمها الوكالة بخصوص الاستثمارات، وتنشيط الحركة التجارية وقيام مشاريع صناعية ومعالجة الاختلالات في الاقتصاد التي تراكمت لسنوات مضت، ثم الاعتماد على الانفتاح الاقتصادي لتحسين الأوضاع المعاشية للأفراد. انظر جدول رقم (31).

(1) د.وسام ملاك / المرجع السابق / ص 415

(2) د.حازم البيلاوي / المرجع السابق / ص 46

جدول رقم (31)
الدخل القومي الأجمالي للفرد لبعض دول اسيا (1989)

الدولة	الدخل القومي الأجمالي للفرد بالدولار
بنغلادش	130
الصين	300
الهند	260
ماليزيا	1860
الباكستان	390
الفلبين	760
سنغافورة	5240
كوريا	2110

إحصاءات البنك الدولي 1989
تقلاً عن المرجع د. شوقي ناجي جواد / إدارة الأعمال الدولية / الطبعة الأولى / الأردن / 2002 / ص 147

منظمة التجارة العالمية (WTO) World Trade Organization

التطور التاريخي لفكرة انشاء المنظمة:-

كانت دول العالم بعد أنتهاء الحرب العالمية الثانية بأمس الحاجة الى تنشيط وتسريع النمو الاقتصادي وتحويل اقتصاد بلدانهم الى الاقتصاد الحر، وتحرير الأسواق وفتح الحدود، وزيادة الإنتاج وتغير أنماط الإنتاج والاستهلاك وتصدير الفائض من الإنتاج الى خارج حدود بلدانهم، واستيراد ما يحتاجون من المواد الأولية ومواد الخام، ولذلك ولأجل الوصول الى حلول وآليات بخصوص تسهيل أمور التجارة تم التفاوض بين الدول لغرض الاتفاق على عدد من القواعد والضوابط بخصوص التجارة الدولية واليات هذا التفاوض واحترام حقوق كافة الأطراف وأنتهت بالتوقيع على اتفاقية (الجات) الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة والهدف الرئيسي من هذه الاتفاقية هو إزالة الحواجز والعقبات أمام التجارة الدولية وحث الدول لتشجيع التجارة الدولية وزيادة حجمها حيث أن (الجات) التي

وقعت على اتفاقيتها في عام 1947 من قبل (23) دولة ظهرت الى الوجود كحل مؤقت لحين انشاء منظمة التجارة الدولية....

أما تأثير الأفكار الكينزية فقد انعكس في التخوف من أن يؤدي الأخذ بنظام جديد للتجارة الدولية الى شل قدرة الحكومات على اتخاذ السياسات الداخلية اللازمة لحماية مستوى الاستخدام والدخل القومي ومن هنا كان اهتمام معظم الدول الأوروبية بتأكيد دور الدولة في الحياة الاقتصادية وأخيراً فإن أصوات الدول النامية بدت في اهتمامها بضرورة الإشارة الى حاجة الدول النامية الى حصول على رؤوس الأموال بشروط مناسبة فضلاً عن تشكيكها في قدرة الأسواق على تحديد الأسعار العادلة للمواد الأولية، ويشير هنا الى ان الاتحاد السوفيتي الذي وجهت اليه الدعوة لحضور الاجتماع لم يمبرراً للمشاركة في هذا الاجتماع فقد شارك في اجتماعات هافانا (56) دولة وصدر عنها ميثاق هافانا لمنظمة التجارة الدولية، غير ان هذا الميثاق لم ير النور بعد رفض الولايات المتحدة الأمريكية التصديق عليه وهكذا ولدت «الجات» التي كان الاعتقاد بانها ترتيب مؤقت فاذا بها تستمر لما يقرب من خمسين عاماً حتى اقرزت في 1994 في مؤتمر مراكش «منظمة التجارة العالمية» التي حققت أخيراً ماهدف إليه ميثاق هافانا⁽¹⁾.

مرت المنظمة العالمية للتجارة بمرحلة اختبار طويلة فقد اقترح كورديل هل في البداية فكرة انشاء منظمة دولية للتجارة في مجلس النواب الأمريكي أثناء الحرب العالمية الأولى، ثم طرحت الفكرة في المؤتمر الاقتصادي العالمي المنعقد عام 1927 والمؤتمر الدولي السابع للدول الأمريكية المنعقد في مونتيفيديو عام 1933. وفي ميثاق الأطلس الصادر في عام 1941 اقترح الرئيس روزفلت ورئيس الوزراء نشرشل مبادرة جديدة تعزز وصول «جميع الدول كبيرها وصغيرها المنتصرة والمهزمة الى التجارة والمواد الخام في العالم والمطلوبة لازدهارها» وبعد ذلك دعا الاجتماع الأول للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 1946 الى عقد مؤتمر بشأن التجارة والعمالة، وقد اعترفت اللجنة التحضيرية لهذا المؤتمر بالميثاق المقترح والمتعلق بانشاء منظمة دولية للتجارة. ثم اختتم مؤتمر هافانا اعماله في عام 1948 بأيرام

(1) نفس المرجع السابق / ص من (56-57)

اتفاقية بين ثلاثة وخمسين بلداً وأدرج ميثاق هافانا في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة الموقع في شهر أكتوبر 1947 (والذي يخفّض بشكل شامل الحواجز التجارية والتمييز ويعالج أيضاً العمالة، والتنمية الحواجز التقييدية، واتفاقات السلع الاساسية) وأنشاء منظمة دولية للتجارة⁽¹⁾. توافرت في اتفاقية «الجات» وفي جولاتها المتعاقبة عوامل القوة والدفع باتجاه تحرير التجارة الدولية وتسهيل التبادل الدولي للسلع والمنسوجات والخدمات وانتعاش الاقتصاد لبلدان كثيرة وخاصة الدول الصناعية المتقدمة، وتقديم كثير من الخدمات باتجاه نمو وانتعاش الاسواق المالية العالمية، وانتقال وحركة رؤوس الأموال والاستثمارات المباشرة بين البلدان العالم بحرية دون عراقيل والحواجز.

وفي ختام جولة أوروغواي للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) في عام 1993، وبعد ذلك في مراكش في شهر ابريل 1994، وافق مجتمع الدول على انشاء منظمة عالمية للتجارة على أن تدخل الى حيز التنفيذ في أول يناير 1995، من أجل تنفيذ جولة أوروغواي، وتوفير منبرا للمفاوضات وتدير الآليات الجديدة لتسوية المنازعات واستعراض السياسات التجارية، والتنسيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل تحقيق قدر اكبر من تماسك في عملية صنع القرار الاقتصادي على الصعيد العالمي. ويتمثل الهدف الأساسي للمنظمة العالمية للتجارة في خلق اطار شامل من القواعد يحكم النظام التجاري بأوسع معانيه، بما في ذلك هدف التنمية المستدامة، مثلما نصت عليه معاهدة المنظمة العالمية للتجارة، ولا مناص من حدوث احتكاكات، عندما يجرى وضع القواعد المشتركة بين البلدان ذات المستويات المختلفة من التنمية، ونظم الحكم بيد أنه في المدى الطويل، لن يكون هناك صراع بين التجارة الحرة وطموحات التنمية المستدامة، وتحسين المستويات الاجتماعية لأنه كلما تطورت البلدان رغبتم بطبيعة الحال في الأخذ بمستويات أعلى⁽²⁾. ولم يقتصر الأمر على مجرد إنشاء منظمة دولية جديدة للتجارة، بل صاحب ذلك توسع كبير في مجال نشاطها فلم يقتصر الأمر على تجارة سلع الصناعية كما كانت الحال مع

(1) جيران في عالم واحد / المرجع السابق / ص ص (177-178)

(2) نفس المرجع السابق / ص ص (178-179)

«الجات» بل شمل أيضاً الزراعة فضلاً عن الخدمات والملكية الفكرية، بالإضافة الى مبادئ إليه من انشاء جهاز قانوني لرقابة التقيد بأحكام اتفاقية هذه المنظمة الجديدة، ومع هذا التعبير المؤسسي، أخذت السياسات المطبقة في التطور بدورها، فبدأ اقتصاد السوق في استعادة مكانته، وذلك بعد أن ظهرت بوادر الوهم على الأداء الاقتصادي في الدول الرفاهية والتدخل (Welfare State) في الدول الصناعية وبعد فشل العديد من تجارب التنمية الاقتصادية المعتمدة على المبالغة في دور الدولة، وأخيراً بعد سقوط النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا، وهكذا ظهرت سياسات التخصيصية (Privatization) والأصلاح الاقتصادي (Economic Reform) والاقتصادات الانتقالية (Economics In Transitions)، وكلها تعبر عن استعادة دور السوق وتضييق دور الدولة في الاقتصاد⁽¹⁾.

بات من الممكن انتقال وحدات من المشروعات الإنتاجية بالكامل عبر الحدود وبين البلدان العالم بفضل تطبيق وميزان مبادئ المنظمة العالمية للتجارة التي ترسخت دولياً، والتي كانت في السابق تعتبر من غير الممكنات، حيث كان ينحصر التبادل التجاري الدولي في السلع والخدمات حصراً دون سواها، هذا وإن الثورة العلمية في مجال الاتصالات والمواصلات ثم ابتكار الوسائل التكنولوجية المتقدمة والمتطورة ساهمت بشكل فعال في إزالة حواجز الحدود وقدرتها، هذا وأن تدويل رؤوس الأموال للاستثمار والانتقال بها بعيداً بغرض الحصول على الأرباح الطائلة حيثما يريدونها المستثمرون، وتوحيد الأسواق العالمية وسرعة تحويل الأموال إليها احدى افرازات العولمة الاقتصادية. اضافة الى حركة الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات التي تهمين على اكبر حجم من اقتصاديات العالم. وتقوم بعمليات الاستيراد والتصدير مباشرة والاشراف على معظم المشاريع الصناعية والاستثمارية في العالم. انظر جدول رقم (32).

(1) د.حازم البيلوي / للمرجع السابق / ص150

جدول رقم (32)
نسب الصادرات من السلع الأولية لبعض الدول النامية

الدولة	نسب التصدير
شيلي	72
مصر	77
هندوراس	76
اندونيسيا	74
ايوان	87
العراق	93
المكسيك	82
نيجيريا	92
السعودية	88
زائير	100

احصاءات البنك الدولي 1989
تقلاً عن المرجع / د. شولي ناجي جواد / ادارة الأعمال الدولية / 2002 / ص 141

وفي السبعينات تمكنت معدلات نمو التجارة الخارجية من تخطي معدلات نمو الإنتاج الصناعي ومن ثم تميزت تلك الفترة بالدور المتزايد للتجارة الدولية، وبدأت الثمانينات وهي تطرح ذلك التناقض الجا ثم داخل النمط التقليدي لتقسيم العمل الدولي، التناقض الحاد بين النمو السريع في الصادرات السلع الصناعية والنمو البطيء في صادرات المواد الأولية وكشف تطور السوق العالمية في الواقع عن الاحتكار المتزايد للأنتاج، وتركيز رأس المال والتدخل المتزايد للدولة في الاقتصاد ممثلين في السيطرة الشاملة للمشروعات متخطية القوميات التي تسيطر على نصف التجارة الدولية ومن ثم اصبحت مشكلة الأسواق الخارجية اكثر حدة من ذي قبل⁽¹⁾. وفي الثمانينيات معدلات النمو الصناعي لدى اليابان أكبر مما موجود لدى

⁽¹⁾ د.غزاد مرسي / المرجع السابق / ص 165

الدول الأوروبية والولايات المتحدة إضافة الى تفوق اليابان في الأسواق المالية الحديثة وصناعة الالكترونيات على مثيلاتها من الأوروبيين. انظر جدول رقم (33).

جدول رقم (33)

معدلات النمو الصناعي في الثمانينيات (بالنسبة المئوية)

السنة 1979 - 1989	البلد
4.6	اليابان
2.6	الولايات المتحدة
2	الجماعة الاقتصادية الأوروبية
1.8	الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة
2.2	الاتحاد السوفيتي
1.1	وسط أوروبا

المصدر / مجلس المستشارين الاقتصاديين 1995

(واشنطن - مكتب النشر الحكومي) ص 419

نقلًا من المرجع / لستروثارو / الصراع على القمة / ترجمة: احمد فؤاد بليغ / سلسلة كتب عالم المعرفة / 1995 / ص 81.

فان الألمان يفضلون أن يمضوا سريعاً جداً، وإذا استطاعت أوروبا أن تضع جزءاً مهماً من وسط أوروبا وشرقيها جنياً الى جنب مع أوروبا الغربية في سوق مشتركة موسعة⁽¹⁾.

وتتصدى المصارف الدولية الخاصة بالضرورة لمهمة تلبية احتياجات التمويل - التمويل التجارية الدولية، وتويل الإنتاج الدولي، ولاجديد في التويل التجارية سوى تمويل صادرات السلع الرأسمالية وتدخل الدولة لإعادة تدويل اعتمادات التصدير بأسعار فائدة تفضيلية والتأمين ضد المخاطر النوعية المرتبطة بالتصدير، أما التمويل الإنتاج الدولي فيجرى في اعقاب المشروعات المتخططة للقوميات التي تعد استراتيجيتها كما تعلم من منظور - كوني من حيث الإنتاج والتسويق والتمويل اتساقاً مع تدويل العملية الإنتاجية، وتتولى

⁽¹⁾ لستروثارو / المرجع السابق / ص 124

المصارف الدولية الخاصة بتقديم التمويل متعدد الجنسيات أو المتخطي للقوميات، ونظراً لضخامة الاستثمارات المطلوبة فإن تلك المصارف تتجمع لتقديم التمويل، كما تتولى الإدارة الدولية للسيولة المتوافرة لدى الشروعات⁽¹⁾. وفي جدول رقم (34) يبين الدور المتميز للمصارف الدولية في تنشيط عمليات التجارة الدولية والاستثمارات متعددة الاتجاهات.

جدول رقم (34) الأقراض المصرفي الدولي

مليار دولار			
البالغ	القائم	التغيرات	
نهاية 1973	نهاية 1980	من نهاية 1973 إلى نهاية 1980	
27	137	150+	الأقراض الدولي بالعملة المحلية:
23	152	129+	مصارف في الولايات المتحدة
			مصارف في البلدان الأخرى
188	751	563+	الأقراض بعملة أجنبية
28	100	72+	1- مصارف في السوق الأوروبية
24	141	117+	2- مصارف في كندا واليابان
			3- فروع خارجية للمصارف الأمريكية
290	1321	1031+	إجمالي الأقراض الدولي
170	810	640+	صافي الأقراض الدولي

المصدر: مصرف التسويات الدولية، بازل
تقلاً المصدر / د. فؤاد مرسى / الرأسمالية تجمد نفسها / سلسلة من عالم المعرفة / 1990 / ص 225

(1) د. فؤاد مرسى / المرجع السابق / ص 225

المؤسسات والمنظمات الإقليمية

بعد الحرب العالمية الثانية وخلال وضع ترتيبات وأسس مناسبة للنظام العالمي الجديد، ظهرت الى الوجود تجمعات اقتصادية إقليمية تسعى الى التكامل الاقتصادي بين بلدانها وتنمية اقتصادها ونمو إنتاجها وقيام التجارة وتنشيط التبادل التجاري بين بلدان الأقليم الواحد، وتوسيع الصادرات وتسهيل الاندماج ودعم العمليات الديمقراطية وتعزيز حركة الأسواق المشتركة والأسواق المالية فيها ويات واضحاً للعيان تنامي تلك التجمعات الإقليمية الاقتصادية والسياسية في مناطق واسعة في بقاع الأرض ثم تطورها تدريجياً لتصبح تلك منظمات ومؤسسات إقليمية، وبالأمكان ملاحظة وجود العلاقات بين تلك المنظمات مع المؤسسات الدولية الرسمية والتي كانت في خدمة نظام العولمة الاقتصادية وفي خدمة النظام العالمي الجديد.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد»-

فقد لوحظ أن الجات تحولت عملياً الى أداة في أيدي الدول الصناعية تراعي تطوير العلاقات التجارية بما يتفق مع مصالح هذه الدول، وليس الأمر كذلك مع الدول النامية، ولذلك لم يكن غريباً أن شعرت الدول النامية منذ البداية بأن «الجات» هي «ناد للأغنياء» يدافع عن مصالحهم بالدرجة الأولى، ومن هنا كانت الدعوة مستمرة لإيجاد جهاز يعنى بقضايا التجارة من وجهة نظر الدول النامية. وقد تبلورت هذه الدعوة في انشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية United Nations Conference On Trade And Development والمعروف باسم الأونكتاد (UNCTAD) في 1964. كجهاز يضم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ويتبع الجمعية العامة، وقد كان انشاء هذا الجهاز مثار جذب وارضاء بين الدول النامية من ناحية والدول الصناعية من ناحية أخرى⁽¹⁾. تشكيل مؤتمر للأمم المتحدة للتجارة والتنمية «أونكتاد» في عام

(1) د.حازم الببلاوى / المرجع السابق / ص 62-63.

1964 بعد حملة تبنتها مجموعة دول عدم الانحياز، ودعت فيها الى مؤتمر لقضايا التنمية انعقد بالقاهرة في صيف عام 1962 انتهت أعماله بوثيقة سميت «إعلان القاهرة» تعبر عن ضرورات التنمية وتركز على أهمية التجارة المتكافئة لزيادة موارد الدول النامية عن طريق التصدير بالإضافة الى زيادة معونات التنمية، ودعت الدول المجتمعة في المؤتمر القاهرة في ختام أعمالها الى العمل على عقد مؤتمر اقتصادي دولي في إطار الأمم المتحدة. لكن النتيجة العملية كانت هي اصرار الدول الصناعية المتقدمة على تهميش الاونكتاد وقصر دوره على البحث والدراسة لسياسات التنمية وتقديم المعونة الفنية والتحول من ثم الى منتدى دولي للمباحثات وتبادل لأراء وليس منظمة دولية للتفاوض بين الحكومات⁽¹⁾.

خدم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) على مدى نحو ثلاثين عاماً منذ انشائه، البلدان النامية بطرق عديدة، فقد كان في المحل الأول منيراً للتداول تم فيه إيلاء الاهتمام لمشكلاتها التجارية والأثمانية وألقيت فيه الأضواء على قضايا استرعت فيما بعد انتباه المجتمع الدولي (مثل المشكلات الخاصة بأقل البلدان نمواً، ونقل التكنولوجيا، والتجارة الدولية في الخدمات)، وقدم الأونكتاد دعماً كبيراً لجهود البلدان النامية لتوسيع التجارة والتعاون الاقتصادي فيما بينها على المستويات دون الإقليمية والأقليمية والأقاليمية، وكانت منطقة التجارة التفضيلية لشرق أفريقيا وجنوبها والنظام العام للتفضيلات بين البلدان النامية من بين أحدث الجهود في هذا الصدد⁽²⁾.

التعاون الاقتصادي الأوروبي -

كان من أهم التطورات ظهور ترتيبات إقليمية للتعاون الاقتصادي بين مجموعات متقاربة اقتصادياً ولعل أظهر وأنجح هذه التجارب هي تجربة الاتحاد الأوروبي (European Union) على أن التطور الاقتصادي والترابط المتزايد بين الاقتصادات المختلفة قد ساعدا

(1) د. فؤاد مرسى / المرجع السابق / ص 160-161

(2) جيران في عالم واحد / المرجع السابق / ص 290

على ظهور قضايا جديدة مثل ما أطلق عليه العولمة (Globalization)⁽¹⁾. ومع التوسيع الحكيم لن يكون هناك ما يحول دون أن يصبح البيت الأوروبي أضخم المناطق الاقتصادية في العالم وأكثرها ثراء، ففي أوروبا (850) مليوناً من السكان ذوى التعليم الجيد، ولا يوجد بها بلد دون المستوى المتوسط، ربما باستثناء ألبانيا، ولتصور ما كان يمكن أن يحدث لو أن القدرات العلمية عالية التقنية للاتحاد السوفيتي السابق قد تزوجت مع قدرات الألمان الإنتاجية ذات المرتبة العالمية، ومع الغاز الطبيعي من الكومنولث الجديد، لقد كان باستطاعة أوروبا أن تحقق الاكتفاء الذاتي في الطاقة، ولم يكن عليها أن تشغل بالها بنفط الخليج وعدم الاستقرار السياسي في تلك المنطقة، وإذا كان بناء البيت الأوروبي هو الجانب الإيجابي من المعادلة، فإن منع الهجرة هو الجانب السلبي منها، ذلك أن سكان وسط أوروبا وشرقيها لن يظلوا طويلاً على جانبهم من الحدود يكسبون عشر ما يكسبه أهل أوروبا الغربية، بل يجب أن يعطوا امتيازات خاصة في أسواق أوروبا الغربية للتعجيل بنموهم الاقتصادي⁽²⁾.

وكانت منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (OECD) قد قامت بتنظيم التعامل مع السلطات الأمريكية إزاء تنفيذ مشروع مارشال مما ساعد على إنشاء منبر للتنسيق والحوار بين الدول الأوروبية في المسائل الاقتصادية وفي 1956 شكلت لجنة عرفت باسم لجنة سباك نسبة إلى وزير خارجية بلجيكا الذي يرأسها قدمت تقديرها في 1956 لمجموعة من ست دول أوروبية هي ألمانيا، وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورج للنظر في تدعيم التعاون الاقتصادي الأوروبي وكان هذا التقرير هو أساس معاهدة روما التي وقعت في 1957 والتي أنشأت ما عرف بالاقتصاد الأوروبي والتي اشتهرت باسم السوق الأوروبية المشتركة (European Common Market)، وبعد وفاة ديغول زال الفيتوا الفرنسي وبدأت المفاوضات لتوسيع الجماعة الأوروبية ودخول إنجلترا وفي عام 1973 قبلت عضوية إنجلترا والدانمارك وإيرلندا وتوسعت المجموعة الأوروبية من مجموعة الست إلى مجموعة التسع، وبعد تغير النظم السياسية في إسبانيا والبرتغال واليونان قبلت هذه الدول ضمن المجموعة

(1) د. حازم البيلالوي / المرجع السابق / ص 150

(2) لسترونارو / المرجع السابق / ص 85-86.

الأوروبية، ثم توسعت المجموعة بضم الدول الاسكندنافية فيما بعد. وفي العام 1992 اتفقت دول المجموعة الأوروبية على انشاء السوق الأوروبية الوحدة (Single European Act)⁽¹⁾.

وفي جانب آخر توجد رابطة الدول السبع المكونة من المملكة المتحدة (UK) والسويد والنرويج والدانمارك والنمسا، والبرتغال، وسويسرا والتي تم التوقيع على هذه الرابطة في عام 1959 وعرفت بالرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (European Free Trade Association (EFTA)). ثم انضمت إليها فنلندا وإيسلندا، ثم انسحبت من هذه الرابطة بعض من الدول كالمملكة المتحدة والدانمارك في عام 1973 وبدأوا بالانضمام الى الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

(1) د. حازم البيلالي / المرجع السابق / ص من (212-213).

الفصل الثالث

أسواق المال العالمية

إن السوق المالية أو البورصة هي الوجه الآخر للاقتصاد الذي يوضح ويبين فيها نقاط الضعف والقوة فإذا كانت الاقتصاد بحاله مرضية فتكون السوق المالية أيضاً في أحسن الحال، والسوق المالية ببساطه هي المكان الذي يتم فيه عرض الأسهم والسندات والتبادل فيه أو المكان الذي يلتقي فيه الباعة مع المشترين ومن أجل أن تباع كمية من الأوراق المالية لأبد من وجود مشتريها وبالنظر لما لها من مكانة مرموقة ومؤثرة للأسواق المالية في الحياة الاقتصادية لكل البلدان من الضروري الاهتمام بها وتطويرها من الناحية التقنية وفي هذا الفصل وخلال ثلاث مباحث نأتي ونركز بالتفصيل حول ما يلي:-

المبحث الأول: طبيعة أسواق المال العالمية

المبحث الثاني: تطور أسواق المال العالمية

المبحث الثالث: أهم أسواق المال العالمية

المبحث الأول

طبيعة أسواق المال العالمية

نظراً لأهمية أسواق المال العالمية والدور الحيوي الذي تلعبه في الاقتصاد الوطني لكل البلد بشكل خاص والاقتصاد الدولي بشكل عام. يتم في هذا البحث إلقاء الضوء على طبيعة أسواق المال العالمية وتوضيح ماذا يقصد بأسواق المال وما مكوناتها والأدوات المالية التي تتعامل بها دولياً وما نوع التمويل الموجه صوب نشاط الوحدات الاقتصادية مع تركيز على كل الجوانب المتعلقة بها، ولكي يكون مدخلا من أجل التعرف على الأسواق المالية. لذا يركز هذا المبحث على:

- ما هي أسواق المال و ما أنواع الأموال و الأدوات المالية التي تتعامل بها في أسواق المال العالمية.
- أنواع أسواق المال.

ما هي أسواق المال:

السوق - أي سوق - هو المكان الذي يلتقي فيه البائعون مع المشترين، والبائعون والمشترون ما هم إلا بشر، ولكل بشر حالته النفسية التي تتشكل وتتغير حسب الظروف المحيطة به⁽¹⁾.

إن السوق المالية أو البورصة بتعبير آخر، هي الوجه الآخر للاقتصاد الذي يعكس ويوضح نقاط الضعف فيه بشكل دقيق، فإذا كان الاقتصاد بحالة جيدة كانت السوق المالية بأفضل حالاتها والعكس صحيح. إنها ببساطة المكان الذي يتم فيه تبادل الأسهم بين مالكيها، حيث يتواصل الباعة والمشترون من أجل إتمام هذه الصفقات، وبالتالي فلا تحصل في السوق المالية زيادة في كمية هذه الأوراق المالية الموجودة مسبقاً، بل هي ثابتة ولا تتغير،

(1) عبد المجيد المهيلى / التحليل الفني للأسواق المالية / الطبعة الثانية 2005 / ص 41

فالسوق المالية هي مجرد الموقع الذي تتم فيه تجارة الأوراق المالية، أما الأوراق المالية فهي التعبير الذي يطلقه المستثمرون على هذا النوع من أدوات الاستثمار، وتضم الأسهم والسندات وغيرها من أنواع الاستثمارات الأخرى⁽¹⁾.

البورصة هي السوق من نوع خاص يمكننا أن نعرفها بأنها سوق جملة لسلع غائية (غير موجودة) مادياً، إذا أنه يكفي أن يتفق الأشخاص على السعر لعقد الصفقة مباشرة فيما بينهما، وينطبق هذا بالتحديد على بورصة القيم المنقولة، إذا أن الحديث يدور عن الأسهم والسندات وشهادات الخزينة، التي لا تتميز كل منها بالمقارنة مع الأخرى التي تحمل القيمة الاسمية ذاتها إلا بالرقم الخاص بها. بالنتيجة، يتم في البورصة تداول سلع لا نراها والأهم هو الصفقة المعقودة ذاتها بالحكومة بالعروض والطلب اللذين يتغيران باستمرار أثناء الدوام المقرر للبورصة ومن الطبيعي أن تتأثر البورصة خلافاً للأسواق الأخرى بالتصريحات السياسية والتحولات الحاصلة في الآراء وأخيراً بالمعلومات والمعطيات المستجدة⁽²⁾ إن السوق المالية (البورصة) هي تماماً ما يميز اقتصاد السوق الحر، بل أكثر من ذلك أنها السوق الحر بعينه، فبدون تدخل الدولة أو أية هيئة تابعة لها يحدد المستثمرون أسعار أسهم الشركات التي يتم تداولها، والتي تعتبر (لمن يملكها) صك ملكية له في هذه الشركة، فإذا ارتأى أحدهم أن سعر السهم لشركة معينة مناسب فلن يتوانى عن شراء «حصته» في هذه الشركة⁽³⁾ تعتبر الأسواق المالية من الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني في كل بلد وشريان الاقتصاد الدولي ووسيلة مهمة من وسائل الترابط الدولي الحديث، وإن هذا الترابط يجعل التغير في إحدى الأسواق المالية سلباً أو إيجاباً قد تؤثر على الأسواق المالية المختلفة الأخرى في العالم.

سوق الأوراق المالية عبارة عن نظام يتم بموجبه الجمع بين البائعين والمشتريين لنوع معين من الأوراق أو لأصل مالي معين. وبمقدور المستثمرين بيع وشراء عدد من الأسهم والسندات داخل البورصة عن طريق السماسرة.

(1) بشر الموصلي / البورصة كيفية المضاربة والاستثمار / الطبعة الأولى 2003 / ص 10

(2) د. عامر لطفي / البورصة أسس الاستثمار والتوظيف / الطبعة الأولى 1999 / ص 93

(3) بشر الموصلي / المرجع السابق / ص 13

أنواع الأموال والأدوات المالية التي يتم التعامل بها في أسواق المال العالمية

تعتبر أسواق المال أو البورصة سوقاً للأوراق المالية يتم فيه تنفيذ وإبرام الصفقات أي شراء وبيع الأوراق المالية مما يؤدي الى التغير في الثروة أو في رأسمال الشركة. الورقة المالية تعتبر صكاً وذات حق في أصل معين وفي التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن هذا الأصل، أي أنها مستند ملكية أو دين.

بما أن كل الأرصدة المالية الموجودة في الودائع المصرفية أو صناديق التقاعد وما شابهما يتم استثمارها في الأسواق المالية، لذلك فإن أكثر من نصف الأمريكيين في الولايات المتحدة يساهمون سواء بشكل مباشر أو غير مباشر (بهذه الأرصدة) في البورصة فقد أثبت الخبراء الاقتصاديون أن الاستثمار في البورصة هو أكثر الطرق الاستثمارية أماناً من حيث الوقاية من الآثار التضخمية وذلك بالنظر الى العائد الثابت الذي تحققه مقارنة مع الأنواع الأخرى من الاستثمارات⁽¹⁾. والأوراق المالية هي الأسهم والسندات التي تصدرها الشركات الحكومية وغير الحكومية وكذلك أذونات الخزانة وشهادات الإيداع وغيرها، إلا أنها من أهم الأوراق المالية التي تتعامل بها في الأسواق المالية العالمية ما يلي:-

- 1- السندات Bonds
- 2- الأسهم العادية Common Stocks
- 3- الأسهم الممتازة Preferred Stocks
- 4- الأوراق المالية المشتقة Derived Securities

السندات - Bonds:

تقوم الشركات بزيادة رأسمالها إما ببيع أسهمها للمشتريين أو بإصدار السندات حيث يمثل السهم بالنسبة لصاحبه حصة في ملكية هذه الشركة أما السند فيمثل التزاماً أو ديناً على الشركة للغير ويعتبر من المطالبات عند إعداد ميزانية الشركة. فعندما تصدر الشركة هذه

(1) نفس المرجع السابق / ص ص (18-19)

السندات فإنها تفترض مالا من المستثمرين الذين يشترون هذه السندات وبذلك يمكننا تعريف السند Bonds بأنه دين يلتزم صاحبه (الشركة) بدفع نسبة ثابتة من الفائدة للدائن (المستثمر) لمدة محددة من مبلغ الدين الأصلي عند انتهاء هذه المدة وبذلك فإن الأسهم تمثل ملكية، أما السندات فهي تمثل قروضاً أو التزامات، بالطبع يوجد الكثير من الأوراق المالية التي تمثل ملكية غير الأسهم، كما يوجد أوراق مالية أخرى تمثل قروضاً غير السندات، إلا أن هذين النوعين هما الأكثر انتشاراً في الأسواق المالية⁽¹⁾.

يوجد عدة أنواع مختلفة من السندات، كالسندات المضمونة بأصول، والسندات العادية، والسندات من الدرجة الأولى أو من الدرجة الثانية وكل هذه أنواع لها تاريخ استحقاق محدد Fixed Maturity حيث ينبغي أداء هذه الالتزامات، ولحيلة هذه السندات الحق في الحصول على دخل ثابت أما يدفع سنوياً أو نصف أو فصلي بصرف النظر عن الدخل الذي حققته الشركة يحصل حملة السندات على فوائد قبل دفع توزيعات للملاك مع الأولوية في الحصول على كافة حقوقهم إذا ما تم بيع وتصفية أصول الشركة، وإذا توقفت أو تعثرت الشركة في سداد أى من هذه الحقوق (الفوائد وأصل القرص) فهذا يعنى الإفلاس القانوني للشركة⁽²⁾.

تعد السندات من أدوات سوق رأس المال وهي تتميز عن غيرها من أدوات الأسواق المالية بخصائص مختلفة وتضم أنواعاً (أو مجموعات) عديدة تتباين في مصادرها وفتراتها وتأثيراتها وتخضع عوائدها لمقاييس أو لمعايير متعددة، وتفسر تغيراتها بمعالجات تحليلية متفاوتة⁽³⁾. ويمكن التمييز بين النماذج الآتية⁽⁴⁾:

(1) نفس المرجع السابق / ص 61

(2) د. عبدالغفار حنفي / الاستثمار في بورصة الأوراق المالية طبعة 2004 / ص 38

(3) د. محمد عوض عبد الجواد و أ. على إبراهيم الشريقات / الاستثمار في البورصة الطبعة الأولى / 2006 / ص 106

(4) د. عامر لطفى / المرجع السابق / ص 89

- 1- السندات التقليدية: - يكون العائد ثابتاً خلال كامل فترة السند التي صدر من أجلها، ويتم دفع فوائد هذا النوع من السندات سنوياً، كما يمكن امتلاك السند (أي إعادة دفعه) إما عن طريق تقسيمه إلى أقسام متساوية أو بالكامل في نهاية الفترة.
- 2- السندات المرتبطة قيمتها بالمستوى العام للأسعار: - تزيل مشكلة انخفاض قيمة السند بسبب التضخم، تلك المشكلة التي يعاني منها النوع الأول إلا في حالة تجاوز مردود السند معدلات التضخم السائدة، فمن أجل حفظ القوة الشرائية لمثل هذا الادخار، من الممكن ربط رأس المال بالمستوى العام للأسعار أو الفوائد المترتبة عنه أو الاثنين معاً.
- 3- سندات الخزينة القابلة للتجديد: - التي تقدم لحاملها إمكانية استرداد المبلغ (إعادة دفعه) الأساسي إذا رغب بذلك، ويوصف هذا النوع من التوظيف بأنه على المدى المتوسط، ويستخدم من قبل الدولة طبعاً.

هناك قاعدة عامة تقول إن الإصدارات الصغيرة للسندات يقل رواجها في السوق بالمقارنة بالإصدارات الكبيرة للسندات لذا فهي أقل اجتذاباً للمستثمرين ففي المملكة المتحدة عادة ما قد تصل قيمة إصدار جديد لسندات مضمونة إلى مليار إسترليني أو أكثر، وهناك إصدارات أقل من ذلك حيث تصل إلى (500) مليون إسترليني، وهي في الغالب ما تكون في صورة إصدارات جديدة مضافة إلى إصدار موجود مسبقاً. فمثلاً إذا كانت حكومة المملكة المتحدة قد أصدرت سندات جديدة مدتها (15) سنة بفائدة 8٪ وتاريخ استحقاقها في 2015، قد تختار الحكومة في عام 2009 إضافة 500 مليون إسترليني إلى قيمة السندات، وذلك بإصدار إضافي لتلك السندات ذات الفائدة 8٪ التي تستحق في 2015، قد تكون هذه السندات مماثلة للسندات ذات الفائدة 8٪ التي تم إصدارها بالفعل وسيتم تداولها في صورة سندات متطابقة⁽¹⁾.

(1) برايان كويل / السندات الحكومية / الترجمة بدار الفاروق / الطبعة الأولى 2006 / ص33

إذاً فالسندات هي أداة مهمة من أدوات الدين في أسواق المال العالمية ويعتبر أهم مصدر من مصادر الحصول على الأموال عالمياً، هذا وتستعمل معظم الحكومات السندات لغرض الحصول على الأموال لسد عجز الميزانية أو استعمالها في سداد الديون المستحقة، وعندما يكون الاقتراض قصيرة الأجل تصدر الحكومة أذونات خزينة تستحق السداد بعد فترة تكون مدتها أقل من سنة وتجري في أسواق المال، أما عندما تكون الديون أو الاقتراض لفترة طويلة تصدر الحكومات سندات أو أذونات الخزينة تستحق السداد للفرات تكون مدتها أكثر من سنة ويتم إجرائها في أسواق رأس المال والسند يعتبر عقد التزام من المقترض أي من طرف واحد ويتعهد بدفع مبلغ السند إضافة للفوائد المترتبة عليها، وكذلك تتمتع السندات بدرجة عالية من السيولة أي يمكن تحويلها الى النقد بسهولة ويسر في الأسواق المال العالمية عن طريق البيع، ويعتبر استثمار السندات طويلة الأجل خالياً من المخاطر لذلك يكون هذا عاملاً مهماً لتساع نطاق أسواق السندات عالمياً.

تتميز السندات بخصائص متعددة أهمها⁽¹⁾:-

- 1- أن السندات أدوات تعاقدية تقوم على التزامات بين المصدر والمستثمر، تحدد فيها العوائد الدورية وحتى نهاية فترة التسديد بمعدلات ثابتة، وذلك مهما تقلبت الأسعار السوقية ومهما كانت ربحية الجهات المصدرة وظروفها المالية.
- 2- تواجه السندات مخاطر ائتمانية عديدة، أهمها ما يتعلق بتقلبات أسعار الفائدة وبقابلية استدعائها من قبل الجهات المصدرة لها عند انخفاض هذه الأسعار لتعرض محلها سندات جديدة تحمل فوائد أعلى.
- 3- تخضع السندات لتوعين من القيم بالإضافة الى قيمها الاسمية وهما: قيم أدنى عند بيعها بخخص Discount وقيم أعلى عند بيعها مع علاوة Premium .

(1) د. محمد عوض عبدالجواد & أ. على إبراهيم شريفات/ المصدر السابق/ ص

- 4- تتحرك عوائد السندات في اتجاه معاكس لأسعارها وذلك لأن مستثمري السندات يخصصون التدفقات النقدية المستقبلية الثابتة عند الأسعار المرتفعة للفوائد، وهنا فإن المعدلات الأعلى للخصم تعطي قيمة أدنى للسندات.
- 5- كلما كانت فترات التسديد أطول وأسعار الفوائد أدنى فإن السندات تحمل مخاطر أكبر، وإن الفترة الأطول للتسديد تجعل السند أكثر حساسية لتغيرات سعر الفائدة، علماً بأن حساسية السند لطول فترة التسديد تزداد عادة بمعدل متناقص.
- 6- إن ارتفاع سعر سند ما عند انخفاض عائده يكون أكبر من انخفاض هذا السعر عند إرتفاع العائد المذكور.
- 7- إن جزءاً كبيراً من السندات - وليس كلها - يتسم بالخصائص التالية والتي تقترب من خصائص الأسهم الممتازة:-
 - قابلية الاستدعاء Redeemable
 - قابلية التحويل الى اسهم عادية Convertibility
 - قابلية التسديد الجزائي (السنوي).

تختلف أنواع السندات بحسب جهة الاصدار، فمثلاً أهم الجهات في الولايات المتحدة التي تقوم بإصدار السندات هي حكومة الولايات المتحدة ومجالس البلديات المحلية والهيئات الحكومية الأمريكية بالإضافة الى الشركات، وأصبحت السندات الأجنبية غير الأمريكية سواء الحكومية منها أو الخاصة من الأمور المألوفة لدى المستثمرين الأمريكيين خصوصاً عندما تكون ضمن صناديق الاستثمار المشتركة إلا أن السندات التي تصدرها الحكومة الأمريكية هي من أقوى السندات وأكثرها تداولاً في البلاد فالسندات التي تصدرها إدارة الخزانة العامة الأمريكية تشكل حوالي ثلاثة أرباع الدين العام الأمريكي حيث يبلغ إجمالي هذا الدين كما ذكرنا من قبل 5 تريليون دولار، السندات البلدية المحلية هي النوع الثاني الأكثر تداولاً حيث تقوم بإصدارها الحكومات المحلية للولايات وبعض المنظمات الحكومية، أما الفائدة التي تقدمها هذه السندات فهي معفاة من الضرائب الفدرالية، بالإضافة

الى أنها تعفي من ضريبة دخل وذلك بالنسبة للقيمين في الولاية التي قامت بإصدار هذه السندات ويبلغ الحد الأدنى للاستثمار في هذه السندات \$ 5.000 كما أن معدل الفائدة فيها يعتبر أقل المعدلات من بين جميع أنواع السندات الأخرى كسندات الخزينة الحكومية و سندات الشركات وذلك بسبب الإعفاء الضريبي الذي تتمتع به⁽¹⁾.

الأسهم العادية Common Stocks

ان الأسهم بشكل عام تشكل الرأسمال المكتتب من قبل المستثمرين والذي يضم مساهماتهم المالية ويحدد ملكيتهم للشركة. ومن حق حملة الأسهم الحصول على صافي الدخل.

لكن السهم العادي يعرف على أنه: «وثيقة مالية تصدر عن شركة مساهمة ما بقيمة اسمية ثابتة (وهي قيمة الوجه (Par value))، تضمن حقوقاً و واجبات متساوية للملكيها وتطرح على الجمهور عن طريق الاكتتاب العام في الأسواق الأولية (Primary Markets) ويسمح لها بالتداول في الأسواق الثانوية فتخضع قيمها السوقية لتغيرات مستمرة والتي تعود الى أسباب وتقييمات متباعدة» وهكذا فإن الأسهم العادية هي الأداة الأولى التي تصدرها الشركة، وفي حالة تصفية ممتلكات الشركة أنها آخر ما يجري تسديدها، ولحامليها حصته الملكية في الشركة ولهم الأولوية الأدنى في طلب العوائد حيث يسبقهم في هذا الطلب أصحاب الأسهم الممتازة والسندات المعتمدة، وحسب ما يحمله أصحاب الأسهم العادية من حصص فإن لهم حقوق التصويت لمجلس المدراء والتدخل في الشؤون الإدارية، وتجر الأسهم العادية بمرحلتين في التعامل:

في المرحلة الأولى يجري الاكتتاب العام عليها في الأسواق الأولية وبالتالي فإنها تعد إضافة حقيقة الى رأسمال الشركة، وفي المرحلة الثانية يتم تداول هذه الأسهم كأي أداة

⁽¹⁾ بشر الموصلى / المرجع السابق / ص 63

استثمارية تعرض في الأسواق الثانوية وبأسعار تخضع لقوى العرض والطلب، وبالتالي لأن هذه المرحلة لا تمثل أي إضافة إلى رأسمال الشركة⁽¹⁾.

بيع وشراء الأسهم والسندات داخل الأسواق المالية يتم عن طريق الوسطاء والسماسة أو الشركات العاملة في هذا الخصوص، ويتم تداول الأسهم والسندات عن طريق بيع وشراء داخل كل من الأسواق الأولية أو الثانوية، والأسهم (Stocks) ليست لها تاريخ استحقاق معين وتكون قيمتها مستمرة إلا أن من حق حملة الأسهم الحصول على حقوقها كاملة من موجودات وأصول الشركة بعد ما يتم تسديد الالتزامات الأخرى وبذلك يكون التعامل بالأسهم أفضل من التعامل بالسندات من حيث العوائد، وإن حاملي السندات يحصلون على عوائد ثابتة ومعلومة ولكن السندات مخاطرها أقل من المخاطر التي تصيب حاملي الأسهم.

فمثلاً تنقسم الشركات التجارية في الولايات المتحدة وأغلب البلدان الغربية إلى ثلاثة أنواع، المشاريع ذات الملكية الفردية وشركات الأفراد والشركات المساهمة، فالنوع الأول هو المشاريع الصغيرة التي يملكها شخص واحد فقط (كمحلات بيع التجزئة) حيث يتحمل بمفرده مسؤولية نجاح أو فشل هذا المشروع، النوع الثاني من هذه الشركات إلا وهو شركات الأفراد حيث يتحمل الشركاء (سواء أكانا شريكين أم أكثر) مسؤولية الربح أو الخسارة كل بحسب حصته في الشركة أو حسب ما هو متفق عليه مسبقاً، وهناك عدد كبير من هذه الشركات في الولايات المتحدة وأغلبها شركات تملكها عائلة واحدة، أما النوع الثالث من الشركات هي الشركات المساهمة، وهي الشركات الكبيرة التي تتطلب رأسمال ضخماً لا يستطيع تأمينه مجرد شركاء أفراد مهما بلغت قدرتهم المالية، يمكن الحصول على التمويل اللازم للتوسع في الأعمال عن طريق الاقتراض حيث سيضطر الشركاء بعد فترة إلى تسديد أصل القرض مع الفوائد المترتبة عليه وبالتالي تتحمل الشركة أعباء مالية ضخمة، أما الطريقة الثانية في الحصول على التمويل هي في فتح باب الاكتتاب العام في الأسهم

(1) د. محمد عوض عبدالجواد و أ. علي إبراهيم الشريفات / المرجع السابق / ص 88

كحصة في ملكية الشركة بحيث يحق لأي مستثمر شراءها، وبذلك تنشأ الشركة المساهمة ويصبح المساهمون شركاء في هذه الشركة⁽¹⁾.

يتم عرض وتقديم أسهم الشركات المسجلة في البورصة الرسمية لعامة الناس، إما في لحظة دخولها إلى البورصة أو بمناسبة زيادة رأس مال الشركة، ويحصل تسجيل الأسهم في السجلات الرسمية - عادة - بناءً على طلب الشركة المعنية وبعد موافقة الإدارة المختصة بهذه الشؤون في البورصة التي تمتع تأشيرة الدخول للملف المعد من قبل الشركة، والذي يتضمن عقد ووثائق التأسيس وتركيب مجلس الإدارة وقائمة بأسماء المساهمين ووصف أنشطة وفعاليات الشركة وكذلك المعلومات الضرورية عن الفروع التابعة لها وحساباتها المصرفية والمالية وأخيراً مبررات سعر البدء أو الدخول، تقدم الإدارة المسؤولة عن رفض أو قبول طلب الشركة عدداً من الشروط منها على سبيل المثال لا الحصر: على الشركة المتقدمة يطلبها أن تكون قد حققت أرباحاً خلال السنوات (أو المواسم) الثلاث الفائتة، وأن تقدم عرضاً لوضعها المالي بدقة، وأن تضع لعامة الناس 25٪ من الأسهم على الأقل⁽²⁾.

حيث أن المزايا والحقوق التي تمنح لحاملي الأسهم تختلف باختلاف نوع السهم، وأهم هذه المزايا هو حق التصويت في الاجتماع السنوي لمجلس إدارة الشركة، وكذلك من الحقوق المهمة الأخرى لحاملي الأسهم هي الحصول على أرباح الشركة والكل حسب حصته من امتلاك أموال الشركة المساهمة، والشركات تقوم بالإعلان عن هذه الأرباح المعدة للتوزيع على المساهمين خلال فترات مالية مختلفة.

أنواع الأسهم العادية:-

هناك عدة أنواع من الأسهم العادية المستمدة من العوامل التي تتأثر بأسعار تلك الأسهم مثل سمعة الشركة في الأسواق وقيامها بتوزيع حصص المساهمين من الأرباح

(1) بشر الموصلي / المرجع السابق / ص 29-30

(2) د. عامر لطفي / المرجع السابق / ص 19-20

والعوامل الاقتصادية في البلد التي تختلف باختلاف النظام الاقتصادي ومن هذه العوامل يمكن أن نستمد الأنواع الآتية من الأسهم العادية⁽¹⁾:

- 1- الأسهم المرتبطة (أو المتأثرة) بسمعة الشركة.
- 2- الأسهم المتنامية والأسهم المتباطئة.
- 3- الأسهم ذات التقلبات الدورية.
- 4- الأسهم المحايدة والأسهم المضاربة.
- 5- أسهم شبكات المعلومات الدولية Intermit Stocks .

في عالم المال والأسواق المالية يوجد نوعان من الاستثمارات، النوع الأول هو الاستثمار الذي يمثل امتلاك حصة في رأسمال الشركة Equity Investments ومثال ذلك الاستثمار بالأسهم، أما النوع الثاني فهو الاستثمار بالأوراق المالية التي تمثل التزاماً أو ديناً وتدعى Debt Investments ومثال ذلك السندات وسندات الخزينة وشهادات الإيداع⁽²⁾.

لكل شركة عدد ثابت من الأسهم وحصة المساهم هي أيضاً ثابتة وهي مجموعة من الأسهم المشتراة وتختلف حصته مع حصص المساهمين الآخرين باختلاف عدد الأسهم وبشكل عام يكون لكل سهم عادي صوت واحد في انتخابات الشركة أي انتخابات تمثليهم في مجلس إدارة الشركة أو في بعض الإجراءات التي قد تكون مفيدة لإدارة الشركة، وهناك نوعان من المضاربين أولهما المضاربون الذين يقومون بتقديم الخدمات للعملاء وتنفيذ طلباتهم في البيع والشراء للأسهم وكذلك بتقديم الخدمات المالية والمصرفية والاستشارات والنصح، والنوع الثاني فهم المضاربون الذين يقومون بتنفيذ طلبات البيع والشراء دون توسيع نطاق أعماله في تقديم الخدمات وتكون تلك الأعمال عادة لقاء عمولة محددة تناسب بحسب قيمة الصفقات والنوع الثاني تكون عمولته أقل من النوع الأول.

(1) د. محمد عوض & أ. علي إبراهيم / المرجع السابق / ص (91-94)

(2) بشر الموصلي / المرجع السابق / ص 34

وهناك ثمة تصنيف آخر للأوراق المالية المتداولة في أسواق المال حسب آجال الاستحقاق الى أوراق مالية قصيرة الأجل وأوراق مالية متوسطة الأجل ثم أوراق مالية طويلة الأجل.

الأسهم الممتازة Preferred Stocks

يمثل السهم الممتاز Preferred Stocks مستند ملكية (وإن كانت تختلف عن الملكية التي تنشأ عن السهم العادي) له قيمة اسمية، وقيمة دفترية، وقيمة سوقية، شأنه في ذلك شأن السهم العادي، غير أن القيمة الدفترية تتمثل في قيمة الأسهم الممتازة كما تظهر في دفاتر الشركة مقسومة على عدد الأسهم المصدرة، وعلى الرغم من أنه ليس للسهم تاريخ استحقاق إلا أنه قد ينص على استدعائه في توقيت لاحق، وذلك على نحو مشابه لما سيشار إليه عند تناول السندات، ولحامل السهم الممتاز أولوية على حملة الأسهم العادية في أموال التصفية، كما أن له الحق في توزيعات سنوية تتحدد بنسبة مئوية ثابتة من القيمة الاسمية للسهم، وإذا لم تحقق أرباح في سنة مالية ما أو تحققت أرباح ولكن الإدارة قررت عدم توزيعها، حينئذ لا يحق للمنتشة إجراء توزيعات لحملة الأسهم العادية في أي سنة لاحقة، ما لم يحصل حملة الأسهم الممتازة على توزيعات المستحقة لهم عن سنوات سابقة Cumulative Stocks ومع هذا فقد تنص بعض عقود التأسيس على غير ذلك أي تنص على أن الحق في التوزيعات يكون فقط عن السنوات التي تحققت فيها أرباح⁽¹⁾.

تقع الأسهم الممتازة بين السندات والأسهم العادية فهي تجمع في خصائصها بين النوعين - فهي تشبه السندات من حيث ثبات العائد والأولوية في الحصول على هذا العائد قبل حملة الأسهم العادية وكذلك الحال عند التصفية - وهي تشبه الأسهم في تواجدها فهي دائمة رغم الاتجاه الحالي لتكوين احتياطات لإعادة شراء هذه الأسهم وتدفع التوزيعات

(1) د. محمد عوض & أ. علي إبراهيم / المرجع السابق / ص 99

بعد الضريبة كما يتم بالنسبة للأسهم العادية فهي لا تعتبر في حكم النفقات كالفوائد التي تعفى من الضريبة⁽¹⁾.

تتميز الأسهم الممتازة بالخصائص الآتية⁽²⁾:-

- 1- يحدد العائد بنسبة معينة (ثابتة) من قيمة الأداة ومن الأرباح المتحققة.
- 2- لأصحاب الأسهم الممتازة حق الأولوية عند تخصيص عوائد الشركة للتوزيع، غير أن العوائد التي يتلقاها هؤلاء ترتبط بالأرباح القابلة للتصرف، فيحصل هؤلاء على سعر الإصدار بالإضافة إلى الحصص المتراكمة من العوائد وذلك بعد استلام الدائنين ولكن قبل مالكي الأسهم العادية.
- 3- هناك فترات محددة للاحتفاظ بالأسهم الممتازة وذلك بعكس الأسهم العادية التي تستمر حقوقها حتى نهاية (تصفية) الشركة.
- 4- تضمن الشركة حقوق أصحاب الأسهم الممتازة بموجوداتها الاستثمارية، علماً بأن هذه الضمانة المادية لا يجري توفيرها لأصحاب الأسهم العادية، وهكذا فإن الأسهم الممتازة أقل ضماناً من السندات وأكثر ضماناً من الأسهم العادية.
- 5- لا يحق لأصحاب الأسهم الممتازة المشاركة في التصويت أو الترشيح لعضوية مجلس الإدارة.
- 6- إن هناك مجموعة من الحقوق والالتزامات الأخرى والتي تتميز بها الأسهم الممتازة بشكل خاص أهمها:-
 - حق تراكم Cumulative Provision العوائد وذلك بتجميعها لفترات متتالية ثم استلامها بعد عدة سنوات ضمن الفترة المحددة لهذه الأسهم.
 - حق تحويل Convertibility الأسهم الممتازة إلى الأسهم العادية.
 - إن هناك التزاماً هاماً تجاه الشركة والذي هو قابلية الاستدعاء Redeemable

(1) د. عبدالغفار الحفي / المرجع السابق / ص 39

(2) د. محمد عوض & أ. على إبراهيم / المرجع السابق / ص 100-101

جدول رقم (35)
خصائص الأنواع المختلفة من الأوراق المالية

الأوراق المالية	الأسهم الممتازة Preferred Stocks	السندات Bonds	عامل المقارنة
الأسهم العادية Common Stocks			أولاً: الحق في الحصول على دخل 1- من حيث الأسبقية 2- من حيث مبلغ الدخل أو العائد
المرتبة الثالثة المتبقى وغير محدد	المرتبة الثانية ثابت ومحدد	الدرجة الأولى في السداد ثابت ومحدد	
المرتبة الثالثة المتبقى وغير محدد	المرتبة الثانية محدد	المرتبة الأولى محدد	ثانياً: الحق في الأصول عند التصفية 1- درجة الأسبقية 2- المبلغ
المتبقى غير ملزم	(القيمة الاسمية) غير ملزم	اجباري	ثالثاً: الحق في استرداد القيمة
ليس له تاريخ استحقاق	ليس له تاريخ استحقاق	محدد مسبقاً وله تاريخ سداد	تاريخ الاستحقاق

المصدر / د.عبدالفار حنفي / الاستثمار في بورصة الأوراق المالية / الطبعة الأولى / 2003 / ص 39

الأوراق المالية المشتقة Derived Securities

تدخل الأصول المالية الأخرى غير ثلاثة أنواع السابقة تحت هذه الفئة مثل السندات أو القروض القابلة للتحويل إلى أسهم Convertibles والقروض ذات الحق في شراء عدد من أسهم المنظمة خلال فترة معينة متفق عليها وبسعر محدد مسبقاً Options، فهي تشتمل على خصائص مشتقة من ورقة أخرى كحق حامل السند في شراء عدد من الأسهم العادية التي تصدرها المنظمة بسعر متفق عليه The Value a call Option⁽¹⁾.

(1) د.عبدالفار حنفي / المرجع السابق / ص 40

العقود الآجلة للأسهم:-

تعرف عقود الأسهم الآجلة Options بأنها عقود تحول صاحبها بيع أو شراء كمية محددة من الأسهم، غالباً ما تكون (100) سهم وفق سعر محدد مسبقاً وضمن مدة زمنية محددة مسبقاً ويطلق على العقود التي تعطى صاحبها حق شراء الأسهم اسم Call Option في حين تسمى العقود التي تعطى صاحبها الحق ببيع الأسهم اسم Put Option . الاستثمار بالعقود الآجلة للأسهم أمر غير سهل، فهي أعقد مما يتصوره البعض، ويتطلب فهم الآلية التي تعمل بها الأسواق الخاصة بالعقود الآجلة ممارسة الاستثمار بهذه العقود بشكل فعلى فالأمر أشبه بتعلم استخدام الحاسب حيث من الصعب اكتساب مهارات استخدامه بدون الممارسة الحقيقية له⁽¹⁾. تعد أسواق (بورصات) الاختيار إحدى صور أسواق العقود المستقبلية ويوجد بالولايات المتحدة ستة أسواق اختيار. من أبرزها بورصة شيكاغو التي تتميز بأنها الوحيدة التي تتعامل فقط في الاختيار، ونظراً لعدم السماح بوجود سوق غير منظمة للاختيار فقد أنشأ الاتحاد الوطني لتجار الأوراق المالية National Association Of Securities Dealers (NASD) الذي يشرف على السوق غير منظمة للأوراق المالية بورصة مستقلة للاختيار تحمل اسمه. ويتداول في تلك الأسواق ما يسمى بالاختيار وهو واحد من الأدوات التي يستخدمها المستثمرون للحماية من مخاطر تغير أسعار الأوراق المالية كما يستخدمها المضاربون بهدف تحقيق الأرباح، ويمكن التمييز بين نوعين من الاختيار: الاختيار الأمريكي والاختيار الأوروبي.

وكما يبدو فإن هناك نوعين أساسيين من الاختيار الذي يعطى الحق البيع « Put Option » والاختيار الذي يعطى الحق في الشراء « Call Option » ويضاف إليها نوع ثالث يعطى الحق في الشراء والبيع معاً « Straddles Or Double Option » وبذا يتمتع بمزايا النوعين السابقين⁽²⁾ من أهم الأسواق للعقود المستقبلية في العالم والتي تتعامل فيها بالاستمرار هي أسواق شيكاغو (مجلس تجارة شيكاغو) وبورصة شيكاغو ويتم التعامل فيها على ثلاث

(1) بشر الموصلي / المرجع السابق / ص 151

(2) د. محمد عوض & علي إبراهيم / المرجع السابق / ص 128

مجموعات من العقود المستقبلية وهي السلع الأساسية والأوراق المالية المختلفة والعملات العالمية، وتزود المستثمرين بالاستمرار بأحدث المعلومات.

التعامل بحقوق الخيار (Options) :-

يعتبر حق خيار Option من المشتقات المالية، أى أن قيمته تكون مشتقة من قيمة أصول حقيقية مثل الأسهم والسندات والعملات الأجنبية والسلع، وعقود الخيار هي بطبيعتها عمليات آجلة (Forwards) وعقود مستقبلية (Future) مع اختلاف هام وهو أن مشتريها يملك حق الخيار لإتمام العملية أو الرجوع عنها، وبالتالي لا يكون بأي حال من الأحوال ملزماً بإتمامها، ونتيجة لتمتع المشتري بهذا الحق فإن عليه أن يدفع للبائع مقدماً وعند التعاقد علاوة معلنة تسمى (Premium) حيث تعثر هذه العلاوة بمثابة ثمن حق الخيار، وتقسم حقوق الخيار الى نوعين رئيسيين الأول يسمى خيار الشراء (Call Option) والثاني يسمى خيار البيع (Put Option) ⁽¹⁾. هذا ويسمى السعر المتفق عليه عند التنفيذ بسعر التعاقد (Contract Price) أو سعر التنفيذ (Striking or Exercise Price)، وهو غالباً ما يعادل القيمة السوقية للورقة المالية في تاريخ إبرام الاتفاق، وهو بذلك يختلف عن سعر السوق Market Price الذي يقصد به في هذا الصدد السعر الذي تباع به الورقة لحظة تنفيذ الاتفاق أما السبب الذي من أجله سمى الاتفاق بالاختيار: بأنه يعطى لمشتري الحق في تنفيذ الاتفاق أو عدم تنفيذه، وبذلك مقابل دفع مبلغ معين غير قابل للرد كنوع من المكافأة أو التعويض Premium للطرف الآخر، وهو عادة ما يطلق عليه محرر حق الاختيار ⁽²⁾. وكذلك خيار الشراء Call Option يكون على نوعين: شراء حق ممارسة الشراء Buying Call Option وبيع حق ممارسة الشراء Selling Call Option، وكذلك خيار البيع Put Option يكون على نوعين وهما شراء حق ممارسة البيع (Buying Put Option) وبيع حق ممارسة البيع (Selling Put Option).

(1) د.ماهر كنج شكرى & مروان عوض / المالية الدولية / الطبعة الأولى / 2004 / ص 331

(2) د.محمد عوض & أ.على إبراهيم / المرجع السابق / ص 129

ان المشتري لعقود الخيار سواء كان مشترياً لحق ممارسة الشراء أو مشترياً لحق ممارسة البيع هو الذي يملك خيار إتمام العملية سواء بشراء أو بيع الكمية المتفق عليها في العقد، في حين لا يملك البائع هذه الحقوق سواء كان بائعاً لحق ممارسة الشراء أو بائعاً لحق ممارسة البيع مثل هذا الخيار، وبالتالي فإن عليه ان يقوم بإتمام العملية المتفق عليها اذا أصر عليها المشتري، وفي مقابل ذلك فإن البائع يستلم علاوة من المشتري عند توقيعها للعقد، ويلاحظ هنا ان شراء حق ممارسة الشراء وشراء حق ممارسة البيع يمنح المشتري فرصة الاستفادة من الارتفاع والانخفاض في الأسعار خلال فترة العقد مقابل دفعه مقدماً لهذه العلاوة⁽¹⁾. لكي يتمكن أى مستثمر من التعامل في عقود التجارة الآجلة للعملات يجب عليه فتح حساب خاص لهذا الغرض لدى شركة سمسرة في بريطانيا أو أمريكا مثلاً وإبداء مبلغ تحدده الشركة، وتقوم شركات السمسرة عادة بالتأكد من علاوة المستثمر المالية قبل فتح الحساب، تتقاضى شركات السمسرة عادة عمولة عن كل عقد تبلغ 30 الى 50 دولاراً للعقد الواحد ويغطي هذا المبلغ عادة عمولة الشراء وعمولة البيع، وهو ما يسمى ROUND TRIP في عرف البورصات. ويتم شراء العقود وبيعها في بورصات التجارة الآجلة عن طريق شركات مقاصة Clearing Position، يستطيع المستثمر المذكور أعلاه بعد أن ارتفع سعر الدولار الكندي إغلاق موقعه ببيع عقد مائل لعقده بالدولار الكندي، تسليم شهر كانون الأول بسعر 0.82 دولاراً أمريكياً للدولار الكندي الواحد، وعقد البيع يلغى عقد الشراء، والفرق بين قيمة العقدین هو ربح المستثمر، ولا حاجة له لاستلام أو تسليم المبلغ حسب العقد⁽²⁾.

أنواع الأسواق المالية:-

يمكن تصنيف الأسواق المالية للأوراق المالية الى صنفين، الأول السوق الأولية للأوراق المالية Primary Market والثانية السوق الثانوية للأوراق المالية The Secondary Market .

(1) د. ماهر كنج شكري & مروان عوض / المرجع السابق / ص 332

(2) نفس المرجع السابق / ص 181

1- السوق الأولية Primary Market:-

فالسوق الأولية هي تلك السوق حيث يكون بائع الورقة المالية (السهم أو السند) هو مصدرها أى أن المنظمة هي البائعة لهذه الأوراق فمثلاً إذا أصدرت شركة جنرال موتورز أسهما إضافية أو شركة أبوقير للأسمدة - فهذه الأسهم تطرح للاكتتاب لأول مرة فيما يسمى بالسوق الأولية حيث تحصل الشركة على صافي المتحصلات من هذا الإصدار ويقابل هذا استثمارات حقيقية. تتصف عملية الإصدار هذه بأنها غير دورية وغير متكررة وإذا رغب المستثمر الذي اكتتب في أسهم الشركة بيع هذه الأسهم فإن البائع للسهم في هذه الحالة مستثمر آخر غير الشركة التي أصدرت الأسهم لأول مرة حيث تتم فيما يسمى بالسوق الثانوية⁽¹⁾.

وفي هذه الحالة السوق الأولية هي السوق التي تكون الشركة أو الجهة التي تقوم بإصدار الأسهم والسندات الجديدة للاكتتاب هي نفسها طرفاً في السوق كبائع لتلك الأوراق المالية.

2- السوق الثانوية للأوراق المالية:

هى تلك السوق التي يتم فيها التعامل في الأسهم والسندات التى سبق إصدارها وتم تداولها بين المستثمرين فمثلاً إذا رغب مستثمر الحصول على (100) سهم من أسهم الشركة I.B.M من بورصة نيويورك (NYSE) فقيمة هذه الأسهم لا تذهب الى الشركة وإنما الى بائع هذه الأسهم وهذا يعنى أن التعامل يتم بين المستثمرين ولا دخل للشركة في عملية التداول والتغير الذي طرأ على إصدار شركة I.B.M هو التغير في حملة الأسهم، فالسوق الثانوية يتم فيها التعامل في الأوراق المالية بين المستثمرين ولا علاقة للشركة بذلك⁽²⁾. إن الأسواق المالية أسواق حرة لا تدخل الدولة في شؤونها وأسعار الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى التى تتعامل فيها يحددها المستثمرون ووفق قوانين اقتصاد السوق

(1) د. عبدالغفار حنفي / المرجع السابق ص 40

(2) د. محمد عوض / أ. على إبراهيم / المرجع السابق / ص 62

الحر، وحسب آراء الخبراء الاقتصاديون الذين لديهم إلمام تام في شؤون البورصات بأن عمليات الاستثمار في الأسواق المالية تعد من أكثر العمليات الاستثمارية أماناً ومصاناً من الآثار التضخمية التي تصعب الاقتصاد أحياناً من ناحية ولما يحققها الاستثمار في الأوراق المالية من العوائد شبه الثابتة من ناحية أخرى، والمستثمر بإمكانه البدء بعملية الاستثمار فور قيامه بفتح حساب خاص وحصوله على رقم، وعند ما يقوم المستثمر بإجراء صفقة، ك شراء أو بيع مجموعة من الأسهم أو من السندات هناك تاريخان لهذه الصفقة، تاريخ الشراء وتاريخ التسوية، وتاريخ التسوية هو آخر تاريخ لتسديد قيمة الصفقة وفي أغلب الأحوال يكون الفرق بين التاريخين أى بين تاريخ الشراء وتاريخ التسوية أو التسديد هو ثلاثة أيام عمل فعلي، وإذا صادف أحد الأيام أيام العطل فتؤخر الى اليوم الذي يليه.

فمن المتعارف عليه ان تتم تسوية الصفقة في غضون ثلاثة أيام عمل، إلا أنه في بعض الأحيان يمكن طلب مدة تسوية تختلف عن هذه المدة المعتمدة كأن تكون التسوية نقدية مثلاً، ففي هذه الحالة إذا رغبت بشراء أسهم وفق هذه الطريقة يجب أن يتوفر المبلغ اللازم لذلك سلفاً في حسابك قبل إتمام الصفقة، وبنفس الطريقة فإنه سوف تستلم قيمة الأسهم التي قمت ببيعها فوراً، وهنا يكون المضارب المختص بتنفيذ الصفقات قد قام بالبحث عن طرف آخر يرغب بالتسوية النقدية⁽¹⁾.

أما أنواع أوامر البيع والشراء التي يتم تنفيذها في السوق وهي ثلاثة⁽²⁾:

- 1- أمر السوق (Market Order): - هو الأمر الذي سيتم تنفيذه وفق أفضل سعر متوفر لحظة استلام المضارب المختص بالتنفيذ لهذا الأمر، في هذه الحالة إذا كنت تقوم ببيع الأسهم فإن هذا السعر سيكون وفق سعر العرض Bid Price والذي يعنى أعلى سعر متوفر سيدفعه المستثمرون لقاء شراء هذه الأسهم في ذلك الوقت أما إذا

(1) بشر الموصلى / المرجع السابق / ص 48

(2) نفس المرجع السابق / ص 48-50

كنت ترغب بالشراء فإن هذا السعر سيكون وفق سعر الطلب Ask Price والذي هو أقل سعر متوفر يرضى به المستثمرون لقاء بيع هذه الأسهم.

2- الأمر الحديدي (Limit Order):- هو الأمر الذي يقوم المستثمر بإدخاله عندما يرغب بالبيع وفق سعر مواز أو أعلى من سعر السوق السائد، أو المستثمر الذي يرغب بالشراء وفق سعر مواز أو أقل من سعر السوق السائد.

3- الأمر الإيقاف (Stop Order):- حيث يتم إدخال هذا الأمر في حالة البيع وفق سعر أقل من سعر السوق السائد، وفي حالة الشراء يتم إدخاله وفق سعر أعلى من سعر السوق السائد، وذلك على العكس مما هو عليه في الأوامر الحدية، فهذا النوع من الأوامر يستخدم من أجل المحافظة على الأرباح أو من أجل الحد من الخسائر، ولا يتم تنفيذ هذه الأوامر ما لم يصل سعر السهم إلى السعر المحدد في أمر الإيقاف حيث تم تصنيف السوق الثانوي للأوراق المالية إلى أربعة أنواع من الأسواق وفقاً لأطراف التعامل هي⁽¹⁾:

- 1- السوق الأول: ويتكون من السماسرة العاملين بالبورصات المنظمة.
- 2- السوق الثاني: ويتمثل في السماسرة العاملين في الأسواق غير المنظمة والمتشربين في المناطق المختلفة وبالبنوك.
- 3- السوق الثالث: بيوت سمسرة من غير أعضاء الأسواق المنظمة، وإن كان لهم الحق في التعامل في الأوراق المالية المسجلة في تلك الأسواق وهذه البيوت في الواقع أسواق مستمرة على استعداد دائم لشراء أو بيع تلك الأوراق وبأى كمية مهما كبرت أو صغرت.
- 4- السوق الرابع: حيث يتم التعامل مباشرة ويدون وساطة بين المؤسسات الكبرى والهدف منها استبعاد شركات التجارة والسمسرة في الأوراق المالية بهدف تخفيض النفقات خاصة في حالة الصفقات الكبيرة وعليها أنه تبحث بنفسها عن بائع أو

(1) د. محمد عوض & على الشريقات / المرجع السابق / ص 68-69

مشتري ويتم التعامل فيما بينها من خلال شبكة اتصال إلكترونية وتسمى Instant حيث يمكن عن طريق هذه الشبكة معرفة الأسعار وفقاً لحجم التعامل.

وتقسم أسواق المال حسب الأوراق المالية التي تتداول فيها إلى:-

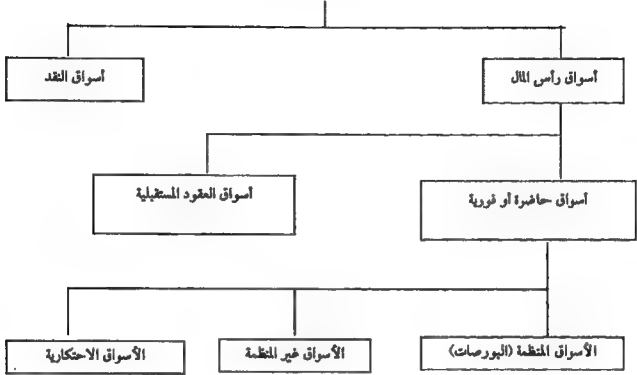
1- أسواق رأس المال Capital Markets .

2- أسواق النقد Cash Markets .

ففي أسواق رأس المال السلعة الرئيسية المتداولة فيها هي الأسهم والسندات. فتقسم أسواق رأس المال (Capital Markets) بدورها إلى أسواق حاضرة أو فورية وأسواق العقود المستقبلية، ويقصد بالأسواق الحاضرة «Spot or Cash Markets» تلك الأسواق التي تتعامل في أوراق مالية طويلة الأجل «الأسهم والسندات» يتم تسليمها وتسليمها فور إتمام الصفقة وتشمل تلك الأسواق على أسواق رأس المال المنظمة «Organized Markets» أي البورصات كما تشتمل على أسواق رأس المال غير المنظمة «Unorganized Capital Markets» التي تتداول فيها الأوراق المالية من خلال بيوت السمسرة والمصارف التجارية... وما شابه ذلك هذا إلى جانب أسواق أخرى تتمثل أساساً في وزارة الخزانة أو البنك المركزي في الدول المعينة اللذين يحتكران التعامل في أنواع معينة من الأوراق المالية التي تصدرها الحكومة، أما أسواق العقود المستقبلية، فهي أسواق تتعامل أيضاً في الأسهم والسندات ولكن من خلال عقود واتفاقات يتم تنفيذها في تاريخ لاحق⁽¹⁾.

(1) نفس المرجع السابق / ص 85-86

شكل رقم (1)
مكونات أسواق المال
السوق المالي



المصدر: د. محمد عوض عبد الجواد وعلي إبراهيم/ الاستثمار في البورصة/ الطبعة الأولى/ 2006، ص 87.

السوق النقدي The Money Market

السوق النقدي هو السوق الذي يتعامل بأدوات مالية قصيرة الأجل قابلة للتحويل إلى النقد بسهولة من خلال السماسرة والمصارف التجارية. ويعتبر السوق سوق جملة لكون المتعاملين فيه يتعاملون بأحجام كبيرة وبأدوات مالية ذات قيم كبيرة وعادة المتعاملون يمثلون مؤسسات كبيرة ويعملون لحسابها ويتمتعون بكفاءات عالية، وأدوات هذا السوق تكون آجالها يتراوح ما بين اليوم الواحد ولا يتجاوز العام الواحد.

ويتميز هذا السوق بسيولتها العالية ومخاطرها القليلة نسبياً لذلك تجتذب اليه الأموال الكبيرة للاستثمار ولفترات قصيرة ومن أهم الأدوات التي تتداول في الأسواق النقدية هي أدوات ذات نوعية جيدة.

الأدوات التي تتداول في الأسواق النقدية هي:-

- 1- أدوات الخزينة (Treasury Bills).
- 2- شهادات الإيداع القابلة للتداول (Negotiable Certificate Deposits).
- 3- الأوراق التجارية (Commercial Papers).
- 4- القبولات المصرفية (Bankers Acceptances).
- 5- اتفاقيات إعادة الشراء (Repurchase Agreements).

ومن أهم المشاركين في الأسواق النقدية، كما يأتي⁽¹⁾:-

- 1- البنوك التجارية:- ان الدور الرئيسي للبنوك التجارية في السوق النقدي يظهر بشكل واضح من خلال النظر الى موجودات ومطلوبات هذه البنوك، فالجزء الرئيسي من مطلوبات هذه البنوك هو الودائع الجارية وتحت الطلب والتي هي في حد ذاتها الموارد والتي تمثل أداة هذه السوق الرئيسية، كما أن جزءاً من جانب موجوداتها يشتمل أيضاً على قروض وأدوات استثمارية قصيرة الأجل قابلة للتسويق بحيث تضمن درجة عالية من السيولة للبنك.
- 2- البنوك المركزية:- من المعروف ان إحدى مهام البنك المركزي هي القيام بإصدار النقد اللازم للسوق النقدي والعمل بشكل مباشر وغير مباشر في هذا السوق من خلال القيام بمهام السياسة النقدية للبلد والتي تتمثل في تحكم السلطة النقدية في كمية النقود في المجتمع وبالتالي تأثيرها على حجم الائتمان وسعر الفائدة.
- 3- الشركات المالية والمؤسسات الكبيرة:- تشارك بعض الشركات المالية والمؤسسات الكبيرة كصناديق التقاعد وشركات التأمين وصناديق الادخار وغيرها من المؤسسات

(1) د. ماهر كنج شكري و مروان عوض / المرجع السابق / ص 66-68

في السوق النقدي فهي تحاول الاحتفاظ بدرجة السيولة الملائمة التي تؤمن لها الوفاء بالتزاماتها مع الحصول على مردود مناسب لاستثماراتها.

4- الأفراد:- يتعامل الأفراد مع السوق النقدي بشكل كبير من خلال الحسابات الجارية وتحت الطلب والودائع الآجلة التي يحتفظون بها في تلك السوق، ومن خلال أدوات الاستثمار قصيرة الأجل المتداولة فيها.

المبحث الثاني

تطور الأسواق المال العالمية

تعتبر أسواق المال كمحار لقياس درجة حرارة الاقتصاد الوطني ثم الاقتصاد الدولي، وبات من المعلوم بأن أسواق المال لها دورها الحيوي وتأثيرها العميق في نمو الاقتصاد العالمي وزاد هذا التأثير بعد أن أصبحت العالم قرية صغيرة متشابكة فيما بينها بفعل ظاهرة العولمة الاقتصادية والنمو المطرد في التجارة الخارجية، والثورة العلمية في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بعد أن كان السوق المالي قد انحصر داخل الحدود الضيق لكل بلد، وفي هذا المبحث نتطرق الى:-

- 1- لمحة تاريخية عن ظهور ونشوء أسواق المال (البورصة).
- 2- التطورات التي طرأت على الأدوات المالية التي تتعامل بها في اسواق المال.

لمحة تاريخية عن ظهور ونشوء أسواق المال (البورصة):

في الحقيقة لابد في البداية من الرجوع الى فكرة تعددية النقد التي أدت الى ولادة مهنة جديدة هي «الصرافة» فلقد كلف حكام اليونان القديمة الصرافيين في عام 527 قبل الميلاد بتبديل عملات الزائرين للمدن التي يوجدون فيها، وانتشرت هذه المهنة وتطورت بشكل سريع طوال الفترة الهلينية في اليونان وبعد ذلك في الإمبراطورية الرومانية. وفي السنوات الأولى بعد الميلاد، دخلت تلك المهنة بمرحلة سبات لابل بغياب كامل - باستثناء المنطقة العربية - دام 550 عاماً، حيث عادت وظهرت في شمال إيطاليا، عندما قرر المشرعون الرومانيون في حينه وضع عدد كبير من القوانين والتشريعات المتعلقة بعمليات الأيداع وتبادل النقود، بعد ذلك احتلت الجمهوريات الإيطالية كجنوة وفينسيا وفلورنسا بفضل تجارتها مع الشرق مركزاً مرموقاً على صعيد الاقتصاد الدولي، وبدأت رؤوس الأموال تصل إليها بكثافة بالغة، مما استدعى إعادة ظهور مهنة الصرافة، ولقب الأشخاص العاملون في

تلك مهنة بالإيطالي (Bancherli) (المصرفيون) وكانت عائلة (Midicis) من أشهر العائلات العاملة في تلك المهنة⁽¹⁾. لم يقتصر التغير في العلاقات الاقتصادية على التغير العيني فى ظروف الإنتاج وأساليب ووسائل المواصلات والاتصالات وتغلغل المعلومات وسيطرتها على الإنتاج، بل ان التغير شمل أيضاً العلاقات المالية وأدواتها، ان التأريخ الاقتصادي قد تشكل الى حد بعيد نتيجة للتوسع في التخصص والمبادلة وما ارتبط بهما في ظهور الأدوات المالية، ساعد تطور شكل النقود نفسها على زيادة كفاءتها الاقتصادية سواء من حيث سهولة تداولها أو من حيث نطاق التعامل فيها وبالتالي توسيع حجم المعلومات التى تقدمها عن السوق، على أن النقود وهى أهم الأدوات المالية لا تكفى لتطوير المبادلات وتحقيق النمو الاقتصادي ولذلك وجب أن يصاحبها عدد من الأدوات المالية الأخرى من أسهم وسندات وأذونات و أوراق تجارية وحقوق اختيار ومن هنا ظهرت أهمية الثروة المالية في مقابل الثروة العينية. وإذا كانت الثروة المالية غير مستقلة عن الثروة العينية بل مجرد انعكاس لها ومطالبات عليها، فإن وجود هذه الثروة المالية، من أدوات مالية، قد ساعد على حسن استخدام الثروة العينية وانتقالها، ساعد ظهور الأسهم على تكوين الشركات الكبرى وتجميع رؤوس الأموال الكافية لها، ولذلك فإن ظهور مثل هذه الأدوات المالية كان حاسماً في تطور المجتمعات الحديثة⁽²⁾.

حيث برزت الأسواق النقدية في أوروبا لأول مرة في القرن الرابع عشر، والمركز الأول فيها كانت مدينة بروج التى تقع في الجانب الشمالي للدولة البلجيكية وفي هذا المركز انتشرت وتحولت عمليات بيع وشراء النقود والمختلفة مع تبادل البضائع والخدمات على نطاق ضيق.

وفي عام 1595 ظهرت بورصة ليون الفرنسية الأقدم والأكثر أهمية لمدة طويلة في فرنسا، إذ أن بورصة باريس لم تحظ بالأهمية القصوى إلا بدءاً من عام 1639 عندما ظهر الى الوجود عملاء الصرف الذين تخصصوا في موضوع خصم الكمبيالات التجارية وتأكد هذا

(1) د. عامر لطفي / المرجع السابق / ص 11

(2) د. حازم البلاوى / المرجع السابق / ص 133

النجاح بعد مائة عام تقريباً (1724) عند إصدار التنظيم الملكي لبورصة باريس، أما بورصة لندن، فلقد وجدت منذ بداية القرن السابع عشر حيث ارتبطت عضواً مع الظهور المبكر للأسواق المالية البريطانية، أما فيما يتعلق بالبورصات الأوروبية الأخرى وكذلك بورصة «وول ستريت» الأمريكية فلم تظهر إلا في نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر ولمدة طويلة بقيت بورصة باريس في المركز الثاني عالمياً بعد بورصة لندن⁽¹⁾. حيث مع بداية القرن العشرين ظهرت إلى الوجود أدوات وأساليب عديدة في مجالات الاستثمار والتوظيف والتمويل والديون، فمع ازدياد النشاط في التبادل التجاري ازدادت أيضاً الحاجة إلى تطوير الأدوات المالية وتنوعها بما يتفق مع ظروف واحتياجات المستثمرين والمخبرين فتلك التنوع في الأدوات المالية وسرعة تداولها بين المتعاملين بها ساعدت في توسيع نطاق وحجم الأسواق المالية في العالم. ومع بداية القرن العشرين، أمكننا ملاحظة زيادة الوزن النسبي للشركات الصناعية المسجلة في البورصة مقارنة مع الأنواع الأخرى من الشركات، ليس فقط في باريس وأينما أيضاً في كافة البورصات الدولية، ففي الحقيقة ساعدت غزارة الادخار المتحقق في القطاع العائلي في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة واليابان إلى انطلاقة قوية في موضوع الإصدارات الأجنبية الجديدة، وبالطبع عادت وانخفضت تلك الأخيرة في فترة ما بين الحربين العالميتين تظهر بقوة فائقة منذ بداية عقد الخمسينات. وأخيراً ومع نهاية عقد الثمانينات يمكننا أن نلاحظ بأن ترتيب البورصات الدولية قد تغير لصالح الولايات المتحدة واليابان من حيث حجم رؤوس الأموال المتداولة فيها وتعود المرتبة الأولى من فترة لأخرى بالتناوب إما لبورصة نيويورك أو لبورصة طوكيو⁽²⁾. لم تتضح العولمة في أي مجال بشكلها الدرامي مثل اتساعها في أسواق المال، ففي سنة 1950 لم يكن هناك أسواق مال حقيقية تذكر، فالصفقات المالية الوحيدة التي يمكن أن تعتبر دولية، كانت عمليات الإستقراض من الأسواق الدولية من قبل مدنيين غير مقيمين في معظم أسواق رأس المال الرئيسية، وذلك عن طريق إصدار سندات (أجنبية) وبيعها في تلك الأسواق وقد بدأ التحويل المعولم مع

(1) د. عامر لطفي / المرجع السابق / 13

(2) نفس المرجع السابق / ص 14-15.

تطور مواز في أسواق موازية تقع خارج نطاق السيادة الوطنية معفاة من الضرائب حيث القروض تستقرض ويعاد إقراضها من قبل المؤسسات المالية الموجودة خارج الدولة التي تتم هذه القروض بعملتها، ونتيجة لذلك فهذه العمليات غير خاضعة لقواعد يضعها المصرف المركزي، وقد سميت هذه الأسواق أسواق العملة الأوروبية Euro - Currency Market⁽¹⁾.

بالإضافة الى ذلك توسع دور البنوك التجارية في أسواق النقد ومنحها القروض المالية قصيرة الأجل من أرصدة الودائع الموجودة لديها وفي أحيان كثيرة القروض طويلة الأجل أيضا وبذلك ساعدت كثيراً على نمو أسواق المال وزيادة المتعاملين فيها.

اتساع نطاق أسواق المال:

وقد كانت أسواق العملة الأوروبية في سنة 1960 قد أصبحت متطورة وبالتوازي معها ولدت أسواق السندات الأوروبية، وهكذا أصبحت من أهم القطاعات المالية في العالم وأكثرها إثارة للجدل، فالاهتمام الأكبر كان منصباً على مدى مساهمة هذه الأموال في عملية العولة، وقد أصبحت هذه المساهمة مهمة وإن كانت غير حميدة، فالمال المجمع في هذه الأسواق حل محل الطرق التقليدية كمصدر رئيس في تمويل مشاريع في الدول النامية، فالمسألة هناك هي أن التنمية تتطلب أموالاً أى رأسمال لا يقدرزون على توفيره لأن هذه الدول تملك دخلاً منخفضاً وبالتالي إمكانية ضئيلة على الادخار، وفي نهاية سنة 1980 كانت أسواق السندات الأوروبية تشكل أكبر مكونات أسواق رأسمال العالمية ولقد تطورت منذ ذلك الحين أشكال جديدة من التمويل ولاسيما بعد اعتماد اليورو كعملة لأوروبا الناشئة وهكذا نشأت سوق أوراق تجارية مصدرة باليورو وتجنب المقترضون البنوك بإدارة أوراقهم بأنفسهم وهذا ما أدى الى ظهور طريقة السندات متوسط الأجل كطريقة للتمويل، وهي الطريقة الأكثر مرونة والأكثر نمواً في كل الأسواق المالية⁽²⁾.

(1) بول كيركبرايد / العملة المضغوطة الخارجية / تعريب د.رياض الأبرش / ص 65-66

(2) نفس المرجع السابق / ص 69

جدول رقم (36)
الرساميل في البورصات الدولية، بمليارات الدولارات
«نهاية كانون الأول 1995»

نيويورك	3769
طوكيو	3484
لندن	1070
فرانكفورت	580
باريس	430

المصدر: Morgan Stanley Capital International
 نقلًا عن المرجع / د. عامر لطفي / البورصة - أسس الاستثمار والتوظيف / الطبعة الأولى / 1999 / ص 15.

مما لاشك ان الاختراعات العلمية المتنوعة في كافة الميادين والثورة التكنولوجية الجديدة لها تأثير مباشر على تقدم أساليب العمل في أسواق المال العالمية ومما دفعت بالأسواق نحو اتساع نطاقها وزيادة الترابط والتشابك فيما بينها وسرعة الاتصال ووصول المعلومات اليها بدقة مطلوبة.

ويظهر ذلك بوجه خاص في ثلاثة ميادين هي المتعلقة بنقل المعلومات، والأموال، والسلع. وقد سبق أن أشير الى أن التقدم في مجال الاتصالات والمواصلات قد جعل من العالم ما يشبه القرية الكونية حيث تنشر المعلومات على بساط المعمورة في لحظات عن طريق الفضائيات والانترنت والفاكس والبريد الإلكتروني والتليفون المحمول وهي كلها أجهزة وأدوات تساعد على انتشار المعلومات على وجه الأرض دون حواجز وبتكلفة زهيدة، وارتبط بهذا التطور التكنولوجي وما طرأ على فكرة النقود والثورة المالية بشكل عام، أن رؤوس الأموال أصبحت تتمتع بحرية كبيرة في الانتقال والترحال من المكان الى آخر دون أن تتركها عين أو توقفها يد رقيب، وقل مثل ذلك عن الكمبيوتر والانترنت فهي تفتح أمام الفرد إمكانيات غير محدودة من المعرفة والمعلومات في مختلف أجزاء المعمورة، والفرد يحصل

على كل ذلك وهو وحيد منعزل فهو يتصل بأجهزة الكمبيوتر في بلدان أخرى أو قارات أخرى دون لقاء أو تفاعل إنشائي مباشر⁽¹⁾.

ترسل وتستلم المعلومات عبر شبكات الانترنت بين الأسواق المالية المختلفة، وتحويل الأموال المتفق عليها بين الطرفين، البائع والمشتري أو بين الوسيطين أو مصرفين في دولتين مختلفتين إلكترونياً وخلال دقائق معدودات.

التطورات التي طرأت على الأدوات المالية التي يتم التعامل بها في أسواق المال:

بعد الحرب العالمية الثانية عندما فكرت الدول الصناعية المتقدمة خلال اجتماعات عديدة فيما بينها بآليات جديدة تسهل عملية التبادل التجاري وانتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال فيما بينها وبين الدول العالم ببحرية الحركة وما عرفت باتفاقية الجات وقبلها وخلال الحرب العالمية الثانية انبثاق مؤسسات مالية دولية، جميعها تلك أسهمت وبشكل فعال بتحويل عمليات الاستثمار والادخار وانتقالها بين البلدان والسعي وراء المنفعة والربح الوفير، ومن أجل ذلك ظهرت إلى الوجود أنواع عديدة من الأصول والأدوات المالية وكل حسب الظروف المواتية لها، وإلى جانب ذلك التقدم الحاصل في مجال التكنولوجيا واستخدامها على نطاق واسع أدت إلى تطور الأسواق المالية والتقنية وتنوع أدوات وأصول المالية التي تتعامل بها. ومن أهم الأصول المالية هي النقود من حيث اتساع نطاق استعمالها وتأثيرها مما يحدث داخل وخارج الحدود، ولم تعد النقود من الأصول التي تنحصر استعمالها داخل إطار الوطن الواحد بل تمتد وتتوسع استعمالها وتنقل عبر بلدان عديدة.

فالنقود لم تعد تصدر عن البنك المركزي والبنوك التجارية فقط، بل بدأت تظهر أشكال أخرى للمديونية تشارك النقود وظائفها مثل بطاقات المديونية (Credit Cards) التي تصدرها المؤسسات التجارية والسياحية، كما أن تعريف النقود بدأ يتسع ليشمل عناصر جديدة للمديونية من مؤسسات الادخار والتمويل، ولذلك لم يكن غريباً أن نجد أن الدول

(1) د.حازم البيلوي / المرجع السابق / ص 144-147

المختلفة تعرف كميات النقود وفقاً لتقسيمات متعددة فهناك ما يسمى M1,M2,M3,M4 وهكذا وهي تختلف باختلاف الدول، مما يعنى أن ظاهرة النقود لم تعد بالبساطة التى كانت عليها عندما كانت اشياء مادية من معدن أو حتى من ورق، أما مع تطور النقود الإلكترونية ونقود البلاستيك فقد تعقدت الأمور بشكل كبير⁽¹⁾.

وفي أحيان كثيرة وفي الظروف العصيبة التي تعاني خزينة الدولة المركزية من العجز تبدأ الحكومات بالاقتراض في كل من الأسواق الرأسمالية والأسواق النقدية وخصوصاً تتوجه الحكومات الى أسواق السندات المحلية والدولية وتعتبر من اكبر المقترضين فيها، والاقتراض من هذا النوع أى الاقتراض لسد عجز الخزينة الذي تعاني منه الحكومة تكون لفترة قصيرة الأجل وعادة تكون لمدة ثلاثة اشهر أو ستة اشهر والاقتراض يتم في أسواق المال، وفي الحالات التي تتوجه الحكومات للاقتراض للفترات طويلة الأمد قد تستغل الأموال المقترضة لتمويل عجز الميزانية والاقتراض عادة تتم في أسواق رأس المال.

وتحدد حجم الاقتراض من هذا النوع بالاستناد على الوضع المالي للحكومة المقترضة فعندما تكون حالتها ووضعها المالية ضعيفة أى أن يكون حجم الأنفاق أكثر من مصادر الدخل قد تلجأ الحكومة في إصدار المزيد من السندات لجمع المزيد من الأموال لسد عجز ميزانيتها، وعندما تكون حالتها المالية بعكس ذلك أى أن تكون قوية فتحصل التغيرات على الميزانية ويحصل الفائض في الميزانية، حينئذ قد تلجأ الحكومات لسداد بعض ديونها ليقل إجمالي الاقتراض وتسحب قسم من تلك السندات في تاريخ استحقاقها وفي أحيان كثيرة قبل حلول تاريخ الاستحقاق.

فمثلاً تقوم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالاقتراض بشكل أساسي عن طريق إصدار السندات الحكومية وبيعها وتعرف هذه السندات في السوق المحلية الأمريكية باسم سندات الخزانة وبالمثل تقرض حكومة المملكة المتحدة بشكل أساسي عن طريق إصدار أوراق مالية من الدرجة الأولى أو سندات في سوق السندات المحلية البريطانية، أما مستثمرو هذه السندات الحكومية في السوق المحلية فهم إما مواطنون من البلد نفسها أو أجانب ويمكن

⁽¹⁾ نفس المرجع السابق / 134

كذلك أن تقتصر الحكومات عن طريق إصدار ما يعرف بالسندات الأوروبية في أسواق رأس المال الدولية أن معظم إصدارات السندات في سوق السندات الأوروبية يتم عن طريق الحكومات الوطنية (السيادية) أو المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي وذلك أكثر مما تفعل الشركات⁽¹⁾.

فالتطورات التي حصلت على الأصول المالية وخرجتها من نطاقها الضيق لتتحول الى أدوات وأصول مالية دولية بفضل الوسائل التكنولوجية الحديثة من جانب والتكتلات الإقليمية التي حصلت على مجموعة الدول الأوروبية وعلى النقد الأوروبي حيث أصبحت اليورو وحدة النقد لمعظم الدول الأوروبية من جانب آخر وقبلها ظهور حقوق السحب الخاصة، تلك جميعها وغيرها من العوامل التي أدت الى تدويل الأدوات والأصول المالية وأصبحت تعاملها دولية.

فالعديد من السندات تصدر في أسواق اليوروماركت بما يمكن الشركات العالمية وبعض الدول من التمويل خارج أسواقها الوطنية وبالمثل عمدت دول عدة الى تحرير أسواقها المالية بحيث أصبحت الأسهم تتداول في معظم الأسواق المالية العالمية دون قيود، فأسهم الشركات الأمريكية والأوروبية واليابانية تتداول في بورصات نيويورك أو لندن أو طوكيو أو سنغافورة⁽²⁾. ويلاحظ بأن هناك ما مجموعه قيمته (4.7) ترليون دولار أمريكي كمجموع حصيلة رأس المال الناجم عن أسواق الأسهم والسندات أو مجموع قيمة رؤوس الأموال التي تحققت من خلال مجمل الأعمال في هذه الأسواق حصراً، وقد تنامت هذه الحصيلة لتبلغ ما مجموعه قيمته (15.2) ترليون دولار أمريكي، وحصّة الدول النامية في هذا المجموع ارتفعت من اقل من 4٪ الى 13٪ هذه الزيادات قد صاحبها عملية تحرير في الأسواق المالية للأسهم والسندات والإقراض⁽³⁾. والعقود الآجلة نوع آخر من المعاملات والأدوات المتطورة التي تتعامل بها في الأسواق المالية الحديثة التي كانت محصورة هذه

(1) برايان كويل / المرجع السابق / ص 9

(2) د. حازم البيلوي / المرجع السابق / ص 135

(3) د. غازي عبدالرزاق التقاتش / التحويل الدولي / ص 231

المعاملات في الستينيات بالسلع حصراً، ثم توسعت التعامل بالعقود الآجلة في جميع أسواق المال العالمية في السنوات الأخيرة وخاصة في أسواق نيويورك ولندن.

قفزت قيمة العقود الآجلة من (3.9) مليون دولار في عام 1960 الى (11.2) مليون دولار في عام 1970، وفي منتصف السبعينيات أصبحت السوق الآجلة في المعادن النفيسة والعملات الأجنبية والأوراق المالية، وفي عام 1980 أصبحت قيمة العقود الآجلة (92) مليون دولار ثم أصبحت 160 مليون دولار في عام 1985⁽¹⁾.

ومنذ أواخر القرن العشرون وبفضل الثورة المعلوماتية والتكنولوجية وانتشار وسائل الاتصالات المتطورة والأجهزة الحديثة لتبادل المعلومات ظهرت الى الوجود شبكة واسعة للاتصالات المصرفية في العالم تضم أعداد كبيرة من المصارف وفي جميع الأرجاء المعمورة تتبادل فيما بينها المعلومات والوسائل وتلقى التحويلات الإلكترونية يومياً وعلى نطاق واسع كأنها سوق عالمية واحدة.

ولاشك ان الأسواق المالية كغيرها قد تطورت تدريجياً وعبر عدة مراحل وحسب الظروف المالية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الدولي، ويمكن القول إن هذه الأسواق قد شهدت منذ نهاية الستينيات ومطلع السبعينات تطورات جديدة تمثل فيما يلي⁽²⁾:-

أولاً: إعادة تشكيل القطاع المالي والمصرفي وخصوصاً مؤسساته، ونشأة عدد كبير من المراكز المالية الدولية خارج أوروبا وأمريكا تلعب دور الوسيط مستفيدة من فروق التوقيت الزمني بين أجزاء السوق الدولية.

ثانياً: إحلال إصدار صكوك الدين القابلة للتداول محل القروض التقليدية الصادرة بمناسبة عمليات الإنتاج.

ثالثاً: دخول أسواق النقد والمال مباشرة ولو بغير وساطة المصارف نفسها.

رابعاً: اندماج أسواق النقد والمال الدولية في سوق واحدة واكتسبها بذلك الطابع الكوني حيث تتحقق كونه الاستثمارات والاقتراض والتنظيم والأدوات.

(1) د.فواد مرسي / المرجع السابق / ص 203

(2) نفس المرجع السابق / ص 230

هذا ويتطور آليات عمل المصارف العالمية وتناول أساليب متطورة وحديثة واستعمال أفضل الوسائل التكنولوجية المتقدمة ووجود الترابط والاتصال المستمر بين مختلف المناطق جغرافياً وعبر المصارف قد نمت التبادل في المعاملات المالية الدولية المتعددة، وجرت التبادل في المدفوعات الدولية المتقابلة دون رقابة وطنية ودون حواجز وعراقيل حيث دفعت بالثورة المالية بأن تخطو خطوات متقدمة وكثيفة وأصبحت الأسواق المالية دولية تماماً وصارت سوقاً واحدة وتتداول فيها أنواع مختلفة ومتعددة من المعاملات المالية الدولية إضافة الى نوع جديد من رأس المال وهو رأس المال الدولي.

المبحث الثالث

أهم أسواق المال العالمية

بما أن أسواق المال هي مكان لالتقاء المشتريين والبائعين للأصول والأدوات المالية وغير المالية، إذن هي مكان تتدفق إليها الأموال ورؤوس الأموال يومياً وعبر وسائل وآليات متعددة، فكلما تكون الأسواق المالية في نشاط وحيوية فكلما يكون الوضع الاقتصادي والمالي للبلد في وضع جيد ومتين، والسوق المالي بمثابة جهاز الإنذار توجي وتنذر أصحاب رؤوس الأموال وذوى العلاقة بتغير الوضع الاقتصادي والمالي للبلد، لذلك اهتمت البلدان المتقدمة منها والنامية بتطوير وتحديث أسواق المال فيها والعناية الخاصة بها وهناك العديد من البلدان المتقدمة برزت فيها أسواق المال على المستوى الدولي حيث تلجأ إليها رؤوس الأموال من كافة أنحاء العالم وتتدفق إليها السيولة النقدية الدولية بالاستمرار.

ونتطرق في هذا المبحث الى ذكر وحسب الأهمية وحجم الرساميل العاملة فيها الى

أهم أسواق المال العالمية وعلى النحو التالي:-

- 1- أسواق المال في أمريكا الشمالية والدول الأوروبية والدول الآسيوية.
- 2- أسواق المال في البلدان العربية.

أسواق المال في أمريكا الشمالية والدول الأوروبية والدول الآسيوية:-

بورصة نيويورك «وول ستريت»:- Exchange New York

تعتبر بورصة نيويورك من أكثر البورصات العالمية تطوراً وفعالية وتعتبر السوق المال العالمية الأولى من حيث سعة حجم معاملاتها وتدفقاتها وكثرة مبادلاتها مع جميع أسواق المال في العالم، وتعتبر الأولى من نوعها في العالم من حيث كثرة عدد الشركات الأجنبية والوطنية المسجلة فيها

تعد بورصة نيويورك للأوراق المالية كبرى أسواق الأوراق المالية في العالم ويشار إليها في بعض الأحيان من قبل المتعاملين في السوق (Big Board) وهو ما يعادل في المعنى بورصة نيويورك، يتركز تداول الأوراق المالية داخل البورصة وثمة متخصص داخلى البورصة لكل ورقة مالية مدرجة في قائمة البورصة غير أن نظام التداول نظاماً آلياً بدرجة كبيرة، كما أنه يمد المتعاملين بحق التعامل الفوري خارج حدود الولايات المتحدة⁽¹⁾. يتم تسجيل الطلبات الخاصة بالشركات الاستثمار عن طريق إحدى وسائل الاتصال ومن خلال السماسرة المتواجدين في بورصة نيويورك أو الوسطاء وبعدها يتم إرسال الطلبات من بيوت السماسرة الى قاعدة التداول بالبورصة. ما تقوم السماسرة بالأعمال داخل البورصة ودخل مركز التداول من بيع الأوراق المالية أو شراؤها إنما يقوم بها نيابة عن البائعين والمشتريين، وعادة يخصص موقع واحد محدد داخل البورصة للتداول بالورقة المالية المحددة والمدرجة في البورصة ولأحد السماسرة المختصين.

يشير نظام السوبردوت الى نظام إلكتروني لتسيير العمليات والتي تقوم من خلاله الشركات الأعضاء في بورصة نيويورك بتحويل الطلبات مباشرة الى مركز التداول الذي يتم فيه تداول الأوراق المالية، فبعد أن يتم تنفيذ الطلب في مزاد السوق تتم استعادة تقرير الصفقة الى مكتب العضو من خلال شبكة الاتصالات نفسها التي قامت بشراء الطلب لردده المبادلات بالبورصة، يمكن لإحدى الشركات الأعضاء عن طريق شبكة السوبردوت - مثل شركة لوس أنجلوس - تحويل الطلب بالنيابة عن العميل الى بورصة نيويورك وذلك دون أن يقوم أى من العاملين في الشركة باتخاذ أى إجراء آخر وعليه يمكن تنفيذ الصفقة ثم كتابة تقرير عنها في أقل من (30) ثانية من إجرائها⁽²⁾. المؤشر الرئيسي لبورصة نيويورك هو مؤشر داوجونز الشهير Dow Jones حيث يحتل هذا المؤشر مكاناً بارزاً في أفكار المستثمرين في العالم حيث يتكون من (30) شركة وهو أداة قياس يستخدمها المستثمرين والمتعاملين في

(1) برايان كويل / الحماية من مخاطر العملة / اعداد قسم الترجمة بدار الفاروق في مصر الطبعة الأولى 2006 / ص

ص(150-151)

(2) نفس المرجع السابق / ص152

سوق نيويورك وفي أسواق العالم أيضا لقياس الأداء العالم لسوق الأوراق المالية الأمريكية حيث يضم هذا المؤشر اسهم كبرى للشركات الصناعية المهمة وهذه الشركات تملك رؤوس أموال ضخمة وأنه أقدم المؤشرات والمقاييس الموجودة في الأسواق المالية وجمع أسعار الأسهم في حال الأقفال للشركات الثلاثين وتقسيمها على القاسم هي الطريقة الأساسية لمقياس داوجونز، ويمثل مؤشر داوجونز (1/4) من القيمة السوقية لمجموع الأسهم المتداولة في بورصة نيويورك.

بورصة شيكاغو Chicago Stock Exchange

تم تأسيسها عام (1898) كمؤسسة لا تهدف الى ربح، وهى اليوم اكبر بورصة مستقبلية في الولايات المتحدة الأمريكية، واكبر بيت مقاصة للعمليات المستقبلية في العالم وهى سوق لإدارة المخاطر يلتقي فيها مشترو ويأثمو المشتقات المختلفة إما بساحة التداول بالبورصة أو بنظامها الشهير جلوبيكس للتداول الإلكتروني الذي بات يستحوذ على نصف حجم العمليات تقريباً، ففي عام 2003 تم تداول (640.2) مليون عقد بلغت قيمتها الإجمالية (333.7) تريليون دولار، وهى اكبر قيمة اسمية تداولت في أى بورصة مستقبلية بالعالم أجمع بها أربعة أقسام رئيسية للمنتجات هي: أسعار الفائدة، مؤشرات الأسهم، العملات الأجنبية، والسلع⁽¹⁾.

بورصة ناسداك NASDAQ Stock Exchange

بورصة ناسداك هى سوق أمريكية للأوراق المالية تأسست في عام 1971، وتعمل هذه البورصة وفق نظام الشاشات الإلكترونية التى تعد أول من نوعها في العالم، حيث يتم تحديد أسعار الأسهم والسندات من قبل المتعاملون من خلال الشاشات الخاصة بالاسعار التى يتم بث المعلومات حولها يومياً وبأحدث آلية.

(1) عبدالمجيد الهيلمي / المرجع السابق / ص 307

كما تجدر الإشارة الى ما يدعى: (NASDAQ) وهى الأحرف الأولى من:

National Association of Security Dealers Automated System

والذي يشبه الى حد كبير السوق الثانية الفرنسية، وهو خارج «التسجيل» الوطني أو المحلي ومؤتمت ويجمع عدداً كبيراً من الشركات، وفي الواقع تلعب هذه الأسواق المالية الأمريكية بشكل كامل دورها الأساس كمصدر رئيسي للتمويل، حتى أن ديناميكيته المتميزة تنعكس بشكل واضح وجلي على الأسواق المالية الكندية مثل: مونتريال، تورنتو، فانكوفر⁽¹⁾. وعادة يتم إجراء معاملات البيع والشراء عن طريق الهاتف الذي يجرى بين المتداول والعميل وعلى السعر الذي يحدد من قبل المتعاملون في سوق ناسداك الإلكترونية.

توفر بورصة ناسداك خدمة تحويل دولية منذ عام 1992 حيث تقدم نظام تسعير قائم على الشاشات تم تصميمه كي يعمل على مدار المناطق الزمنية المختلفة ويبدأ العمل بهذا النظام في لندن ما بين الساعة 08:30 و 14:00 (توقيت لندن) في كل يوم عمل بالولايات المتحدة، ويتيح ذلك للمتعاملين في لندن إمكانية التداول إما في الولايات المتحدة أو في المملكة المتحدة في أى وقت بين بداية يوم التداول في لندن وحتى إغلاق الأسواق الأمريكية⁽²⁾.

تشر أسعار البيع وأسعار الشراء لجميع الأوراق المالية التي يسمع التعامل بها من قبل المتعاملون في سوق ناسداك يومياً، وتصل المعلومات المطلوبة حول الأوراق المالية تلك وبكلا الاتجاهين، الى جميع الجهات في قاعات التداول والى جميع المكاتب في الولايات المتحدة الأمريكية وأحياناً تصل المعلومات الى خارج الولايات المتحدة إلكترونياً لغرض التعرف على التعامل الذي يجرى في بورصة ناسداك.

تم دمج كل من بورصة ناسداك والسوق الأمريكية للأوراق المالية في عام 1998 وقد شكلا معاً مجموعة ناسداك الأمريكية للأوراق المالية، ولكن على الرغم من أن كلاً من

(1) د.عامر لطفي / المرجع السابق / 115

(2) برايان كويل / الحماية من مخاطر العملة / المرجع السابق / ص 153

بورصة ناسداك والسوق الأمريكية للأوراق المالية لهما الشركة القابضة نفسها. فأنهما يمثلان سوقين منفصلتين للأوراق المالية⁽¹⁾.

بورصة لندن London Stock Exchange

تعتبر بورصة لندن من أكبر البورصات الأوروبية حيث تحتل المركز الأول من حيث كثرة شبكات الاتصال وتنوع الطلبات التسجيل وحجم المبادلات المختلفة وتمتاز بورصة لندن بأنها تجتذب يومياً أعداداً كبيراً من رؤوس الأموال الأجنبية، حيث انعكست ظهور التكنولوجيا المتقدمة على تقدم آليات ووسائل الاتصال في بورصة لندن، تستخدم فيها أحدث أنواع الأجهزة والمكائن المعلوماتية والاتصالية بما أن مدينة لندن من أهم المركز التجارية في أوروبا والعالم فجعلتها تؤثر إيجاباً على تطور هذه البورصة أى بورصة لندن وجعلت هذه البورصة في صدارة البورصات الأوروبية من حيث حجم الرساميل.

في عام 1997 قامت بورصة لندن للأوراق المالية باستبدال نظام التداول القائم على الأسعار لتداول الأسهم وذلك على رأس (100) مائة بورصة، يسجل الطلبات بشكل أوتوماتيكي ويطلق على نظام التداول القائم على الطلبات اسم نظام التداول الإلكتروني بالبورصة، عند استخدام ذلك النظام، يقوم المستثمرون بتسجيل طلبات الشراء من خلال شركة من الشركات الأعضاء في سوق الأوراق المالية، على أن يتم تضمينها في سجل الطلبات الإلكتروني، تظل الطلبات في هذا السجل إلى أن يتم العثور على طرف آخر بسعر مقبول أو حتى يتم إلغاء الطلب أو حتى يصل الطلب إلى تاريخ الانتهاء أو التاريف الذي سيطلب فيه الطلب من سجل الطلبات دون أن يتم تنفيذه⁽²⁾.

(1) نفس المرجع السابق / ص 152

(2) نفس المرجع السابق / ص ص (162-163)

والجديد بالذكر هو النمو المتواصل الذي حققه مؤشر الفايينشال تايمز مؤشر الأسعار في بورصة لندن خلال العقدین الأخيرین، حیث یعزو المحللون ذلک الى الوقائع التالية⁽¹⁾:

- عرفت بورصة لندن بالمقارنة مع البورصات الأوروبية الأخرى أكبر عدد من العمليات الـ (OPA/OPE).
- جذبت بورصة لندن عدداً كبيراً من رؤوس الأموال الأجنبية بسبب سياسة إلغاء تأمين عدد كبير من الشركات البريطانية بعد وصول مارغريت تاتشر الى السلطة (أي عملية الخصخصة بدأت في الاقتصاد البريطاني مع بداية عقد الثمانينات).
- الإصلاحات الهيكلية لتلك السوق التي وصفت بالانفجار الكبير (Big Bang) في النصف الثاني من عقد الثمانينات والتي كانت عميقة وعنيفة جداً.

حیث تستخدم بورصة لندن نوعین من أنظمة التداول نظام يعتمد على الأسعار والأخر يعتمد على الطلبات ويتم تحديد أسعار الأوراق المالية من خلال المشاركين في التعاملات اليومية في البورصة شراءً وبيعاً وتعرض هذه الأسعار يومياً وعلى مدار (24) ساعة على الشاشات الإلكترونية المرئية والمسموعة، عدا أيام العطل الرسمية. وبورصة لندن تميزت بكفاءتها العالية القادرة على تأمين تمويل المشاريع والشركات التي تحتاج الى ذلك.

بورصة فرانكفورت Frankfurt Stock Exchange

مثلت أسواق الأوراق المالية الألمانية الاقتصاد الألماني أسواً تمثيل، حیث اتسمت السوق بها برأسمالية سيطرت على الشركات الألمانية التي تقوم بتحديد الأسعار، وذلك بأجمالي نسبة مئوية صغيرة للغاية من المنتج المحلي عما تقوم به المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة، وقد كان هذا الوضع هو نتيجة الدور التاريخي الذي لعبته البنوك الألمانية في تمويل

(1) د. عامر لطفي / المرجع السابق / ص 116

الصناعة الألمانية. ولكن تغير ذلك الوضع تدريجياً ويرجع السبب الأساسي في ذلك التغير إلى اتجاهات التخصص العالية⁽¹⁾.

وتطورت البورصات الألمانية تدريجياً بعد التطورات الضخمة التي طرأت على الأنظمة السياسية والاقتصادية وظهرت أسواق مالية عديدة وانقسام هيكل السوق المالية الألمانية إلى عدد كبير من البورصات وأهمها:

بورصة فرانكفورت، بورصة برلين، بورصة شتوتغارت، بورصة هامبورغ، بورصة هانوفر، بورصة ميونيخ. إلا أن بورصة فرانكفورت تميزت من بين كل تلك البورصات الألمانية بأنها الأكبر من حيث حجم تعاملاتها المالية وحجم المعاملات التي تسجل فيها والأضخم من حيث رؤوس الأموال التي تتوجه إليها يومياً، وتعمل بورصة فرانكفورت للأوراق المالية بالتداول الإلكتروني، وساهمت الأنظمة الإلكترونية كثيراً في تطور وتعميق نشاط بورصة فرانكفورت.

بورصات أوروبية أخرى:-

إلى جانب البورصات التي سبقت ذكرها توجد بورصات أخرى في دول أوروبية أخرى التي تعمل وتساعد على تقدم ونمو الاقتصاد في بلدانهم وتوفير الأموال اللازمة للمشاريع الصغيرة والكبيرة وتساعد على حركة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية على حد سواء.

ومن أهم هذه البورصات، هي بورصة باريس في فرنسا، وبورصة ميلان في إيطاليا، وبورصة مدريد في إسبانيا، سوق اسدك للأوراق المالية في بروكسل.

(1) برايان كويل / الحماية من مخاطر العملة / المرجع السابق / ص 170

بورصة طوكيو Tokyo Stock Exchange

شهدت الأسواق المالية اليابانية إصلاحاً كبيراً، حيث وقع مثل هذا التغير الجذري في عام 1998، وقد أجريت تلك الإصلاحات على السوق بهدف تحسين المنافسة في قطاع الأوراق المالية من خلال تحرير السوق من القوانين والقيود التي تنسجم بها. فمثلاً تم إلغاء القيود المفروضة على التداول خارج البورصة على الأوراق المالية المدرجة، للحد من التكاليف وتحسين كفاءة التشغيل، أغلقت بورصة طوكيو للأوراق المالية ردهة التداول بها في عام 1999، حتى ذلك الحين كان هناك (150) سهماً من أكثر الأسهم اليابانية تداولاً، تجرى لها صفقات ويتم تداولها في ردهة البورصة، تم الآن إدخال الطلبات الى النظام من خلال وحدات طرفية إلكترونية في مكاتب الأعضاء⁽¹⁾.

تتمايز بورصة طوكيو بأنها حلقة الوصل بين البورصات الأوروبية والبورصات الأمريكية بسبب موقعها الجغرافي وعلاقاتها التجارية، الواسعة مع كافة الدول وفي كافة الاتجاهات. إضافة الى أن بورصة طوكيو تمتاز بنشاطها الواسع وحجم الرساميل المتداولة فيها، تعمل بورصة طوكيو خلال (24) ساعة عدا ايام العطلة الرسمية وانها تعمل وفق أحدث شبكات الأنظمة الإلكترونية وتنشر الأسعار للشراء والبيع على الشاشات الإلكترونية على طول الوقت، بالإضافة الى أن حجم رؤوس الأموال الموجودة والمتداولة في بورصة طوكيو أكثر حجماً من مجموع رؤوس الأموال المتداولة في البورصات الأوروبية.

تنقسم الأوراق المالية في بورصة طوكيو للأوراق المالية الى قسمين هما⁽²⁾:

القسم الأول (قسم ألفا): يتألف من أسهم الشركات المدرجة الكبرى التي تعمل على تكوين معظم رأس مال السوق.

القسم الثاني: يتألف من أوراق مالية حديثة التسعير أوراق مالية غير مدرجة والتي يتم تداولها خارج البورصة، يجب أن يتم تداول الأوراق المالية كافة من خلال متعاملين

(1) نفس المرجع السابق / ص 176-177

(2) نفس المرجع السابق / ص 177

مفوضين من أعضاء هيئة المتعاملين في الأوراق المالية اليابانية، وبعد أغلب السماسرة الأجانب الكبار أعضاء في تلك الهيئة.

أهم أسواق الدول العربية

رغم أن أسواق المال في الدول العربية حديثة العهد إلا أنها قطعت أشواطاً كبيراً خلال الأعوام السابقة واهتمت بها الحكومات في الدول العربية وتم إدخال العديد من التحسينات والإصلاحات الى قوانين الاستثمار وتوظيف الأموال، وإن معظم الأموال توجه نحو الاستثمار في قطاع البنوك وشركات التأمين، وشركات المشاريع الإنشائية والعقارية وشركات الاستثمارية الكبرى، وهذا وإضافة الا أنها قد تمت خطوات جيدة لتطوير أسواق المال وتجهيزها بأحدث الأجهزة المتطورة تكنولوجيا كأجهزة التداول الآلي وأجهزة الاتصالات الحديثة وأجهزة البث الإلكتروني المرئي والمسموع يتمكن المتعاملون والوسطاء الاتصال بآماكن بعيدة خارج قاعات التداول. وتوجد حالياً في معظم الدول العربية بورصات منظمة تتعامل فيها الأوراق المالية كبورصة الإسكندرية وبورصة القاهرة، بورصة عمان، بورصة بيروت، بورصة الجزائر، سوق البحرين للأوراق المالية، بورصة الأوراق المالية بتونس، سوق الأسهم السعودي، سوق مسقط للأوراق المالية، سوق الكويت للأوراق المالية، سوق أبوظبي للأوراق المالية، سوق دبي المالي، سوق الدوحة للأوراق المالية، سوق خرطوم للأوراق المالية، سوق فلسطين للأوراق المالية، سوق بغداد للأوراق المالية.

سوق مصر المالي؛-

تتكون سوق مصر المالية من سوقين تقع إحداها في القاهرة والأخرى في الإسكندرية وتدار السوقان من قبل مجلس واحد للإدارة وتخضعان لنفس الأنظمة علماً بأن سوق الأوراق المالية في مصر أسست أولاً في الإسكندرية في العام 1883 وتم في القاهرة في العام 1898 وفي العام 1909 صدر القرار (العالي) بشأن بورصة القاهرة.

لقد صدرت عدة قوانين وقرارات حول أنظمة وإجراءات وتنظيمات التعامل في السوق المالية في مصر أهمها في الأعوام: 1909، 1933، 1953، 1957، 1977، 1992، 1997.

ومن الملاحظ أن سوقى القاهرة والإسكندرية كانتا نشطتين في بداية نشوئها لبعض سنوات قبل الحرب العالمية الأولى وثم في الأربعينات، ولكنهما قد تعطلتا بشكل كبير خلال سنوات الفترتين (1916 – 1933)، (1961 – 1992) وذلك بسبب افرازات الحرب العالمية الأولى وما تلت من مشكلات سياسية وتأثيرات الأزمة العالمية الكبرى في فترة الأولى وبسبب التخطيط المركزي والتحويلات الاشتراكية، وثم غموض النظام الاقتصادي وعدم تكامل تشريعاته في الفترة الثانية⁽¹⁾.

ان عدد الشركات المدرجة في سوق المال بمصر يشكل ما يقارب من 39٪ من إجمالي عدد الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية وفيما يتعلق بأحجام التداول ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة في السوق بنسبة 18.3٪ لتبلغ حوالي 10.35 مليار دولار مقابل 8.75 مليار دولار سجلت خلال الربع الثاني من عام 2006 وتبعاً لهذا الارتفاع، ارتفع متوسط التداول اليومي من 145.9 مليون دولار الى 161.7 مليون دولار وبالمقارنة مع قيمة الأسهم المتداولة خلال الربع الثالث من العام 2005، ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة لهذا الربع بنسبة بلغت (40.4) في المائة⁽²⁾. ولذلك السوقيين الماليين في القاهرة والإسكندرية يعتبران من أقدم الأسواق في الدول العربية حيث يتوسع نشاطهما تدريجياً عام بعد عام وتتوجه إليهما رؤوس الأموال المصرية والأجنبية والعربية بانتظام بفضل التشريعات التى صدرت في عام 1992 والتي ساعدت في تحسين الظروف الاستثمارية في مصر وارتفاع قيمة الاستثمارات.

(1) د. محمد موسى عبدالجواد و أ. إبراهيم الشريقات / المرجع السابق / ص 197-198

(2) النشرة الفصلية العدد (47) لقاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية لعام 2006 لصندوق النقد العربي / مصدر الكتروني / ص 49

بورصة بيروت للأوراق المالية:

أنشئت بورصة بيروت في عام 1920 وكان في البداية أقتصر عملها على التعامل بالذهب والعملات الأجنبية وتطورت بورصة بيروت شيئاً فشيئاً الى أن أصبحت تعرض فيها الأوراق المالية التي تصدرها الشركات الخاصة والدولة. وتأثرت بورصة بيروت كباقى البورصات بالظروف التي مرت على العالم بسبب الحرب العالمية الثانية.

ثم سجلت انتعاشاً في الثمانينات و التسعينات من القرن الماضي، وسجل أداء بورصة بيروت تراجعاً في نهاية ربع الثالث من عام 2006 بالمقارنة مع الربع الثاني، فقد انخفض مؤشر الأسعار الذي يحتسبه الصندوق لهذه البورصة بنحو (4.7٪) وبالمقارنة مع الربع الثالث من عام 2005 ارتفع هذا المؤشر بنسبة 46.5 في المائة، وشهدت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في نهاية الربع الثالث ارتفاعاً بنحو 1.9 في المائة لتبلغ حوالي 7.1 مليار دولار مقابل 7 مليار دولار سجلت في نهاية ربع الثاني. وبالمقارنة مع الربع الثالث من عام 2005 ارتفعت القيمة السوقية في نهاية الربع الثالث لعام 2006 بنسبة 98.2 في المائة⁽¹⁾. إلا ان حرب يوليو 2006 له الأثر السلبي على الحركة التجارية والسياحية والمالية، وأصاب بعض القطاعات الاقتصادية اللبنانية وخاصته القطاع الإنتاجي بشلل مما أدى الى تراجع النمو الاقتصادي فيه، وانخفض حجم ومستوى الإيرادات. حيث زادت وتيرة الدين العام في لبنان بسبب الحرب الى أن يصل الى (41) مليار دولار بنهاية العام 2006. ومن التأثيرات المباشرة للحرب على بورصة بيروت التراجع من تداول بعض الإصدارات الجديدة لبعض الشركات القطاع الخاص في القطاع المالي والمصرفي والاتصالات، أما بخصوص النشاط الائتماني فقد زاد حجم الائتمان الممنوح من قبل البنوك للقطاع الخاص فلقد ارتفع بنسبة 6.6 في المائة في عام 2006 وعلى الرغم من ما أصاب الاقتصاد اللبناني في شلل بسبب الحرب إلا أنه تمكن من الحفاظ على مستوى الاستقرار التقليدي والمالي ومعدل النمو فيه. انظر جدول رقم (37).

(1) نفس المرجع السابق / ص 43

الجدول رقم (37) الفائدة على سندات الخزينة اللبنانية

المدة	الفائدة %	العائد %	المقايضة
3 أشهر	11.40	11.73	—
6 أشهر	12.21	13.00	—
12 شهراً	12.93	14.84	—
24 شهراً	16.02	16.02	—
فائدة الحسم		7.30	

المدة	الفائدة الحالية %	الفائدة السابقة %
45 يوماً	10.00	10.50
60 يوماً	10.75	11.25

المصدر: جريدة الديار / الديار الاقتصادي ص 19-20 الأربعاء 4/4/1999
تقلاً عن المرجع / د. حامر لطفي / البورصة أسس الاستثمار والتوظيف / الطبعة الأولى / 1999 / ص 109

بورصة عمان:

وهي مؤسسة خاصة، تفرد بممارسة التعامل بالأوراق المالية كسوق نظامية ولا تهدف إلى الربح ولا تخضع لقانون الشركات وتضم الوسطاء الماليين كأعضاء في الهيئة العامة ويديرها مجلس إدارة يتكون من سبعة أعضاء ثلاثة منهم يمثلون شركات الخدمات المالية - كوسطاء ماليين - وعضوين يمثلان البنوك التي تمارس شركات الخدمات المالية والوساطة المملوكة من قبل البنوك أو التابعة لها، وأخيراً عضوين تعينهما هيئة الأوراق المالية من ذوي الخبرة القانونية والمالية⁽¹⁾. تشير التقديرات الأولية الى أنه من المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو حقيقي يتجاوز نسبة 6.7 في المائة خلال العام الجاري 2006 وهو أقل

(1) د. محمد عوض & علي الشريفات / المرجع السابق / ص 201

من معدل النمو الذي سجله خلال العام الماضي والذي وصل الى نحو 7.7 في المائة، ويعزى ذلك الى الظروف الخارجية المتمثلة في ارتفاع أسعار النفط ومشتقاته وتراجع قيمة المنح الخارجية. وفي مجال التطورات النقدية، بلغ عرض النقود (M2) نحو 13.4 مليار دينار بنهاية شهر أغسطس من العالم الحالي 2006، بزيادة بلغت نحو 8.2 في المائة مقارنة بنهاية عام 2005، أما في جانب عدد الأسهم المتداولة فقد ارتفع خلال الربع الثالث بنسبة 12.2 في المائة ليبلغ 1.348 مليار سهم تم تداوله خلال الربع الثاني من العام الحالي 2006⁽¹⁾. كما وان بورصة عمان مثلها مثل بقية البورصات العالمية شهدت تطورات كثيرة من حيث تداولها الأدوات المالية الحديثة وتطور وسائل الاتصال والإعلانات وكذلك من حيث اتساع حجم السوق.

(1) النشرة الفصلية لصندوق النقد العربي / المرجع الإلكتروني السابق / ص ص (11-12)

الفصل الرابع

أسواق المال العالمية في ظل ظاهرة العولمة الاقتصادية

مما لا شك فيه أن ظاهرة العولمة الاقتصادية التي اجتاحت بثورتها عموم بلدان الكرة الأرضية، ودفعت بكل مجالات الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية نحو التغير، نحو الحياة، وكذلك دفعت بالاقتصاد خصوصاً بتغير نمط الانتاج والاستهلاك وقولبة تلك الأنماط لتكون عالمية وكونية، ورفعت الحواجز أمام انتقال وحركة التجارة الدولية مما فيها التجارة الإلكترونية وبفضل الثورة العلمية والتكنولوجية، والأختراعات والأبتكارات، ظهرت الى الوجود وسائل وأدوات اتصالية ومعلوماتية كالحاسوبات الإلكترونية وشبكات الأنترنت والمحطات الفضائية للثبث التلفزيوني واجهزة الاتصال النقال (المحمولة) وغيرها، التي دفعت بمجلة تقدم بلدان العالم نحو الأمام ونحو غد أفضل ونحو الأندماج والأقتراب والأمتزاج فيما بينها لتصبح في ظل العولمة الاقتصادية، قرية كونية أو سوقاً واحدة تطبق فيها قوانين وتعليمات نظام العالمي الجديد، وفي هذا الفصل نركز على المباحث الثلاث الآتية:-

- | | |
|----------------|---|
| المبحث الأول: | ثورة الاتصالات وتأثيراتها على تطور أسواق المال العالمية. |
| المبحث الثاني: | الثورة المعلوماتية وأسواق المال العالمية. |
| المبحث الثالث: | الثورة الرقمية الألكترونية ودورها في تطور أسواق المال العالمية. |

المبحث الأول

ثورة الاتصالات وتأثيراتها على تطور أسواق المال العالمية

عما لاشك أن ثورة الاتصالات قد مرت بمراحل عديدة وفي مجالات متنوعة على مر التاريخ من اختراع التلغراف من قبل (مورس)، والتلفون من قبل (الكسندر غراهام بيل) وجهاز الراديو من قبل (ماركوني) ثم الاتصال اللاسلكي، الى أن وصلت المرحلة الى استخدام الأقمار الصناعية في مجال الاتصالات بفضل الثورة التكنولوجية والعلمية وظهور براءات الاختراعات في كافة الميادين العلمية، وأخيراً ظهور أجهزة الحاسوب والشبكات العنكبوتية التي أحدثت تغيرات مذهلة في الاتصال وجعلت الكرة الأرضية قرية كونية حقاً وسوق واحدة موحدة تتداول فيها جميع الوسائل والأدوات المالية، ففي هذا المبحث نتطرق الى المواضيع الآتية:

- مراحل تطور تكنولوجيا الاتصالات.
- شبكة العنكبوت (الإنترنت) وتأثيرها على تطور أسواق المال العالمية.
- الانتشار الواسع لوسائل الاتصالات الحديثة وتأثيرها المباشر في تطور أسواق المال العالمية والاقتصاد العالمي.

مراحل تطور تكنولوجيا الاتصالات:-

تطورت وسائل الاتصالات التي هي وسيلة لنقل الأخبار والمعلومات فيما بين الناس ابتداءً من اواسط القرن التاسع عشر وعلى مراحل، كل مرحلة فيها التحديث من الناحية التكنولوجية، وفي البداية الخدمات البريدية التي تقدم عملياتها في مجال نقل المعلومات والرسائل والأفكار كانت على أبسط أشكالها البدائية المتخلفة قد تطورت عملياتها تدريجياً وتحسنت تنظيمها وخصوصاً بعد أن تم تشييد الجسور وتعبدت الطرق البرية وظهرت صناعة وسائط النقل المختلفة.

كذلك نهضت الاتصالات العسكرية خلال الحرب النابوليونية بفضل انشاء شبكات الابرار بالملوحة أو السيمافور فيما بين لندن وموانيء الساحل الجنوبي (ولايزال الأسم السائد حتى اليوم ((تل الأبرار)) التلغراف في المناطق الجنوبية) وهو اسم مشتق من عمليات الأبرار بالسيمافور، ومن اهم التطورات التي اعتمدت على الفهم العلمي لطبيعة الكهرباء، وهو ما لم يحدث إلا خلال ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وكان ابتكار التلغراف الكهربائي هو اول تطبيق عملي لهذه المعارف ثم تبعه على التوالي (التليفون) او الهاتف، والراديو والتليفزيون ثم الحاسب الألكتروني (الكومبيوتر)⁽¹⁾ وذلك بفضل الابتكارات العلمية وبراءات الاختراعات وخصوصاً بعد ظهور الكهرباء وجعلها في متناول الأيدي والاستفادة منها في توليد القوى.

اختراع التلغراف:-

ثم في فترة تالية بعد اكتشاف ميشيل فارادي للعلاقة بين الكهرباء والمغناطيسية التي ادت الى ابتكار الدينامو، وتبين إمكان إحداث انحرافات لأبرة عن طريق تمرير نبضة كهربائية في سلك وهو استخدام آخر للعلاقة المغناطيسية الكهربائية، وهو ما أدى الى ابتكار التلغراف الكهربائي، ودخل كل من ديليو إف كوك وسي. هو يتسون في شراكة لتطوير هذا النظام العام 1836 وحصلوا على براءتهما الأولى في العام التالي وسرعان ما تبنّت شركات السكك الحديدية القومية الجديدة تلغرافهما الكهربائي ذا الأبرار الجارفة، وسبب ذلك رغبة هذه الشركات في تحسين وسائل اعطاء الاشارات نظراً لأرتباط هذا بشكل مباشر بأمان السكك الحديدية⁽²⁾.

وحقيقة الأمر أن اختراع التلغراف من قبل العالم الأمريكي (صمويل مورس) قد دفع بعجلة التاريخ الى الأمام وقدم الى الحضارة العالمية فوائد جمة حيث لم يترك بلداً لم يستفيد من مزايا هذا الاختراع العظيم، تتناقل الأخبار والمعلومات بين البلدان والأماكن المتباعدة

(1) آر. آيه. بوكاتان: الآلة وقوة السلطة/ ترجمة/ شوقي جلال / سلسلة عالم المعرفة / يوليو 2000/ ص178

(2) نفس المرجع السابق، ص178.

بعضها عن البعض وكذلك تعتبر وسيلة في وقتها لتقل المعلومات المهمة فيما بين اسواق الأوراق المالية.

وفي العام 1851 بدأ اول كابل تلغرافي ممتد عبر القنال الإنجليزي يحقق الاتصال الفوري المباشر بين مجتمعات رجال الأعمال في لندن وباريس، وأصبحت جميع عواصم أوروبا خلال خمس سنوات على اتصال كامل بعضها ببعض ولم تقتصر هنا فائدة نظام الاتصالات الجديدة على المعلومات الخاصة بالتجارة والأعمال. ذلك أن وكالات أنباء مثل رويتر ظهرت الى الوجود لتستثمر هذه الأماكن، علاوة على عديد من الصحف مثل التايمز التي كانت تنبأها باستعدادها لتبني أي تقنيات جديدة⁽¹⁾.

وكالات الأنباء:-

ومن الوكالات الأخرى المهمة وكالة أنباء الاتحاد السوفيتي السابق حيث كانت قبل الثورة البلشفية وكالة الأنباء الروسية وتعمل تحت اسم (بطرسبورجر تلجرافن أجنستور) أي وكالة بطرسبورج التلغرافية للأنباء والتي كانت تعمل في ظل القيصرية وبعد قيام الثورة البلشفية عام 1917 تم إنشاء وكالة روستا ثم مالبت أن تحولت الى وكالة (تاس) وكالة أنباء الاتحاد السوفيتي عام 1925 وكانت هي الوكالة الوحيدة في الاتحاد السوفيتي تحت اسم (مكتب الاعلام السوفيتي) وبعد سنوات الحرب ازدادت مكاتب الوكالة في الخارج حتى بلغت أكثر من 100 مكتب في خارج الاتحاد السوفيتي⁽²⁾. ولم توقف التطورات العلمية عند هذا الحد بل استمرت الأبداعات و الابتكارات في الدول الأوروبية وأمريكا، واكتشاف وسائل تكنولوجيا جديدة لخدمة الحضارة الإنسانية، وهذا ما فعله الكسندر جراهام بيل باكتشافه وسائل تسجيل الصوت على تيار كهربائي.

(1) نفس المرجع السابق، ص 179.

(2) د. احمد بدر، الاعلام الدولي، دراسات في الاتصال الدولي ص 234 / نقلًا عن المصدر/ غاندي محمد عبدالكريم/ أثر التكنولوجيا والمعلوماتية في المجتمع العربي/ ص 37.

من الهاتف (التليفون) الى الراديو (المذياع):-

وكما يحدث في التاريخ دائماً حينما تكون هناك حاجة واضحة الى شيء ما، يظهر ان هناك كثيرين يعملون للوصول الى الهدف ذاته، واستطاع احدهم وهو اليساجراي أن يتقدم بطلب للحصول على براءة الاختراع بعد بضع ساعات فقط من بيل، علاوة على هذا كان مطلوباً اختراع آخر للمكبر الصوتي (الميكروفون) الكهرومغناطيسي، والذي ابتكره دي. إي. هو غيس بعد ذلك بعامين ليكتمل الهاتف (التليفون) الحديث. وبذا تهيأت شركة بيل للهاتف لكي تصح واحدة من أضخم المشروعات في العالم، وكان الأمريكيون متعطشين جداً لتطوير شبكة هاتف تعمل على نطاق البلاد وباتساعها لتفي بأغراض اتصالات مراكز ورجال الأعمال وايضاً الاتصالات الشخصية⁽¹⁾. وبعد ذلك بفترة وجيزة تم تطوير الاتصالات من الاتصالات بشبكة الأسلاك الى الاتصال اللاسلكي والذي أدى بدوره بدفع الاتصالات قفزات عالية ووسعت من دائرة استخدام الاتصالات عبر المحيطات وفيما بين الأماكن المتباعدة، واستفادت من هذا الاختراع في المجالات الحيوية المدنية والعسكرية على حد سواء ولاسيما في مجالات السفن، وفي بداية القرن العشرين ثم استخدام الاتصال اللاسلكي خير استخدام على متن السفن وفي قعر وعرض البحار وان هذا الاختراع يرجع فضله الى العالم الإيطالي (جي. ماركوني) الذي كان مهندساً ويعمل في مجال البريد وصنع تلغرافاً لاسلكياً والذي ادى لاحقاً الى ادخال الراديو (المذياع) كوسيلة من وسائل الاتصال. يمثل اختراع الراديو علامة بارزة ومهمة في تاريخ الاتصالات حيث يعود الفضل في اختراعه الى العالم الإيطالي ماركوني الذي تمكن في سنة 1895 من استخدامه في البث اللاسلكي للاتصال⁽²⁾.

(1) آر. آيه. بوكاتان: المرجع السابق / ص 180.

(2) ماجي الحواتي، الإذاعات العربية، دار الفكر العربي، القاهرة ص ص (9-10) نقلاً عن المرجع: غاندي محمد عبدالكريم الكسزان/ أثر التكنولوجيا والمعلوماتية في المجتمع العربي ص 39.

وخلال الحربين العالميتين ادخلت تحسينات عديدة على الأذاعات من حيث الوسائل التقنية والبرامج الإذاعية حيث تبوأ الأذاعة مركزاً مرموقاً في الإعلام والتوجيه والتسلية والتثقيف⁽¹⁾ (7).

تقسيم الأذاعات الى قسمين⁽²⁾ (8):

- 1- الإذاعات الوطنية: وهي التي تبث برامجها الى الجمهور الداخلي لأجراء التحولات الاجتماعية في البلاد.
- 2- الأذاعات الدولية: وهي الأذاعات الموجهة الى الجمهور الخارجي ويكون مدى هذه الأذاعات اوسع وأكثر شمولاً من الأذاعات الوطنية وخلال النشرات التي تذاع من قبل الإذاعات الدولية التي تكون مداها اوسع وبثها يلتقطها جمهور واسع من مختلف القطاعات، تساعد كثيراً على نشر الوعي الاقتصادي والمالي من خلال برامجها المتنوعة كنشر المعلومات والبيانات اليومية لأسعار العملات واسعار الأدوات والوسائل المالية المختلفة في الأسواق المالية كنشر اسعار الأسهم والسندات العائدة للشركات الأجنبية والمحلية وتزويد الباعة والمشتريين بالمعلومات المطلوبة يومياً.

التلفزيون:-

لقد ظل علماء كثيرون خلال العقود الأولى من القرن العشرين غير متصورين تلك القفزة من استنساخ الصوت لاسلكياً الى نقل الصورة البصرية، ولكن في العام 1926 أثبت المخترع الأسكتلندي (جون بيرد) ان هذا أمر ممكن التطبيق عملياً، استخدم بيرد طريقة ميكانيكية لمسح الموضوع المطلوب نقله عبر سلسلة من الثقوب في قرص دوار، ولكن لم يكبد بيرد بثبت جدوى الأرسال البصري حتى بدأت شركة ماركوني في المانيا عملية تطوير طريقة اخرى أكثر فعالية للمسح الإلكتروني الذي سرعان ما حل محل نظام بيرد وطبقته على

(1) غاندي محمد عبدالكريم الكسزان: أثر التكنولوجيا والمعلوماتية في المجتمع العربي/ ص 39.

(2) ابراهيم الدقاوي: نظرة في اعلام العالم الثالث، سلسلة الكتب الإعلامية ص 18-19 نقلاً من المرجع / غاندي محمد

عبدالكريم/ المصدر السابق/ ص ص (39-40).

خدمات التلفزيون التي بدأت العمل في أوروبا وأمريكا خلال ثلاثينيات من القرن العشرين⁽¹⁾. ثم تطورت تكنولوجيا أجهزة التلفزيون وأصبحت أكثر دقة في الصورة والصوت، إضافة إلى إختراع الإرسال بالصور الملونة وخلال التقاط الإشارات من خلال الأقمار الصناعية التي تقوم بتكبير تلك الإشارات قبل إعادة بثها ويمتاز هذا النوع من البث بآساع المساحة التي تستقبله، ويستفاد منها جمهور كبير من دول عديدة.

أما استخدام الأقمار الصناعية في مجال الإتصالات فقد بدأ في 10/7/1962 حين شوهذ برنامج تليفزيوني في كل من أمريكا وفرنسا وبريطانيا في وقت واحد، بعد أن بث أول قمر صناعي مستقر في الفضاء بأسم (تلستار) الذي تم الإتصال به عن طريق إقامة هوائيات ضخمة في شمال الولايات المتحدة، مكنت القمر الصناعي من تكبير هذه الإشارات عشر ملايين مرة قبل إعادة بثها إلى الأرض لتستقبلها هوائيات استقبال في كل من إنجلترا وفرنسا وأسندت هذه الخدمة التلفزيونية التجريبية لأقل من ساعة بسبب تحرك القمر الصناعي بعيداً عن خط النظر الوهمي الذي ترسل له الإشارات من الأرض وقد ادخلت تطويزات مستمرة في عقد الستينات على هذه التكنولوجيا⁽²⁾.

وهناك وسائل اتصالات أخرى اخترعها سبق اختراع وسائل الراديو والتلفزيون كآلة الطباعة والسينما، مما لاشك ان اختراع آلة الطباعة لم يحدث عملياً خلال مدة قصيرة بل تطورها استمرت على مدى ثلاثة قرون إلى أن تزايد نطاق الطباعة خلال القرن الثامن عشر مع تزايد انتشار الصحف والجرائد والمجلات.

وجاءت أول خطوة في اتجاه مكتنة الطباعة العام 1814 وقتما طبقت صحيفة التائمز طريقة (فريدريك كوينج) اسطوانة التشكيل بالكبس وهذه عبارة عن ماكينة طبع تتحكم في قوة دفع البخار الواصل إلى قرشة احرف ترددية بحيث تنتج صحائف مطبوعة بمعدل (1155) في الساعة وهو ما يعادل أربعة اصعاف ناتج الطباعة اليدوية، وجاء الخطوة الثانية

(1) آر. إيه. بوكاتان: للمرجع السابق ص (182-183).

(2) د. محمد علي حوات: العرب والمعلنة، الطبعة الأولى / 2002 ص (71-72).

وهي التحول الى الحركة الدورانية في الطباعة بما يسمح للمطبعة بالدوران في حركة مستمرة وليست متقطعة⁽¹⁾.

وهذا التلاحم و التعاون التقني بين العلم والتكنولوجيا، أي بين الاختراعات العلمية وبراءات الاختراع وتطبيق فكرتها على ارض الواقع بصناعة التقنيات التكنولوجية الحديثة وانتاج الأجهزة والوسائل المتطورة. وان هذا التعاون المعلوماتي ادى الى انتاج الترانزستور وجهاز الحاسوب (الكومبيوتر) والرادار والفضائيات وشبكات الأنترنت.

شبكة العنكبوت (الانترنت) وتأثيرها على تطور أسواق المال العالمية :-

وفي واقع الأمر احدثت شبكة الأنترنت ثورة في عالم الاتصالات والكومبيوتر فاق ما كان متخيلاً، فهي تولد من الأثر العلمي والاجتماعي ما يفوق أي ابتكار علمي مفرد وكان اكتشاف التلغراف والراديو والتلفزيون والكومبيوتر قد مهد لظهور اداة تقنية تقوم على فكرة الربط بين كل هذه الابتكارات، والحصول على امكانية نوعية متأتية من إجتماع قدرات تلك الاكتشافات كلها، عبر تطور علوم المعلوماتية⁽²⁾.

ولأن الأنترنت نشأت بوصفها مشروعاً علمياً كومبيوترياً لا مرفق اتصالات، فقد مثلت دائماً نقطة جذب هوة التسلل الى بيانات أجهزة الكومبيوتر، أي هؤلاء المبرمجين الذين يوجهون ملكاتهم نحو الأذى وتسبب الأضرار من خلال اقتحام نظم كومبيوترات الآخرين⁽³⁾ الأنترنت تعبير يشير الى ربط مجموعة من الكومبيوترات جميعها معاً وإيصال جميعها واحدة مع الأخرى لتبادل المعلومات، فظهور (الأنترنت) كان خلال السنوات القليلة الماضية. ولكن عند ظهورها لأول مرة لم تكن كما هي عليها الآن، حيث نموها وتطورها حدثت في السنوات الأولى من الألفية الثالثة ولا تزال في تطور مستمر ومذهل للعيان.

(1) آر. إيه. بوكاتان: المرجع السابق / ص 192.

(2) د. محمد علي حوات: المرجع السابق / ص 75.

(3) بيل جيتس: المعلوماتية بعد الإنترنت/ ترجمة/ عبدالسلام رضوان / سلسلة عالم المعرفة 1998 / ص 138

ففي الثاني من نوفمبر 1988 بدأت ألو الكومبيوترات المتصلة بالشبكة تنبأاً حركتها، وانتهى الأمر بالعديد منها الى التوقف التام. وبرغم أنه لم تدمر أي بيانات، فقد ضاعت ملايين الدولارات من زمن العمليات الكومبيوترية خلال الفترة التي ناضل مدبر ونظم تشغيل الكومبيوتر فيها من أجل استعادة السيطرة على أجهزتهم، و ربما يكون قسم كبير من جمهور الناس قد سمع عن الأنترنت لأول مرة عندما تمت تغطية هذا الحدث صحفياً على نطاق واسع، ولقد اتضح في النهاية أن السبب فيما حدث هو برنامج كومبيوتر مؤذ أطلقت عليه تسمية (الدورة) و الذي انتشر من كومبيوتر الى آخر عبر الشبكة، مستسخماً نفسه مع كل نقلة من كومبيوتر لآخر⁽¹⁾.

يرجع أول تأريخ مدون لفكرة (التشبيك) أو اقامة شبكة اتصال بين كمبيوترات متباعدة الى عام 1962 حين وصف ليكلابدر فكرة الشبكة الكوفية التي تربط كل كومبيوترات العالم بأنها الوسيلة التي ستتيح لكل منها الاتصال مع الآخر و الاستفادة من كافة المعلومات في كل الأجهزة، وكان البتاغون السباق في تمويل الأبحاث التي جرت في سرية تامة ابتداء من أول بحث نظري حول نقل الحزم الرقمية Packets الى أن وصلت الى نقطة التحول النوعي في الثقافة المعلوماتية التي اعقبها تحويل كل أنواع المعلومات الصور والأصوات والكلمات والأفلام والبيانات إلى اللغة الرقمية عبر البرمجة مما يعني نقلها وتداولها بين كمبيوترات متباعدة على الأرض⁽²⁾.

مما لاشك احدثت شبكة الأنترنت ثورة عارمة في عالم الاتصالات وفي كافة المجالات المدنية والحيوية في عالمنا المعاصر، حيث دفعت بالعالم بأن يكون أكثر تواصلاً وترابطاً فيما بينها في كافة النواحي، ولها أثر مباشر في زيادة الإنتاجية والمردود الإيجابي لكافة الصناعات المختلفة وساعدت كثيراً أرباب الأعمال والمكاتب و اصحاب الشركات من حيث زيادة الرقابة وبسط السيطرة على الأعمال الموكلة الى المديرين التنفيذيين وسرعة الاتصال بهم في الأماكن المتباعدة وكذا الحال لزيادة الإشراف على الأعمال وسرعة الحصول على اسواق

(1) نفس المرجع السابق: ص 138.

(2) د. محمد علي حوات: المرجع السابق ص 74.

المستهلكين في العالم وفي بقاع الأرض المختلفة ومراقبة أسواق المال العالمية خلال لوحة النشرات الإلكترونية وإرسال الرسائل الإلكترونية والخدمات المعلوماتية الأخرى المنقولة عبر الشبكات التليفونية، ويتم نقلها عبر خط التليفون من الكمبيوتر إلى الآخر.

و للتعرف أكثر على الأنترنت يكفي أن تشاهد على شاشة جهاز الكمبيوتر برنامج (موزايك) الذي يعطي فكرة وافية عن حاضرها ومستقبلها، أنها مجموعة تضم 700 جهاز كمبيوتر تعمل معاً في خدمة (انترنت) المسماة (وورلد وايدوب) وهذه الكمبيوترات المدعوة أجهزة (وب القائدية) منتشرة في سائر انحاء العالم وتحتوي على أي نوع من البيانات، ولكن شبكة وب، وبواسطة برامج معينة تمكن من التحول من جهاز إلى آخر دون بذل جهد كبير، وقد يساور المستخدم شعور بأنه يستخدم جهاز كمبيوتر كبير واحد، ويستطيع برنامج (موزايك) على سبيل المثال أن يصل المستخدم بياريس أو موسكو ويقوم بعرض أنواع عديدة في المعلومات خرائط للشوارع وللمترو وصور تمثل مشاهد في المدينة، ومعرضات المتاحف وغيرها⁽¹⁾.

إن التسمية العلمية للأنترنت مكونة من مقطعين الأول (Inter) المأخوذ من كلمة (inter contacted) والتي تعني الدخول أو التداخل بين الشبكات والمقطع الثاني (Net) والذي يعني الشبكة ومكونات الأنترنت الخطوط المحلية، الخطوط الدولية الموجهات (Routers) والخوادم (serves) والبروتوكولات المتنوعة (protocols) والتي مجملها يتكون الأنترنت الذي يشبه بأنه (كل عضوي معقد ومرن مكون من تلك المكونات الأساسية)⁽²⁾.

على نطاق واسع فإن تطور الأنترنت ليس متساوياً في مواقع جغرافية مختلفة، والسبب هو اختلاف التطور الاقتصادي ولكن أيضاً للاختلافات الثقافية والتي تسبب تبني التكنولوجيا الجديدة وطريق الاتصالات بنسب متفاوتة، إن أنواع الأجهزة مثل

(1) د. محمد علي حوات: المرجع السابق ص 75.

(2) مريدان ديويو: عالم الأنترنت، مجلة النشر الإلكتروني، العدد (7) السنة الثانية/ ص (25-27)، نقلًا عن المرجع / غاندي محمد عبدالكريم الكستاز/ مصدر سابق ص 126.

الكومبيوترات الشخصية وأجهزة التلفون المحمولة (الموبايل) والتلفزيونات التفاعلية والتي تستخدم للاتصال بالإنترنت تتنوع بشكل كبير في الدول المختلفة ولذلك فأن تأثير العولمة سوف يكون غير متجانس وأحياناً بطيء نسبياً⁽¹⁾.

مما لاشك فيه بأن لشبكة الإنترنت أهميتها الكبرى ودورها الريادي في تقريب الحضارات وتسريع التبادل المعلوماتي بين المجتمعات البشرية المتنوعة حيث أصبحت الإنترنت قوة تجارية حرة متاحة لجميع الأطراف والاستفادة من جانبها المضيء، حيث يستخدم من قبل جميع المؤسسات المالية والإدارية والتجارية وكافة الشركات المتنوعة والمتعددة الجنسيات على نطاق واسع واستعمالها من قبل قطاع الأعمال وفي مجالات التعليم ودراسات الجامعات في كافة انحاء المعمورة، هذا وخلال الألفية الثالثة تم توجيه هذا التكنولوجيا التقني الحديث صوب اسواق المال العالمية، حيث يتم تنفيذ الطلبات لأجراء صفقات شراء وبيع الأسهم والسندات عن طريق الإنترنت وبموجب نظام التداول الإلكتروني الذي يجري بين المتداولين من كلا الطرفين وقطعت الإنترنت اشواطاً حثيثة لتحديث النظام المتبع في اسواق المال، حيث يستخدم المستثمر حساباً تجارياً على الإنترنت ويسجل طلبات الشراء والبيع إلكترونياً عن طريق سماسرة الإنترنت، ويتم تنفيذ المعاملات من قبل شبكة الاتصالات الإلكترونية والولايات المتحدة الأمريكية يستعمل أحدث نظام إلكتروني في هذا المجال.

وهناك عدة طرق للاتصال بشبكة الإنترنت⁽²⁾:-

- 1- الاتصال المباشر: في هذا النوع من الاتصال بشبكة الإنترنت، فأن جهاز حاسوب المستخدم يتصل مباشرة بشبكة (Transmission control proctol/ internet proctol) وهذه الشبكة جزء من شبكة الإنترنت.

⁽¹⁾ بول كيركبرايد: العولمة الضغوط الخارجية/ ترميب د. رياض الأبرش / الطبعة الأولى / 2003 / ص 117-118.

⁽²⁾ مراد شلباية: خطوة خطوة في تعليم الإنترنت/ طبعة الأولى/ عمان/ 2002 / ص 8.

وفي هذا النوع من الاتصال الذي تستخدمه الشركات الكبرى والمؤسسات والجامعات تقوم هذه المؤسسات بتجهيز معدات خاصة لوصول شبكتها الخاصة بشبكة الأنترنت ثم تستخدم خطوط الهاتف بربط جهاز المستخدم بهذه الشبكة التي توصله الى شبكة الأنترنت.

2- الاتصال غير المباشر: (استخدام الاتصال الهاتفي Dia-up): تسمى هذه الطريقة عادة باسم (serial line internet protocol).

وفي هذا النوع من الاتصال يتم استخدام الهاتف لتأمين الاتصال بين جهاز المستخدم وشركة مورد خدمة الأنترنت والتي تقوم بدورها بوصل هذا المستخدم بشبكة الأنترنت وتستخدم هذه الطريقة لوصول شبكة الأنترنت لمستخدميها في البيوت.

شهدت الكثير من الأسواق المالية في العديد من دول العالم تحرراً من اللوائح والنظم المعقدة في تعاملاتها، أصبحت إجراءات الأقراض وتحويل الأموال أقل تعقيداً مما كانت عليه في الماضي، وكذا قامت النظم البنكية بالتوسع في امكانياتها ولايزال المجال مفتوحاً لمزيد من التحرر في الأسواق المالية والتجارية. وقد بدأ استخدام النظم البنكية الألكترونية في الانتشار على نطاق اكبر، نظراً لانخفاض تكلفتها، الأمر الذي سمح للشركات الصغيرة باستخدامها، وتعمل هذه النظم على توفير عدد من الامكانيات التي تسهل مراقبة الأرصدة المستحقة وكذا إدارة التحويلات المالية⁽¹⁾.

في الحقيقة وفي ظل ظاهرة العولمة الاقتصادية، والأختراق السريع للحدود الوطنية لكافة البلدان في الكرة الأرضية وخاصة في عقد التسعينات من القرن المنصرم وانتشارها المستمر والمتلاحق، والانفتاح الاقتصادي التي شهدتها الأسواق العالمية، وإزالة العوائق التي تعيق حركة التجارة العالمية بحيث من السهولة بمكان انتقال رؤوس الأموال الدولية بكامل حريتها والتي تأثرت ايجاباً على اسواق المال الدولية وبدأ عصر تطويرها وتحديث الياتها وازدياد نشاطها وجعل العمل فيها الكترونياً مع ظهور ادوات ووسائل مالية عصرية متنوعة،

(1) بربان كويل: قسم الترجمة بدار الفاروق/ التحكم في تدفق الأموال / الطبعة الأولى / 2005 / ص 107

هذا ومن جانب آخر ومع مواكبة التطورات المتلاحقة بفضل الثورة العلمية والتكنولوجية والتقنية واختراع وسائل اتصالاتية ومعلوماتية حديثة كشبكات الكومبيوتر وشبكات الأنترنت واجهزة النقال أصبحت الأسواق المالية عصب الحياة الاقتصادية على مستوى العالم أجمع.

ومنذ عام 1989 دخل هذا النظام المدعو (CATS) على اغلب البورصات الدولية، وبالتحديد على بورصة باريس حيث تم تسجيل كافة الأسهم والسندات الفرنسية المسجلة عادة في السجل الرسمي في هذا النظام، في الواقع تشكل الطريقة الحديثة (الأنفورماتيك) التي تسمح بنشر المعلومات حول اوضاع السوق المالية لحظياً ولجميع المساهمين- إحدى مراحل التحديث الأهم للبورصات الدولية و دعماً لعملية التكامل بين الأسواق المالية على المستوى العالمي⁽¹⁾.

جدول رقم (38) اللغات الرئيسية لأستخدام الأنترنت

اللغة	% من مستخلمي الأنترنت
الإنكليزية	61
اليابانية	7
الألمانية	5
الألمانية	5
الألمانية	4
الفرنسية	3
الصينية	3
الإيطالية	

المصدر: emarkteer, 2000 and McKinsey

تقلاً عن المصدر: بول كيركبرايد/ العملة الفسقوط الخارجية/ تعريب د. رياض الأبرش ص126.

⁽¹⁾ د. عامر لطفي: البورصة - أسس الاستثمار والتوظيف / الطبعة الأولى / 1999 / سورية-حلب. ص36.

الانتشار الواسع لوسائل لاتصالات الحديثة وتأثيرها المباشر

في تطور أسواق المال العالمية و الاقتصاد العالمي:-

إن ما حدث من تطور و تقدم في مجالات مثل الهندسة الوراثية، والطب، والفضائيات وتكنولوجيا المركبات وغيرها يرجع الى ظهور وتطور أجهزة الكمبيوتر التي لعبت دورها الكبير في مساعدة الباحثين في كل خطوة اتخذوها على طريق التقدم والنماء، وأصبحت اليوم المحرك الرئيسي لعصر الوسائط المعلوماتية والاتصالية، ورغم أنها قد غيرت كل ما وقع تحت تأثيرها، فإن تأثير الكمبيوتر لم يضعف بل ازداد قوة وتسارعاً، وأصبحت صناعة الحوسبة الآن تليخياً للتكنولوجيا الفائقة، وهي تكنولوجيا من أكبر واسرع الصناعات، كما أنها أسرعها نمواً وأكثرها إثارة على مستوى العالم أجمع⁽¹⁾.

ثم تتابع بعد ذلك في السنوات التالية إطلاق الأقمار الصناعية التجريبية نتيجة للنمو الهائل في استخدام الأقمار الصناعية والتطورات السريعة التي طرأت على استخدامها والذي أدى في السنوات اللاحقة الى استخدامها في تبادل البرامج التلفزيونية عن طريق أقمار الاذاعة المباشرة وأقمار الاتصالات التي تبث البرامج التلفزيونية مباشرة الى بيوت المشاهدين عبر نوع جديد من الأقمار الصناعية تم إطلاقه عام 1985 في عدد من بلدان أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية والتي نجم عنها مشكلات متنوعة وخاصة فيما يتعلق بمدى حرية الاتصال والحفاظ على الذاتية الثقافية في مواجهة الانفتاح الثقافي والتنوع المعلوماتي⁽²⁾.

ان تطور وسائل الاتصالات والاستعمال الواسع لشبكات الأنترنت والحاسوب ليس متساوياً في مواقع جغرافية مختلفة، ففي بعض البلدان المتقدمة اقتصادياً وخاصة في غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان تطورت تلك الوسائل قبل عشرون عاماً منصرفة بشكل مثير للدهشة بل أكثر من ذلك ظهرت الى الوجود وسائل وادوات اتصالية ومعلوماتية في تلك البلدان قبل هذه الفترة ما لم يتم إيجادها في بلدان أخرى لحد الآن،

(1) د. محمد علي حوات: المرجع السابق ص 66.

(2) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الأعلام العربي حاضراً ومستقبلاً / ص 160-162، نقلاً عن المرجع /

غاندي محمد عبدالكريم / المرجع السابق / ص 134.

والسبب الرئيسي في ذلك الاختلاف هو التطور الحاصل في مجال الاقتصاد والثقافة والتي ادى بدورها الى التقدم في مجال التقنيات الحديثة، وكذلك تبني التكنولوجيا الجديدة والاتصالات الحديثة بنسب متفاوتة تبعاً لاختلاف درجة الرقي في الاقتصاد والثقافة، وكذلك الحال فإن تأثير العولمة وخاصة العولمة الاقتصادية تكون متفاوتة بقدر معلوم، وبالتالي فإن أسواق المال تكون تحت تأثير تلك الأسباب، فأسواق المال في الدول الغربية المتقدمة والولايات المتحدة الأمريكية لا بد أن تكون ارقى من مثيلاتها في دول جنوب غرب آسيا وشرقها ودول أمريكا اللاتينية، حيث أن انواع الأجهزة الإلكترونية مثل الكومبيوترات وأجهزة التلفون النقال والتلفزيونات الفضائية التي تستخدم للاتصال بالانترنت تتنوع من بلد الى الآخر وتختلف درجة تقدمها بين بلد وآخر، لذلك يكون تأثير العولمة الاقتصادية غير متجانسة وغير متساوية على كل البلدان، قد تكون تأثيرها شبه معدوماً في بعض البلدان المتأخرة اقتصادياً.

وعليه سيتم استجلاء الثورة الاتصالية الجديدة بتقديم وصف مختصر بمكوناتها التقنية الأساسية الأ وهي الحاسب الآلي (الكومبيوتر)، والتلفزيون القابلوي (السلكي) (Cable Television) وأقمار الاتصالات (ستلايت)، وأنواعها المختلفة (communication satellite) وشبكة الانترنت، وهي آليات الاختراق المعلوماتي والبت الفضائي المباشر الموجهة ليس ضد المجتمع العربي فحسب وإنما الى العالم بأكمله اي هي محاولة لصنع نمط حضاري ثقافي عالمي واحد⁽¹⁾. ويعتبر الراديو سوقاً آخر تتم عولته بهدوء، والأسباب أمنية وتقنية فإن طيف إشارة الراديو والوصول للمستخدمين من قبل محطات الراديو مسيطر عليه ومرخص من قبل الحكومات المحلية، على أية حالة فإن التحويل البث الى اشارات رقمية وإرسالها عبر الانترنت مكن محطات الراديو فجأة من الوصول العالمي⁽²⁾.

(1) د. صالح السعود الأطلسي: مداخلة في ندوة الرباط بعنوان (الأمم الثقافية والأعلام) عام 1994 / نقلاً عن المرجع /

غاندي محمد عبدالكريم/ المرجع السابق ص121.

(2) بول كير كبرايد: المرجع السابق/ ص141.

منذ اختراع الراديو من قبل العالم الإيطالي (ماركوني) شهدت العالم تطورات متلاحقة في البث الأذاعي حيث استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية عام (1912) بإنشاء أول محطة إذاعية بدأت ببث برامجها ونشرات الأخبار، وتلى ذلك وفي السنوات مابعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت وسائط اعلامية متطورة ووسائل اتصالات متقدمة حيث تم توجيه برامجها الإذاعية من قبل المحطات صوب اماكن بعيدة من العالم الخارجي. وارسال برامجها الى قطاعات واسعة من الجمهور وبلغات عديدة والى دول عديدة، الآن تم ربط برامجها بالأقمار الصناعية وتوسيع نطاق عملها، وأصبحت أعمالها كونيّة، مما لا شك فإن قطاع الأذاعات مثلها مثل كافة الوسائل الاتصالية والمعلوماتية طرأت عليها تطورات مذهلة ومثيرة تهيئت لتخدم مقومات العولمة، ومن البديهي توسيع مديات البث الأذاعي هي الأخرى خدمت الأعمال في اسواق المال العالمية أيضاً، حيث تلتقي الباعة والمشترون أخبار إعلامية من لندن تلك الأذاعات العالمية ما تخص اسواق المال من معلومات وافية حول الوسائل والأدوات المالية والمعرضة للتداول في تلك الأسواق، مع بيان نشرات اسعار صرف العملات القائمة من الدولار الأمريكي والباون الأسترليني والمارك الألماني وغيرها.... إن التلفاز ووسائل الترفيه تتأثر بشكل كبير بإمكانية الأنترنت لتحسين كفاءة التحويل وإيصال المحتوى على اساس عالمي، وشركات الاتصالات تقدم للمشاركين بمخطوطها الرقمية DSL بنفاذ أسرع (20) مرة سرعة مودمات الاتصال الحالية إن شركات الكيبل تقدم سرعة أكبر 200 مرة للتنزيل، وأجهزة الهواتف النقّالة من الجيل الثالث سوف يكون لديها القدرة على تقديم ما يقرب من 50 ضعفاً لسرعة التنزيل الحالية في أي وقت وفي أي مكان⁽¹⁾. انظر الجدول رقم(39).

فالتلفزيون القابلوي يستطيع ان يقدم خدماته باعتبارها أداة استلام وبث لبعض أجهزة المعلومات المتعددة الوظائف وألفوائد بالنسبة الى الجمهور في المستقبل حيث يستطيع أن يهيء دور المتلقين وتحويلها جميعاً الى متصل ومتصل به، ومرسل ومتلقى في ذات الوقت مما يهيء الى نوع من الحوار الثنائي بين المعلقين على الأخبار والعاملين في محطات التلفزيون

⁽¹⁾ بول كير كبرايد: المرجع السابق/ ص141.

عبر الهواء والتوايح الفضائية والذي يتضمن في بعض جوانبه الاتصال الموجه الذي كان مفقوداً في الوسائل الاختراقية للشعوب مثل التغذية المرتدة الفورية اللفظية وغير اللفظية⁽¹⁾.
فأن مجتمع الأعمال متصل بشكل مماثل دول الجوار في أوروبا ولكن نسب اعتماد الكمبيوترات الشخصية في المنزل والوصول الى الأنترنت تبلغ (16٪) في إيطاليا، وهي نسبة دون النسبة في ألمانيا وهي (23٪) على سبيل المثال، من جانب آخر فإن إيطاليا لديها اختراق كبير في الهواتف النقالة (44٪) مقارنة مع ألمانيا (27٪)، مما يكون الافتراض بأن الإيطاليين يملكون تفضيلاً قوياً للاتصالات والعلاقات الشخصية عندما يتواصلون، وبذلك فإن هناك تفضيل واضح للهواتف النقالة على الدخول الى الأنترنت عبر الكمبيوتر⁽²⁾.

(1) م. دي فلور، سي بال روكاخ: نظريات الإعلام ص ص (147-154)، نقلًا عن غاندي محمد عبدالكريم / المرجع السابق / ص 124.

(2) بول كير كبرايد: المرجع السابق ص ص (123-124).

جدول رقم (39)

إحصاءات تبين استخدام الهاتف الجوال (النقال أو المحمول)

الولايات المتحدة	النمسا	السويد	إيطاليا	جزر أيرلندا	يونان	إيطاليا	فرنسا	ألمانيا	فرنسا	إسبانيا	
264	56	9	39	43	38	58	15	84	55	19	السكان
38	45	52	36	19	12	44	32	27	36	35	نسبة الانتشار (%)
101	25	6	14	8.2	4.6	29	6	23.4	21	6.6	حجم سوق الهاتف (مليون €)
40	n/a	n/a	n/a	1.8	n/a	n/a	n/a	n/a	7	n/a	الهيئة التنظيمية (دولار / يورو)
-	<1	n/a	n/a	n/a	n/a	n/a	n/a	n/a	n/a	10	استخدام الإنترنت (%)
119	18	4	<3	1.5	2.6	8.2	4.2	19.5	4	6.5	معدل فرد لاين %
45	33	44	<7	3.5	7	16	28	23	11	43	معدل فرد لاين %
190	35	75	15	<10	<10	<10	<10	40	15	130	المستخدم للثلاثين (مليون)
33	12	31	2	<3	<3	3	12	14	4	14	نسبة الهاتفين الثابتين (الذين هم فردون فرد لاين)

n/a = غير متوفر

المصدر: جمع من قبل كريس ترنر، اشريدج، من نشرات س. أي. تي، وسلطة الاتصالات الاشتراكية، وجمعية تالكو للهاتف الجوال (المحمول) ووحدة الاتصالات الأمريكية (صوت وأرصو) وفاينانشال تايمز.
نقلاً عن المرجع: بول كيركبرايد/ العوالة المضغوط الخارجية/ تعريب/ د. رياض الأبرهي ص 125.

منذ ظهور الوسائل الاتصالية الحديثة خصوصاً شبكات الأنترنت وجهاز الهاتف النقّال (المحمول)، تطورت أعمال اسواق المال في العالم، فيكون الألتقاء والألتقاء بواسطة تلك الوسائل دون اللجوء الى البورصات، ويكون الألتقاء بين الباعة والمشترون على شاشات الكمبيوتر والاتصال بين الطرفين بالهاتف النقّال بعد الأستلام والأطلاع على لوحة الأسعار الألكترونية التي تنشر فيها الأسعار يومياً داخل البورصات، ومن جانب آخر وبفضل الثورة المستمر. في المجال التكنولوجي و ظهور وسائل التقنية الحديثة، مرت تغيرات

عديدة على الوسائل و الأدوات المالية المستعملة والمتداولة في اسواق المال وتطورت فيها الأصول المالية المختلفة وكذلك ديناميكية العمل فيها.

وقل مثل ذلك بالنسبة لمعظم الأدوات المالية الأخرى التي تطورت وتنوعت بما يتفق مع ظروف المتعاملين من مدخرين أو مستثمرين، بائعين أو مشترين، وهكذا، كذلك فأن تطور هذه الأدوات المالية وما ارتبط بها من ظهور المؤسسات المالية الوسيطة قد ساعد على تقليل المخاطر بتوزيعها على اعداد كبيرة وبالتالي زيادة فرص الادخار والاستثمار. وهكذا، ادى تطور الأصول المالية الى دعم وتطوير الاقتصاد العيني. وبالمقابل ساعد استخدام نتائج التقدم التكنولوجي في هذه المجالات على زيادة كفاءة هذه الأدوات المالية وانتشار استخدامها على أوسع نطاق، وكل هذه الأمور معروفة ولا عل للتأكيد عليها، ولكن الجديد هو ان العالم يعرف تطوراً هائلاً في الأسواق النقدية والمالية مما يجعلها عالمية التوجه (Globalization of Financial Markets)⁽¹⁾.

⁽¹⁾ د. حازم البيلالي: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر / من كتب سلسلة عالم المعرفة / 2000 من ص (133-134).

المبحث الثاني

الثورة المعلوماتية وأسواق المال العالمية

حدثت الثورة العلمية والتكنولوجية، وتسببت في تغيرات عديدة وكثيرة في مجالات الزراعة و الصناعة، وتحققت إنجازات مثيرة للدهشة في المجالات اعلاه وفي مقدمتها الألكترونيات الدقيقة والآلات الحاسبة، و صناعة المعلومات، ووسائل الاتصالات الحديثة، وتكنولوجيا الفضاء الخارجي، حيث ان اختراع التلغراف وبعده الراديو، وأجهزة التلفزيون، والطباعة وبعدها اختراع وظهور اجهزة الحاسوب وشبكات الأنترنت قد فتحت الأبواب لدخول العالم الى عصر جديد، عصر المعلومات، وبما أن الثورة المعلوماتية قد أفرزت منها وسائل وآلات حديثة وتأثيراتها على تطور اسواق المال العالمية واضحة للعيان، لذا نتطرق في هذا المبحث الى:

- ماهي الثورة المعلوماتية وما التكنولوجيا المعلوماتية.
- تأثيرات الثورة المعلوماتية وتكنولوجيا المعلوماتية على تطور اسواق المال العالمية.

ما هي الثورة المعلوماتية وما هي التكنولوجيا المعلوماتية؟-

فأننا يمكن ان نكون على فاتحة عصر جديد يمثل انقطاعاً وتغيراً في نمط الحياة والتكنولوجيا، وهو المترتب على ثورة المعلومات والاتصالات، فبالرغم من حجم وسرعة التقدم التكنولوجي خلال القرن العشرين، يبدو ان العالم قد بدأ يدخل مرحلة جديدة كلياً منذ نهاية الستينات وبداية السبعينات وخاصة في التسعينات في هذا القرن، أما قبل ذلك وبالرغم من سرعة التغير فإنه لا يبدو أن العالم قد عرف شيئاً مختلفاً عما كان موجوداً ومعروفاً من قبل، حقاً لقد تحقق أكثر من كل شيء ولكن هذا تغير كمي لا نوعي، قالتقدم الذي حققه العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الستينات والذي يمثل بكل

المعايير فترة من اسرع فترات التاريخ تطوراً و ازدهاراً، إنما يعبر عن حلقة متصلة ولا يعكس أي انقطاع أو انفصال في شكل التطور⁽¹⁾.

لقد مثل ظهور الكمبيوتر أهم حدث منفرد في تاريخ التكنولوجيا، وقد كانت أجهزة الكمبيوتر العامل الأساسي للتغير خلال الثلاثين سنة الماضية، ونظراً لأهميتها لعالم المال و التجارة ووقعها شديد التأثير في المجتمع وبصفة عامة، فقد اطلق اسمها على عصر بأكمله تكريماً لها عصر المعلومات The information Age إن ماحدث من تطورات وتقدم في مجالات مثل الهندسة الوراثية، والطب، والفضائيات Aerospace، وتكنولوجيا المركبات ذاتية الدفع Automotive Technology وكثير غيرها، ماكان له ان يخطر على البال لو لم تكن أجهزة الكمبيوتر قد لعبت دورها الخطير وهي تساعد الباحثين و المهندسين دون كلل في كل خطوة اتخذوها على طريق التقدم⁽²⁾ (31).

تعتبر المعلومات عنصراً ضرورياً في الحياة البشرية وركيزة مهمة في ركائز الاستمرار في الحياة والتفوق فيه، ومنذ قديم الزمان يحاول الإنسان جاهداً التحرر عن المعلومات لمعرفة ما هو مبهم وغير معروف حوله وفي المحيط الذي يعيش فيه وفي العصر الحديث تطور نمط المعلومات تبعاً لتطور التكنولوجيا وتطور الأدوات والأساليب التي يستخدمها، ويحاول باهتمام بالغ لمعرفة ما يجري في البلدان الأخرى، وإن الاختراعات والابتكارات ما هي إلا جزء من عملية التحرر والكشف عن المعلومات، وكذلك بالأماكن وبفضل وجود المعلومات وتيقنها لدى الإنسان التوجه نحو مستقبل زاهر.

عملية التقارب والتبادل المعلوماتي:-

كما لاشك فيه أن ذلك التشوش الواضح في صناعات الحوسبة والاتصالات، والوسائط الإعلامية ما هو إلا نتيجة مباشرة لما يعرف باسم التقارب Convergence ومادمننا لم نفهم طبيعة ذلك التقارب، سيبدو كل شيء آمناً مستغلقاً على الأفهام، فمن

(1) د. حازم البيلوي: المرجع السابق / ص 127.

(2) د. فرانك كيلش: ثورة الأنفوميديا / ترجمة حسام الدين زكريا / سلسلة عالم المعرفة رقم 253 عام 2000 / ص 21.

المستحيل ان نستوعب ما الذي يحدث لشركات التكنولوجيا الرفيعة High-Tech وما تستخدمه من تكنولوجيات أو ما تطرحه من منتجات، مالم نفهم الدور الذي يلعبه التقارب، ويعرف التقارب في جوهره بأنه التقاء تكنولوجيات مختلفة معاً، أو انصهار تكنولوجيتين أو أكثر لتكونا شيئاً جديداً ومختلفاً يحمل صفات كل منهما على حدة، الا أنه يكون منفرداً تماماً في صفاته، وقد تفوقت التكنولوجيات والمنتجات الجديدة الناتجة عن ذلك التقارب على ما تقوم به الأدوار الأصلية لكل منها بدرجة كبيرة، ويبدو ذلك واضحاً في التقارب بين التكنولوجيتين الأعظم قوة والأكثر انتشاراً - المعلوماتية Information والوسائط الإعلامية Media⁽¹⁾. ولذلك فإن عملية الإنتاج تتضمن بطبيعتها دائماً عنصري الطاقة (المادة) والمعلومات، ولا فرق في هذا بين صور الإنتاج القديم وصور الإنتاج الحديث. ولعل الخلاف الأساس بين المراحل المختلفة هو خلاف في تحديد مركز الصدارة والأهمية. فالجديد هو في بروز أهمية المعلومات في صور الإنتاج الحديث، وتراجع أهمية الطاقة بعض الشيء. فقديمًا كانت الغلبة للطاقة وكانت المعلومات تابعة لاحتياجات تحويل المادة. والجديد هو اننا بدأنا ندخل عصر معالجة المعلومات ذاتها، بحيث تتدخل الطاقة بالقدر اللازم لهذه المعالجة. ويقابل هذا التطور، في الانتقال من التركيز على المادة الى التركيز على المعلومات⁽²⁾.

إن عملية التقارب والتبادل المعلوماتي بدأت حينما ظهرت آلة التلغراف، والتليفون واللاسلكي وبعدها اجهزة الراديو، حينما تم إرسال المعلومات واستلام المعلومات بشكلها البسيط، وتم التقارب بين الأطراف وثم التبادل المعلوماتي بينهم، ثم تطورت العملية بفضل تطور الثورة التكنولوجية وظهور الوسائل الإتصالية والمعلوماتية كأجهزة التلفزيون والطباعة، وإطلاق أقمار صناعية الى الفضاء الخارجي لاستلام وإرسال الموجات الكهرومغناطيسية واتساع نطاق الاستقبال التلفزيوني وإرسال ونقل برامجه الى مناطق جغرافية شاسعة، ويتم استقبال برامج تلفزيونية بواسطة هوائيات الاستقبال التي تعد من أهم

(1) نفس المرجع السابق/ ص 85.

(2) د. حازم البلاوي: المرجع السابق ص 129.

وسائل تبادل المعلومات ووسائل التقارب الثقافي والاجتماعي والعلمي. وبعدها ظهور أجهزة الحاسوب يعني ظهور عصر جديد عصر المعلومات التي سميت بأسمها. وتطور أجهزة الكمبيوتر في العالم وظهور جهاز الكمبيوتر الشخصي IBMPC عام 1981 واختراع شبكة الأنترنت التي هي مجموعة من الكمبيوترات الموصلة معاً والتي تستخدم وفقاً لبروتوكولات دولية لتبادل المعلومات تلك جميعها وسائل التقارب والتبادل المعلوماتي التي ساعدت لفتح وظهور عالم جديد.

تكنولوجيا المعلومات:-

وتتكون تكنولوجيا المعلومات من كومبيوترات وأجهزة تخزين للمعلومات، أما تكنولوجيا الوسائط الإعلامية فهي عبارة عن أجهزة سمعية و بصرية كالتلفزيون والراديو والهاتف. وفي الماضي كان هناك خط فاصل محدد يفصل بين كل تكنولوجيا على حدة، وكانت الكمبيوترات مستخدمة في ادارة ومعالجة المعلومات. في صورة أرقام ونصوص بينما كانت أجهزة التلفزيون والراديو والهاتف تستخدم لنقل الصور والأصوات، أما الآن فأننا نرى ذلك الخط الفاصل يقد وضوحه وتحديد به بسرعة، بل سيختفي تماماً في القريب العاجل، وكلما انصهرت الكمبيوترات والتلفزيونات والهواتف معاً، برزت الى الوجود منتجات جديدة مختلفة وارقى، ولها من القدرات ما هو أكثر من أي وقت مضى، والكمبيوترات هي القوة المحركة وراء ذلك التقارب ونجدها بالفعل في منتجات كثيرة موجودة بيننا، وعندما تصبح تكنولوجيا الحوسبة جزءاً من منتج ما⁽¹⁾، الثورة العلمية والتكنولوجية كأي ثورات أخرى قد سببت في التغير في مجالات عدة، بدءاً من الزراعة وفي انماط المنتجات الزراعية وزيادة الإنتاج، وإلى الصناعات وادخال الأنظمة الأوتوماتية في معالجة المنتجات الصناعية وتحديث الأنماط بدلاً من الآلة اليدوية، وسرعان ما قد دفعت بالوسائل الاتصالية الحديثة في الظهور، ولعبت تلك الوسائل الحديثة دوراً بارزاً ومثيراً في

(1) د. فرانك كيلش: ثورة الأنفوميديا/ المرجع السابق ص (85-86).

التقارب العالمي وفي تقليل المسافات الجغرافية، ومعالجة المشاكل المتعلقة بالتجارة الخارجية وبرؤوس الأموال وانتقالها وإدخالها في عمليات الاستثمار الدولي، وتعد وسائل الاتصال من أكثر العوامل تأثيراً في تغير العالم وفي ظهور النظام العالمي الجديد الى الوجود، كما انها أي الوسائل الاتصالات التي هي من افرازات الثورة العلمية والتكنولوجية لها تأثير مباشر في زيادة نمو صناعة المعلومات نفسها وزيادة نشاط تجارة المعلومات، لكون المعلومات تعد سلعة تجارية كأي سلع اخرى تتم التجارة بها دولياً.

وتتمثل الثورة العلمية والتكنولوجية في تلك التغيرات الثورية التي تحققت في مجالات عديدة في مقدمتها الألكترونيات الدقيقة، والآلات الحاسبة، والأنسان الآلي وصناعة المعلومات والاتصالات، والطاقة النووية، وتكنولوجيا الفضاء، والطيران النفاث، ويمكن ان نوجزها تحت اسم «ثورة التكنولوجيا المعلوماتية». ولقد اقتحمت تكنولوجيا الألكترونيات الدقيقة مختلف انماط المنتجات والعمليات وجميع القطاعات بدءاً من الزراعة الى الصناعة فالخدمات وبالتالي زاد معدل تقادم المنتجات والعمليات وتقصير دورة المنتج مما يؤدي الى درجة عالية من السرية في سوق التكنولوجيا. ونظراً لحقيقة أن المعرفة الإنسانية تتضاعف كل ثمانية الى عشرة أعوام فإن هذه الظاهرة قد قادت الى أهمية التشغيل الذاتي، أهمية الأتوماتية في معالجة المعلومات، ومن هنا تم الاندماج التدريجي بين تكنولوجيا الاتصالات وتكنولوجيا الحاسبات فظهرت تكنولوجيا المعلومات⁽¹⁾. والاندماج التدريجي بين تكنولوجيا الاتصالات وتكنولوجيا الحاسبات والتلاقي بينهما تسبب بأفراز وسائل متطورة ودقيقة في التطبيقات العلمية والتطبيقات المتزايدة في مجال رقابة السليكون، وتكنولوجيا المعلومات (Information Technology) قد تمتد تطبيقاتها الى مجالات وقطاعات عديدة مثل قطاع التجارة والمصارف والتأمين والخدمات، وإن حجم وكثافة العاملين في قطاع صناعة المعلومات أكثر بكثير من العاملين في قطاع الإنتاج، وقطاع صناعة السلع، لأن صناعة المعلومات بعكس ما تجري في صناعة الإنتاج السلعي، حيث يعتمد الأول على الجهد الذهني بدلاً من الجهد العضلي.

(1) د. فؤاد مرسي: الرأسمالية تجدد نفسها/ سلسلة عالم المعرفة 1990/ ص من (37-38).

شبكات الاتصالات الأليكترونية:-

قامت النظم الحديثة للمعلومات بما لها من طاقات هائلة على التخزين والمعالجة والنقل، وأتاحت بذلك وسيلة سريعة لعدد متزايد من الناس والمؤسسات العاملة في مجال البحث عن المعلومات. وهكذا أصبحت المعلومات مورداً اقتصادياً في حد ذاتها، تتطلب مستوى عالياً من الكفاءة حتى يمكن جمعها ومعالجتها وبثها مرة أخرى، وقد تمت معالجتها بحيث توضع في صورة مناسبة للمستخدم النهائي لها، لصناع القرارات والمخططين والباحثين والعلماء والجمهور العريض المتلقي للمعلومات، ومن هنا أصبحت التكنولوجيا المعلوماتية تقوم بالدور الرئيس في التقدم العلمي والتكنولوجي الراهن، إذ يمكن بواسطتها صنع أجهزة متنوعة تأخذ على عاتقها وظائف الإدارة والمراقبة والتحليل للمعلومات⁽¹⁾.

وعلى ضوء ذلك ان الأنترنت إحدى افرازات التقدم العلمي والتكنولوجي جاءت الى الوجود كأحدى النظم الحديثة للمعلومات والأنترنت عبارة عن شبكة من الكمبيوترات الموصلة معاً تقوم بمجموعة من الأعمال المثيرة للدهشة ما لا تقوم بها غيرها من الأجهزة الحديثة قاطبةً، ومنذ ظهور شبكة العنكبوت (الأنترنت) الى عالم المعلومات والاتصالات حدثت ثورة عارمة في كافة الميادين الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والثقافية، حيث امتزجت الثقافات وتبادلت المعلومات وزادت العلاقات الدولية ولعبت المعلومات دورها في الانتقال والتحويل بين البلدان، لقد أصبح بإمكان كل شخص أو مصرف أو مؤسسة ان يرسل أية معلومات أو رسالة عبر الأنترنت الى اطراف أخرى في مختلف أنحاء العالم لأغراض تجارية أو تعليمية أو ثقافية وغيرها وخلال لحظات بالصوت والصورة معاً.

وأصبحت الأنترنت قناة اتصال يعول عليها بالنسبة للملايين من البشر فهي توفر توصيلاً على اتساع العالم بين الكمبيوترات الخادمة، وتسهل تبادل البريد الألكتروني، وينود لوحة النشرات وغير ذلك من البيانات، وتتراوح التبادلات ما بين الرسائل القصيرة التي لا تتعدى عشرات قليلة من الرموز وعمليات النقل ذات الملايين المتعددة من البايتات للصور

(1) د. فؤاد مرسى: نفس المرجع السابق/ ص 38.

الفوتوغرافية، والبرمجيات، والأنواع الأخرى من البيانات، وليس هناك فارق في التكلفة بين أن تطلب بيانات من كومبيوتر خادم على بعد ميل واحد منك، وطلبها من خادم آخر على بعد آلاف الأميال⁽¹⁾. والعالم أيضاً أمام سلعة جديدة هي المعلومات، وهي سلعة لها سوقها الواسعة محلياً وعالمياً، ففي الولايات المتحدة فإن حصة قطاع المعلومات وصلت إلى 52٪ من الناتج القومي في عام 1980. ومن المتوقع أن تصل إلى 80٪ في عام 1990، كما أن ما حققته الشركات العاملة في مجال الحاسبات ونظم وسائل الاتصال من أرباح يمثل حوالي 43٪ من إجمالي أرباح الشركات الأمريكية طبقاً لبيانات عام 1980 ويتوقع أن يصل حجم مبيعاتها إلى 250 مليار دولار في عام 1990⁽²⁾.

شبكات الاتصالات الإلكترونية وتأثيرها على قطاعي المصارف وأسواق المال:-

الثورة المعلوماتية والتكنولوجيا المعلومات اتسعت نطاقها وكبرت حدودها الجغرافية ودخلت في قطاعات مختلفة، وصناعات متنوعة، وإن إحدى هذه الصناعات هي قطاع البنوك التي هي الأخرى معرضة للتغير، وطرات عليها خلال السنوات المنصرمة تطورات هامة، وظهرت بنوك الكترونية التي لها اتصال مباشر مع كافة فروعها، وزودت بأحدث الأجهزة الإلكترونية المتطورة وبشبكات حاسبات إلكترونية وشبكات الأنترنت، وتجري كافة تعاملاتها المصرفية عبر تلك الأجهزة، ولم تعد المصارف في حاجة إلى كميات كبيرة من النقود السائلة لأن أغلب معاملاتها تتم عبر شبكات الكومبيوتر و تحويلاتها الألكترونية، وكثير من مشتريات العملاء تتم بواسطة النقود الألكترونية Electronic Money من خلال تخزين النقود على القرص الصلب Hard Disk للكومبيوتر الشخصي واستخدامها في شراء ما يرغب من السلع والخدمات من خلال شبكة الأنترنت وفيما بعد يتم خصم ثمن المشتريات من القيمة النقدية الألكترونية المخزنة على ذاكرة الكومبيوتر الشخصي، أو من خلال البطاقات البلاستيكية الألكترونية التي هي الأخرى إحدى استعمالات النقود الألكترونية

(1) بيل جيتس: المعلوماتية بعد الأنترنت/ المرجع السابق ص 139.

(2) د. فؤاد مرسي: المرجع السابق ص 39.

وان أبرز هذه البطاقات وأكثرها شيوعاً هي بطاقات الأئتمان، فإن 90٪ من حجم المبيعات تتم بدون استعمال النقود الورقية في اليابان، وفي أوروبا 86٪ وفي الولايات المتحدة الأمريكية تبلغ 75٪ كما وان نوع و أساليب الاستثمار، استثمار الأموال قد طرأ عليها التجديد والتحديث.

لقد كان المستثمر الصغير، حتى وقت ليس بالبعيد تماماً، يصاب بالأحباط إذا ما حاول استثمار ماله في أي شيء يتجاوز حساب التوفير، فعالم الأسهم وما وراءه اتحاد شركات الاستثمار بالوحدات Mutual Funds والأوراق التجارية والسندات والأدوات الملفة الأخرى - كانت ببساطة بعيد عن متناول أي شخص ليس حسن الاطلاع على مجريات الأمور في (وول ستريت). غير ان ذلك كان قبل أن تغير الكمبيوترات الأشياء. فاليوم تتوافر قوائم سماسرة (الخصم) بكثرة على الصفحات المخصصة للشركات والمؤسسات المالية والتجارية بدليل التليفونات، ومستثمرون قليلون هم الذين يجرون عمليات الأسهم من آلة في بنك محلي او عبر التليفون، ومع اكتمال كفاءة طريق المعلومات السريع ستتوافر خيارات الأسهم بكثرة، وربما تعين على سماسرة الأسهم، شأن غيرهم من الوسطاء الذين تمثل عملهم في مجرد متابعة تعامل ما، أن يقدموا شيئاً يتجاوز مجرد شراء الأوراق المالية⁽¹⁾ (39). وبالتالي اصبح المدخر يواجه إمكانيات عالمية لتوظيف مدخراته، كما ان الاستثمارات المحلية لم تعد محدودة بما يتوافر في السوق المحلي من إدخارات، وساعد على كل ذلك تطور اساليب الاتصال بين المراكز المالية العالمية، وجاءت ثورة المعلومات والأنصلاات فساعدت على انتقال هذه الثروات المالية في شكل ومضة كهربائية او نبضة إلكترونية، تتصل بين البلدان المختلفة دون ان تصطدم بمحاجز او حدود سياسية، وأصبحت الثروة المالية اقرب الى الاستقلال عن الثروة العينية، واصبحت تتوافر لها حياتها الخاصة التي تتمرّد على الحدود السياسية و تتجاوزها، وانتقل العالم إلى نوع من الاقتصاد الرمزي تحركه هذه الأصول المالية التي تنتقل من مكان الى آخر ومن عملة الى اخرى في لحظات دون ان

(1) بيل جيتس: المرجع السابق ص من (250-251).

تدركها عين او تعوقها سلطة⁽¹⁾. مما لاشك فيه ان التكنولوجيا المعلوماتية قد حدثت تطورات هائلة في ميدان القطاع المصرفي ومساعدتها في ادخال شبكات الاتصالات الالكترونية فيها، مما جعلت المصارف التي تعد من الأسواق المال النقدية العالمية وهي جزء من اسواق المال الدولية قادرة على التكيف لتحويل مالىها من ابداعات المواطنين ومبالغ الاستثمارات الى جهات اخرى بعيدة جغرافياً او استلام المبالغ من تلك الجهات، مما خلقت تحركات مالية نشطة في قطاع الأسواق النقدية مما زادت حجم الاستثمارات قصيرة الأجل وجعلها نشاطاً دولياً بدلاً من انحصارها أي الاستثمارات داخل نطاق المحلي هذا بالإضافة على الأسراع بالتقاء الباعة والمشتريين في البورصات بعد طلاعهم على اللوائح الخاصة بأسعار الأوراق المالية التي تنشر على الأنترنت.

يقصد بنظام التحويلات الالكترونية عملية منح الصلاحية (permission) لمصرف ما للقيام بمحركات التحويلات المالية الدائنة أو المدينة إلكترونياً من حساب مصرفي الى حساب مصرفي آخر. ويساعد هذا النظام عملاء المصرف على تسديد المدفوعات (electronic payment) من خلال بنوكهم ودون الحاجة الى استخدام الحواسيب المالية، او البطاقات، كما ويساعد هذا النظام المصارف نفسها في إجراء التحويلات بطريقة آمنة (high security) وسهلة الاستخدام (Ease of use) وعالية الموثوقية. وتتم عادة عملية التحويل من خلال مقاصة آلية (Automated clearing house) ومجموعة من البروتوكولات المالية الالكترونية الآمنة والتي تضمن الحفاظ على خصوصية البيانات وسلامتها والتحقق من وصولها الى الجهة المطلوبة⁽²⁾. تعمل شبكات الاتصال الالكترونية على تفعيل عمليات التداول اوتوماتيكياً، لذلك يرى الكثيرون من المشتغلين في السوق بأن أسواق الأوراق المالية ستعتمد في المستقبل على تلك الشبكات كأساس عمل لها، ففي عام 1977 وضعت هيئة الأوراق المالية والبورصة برنامجاً تنظيمياً لإمكانيات شبكات الاتصالات الإلكترونية في سوق الولايات المتحدة، وفي عام 1998 سنت هيئة الأوراق

(1) د. حازم البيلالي: المرجع السابق ص 135-136.

(2) د. اكرم حداد + مشهور هذلول: النقود والمصارف / الطبعة الأولى 2005 عمان ص 59.

المالية والبورصة بعض القوانين التي تسمح بإنشاء أسواق للأوراق المالية القائمة على النظام الإلكتروني، وهناك بالفعل العشرات من شبكات الاتصالات الإلكترونية في الولايات المتحدة ولكن من المحتمل أن يزداد هذا العدد على نحو سريع⁽¹⁾.

بفضل افرازات الثورة التكنولوجية، واختراق وسائل الاتصالات الحديثة جميع مجالات الأعمال المصرفية وقطاع اسواق المال الدولية، أصبحت بإمكان المتعاملين بالأوراق المالية في كل انحاء العالم الجلوس في مكاتبهم و داخل مصارفهم و منازلهم يراقبون الشاشات الإلكترونية بغية معرفة اسعار الأوراق المالية بجميع انواعها في كل لحظة وفي جميع اسواق المال العالمية، فيشترون ويبيعون بواسطة وسائل الاتصالات الحديثة كالهاتف وأجهزة الهاتف النقال ولم تعد الحاجة الى التجمع في صالات التداول في بورصة واحدة وفي مدينة واحدة لكون التطورات المتلاحقة في الاقتصاد العالمي بفضل ظاهرة العولمة الاقتصادية أصبحت جميع أسواق المال في العالم بمثابة سوقاً واحدة.

والأمر الجدير بالاهتمام هنا ليس فقط في تطور شكل الأصول المالية وسرعة انتقالها، وإنما في الأحجام التي اتخذتها، بحيث أصبح الجزء الأكبر من العلاقات الدولية يتعلق بتبادل الأموال وانتقالها، وتراجع انتقال السلع والخدمات الى مرتبة ادنى، ففي 1973 قدر حجم التعامل اليومي في اسواق العرض بحوالي (15) مليار دولار، وفي 1983 ارتفع الى (880) مليار دولار والى ما يزيد على (3ر1) ترليون دولار في 1995. وفي حين كان جميع المعاملات الخارجية في الأصول المالية يمثل اقل من (15) من المائة من حجم الناتج المحلي لكل من الولايات المتحدة والمانيا واليابان في 1980. فقد ارتفعت هذه النسبة في العام 1993 الى (135) في المائة في الولايات المتحدة و(170) في المائة في اليابان، و(80) في المائة في المانيا⁽²⁾.

وفي ظل اوضاع الثورة العلمية والتكنولوجية الراهنة والتدويل المضطرد لرأس المال والإنتاج فإن عمليات تكرار واعادة الإنتاج في كل البلدان صارت مترابطة على المستوى

(1) برايان كويل: الحماية من مخاطر العملة/ الترجمة قسم بدر الفاروق بالقاهرة/ 2006 / ص ص(157-158).

(2) د. حازم البيللاوي: المرجع السابق ص136.

العالمي غير ان الأولوية صارت الآن لهدف إعادة إنتاج رأس المال. ومن هنا يمكن الحديث عن إعادة هيكلة اسواق النقد والمال الدولية، مؤسسات وآليات، ويمكن القول إن هذه الأسواق قد شهدت منذ نهاية الستينات ومطلع السبعينات تطورات جديدة تمثل فيما يلي⁽¹⁾:

أولاً: إعادة تشكيل القطاع المالي والمصرفي وخصوصاً مؤسساته (deregulation) ونشأت عدد كبير من المراكز المالية الدولية خارج أوروبا وأمريكا تلعب دور الوسيط مستفيدة من فروق التوقيت الزمني بين أجزاء السوق الدولية.

ثانياً: إحلال إصدار صكوك الدين القابلة للتداول محل القروض التقليدية الصادرة بمناسبة عمليات الإنتاج.

ثالثاً: دخول أسواق النقد و المال مباشرة ولو بغير وساطة المصارف نفسها.

رابعاً: اندماج أسواق النقد و المال الدولية في سوق واحدة واكتسابها بذلك الطابع الكوني، حيث تحقق كونية الاستثمارات والأقراض والتنظيم و الأدوات.

وكذلك فإن هذه الثورة المالية لم تقتصر على انتقالات رؤوس الأموال، بل إنها بدأت تؤثر في انتقال السلع عن طريق ما يعرف بالتجارة الإلكترونية (Electronic commerce). فقد وجد عدد من المشروعات التجارية والصناعية في شبكات الأنترنت فرصة لعرض منتجاتها والأعلان عنها للمستهلكين، ثم لم يلبث الأمر ان تطور واصبحت شاشات الكمبيوتر ليست فقط مجالاً لعرض المعلومات عن المنتجات الحديثة، بل أصبحت وسيلة للتعاقد وعقد الصفقات والدفع من خلال بطاقات الأتمان. فالفرد لن يصبح موجوداً فقط في البورصات من خلال شاشة وول ستريت مثلاً، بل ان وول ستريت والبورصات سوف تنتقل الى المنازل، ويكفي لتقدير حجم هذه التعاملات في المستقبل القريب ان نذكر ان في الولايات المتحدة (العام 1999) حوالي (42) مليون منزل تحوز أجهزة كومبيوتر شخصية من بين (92) مليون عائلة أمريكية، وحوالي (12) مليون عائلة

(1) د. فؤاد مرسي: المرجع السابق ص 229-230.

تقريباً تتعامل حالياً مباشرة مع البورصات (online) ويعقدون حوالي نصف مليون صفقة يومياً، ويبلغ عدد المستثمرين الأفراد الذي يتعاملون مباشرة مع البورصة حوالي (12) في المائة من مجموع المعاملين، ويتنظر أن تصل نسبتهم إلى (29) في المائة العام (2002)⁽¹⁾.

وهكذا تصبح أسواق المال الدولية تحت تأثيرات الثورة المعلوماتية، تتطور بتطور الوسائل المعلوماتية والتقنية، وتزداد اتساعها بزيادة التقارب والتبادل المعلوماتي، واصبحت رؤوس الأموال تتمتع بحرية تامة في الانتقال والتحويل في مكان إلى الآخر دون عراقيل وخاصة بعدما طرأت على النقد ووسائل الدفع من تغيرات وياتت بأستطاعة الأموال التحري عن المكان المناسب بحثاً عن الربح والاستثمار الأمثل ولا توقفها الحدود الدولية والحواجز السياسية بفضل النظام العالمي الجديد الذي برز للوجود وفرض نفسه على العالم وعلى التجارة الدولية، وخففت أهمية الجغرافيا واختصرت المساحات واقتربت المسافات لأنتقال المعلومات والأموال والسلع ورؤوس الأموال والاستثمار، وهيمنة الوسائل الحديثة للاتصالات والمعلومات والمواصلات على العالم وجعلته ما يشبه القرية الكونية (Global village).

(1) د. حازم البيلاوي: المرجع السابق ص 137-138.

المبحث الثالث

الثورة الرقمية الإلكترونية ودورها في تطور اسواق المال العالمية

منذ ظهور الجبل الخامس من الحاسبات الألكترونية في بداية الثمانينات والذي اطلق عليه بالحاسوب الشخصي personal computer وكثرة استخداماتها وفي كافة المجالات بسبب صغر حجمها وسهولة استخداماتها وربطها بالوسائل والوسائط الاتصالية والمعلوماتية، تقدمت وتوسعت معها فكرة تطبيقات عمليات الرقمنة (Digitization) وخصوصاً بعد انتشار إستخدام شبكات الكومبيوترات الموصلة بالشبكات عالية النطاق الترددي، وفي بداية القرن الجديد بدأت في الظهور تطبيقات الثورة الرقمية وظهور وسائل وادوات رقمية باتت تؤثر على جميع مناحي الحياة وعلى كافة المجالات في الحياة الاقتصادية، واحدى هذه المجالات هي قطاع اسواق المال العالمية، وفي هذا المبحث نتطرق الى مفهومين:

- ماهية الثورة الرقمية الألكترونية.

- تأثير الثورة الرقمية الألكترونية في تطور اسواق المال العالمية.

الثورة الرقمية الألكترونية:-

أفرزت الثورة العلمية عبر مراحل مختلفة وخلال سنوات عدة وعبر تحويلة نوعية لظهور وسائط اتصالية ووسائل معلوماتية وإعلامية مثيرة للدهشة، والتي دفعت بالحضارة الإنسانية الى الأمام، ويفضل الثورات التكنولوجية واحدة تلو الأخرى، تعرض المجتمع بأسره للتغير، حيث تغيرت انماط حياة البشرية جمعاء على الكرة الأرضية، وخاصة في العقد الأخير من القرن العشرين، قد أدخلت العالم في عصر جديد، عصر المعلومات، عصر مغاير، لمفاهيمه، في اشكال صناعاته، نوعية وطبيعة سلعتها وخدماته، نوعية الشركات وطموحاتها، دور الدولة في داخل حدودها الوطنية ونوعية التجارة الدولية ودور المؤسسات الدولية. وفتح مجال جديد للفكر الاستراتيجي التجاري والصناعي والسياسي والعسكري والثقافي.

وكل تلك التغيرات كانت جميعها بفضل هذه التكنولوجيا التي هي وليدة التلاقي لثورة
الالكترونيات، وتكنولوجيا الكمبيوتر ونظم الاتصالات، وتتكون تكنولوجيا المعلومات من
كمبيوترات وأجهزة تخزين للمعلومات....

حيث كانت كلمات (الكمبيوترات) و(المعلومات) هي محك القيمة في السبعينيات
والثمانينات، أما الاتصالات فهي موضوع الساعة في التسعينيات، ولا يرجع ذلك الى ان
الاتصالات سابقة لعصرها، بل على وجه أكثر دقة لأنها كانت متخلفة عن زمانها ولحقت
به أخيراً، وكما رأينا فقد تقدمت تقنية الحوسبة بخطوات جبارة، فالكمبيوترات اليوم أكثر
قدرة بملايين المرات عما كانت عليه منذ (30) سنة مضت، ولقد تقدمت بمحيت تخطت مجرد
طحن الأرقام، ومعالجة البيانات للإدارة، وتداول الصور ولقطات الفيديو، و برغم ذلك نجد
ان شبكات الاتصالات لشركات الهاتف قد ظلت تقريباً على حالها مثلما كانت عليه منذ
فجر عصر الكمبيوتر، فما زالت مرتبطة بعالم الصوت والبيانات⁽¹⁾ (46). لقد تمثلت الفائدة
الكبرى لثورة الكمبيوتر الشخصي في الطريقة التي فعل بها القدرات البشرية، وسوف تؤدي
اتصالات طريق المعلومات السريع رخيصة التكلفة الى تفعيل هذه القدرات بصورة اعمق و
ابعد أثراً، ولن يكون الأفراد ذوي الاهتمامات التكنولوجية هم المستفيدين وحدهم، فمع
تزايد عدد الكمبيوترات الموصلة بالشبكات عالية النطاق الترددي، وتوفير منصات
البرمجيات الأساس اللازم لتطبيقات عظيمة، ستصبح الفرصة متاحة لكل فرد للوصول
لأغلب معلومات عالمنا⁽²⁾. يقدر الناتج الكلي لصناعة المعلومات في عام 2000 بـ (1555)
بليون دولار لتكون اول صناعة في تاريخ العالم تحقق رقم التريلليون، يسعى مطور ونظم
السوبر كمبيوتر حالياً للوصول الى سرعة تريليون (مليون مليون) عملية حسابية في الثانية
الواحدة وهو ما يوازي 50 الى 100 مرة الرقم القياسي لسرعته الآن، يمكن حالياً تخزين
النصوص الكاملة لألف كتاب بحجم القرآن الكريم على قرص ضوئي (سي دي -CD
Rom) واحد تبلغ زنته (15) جراماً ولا يتجاوز قطره (12سم) تقريباً، يجري حالياً تصميم

(1) د. فرانك كيلش: المرجع السابق/ ص 201.

(2) بيل جيتس: المعلوماتية بعد الأنترنت/ المرجع السابق ص 158.

شبكات لنقل البيانات بمعدل (3) جيجا بايت يمكنها حسابياً نقل مضمون ما يوازي (500) كتاب في الثانية الواحدة⁽¹⁾. فالكومبيوتر و الأنترنت قد فتحت امكانيات واسعة امام الفرد لكي يحصل على المعرفة والمعلومات الوفيرة في مختلف البلدان ومختلف بقاع الكرة الأرضية، فهو باستطاعته ان يتصل بأجهزته الكومبيوتر أناس آخرون في بلدان أخرى وان يدخل في الحديث المتنوع مع الآخرين بواسطة الأنترنت. وله حرية الانتقال من مكان الى الآخر.

النقود الإلكترونية :-

يلعب التطور التكنولوجي دوراً حيوياً في حياة البشر وتمتد آثار هذا التطور الى كافة مناحي الحياة الاقتصادية والقانونية والاجتماعية والثقافية، ولقد ظهرت في أواخر القرن العشرين مجموعة من الظواهر المختلفة التي أفرزها التقدم التكنولوجي مثل التجارة الإلكترونية، ووسائل الدفع الألكترونية، والنقود الإلكترونية، ولقد شهدت الحركة المصرفية حديثاً تطوراً كبيراً وكان من أحد شواهد هذا التطور السماح لعملاء المصارف بأجراء عمليات الشراء والبيع من خلال شبكة الاتصالات Internet، وذلك باستخدام وسائل الدفع الألكترونية التي تتيحها هذه البنوك، ولم يقف التطور عند هذا الحد، وإنما ظهر على الساحة أيضاً ما يعرف بالنقود الألكترونية او النقود الرقمية⁽²⁾.

النقود الألكترونية هي إحدى افرازات الثورة الرقمية، وتعتبر إحدى الابتكارات والاختراعات التي أفرزتها الثورة التكنولوجية، وإن النقود الألكترونية عبارة عن بطاقات الكترونية ذات قيمة نقدية مخزونة بطريقة الكترونية، او مخزونة على ذاكرة الكومبيوترات، وتصلح ان تكون وسيلة للدفع، وأداة للأبراء ووسيطاً للتبادل، واصبحت منذ اوائل القرن الواحد والعشرون هذا النوع من النقود شائعة الاستعمال وتقوم بغالبية الوظائف التي تقوم بها النقود القانونية الاعتيادية، واطلقت على تلك النقود أيضاً مصطلح النقود الرقمية.

(1) د. نبيل علي: العرب ومصر المعلومات / سلسلة عالم المعرفة طبعة 1994 من ص (15-16).

(2) موقع مدينة الرياض: النقود الإلكترونية/ مصدر إلكتروني الموافق 2005 / 7 / 13 ص 1.

يقال عن تعريف BIS (1996) للنقود الألكترونية حيث ذهب الى اعتبارها قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزونة بشكل الكترونية او على اداة الكترونية يحوزها المستهلك، ولقد توسع البعض في مفهوم النقود الألكترونية، فعرّفها بأنه نقود يتم نقلها إلكترونيًا وأخيراً، فقد عرفها البنك المركزي الأوروبي بأنها مخزون إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية يستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين غير من أصدرها، دون الحاجة الى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدماً⁽¹⁾.

ينصرف تعريف النقود الألكترونية بمعناه العام على كافة وسائل الدفع والتسديد والتحصيل من خلال استخدام الحواميب كوحدات طرفية. وأما المعنى الخاص فيعرف النقود الألكترونية على أنها مجموعة التواقيع والبروتوكولات الرقمية (Digital signs) التي تتيح للرسالة الألكترونية أن تحمل فعلياً محل تبادل العملات التقليدية، وهذا يعني ان التوقيع الرقمي هو المكافئ الألكتروني للنقود التقليدية⁽²⁾. وتوجد هنالك أنواع وصور عديدة للنقود الألكترونية (الرقمية) تبعاً لأداة أو الوسيلة التي تخزن القيمة النقدية عليها ووفقاً لمبلغ النقد المخزون على تلك الوسائل وكذلك تعددت اشكال وأنواع النقود الإللكترونية تبعاً لمراحل تطور أجهزة الحاسوب وعلى مدى استخدام الشبكة العنكبوتية (الأنترنت) في هذا المضمار واخذت النقود الألكترونية الأشكال التالية:-

1- البطاقات سابقة الدفع ((prepaid cards)):-

و يتم بموجب هذه الوسيلة تخزين القيمة النقدية على شريحة إلكترونية مثبتة على بطاقة بلاستيكية، وتأخذ هذه البطاقات صوراً متعددة، ومن أمثلتها البطاقات الذكية (smart cards) المنتشرة في الولايات المتحدة الأمريكية، وبطاقة دامونت سابقة الدفع (Danmnt prepaid cards) والتي يتم تداولها بصورة شائعة في الدانمارك، وهناك أيضاً بعض البطاقات التي تستخدم كنقود الكترونية وتستعمل في ذات الوقت كبطاقات خصم (Debit cards) مثل بطاقات Abant cards المنتشرة في فنلندا، وهناك أخيراً بطاقات

(1) موقع مدينة الرياض: نفس المرجع الإلكتروني السابق ص3.

(2) د. اكرم حنّاد + مشهور هذلول: المرجع السابق/ ص57.

متعددة الأغراض، أي تستخدم في ذات الوقت كبطاقة خصم و كبطاقة تليفون و كبطاقة شخصية بالإضافة الى كونها نقوداً إلكترونية⁽¹⁾.

2- القرص الصلب *Hard Disk*:-

ويتم تخزين النقود هنا على القرص الصلب للكمبيوتر الشخصي ليقوم الشخص باستخدامها متى يريد من خلال شبكة الأنترنت، ولهذا فإنه يطلق على هذا النوع من النقود ايضاً مسمى النقود الشبكية *Network Money* وطبقاً لهذه الوسيلة، فإن مالك النقود الألكترونية يقوم باستخدامها في شراء ما يرغب فيه من السلع والخدمات من خلال شبكة الأنترنت، على أن يتم خصم ثمن هذه السلع والخدمات في ذات الوقت من القيمة النقدية الألكترونية المخزنة على ذاكرة الكمبيوتر الشخصي⁽²⁾.

3- التحويلات المالية الألكترونية عبر شبكة الأنترنت:-

وبموجبها يتم تحويل المبالغ النقدية الخاصة بأسعار السلع والخدمات المشتراة وذلك من قبل الطرف الأول وعبر أجهزة الأنترنت الى أجهزة الحاسوب الخاصة بالطرف الثاني ويتم خزنها آلياً داخل ذاكرة الكمبيوتر وداخل القرص الصلب. وعادة يتم إتمام عمليات البيع والشراء وعملية الدفع عبر أجهزة الأنترنت وذلك وفق عملية إرسال هذه النقود رسالة بريد الكتروني شرط ان تتم هذه العملية خلال برمجيات خاصة تسمح بأرسال النقود على شكل شيك الكتروني الى جهاز الحاسوب للطرف الثاني وعبر أجهزة الأنترنت.

(1) موقع مدينة الرياض: المرجع الإلكتروني السابق/ ص5.

(2) موقع مدينة الرياض: المرجع الإلكتروني السابق/ ص5.

عملية الرقمنة Digitization -

من حيث طبيعة آلياته لا يختلف الكمبيوتر الذي يوجه الصواريخ عن ذلك الذي يستخدمه الأطفال في العابهم، ولا فرق بين الذي يستخرج كشوف الحسابات وبين ذلك الذي يظهر الأشكال ويعرب الجُمْل ويحلل النصوص، يسهل علينا أدراك مصدر هذه (العمومية) لو نظرنا الى قدرة الكمبيوتر بصفته طاقة ((المنجز خام)) يتم توجيهها لتحقيق مهام بعينها من خلال البرامج. إن البرمجيات هي خط الواجهة بين الآلة الصارمة وحدتها القاطعة والواقع بتضاريسه والوانه وظلاله وغموضه وغميجه، لكي تكتسب الآلة صفة العمومية تلك لا بد لهذه الواجهة أن تتم على أقصى مستويات التجريد البحت، بحيث تطمس تماماً تفاصيل المشاكل الخاصة التي تقوم برامج الكمبيوتر بحلها، وكما نعرف لا يوجد ما هو أكثر تجريداً من الأرقام، وهي الحقيقة التي اسبغت على الكمبيوتر صفة الرقمية (digital computer) ولكونه رقمياً يلزم تحويل كل ما يغذى له الى أرقام⁽¹⁾.

عندما تفكر في تعبير (وثيقة) فربما تخيلت قطعاً من الورق طبع عليها شيء ما، لكن ذلك تعريف ضيق، إذ إن الوثيقة يمكن أن تكون أي مجموعة من المعلومات. فالمقالة الصحفية وثيقة، لكن التعريف الأوسع يشمل أيضاً البرنامج التلفزيوني، أو الأغنية، أو لعبة الفيديو التفاعلية. ونظراً لأن كل المعلومات يمكن تخزينها في شكل رقمي، فسيصبح من السهل الوصول الى الوثائق وتخزينها وإرسالها عبر طريق المعلومات السريع، أما الورق فنقله أصعب وهو مقيد جداً إذا كانت المحتويات أكثر من نص مع رسوم وصور، وسوف يتضمن وثائق المستقبل المخزنة رقمياً، صوراً أو فيديو، أو تعليمات برمجية للتفاعلية، أو رسوماً متحركة، أو تجميعاً لهذه العناصر وغيرها⁽²⁾. وفي نفس الوقت الذي يتم تخزين الوثائق رقمياً مهما كانت حجمها وكثافة صفحاتها فبالإمكان إعادة عرض تلك الوثائق وتقلب الصفحات بكل دقة أو أي مقطع ينوي إعادته أو تحويله إلكترونياً كلياً أو جزء منه من

(1) د. نبيل علي: العرب وعصر المعلومات/ المصدر السابق/ ص 56.

(2) بيل جيتس: المرجع السابق/ ص (159-160).

كمبيوتر الى كمبيوتر آخر، عبر البريد الإلكتروني وهذا هو التحول المهم في عالم الوثائق الرقمية.

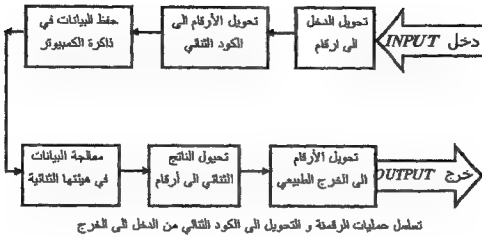
إن (الرقمنة) هي إحدى سمات حضارة اليوم، وهي الخطوة الأساسية التي لا بد منها لكي يتعامل الحاسب الإلكتروني الذي يوصف كما قلنا بالرقمي، مع عناصر الدخل والخرج، وتمثل الرقمنة جوهر الوظيفة الأساسية التي تقوم بها وحدات الإدخال input devices التي تحول ما يفتدي الى الكمبيوتر مهما كان أصله الى أرقام، في حين تقوم وحدات الإخراج output devices ببرد الأرقام الى الصورة الطبيعية من نصوص وأشكال واصوات⁽¹⁾.

وفي غضون سنوات قليلة ستصبح (الوثيقة الرقمية) المذيلة بالتوقيع الرقمي القابل للثبوت في صحته، هي الأصل، والأخرى المطبوعة على الورق هي الثانية، ولقد تجاوزت بعض دوائر الأعمال بالفعل استخدام الأوراق والرسائل الفاكسية الى تبادل الوثائق القابلة للتعديل و الأضافة والحذف، من كومبيوتر الى كومبيوتر. بل ان نسبة كبيرة من الوثائق ستصبح مع نهاية عقد التسعينات غير متاحة بشكل عام، حتى داخل المكاتب كمادة مطبوعة على الورق، ذلك أنها ستصبح مثل الفيلم أو الأغنية في الوقت الحاضر، كذلك يمكن للوثائق الرقمية ان تكون أسرع في الاشتغال عليها عن الوثائق الورقية، ان بالوسع ان تنقل المعلومات فورياً و ان تسترجعها بسرعة مقارنة، ولقد اكتشف من يستخدمون الوثائق الرقمية بالفعل الى اي مدى هي اسهل عميلة في البحث عنها وتصفحها بسرعة⁽²⁾.

(1) د. نبيل علي: المرجع السابق ص 59.

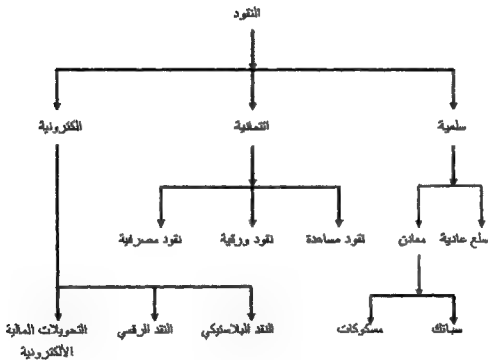
(2) بيل جيتس: المرجع السابق ص (161-163).

شكل رقم (2)



المصدر: د. نبيل علي/ العرب و عصر المعلومات، ص 62.

شكل رقم (3)



المصدر: د. أكرم حداد & مشهور هلولوك/ النقد و المصارف/ الطبعة الأولى 2005. ص 60

تأثير الثورة الرقمية الإلكترونية في تطور اسواق المال العالمية :-

ومن المنتظر ان تفتح هذه التجارة الإلكترونية المجال لتوسيع الأسواق أمام عدد من الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي لا تملك إمكانيات الشركات الكبيرة، بحيث تتمكن من عرض منتجاتها على صفحات الأنترنت و توسيع دائرة الأسواق أمامها. فيمكن لعدد من الشركات الصغيرة والمتوسطة أن تجد لها أسواقاً عبر القارات من خلال التعامل بأساليب التجارة الإلكترونية⁽¹⁾.

وللتجارة الإلكترونية أشكال عديدة ولها مجالات واسعة تتم فيها تطبيقاتها العملية ومن أبرز هذه التطبيقات هي التي تستخدم فيما بين البنوك مثل التحويلات الإلكترونية للأموال Electronic Funds Transfer، وتبادل البيانات الإلكترونية والبطاقات الذكية Smart card. والمجالات الأخرى الواسعة الاستخدام للتجارة الإلكترونية هي:-

- وحدة اعمال مع وحدة اعمال اخرى ((Business to Business)):-

تكون العلاقة التجارية بين وحدات أعمال مع بعضها البعض، من خلال شبكة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتقديم طلبات الشراء الى مورديها وتسليم الفواتير وكذلك تقوم بعملية الدفع، وهذا الشكل يعتبر من أكثر أنواع التجارة الإلكترونية شيوعاً في الوقت الحالي حيث يمثل 80٪ من حجم التجارة الإلكترونية سواء داخل الدول أو بين الدول بعضها البعض⁽²⁾. وحدة اعمال مع مستهلك (Business to Customer) وفيها تكون العلاقة بين وحدات أعمال ومستهلكين وهذا الشكل توسع بشكل كبير مع استخدام الأنترنت، حيث أصبح هناك ما يسمى المراكز التجارية على الأنترنت shopping malls وهي تقدم بيانات ومعلومات عن كل أنواع السلع والخدمات، حيث يستطيع الفرد زيارة أكثر من موقع تجاري على الأنترنت ثم يقوم بإجراء المقارنة بين السلع المعروضة من حيث السعر والجودة ثم الانتقاء من بينها والدفع عن طريق الشيك، أو نقداً عند التسليم، أو بأي

(1) د. حازم البيلالي: المرجع السابق/ ص 137.

(2) د. أمين السيد احمد لطفي: المراجعة الدولية وعجلة أسواق رأس المال/ القاهرة/ 2003 ص 864.

طريقة أخرى، كذلك من الممكن التسليم من خلال الشبكة ومثال ذلك السلع غير الملموسة⁽¹⁾.

الثورة الرقمية وبالأعتماد على الوسائل التكنولوجية المتطورة كالوسائل الاتصالية والمعلوماتية قد أتاحت للعالم استخدامات عديدة في مجالات مختلفة في النواحي الإدارية والمالية والصناعية وفي مجال اسواق المال. باستطاعة الأفراد وبواسطة النقود الالكترونية تلبية حاجاتهم اليومية، والتسوق في معظم الأسواق لشراء ما يحتاجون من السلع والخدمات في مجتمع لا يتعامل بالنقود cashless، وكذلك الحال ماكنات الصرف الأوتوماتيكية المحمولة ATM تلي احتياجات المواطنين الى النقد بمجرد ادخال البطاقة الذكية في فتحة الماكينة الآلية. وبوصول طريق المعلومات السريع الى المنازل قد تلعب البطاقات الذكية توسعاً في استخدامات ATM وتعمل بكامل وظيفتها في المنزل، وتعتبر خدمة المصرف في المنزل Bank at home هي الأخرى احدى استخدامات الحديثة لطريق المعلومات فائق السرعة ومن المؤمل الاتساع في استعمالها في المستقبل القريب عالمياً.

وتتيح مصارف كثيرة الآن بالفعل خدمة العملاء بواسطة الهاتف وفي اي مكان سواء كانوا بالمنزل أو المكتب، يمكنهم الاتصال بنظام كومبيوتر المصرف حيث يقومون بأنهاء معظم أعمالهم المالية الروتينية، ويتفاعل المستخدمون عن طريق لوحة مفاتيح الهاتف المصغرة على نحو نموذجي مع النظام، وبعض لوحات المفاتيح تلك تكون على درجة عالية من التكنولوجيا المتقدمة، ويمكنها إدخال المعلومات مباشرة بصوت المستخدم، ومهما كان واسطة الاستخدام interface فجميعها تتيح نطاقاً واسعاً من الأنشطة المصرفية، ومن الممكن انجاز كل مايمكن أمام ماكينات الصرف الآلية ATM باستخدام الهاتف⁽²⁾.

ان شركات التليفونات والكيبل في مختلف انحاء العالم، سوف تتقدم عبر أربعة مسارات متوازية في المسار الأول سوف تسعى كل مجموعة منهما خلف عمل الأخرى. فتقدم شركات الكيبل خدمات تليفونية، وتقدم شركات تليفونية خدمات الفيديو، بما في ذلك

(1) د. امين السيد احمد لطفي: نفس المرجع السابق ص 864-865.

(2) د. فرانك كيلش: المرجع السابق ص 320-321.

التلفزيون، وفي المسار الثاني سوف يقدم كل من النظامين وسائل أفضل لوصول الكمبيوتر الشخصي إما بالتقنية ISDN أو بالمضمنات الكيبلية، وفي المسار الثالث ستتحول كلتا المجموعتين من الشركات الى التكنولوجيا الرقمية، من أجل توفير المزيد من القنوات التلفزيونية واشارات أعلى جودة، وأخيراً ستقوم كلتا المجموعتين في المسار الرابع بأجراء التجارب على توصيل نظم عريضة النطاق بأجهزة التلفزيون والكمبيوتر الشخصي، وسيحفز كل من هذه الاستراتيجيات الأربع الاستثمار في مجال سعة الشبكة الرقمية⁽¹⁾.

تعتمد معظم التكنولوجيات الانتقالية على استخدامات الشبكات التليفونية لنقل الصوت، وشبكات التليفونات أجهزة تناظرية عبارة عن تيارات نموذجية مناظرة لترجيحات الأصوات، ويتم دمجها مع شبكات الأنترنت ومع شبكة التلفزيون الكيبلية داخل طريق المعلومات فائق السرعة لاتاحة الفرصة لجهاز تلفزيون او كمبيوتر شخصي في المنزل بغية الاتصال ببرامج تلفزيونية أو بأسواق المال في أي بلد يرغب الاتصال بها أو الاتصال بمصادر معلوماتية مختلفة في آن واحد. وبمقدور الناس وهم في منازلهم الاتصال بمختلف اسواق المال الدولية والدخول في أعمال الشراء والبيع للأسهم والسندات عن طريق كومبيوتراتهم الشخصية الموصلة بشبكات الأنترنت.

وتمثل اكشاك خدمات الفيديو المصرفية اسلوباً آخر تحاول المصارف من خلاله اثمنة تفاعليتها مع العملاء، وتوضع تلك الأكشاك في مناطق عامة ذات كثافة مرورية من المشاة كالمجمعات التجارية malls ومحطات مترو الأنفاق، وتلك الأكشاك في الواقع ماهي إلا أنظمة فيديو-هاتف ثنائية الاتجاه، وفي امكان العملاء أن يقوموا باتصالاتهم المباشرة من أي كايينة booth مجهزة بجهاز الصرف الآلي فيما يشبه تماماً إجراء معاملاتهم داخل أي فرع للمصرف، إلا أن التفاعل هنا بالصوت والصورة يتم من خلال شاشة⁽²⁾. وفي المستقبل القريب ومع مواكبة التطورات اللاحقة للثورة الرقمية وعن طريق المعلومات السريع، نرى بأن خدمات المصرف المنزلي تكون بربط التليفزيونات التفاعلية والكمبيوترات المنزلية مع

(1) بيل جيتس: المرجع السابق/ ص 147.

(2) د. فرانك كيلش: المرجع السابق/ ص 322.

الأنظمة المصرفية المتنوعة، وتستشير الخدمات المصرفية وفقاً لمتطلبات العرص الجديد ويدخل الى كل منزل والى كل مكتب عمل.

وسيكون في الأماكن قريباً تقديم خدمات أخرى مثل تنظيم حسابات الأمناء trust accounts أو شراء الأسهم، وتأمينات البضائع bonds، والموضوعات المالية الأخرى، وستكون هناك أمام المصارف والمؤسسات المالية الأخرى فرصة لتطوير أنظمة الإدارة المالية الشخصية، ولتخيل حزمة برمجيات مثل تلك التي طرحتها Intuit تحت اسم Quicken ولها القدرة على قراءة البطاقات الذكية والتوصيل مباشرة الى نظام الصرف المنزلي، فقد يمكنها تداول النطاق الكامل لممتلكات ومعاملات المرء المالية، وقد يمتد مداها لما بعد الحسابات المصرفية وأعمال البيع والشراء، وربما استطاعت أيضاً إدارة الاستثمارات كالأسهم stocks والسندات Bonds والتأمينات، والائتمان trusts⁽¹⁾.

لكل السلع والخدمات التجارية والمالية والصناعية هنالك وكلاء وسماسرة منتشرون في أماكن واسواق البيع والشراء، وعلى أرض الواقع، الآن ووفقاً للتطورات المتلاحقة في عالم التجارة والاستثمار وخاصة للأسواق المالية الدولية هنالك سماسرة الأسهم والسندات ووكلاء ماليون جميعها لها سمات مشتركة وهم يقبضون عمولات تكافيء الخدمات التي تقدمونها ولكنهم الآن باختلاف سابقاتهم حيث ينجزون أعمالهم ويقدمون خدماتهم خلال الكمبيوترات المنزلية وخلال شبكات الأنترنت في المكاتب.

ويتبع سماسرة الأسهم السيناريو نفسه، وهم اليوم على درجة عالية من الأتمتة، فالسمسار الإلكتروني يستكمل المعاملات المالية والتجارية للعميل بشكل كامل، ومعظم الناس يستخدمون سمساراً بالتحديد لشراء وبيع الأسهم، وهم يعرفون بدقة ما يريدون شراء أو بيعه قبل أن يرفعوا سماعة الهاتف لأستدعاء سماسرتهم، وفي السنوات القليلة الماضية، حقق سماسرة الخصم Discount Brokers رواجاً وبرزوا على الساحة لأنهم يركزون على

⁽¹⁾ نفس المرجع السابق ص 324.

إتمام صفقات الشراء والبيع على نحو مقصود وليس بتقديم إرشادات ومشورات تعتمد على الخبرة ونفاذ البصيرة مع توقعات السوق⁽¹⁾.

جدول رقم (40)

تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في المجالات المختلفة

مجال التطبيق	أمثلة من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات	الأهداف الرئيسية من وراء التطبيق
قطاع المال و الاقتصاد	آتمنة أعمال البنوك Bank automation	- تحسين الخدمة. - سرعة ضبط الحسابات - مساندة الرقابة المالية على البنوك.
	- تحويل الأموال إلكترونياً Electronic fund transfer	- سرعة الخدمة - تقليل العمل الورقي للعمليات ما بين البنوك (أعمال المقاصة)
	- إقامة النماذج الاقتصادية Econometric modeling	- تحليل أداء النظم الاقتصادية و تقييم الاستراتيجيات.
	- إدارة الاستثمارات Investment management	- تنظيم عائد الاستثمارات - تحليل المخاطر risk analysis.
	- نظم معلومات أسواق الأوراق المالية Stock exchange information systems.	- فورية بث المعلومات للمتعاملين. - استخراج إحصائيات السلاسل الزمنية TIME SRIES لتغير أسعار الأسهم والسندات والمؤشرات الاقتصادية الأخرى.

المصدر: د. نبيل علي: العرب وعصر المعلومات/ سلسلة عالم المعرفة/ طبعة 1994 / ص171.

وقد تكون أنظمة السمسرة من أسهل الأنظمة وصولاً للمنزّل، فمن السهل شراء أو بيع (100) سهم من أسهم مؤسسة IBM أو (كرايسلر) لأي عميل تتاح له تلك الأمكانية، ومن الممكن حل قضايا الأمن مثلما تم التعامل معها في موضوع المصرف المتزلي، وفي الواقع قد

⁽¹⁾ نفس المرجع السابق ص390.

يكون ممكناً ربط نظام السمسرة بنظام المصرف المنزلي للعميل، وعند إجراء المعاملات المالية للأسهم يكون من السهل إيداع أو سحب التمويلات من حسابه المصرفي وفقاً لذلك، كما أنه من الممكن التوسع في أنظمة السمسرة المنزلية لكي تكون جزءاً من نظام استثماري شخصي شامل، فيستطيع العملاء استخدام النظام لوضع أوامر شراء/ بيع إلكتروني عند وصول أثمان الأسهم إلى حد معين، وقد تتم المعاملات المالية أوتوماتيكياً بحيث تعكس حافظة العميل الاستثمارية والمالية portfolio تلك المعاملات، وربما يكون النظام المتكامل برمته على درجة عالية من الصقل والامتياز، وبذا قد يصبح أداة قوية في يد المستثمر بالصدفة وسميه المتحمس على حد سواء⁽¹⁾.

بات من المؤكد أن الثورة العلمية والتكنولوجية في التطور المستمر، يظهر إلى الوجود وسائل تكنولوجية حديثة في غاية السرعة والتطور في جميع مجالات الحياة وخاصة في مجالات الاقتصاد التي تعتبر عصب العولة وأداة صيرورتها، ومن المعلوم أن أسواق المال الوطنية والدولية هي الأخرى قد تستفيد من مزايا وجود التكنولوجيا الحديثة، وتتطور تبعاً لظهور أدوات وأساليب ووسائل مالية واقتصادية متطورة كباقي مجالات الاقتصاد الأخرى، ومن البديهي أن أسواق المال العالمية وبفعل ظهور العولة الاقتصادية قد قطعت أشواطاً إلى الأمام وبفضل الوسائل التكنولوجية الحديثة ولاسيما الاتصالاتية منها والمعلوماتية، قد ارتبطت الأسواق المالية العالمية جميعها واحدة بالأخرى، وأصبحت بمثابة سوق مالية واحدة. والمستثمرون يميلون دوماً لاكتساب معرفة بالتكنولوجيا، ومعظمهم لديه كوميوترات شخصية بالفعل سواء في المنزل أو في المكتب، ومعظمهم إن لم يكن جميعهم قد يكونون مهئين لتقبل كل جديد، بل يزداد حماسهم دوماً للتحرك قدماً نحو استخدام وكيل السمسرة الإلكتروني⁽²⁾.

(1) نفس المرجع السابق ص 390-391.

(2) نفس المرجع السابق ص 391.

جدول رقم (41)

معلومات عن حجم التعاملات لخمسة عشر بورصة أوراق مالية رئيسية

البورصة	عدد الشركات في		حجم التعاملات عام 1997 (مليون دولار أمريكي)		الوسيلة لكل شركة	
	1997/12/31		الاجمالي			
	محلية	أجنبية	محلية	أجنبية	محلية	أجنبية
(A) أوروبا						
هولندا	199	149	263.289	992	1.323.1	6.7
بلجيكا	138	127	29.317	4.550	212.4	35.8
ألمانيا	700	1996	1010.788	47.900	1-456.8	24.00
لوكسمبورج	56	228	560	19	10.00	0.1
فرنسا	740	184	404.073	10.248	546.00	55-7
سويسرا	216	212	538.513	28.344	2.493.1	133.7
المملكة المتحدة	2.046	467	833.195	1-156.295	407.2	2.476.0 0
النمسا	101	37	12.413	311	122.9	8-4
(B) طوكيو	1.805	60	894.249	1.392	495.4	23.2
(D) أستراليا	1.159	60	169.765	1-240	146.5	20-7
(C) نيوزيلاندا	135	55	10.021	487	74.2	8.9
(E) الولايات المتحدة						
نيويورك	2.271	355	5.255.745	484.908	2.314.3	1.365.9
ناسداك	5.033	454	3.866.420	615.262	768.2	1.355.2

المصدر: أ. د. أمين السيد أحمد لطفي / المراجعة الدولية وهوية أسواق رأس المال / القاهرة / طبعة 2003 / ص 494.

الخاتمة

بات واضحاً بأن ظاهرة العولمة بصورة عامة وظاهرة العولمة الاقتصادية بصورة خاصة قد هزت العالم وغيرت مجرى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولبست العلاقات العامة السائدة بين الدول ثوباً جديداً، فتغيرت الأفكار وتنورت عقول الإنسان ووسعت آفاق الرؤيا تجاه العلاقات الدولية وتجاه اسلوب ونمط الإنتاج والاستهلاك، وإنني خلال فصول هذا الكتاب تطرقت الى جملة من التطورات المواكبة لظاهرة العولمة الاقتصادية في دول العالم وفي منطقتنا وخاصة العراق وإقليم كردستان العراق وبالأخص محافظة السليمانية الذي أنتمي إليها، وفي نواحي عديدة نلخصها بما يأتي:-

1- ما لاجدال فيه بأن الدول الكبرى المتقدمة وخاصة الدول الأوروبية وأمريكا واليابان قد استفادت من إيجابيات هذه الظاهرة قبل غيرها من الدول وذلك بفضل الاختراعات والابتكارات العلمية التي ظهرت بصورة عامة في الدول المشار إليها أعلاه، والثورة التكنولوجية المتعاقبة التي حملت معها أحدث الصناعات المتطورة وجعلت المعامل والمصانع والمشاريع الإنتاجية في تطور وتحديث مستمرين وازدياد حجم الإنتاج وتصدير فائض الإنتاج الى الدول النامية والمتخلفة التي لم تستفاد من الظاهرة والياتها الأ قليلاً، ومعظم الدول العربية تقع داخل محيط الدول النامية المتخلفة اقتصادياً ومنها العراق وإقليم كردستان العراق.

2- هيمنة الدول الأوروبية الكبرى وأمريكا على المؤسسات المالية الدولية والتحكم بآلياتها، وتنظيم السياسات الخاصة بتلك المؤسسات بحيث تتلائم مع مصالحهم الاقتصادية والتجارية دون مراعاة مصالح الآخرين من الدول الفقيرة والمتخلفة اقتصادياً.

3- ظهور تكتلات اقتصادية وسياسية وتجارية إقليمية في المناطق المختلفة في العالم تنافس غيرها من التكتلات الأخرى في النواحي الاقتصادية والتجارية وكل تكتل تحاول

جاهداً أن تهيمن على اوسع رقعة ممكنة وعلى اكبر حصة من الموارد، والدول التي لا تنتمي الى التكتلات تواجه عراقيل جمة وصعوبات عديدة في التجارة والاستثمار.

4- الدول ذات الاقتصاد المتين هم الدول المهيمنين على اقتصاد العالم وعلى اكبر الأسواق حجماً والتي تمتاز بكثافة انتاجها وامتلاك فائض الإنتاج وانها ايضاً تستفاد من آليات النظام العالمي الجديد أكثر من غيرها.

5- وبما ان منظمة التجارة العالمية التي هي احدى دعائم ظاهرة العولمة الاقتصادية التي تضمنت لأزالة المعوقات والحواجز التي تعيق الحركة التجارية وتشجيع وتسهيل حرية الحركة و الانتقال لرؤوس الأموال والاستثمارات، إلا أنها قادت الى تحقيق مصلحة الدول الصناعية الكبرى والشركات العملاقة متعددة الجنسيات التابعة في اكثر الأحوال للدول الأوروبية واليابان و الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى وإن تلك الشركات قادرة ليست للهيمنة على اسواق العالم واغراق تلك الأسواق بمنتجاتها فحسب بل الى تغيير بعض الأنظمة التي تغاير ارادتها.

6- لوضع دعائم النظام العالمي الجديد اصبحت تطبق بمجمل سياسات الدول الصناعية الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تتسم بمتانة اقتصادها ومركزه في التجارة الخارجية، وجعل صندوق النقد الدولي الدولار العملة الرئيسة للصندوق وفرضتها على الأعضاء التعامل معها كعملة رئيسية تستخدم لتسوية العجز الحاصل في ميزان المدفوعات وتسوية المنازعات الخارجية، وبذلك قد خسرت معظم الدول النامية المدينة بسبب انخفاض سعر صرف عملتها مقابل الدولار والتي تعتبر العراق إحدى هذه الدول وأقليم كردستان ايضاً.

7- أحدثت ظاهرة العولمة الاقتصادية تغيرات جذرية في النواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واستفادت دول عديدة من هذه التغيرات ايجاباً منها اقليم كردستان العراق حيث نالت قسم من حقوقها السياسية والاقتصادية وتحررت من قيود العزلة الاجتماعية والاقتصادية كذلك العراق بشكل عام ايضاً حدثت في انضمامها وحالتها السياسية والاقتصادية تغيرات جمة تبعاً للتغيرات التي واكبت هذه

الظاهرة، والباحث لاحظ من خلال فصول بحثه هذا الخصائص العامة لظاهرة العولمة وبشكل عام هي تهميش الحدود الدولية، حرية التجارة و المبادلات، تنشيط حركة انتقال رؤوس الأموال والأشخاص، تطور فكرة السوق الحر والانفتاح الاقتصادي، وتطبيق النظام الليبرالي الداعي للديمقراطية في الحكم، واستفادت في هذه المبادئ عديد من الدول الدكتاتورية والمتخلفة وحدثت فيها تغيرات ونشرت فيها مبادئ حقوق الإنسان والشعوب وما لاشك فيها ترسيخ هذه المبادئ تأثرت على الوضع الاقتصادي في المنطقة العربية ونالت التنمية الاقتصادية فيها نسبة جيدة من الاهتمام ولوحظت تنشيط حركة الأسواق المالية وتقدم المبادلات المالية فيها بقدر معلوم.

8-

ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات قطعت شوطاً جيداً في ظل النظام العالمي الجديد إلا أن بالرغم من المزايا الإيجابية العديدة التي يتلقاها الفرد العادي في العراق وفي اقليم كردستان العراق من استخدام الأجهزة الحديثة لتقل وتبادل المعلومات واستعمال وسائل الاتصالات المتطورة في جميع المجالات لكنها أقل بكثير إذا ما قورنت بالمستوى التي عليها امريكا واليابان والدول الأوروبية، بل ان تلك الدول هم انفسهم صانعي هكذا التقنيات لذلك تعتبرون مصادر لكل المعلومات العلمية المفيدة للتقدم وللتغير.

9-

عما لاشك فيها ان وسائل المعلومات والاتصالات لها دور ريادي في تقريب الحضارات وتشابك الثقافات، استفادت منها الدول المتقدمة كثيراً في هذا المضمار، إلا ان الدول النامية والدول العربية منها لاتزال في بداية الطريق ونلاحظ كذلك ان العراق واطليم كردستان العراق في هذا المضمار ايضاً في بدايتها وفي دور التكوين. وعما نلتبس من الجهات التنفيذية في كلا من العراق واطليم كردستان العراق أصبحت لنا أمل بأن تتقدم كلتا المنطقتين في هذا الجانب ايضاً.

10-

عما ان شبكة الأنترنت احدثت ثورة عارمة في عالم الاتصالات والمعلومات واستخدمت في كافة المجالات المدنية والحوية ودفعت بالأمم بأن يكونوا اكثر تواصلاً وترابطاً فيما بينها في كافة النواحي، وكذلك لها اثر مباشر في تطوير الصناعات وزيادة

حجم الإنتاج كمأ ونوعاً في العالم المتقدم. إلا ان العراق واقلیم كردستان العراق الذي ينتمي الباحث إليها لم يحظيا بهذا القدر من التطور لأن الصناعة والأنتاج ليست لهما الوجود في كلتا المنطقتين الآ جزءاً يسيراً غير قابل للذكر. وان جميع مستلزمات الحياة اليومية قد تستورد من خارج الحدود و بالعملة الصعبة.

11- تطورت اسواق المال الدولية في ظل ظاهرة العولمة الاقتصادية من حيث الوسائل المستخدمة فيها من اجهزة الأنترنت ولوحات النشرات الألكترونية لأرسال الرسائل الالكترونية، ووسائل الاتصالات الحديثة التي سببت بأزدياد حجم التعاملين فيها بالأضطراب، واصبحت بمقدور الناس الاتصال والتعامل مع تلك الأسواق الدولية من اماكن بعيدة دون اللجوء الى الصالات. وكذلك لمس الباحث هذا التطور في اسواق المال في بعض الدول في الشرق الأوسط منها الدول العربية وخاصة الدول المطلة على الخليج، حيث تطورت فيها آليات السوق المالي والوسائل والأدوات المالية التي يتم التعامل بها، لكن مما يأسف أن اقليم كردستان العراق، تكاد تكون الأسواق المالية فيها معدومة. والعراق بشكل عام لم يكن حالها بأحسن منها وانما توجد في عموم القطر سوقاً واحدة وتقع في العاصمة وغير متطورة لا في الوسائل ولا في حجم التعاملات.

12- مثلما لم نلتص اية تطور للسوق المالي في العراق وفي اقليم كردستان العراق، كذلك لم نرى أية تطور في الأدوات المالية التي تتعامل بها في السوق المالي وانها تبدو بشكلها التقليدي القديم ولا تتعدى النوعين (الأسهم والسندات) وهي اسهم بعض الشركات في قطاع الخاص والسندات التي تصدرها الحكومة المركزية لتسوية ومعالجة بعض اختلالاتها في الميزانية العامة للدولة.

بينما الأوراق المالية في الدول المتقدمة عديدة وتطراً عليها بين فترة واخرى تغيرات وتطورات وتحسينات. وفي حين آخر يظهر نوع جديد وابتكار حديث، اضافة لعرض معظم الشركات والمؤسسات المختلفة اسهمها في السوق المالي اضافة الى عرض

اسعار انواع متعددة من السلع المنظورة وغير المنظورة ويتم تداولها دولياً وليست تنحصر داخل نطاق الدولة الواحدة.

13- الأسواق النقدية في العراق وفي اقليم كردستان العراق حالها حال الأسواق المالية فيها، حيث لا توجد بمعنى الكلمة سوق نقدي دولي في العراق. انقطع العلاقات المصرفية والتعاملات النقدية بين المصارف العراقية والمصارف الموجودة في اقليم كردستان العراق وذلك منذ العقد الأخير من القرن المنصرم. وبسبب الحرب الخليج الأخيرة انقطعت أيضاً العلاقات المالية والمصرفية والنقدية ما بين المصارف العراقية والمصارف الأجنبية والعربية وبحكم ان اقليم كردستان تقع داخل العراق تنطبق عليها نفس القواعد والملاحظات. وما جدير بالذكر لوحظت وجود علاقات بسيطة بين البنك المركزي وقسم من البنوك المركزية الأجنبية وذلك بقصد تحويل وتلقي عائدات النفط الخام العراقي. ولهذا السبب نرى بأن تطور اسواق المال وتنمية آلياتها تكون خلال سير التحويلات الألكترونية للأموال من وإلى السوق المالي بحرية تامة ودون عراقيل.

هذا وان التعاملات التي تجري في الدول العالم وخاصة الدول المتقدمة منها فاقت تحويل الإنسان، وان كل مصرف لديهم يعتبر مكان لارتكاز والتقاء جميع الأموال الدولية تتحول منها وإليها كافة الأموال النقدية والعينية ومن جميع انحاء العالم دون مشاكل وخلال ثوان معدودات، مما تساعد ذلك وتساهم في تنمية عمليات الاستثمار في الداخل وفي الخارج.

14- المصارف التي تعود للقطاع العام في العراق وفي منطقة اقليم كردستان هي كما كانت عليها قبل ثلاثين عاماً، اسلوب ونهج التعامل قديمان في أدائهما فأت عليهما الزمن، مكتنة المصارف في بداية الطريق، وسائل المعلومات والاتصالات الحديثة لم تستفاد منها كثيراً في هذا المجال اذا ما قورن مع ما هي عليها في الدول الاخرى، وبشكل عام المصارف المحلية لم تلي احتياجات الوقت الراهن ولا تتواءم مع التطورات الجارية والمستمرة في العالم، وهي الآن بأمر الحاجة إلى الأجهزة الألكترونية الحديثة وإلى

أليات ووسائل جديدة، وإلى استخدامات النقود الإلكترونية وتدويل علاقاتها بشكل عام و تلبي احتياجات الظروف الجديدة. واللاحق بركب الحضارة الغربية المتقدمة علينا بخطوات عديدة في مجال الخدمات المصرفية و المالية.

الاقتراحات

من خلال فصول هذا الكتاب، يمكن أن أشير الى بعض التوصيات والاقتراحات من اجل تطوير الأسواق المالية في العراق وفي اقليم كردستان العراق وخاصة محافظة السليمانية حيث أنتمي إليها، لمواكبة التطورات المتلاحقة في العالم المعاصر وفي ظل ظاهرة العولمة الاقتصادية ونلخصها بما يأتي:

- 1- تخصيص نسبة مقبولة من الميزانية الاستثمارية في العراق وفي اقليم كردستان لإنشاء السوق المالي الدولي المتطور والمزود بأحدث التقنيات الألكترونية.
- 2- الاستعداد التام لقبول النظام العالمي الجديد وآلياتها والتعامل مع ظاهرة العولمة بالإيجاب على امل ان نلتمس منها خيراً لمنطقتنا.
- 3- تشكيل هيئة الأوراق المالية في العراق وفي اقليم كردستان العراق لتعمل بدورها في سن بعض القوانين الخاصة بأسواق المال وآلياتها.
- 4- تشكيل لجنة أكاديمية مؤلفة من عدد من اساتذة الجامعات في مدن اقليم كردستان وفي العراق من اجل البحث العلمي وتزويد المختصين بالمشورة من اجل تطوير وتحسين آليات اسواق المال في المنطقة وتحديثها بعد فترة وأخرى.
- 5- توفير آفاق التعليم وتأهيل الكوادر بهدف تنمية القدرات العلمية والفنية لتؤهلهم القيام بالعمل في مجال اسواق المال.
- 6- فسح المجال لتدريب الكوادر من حاملي الشهادات الجامعية خارج القطر للاستفادة من العلوم المختلفة الخاصة بأسواق المال وخاصة في الدول التي تكون رائدة في هذا المضمار.
- 7- الاهتمام بالمعاهد والكليات التي تدرس فيها علوم الحاسبات بغية اعداد الكوادر النشطة ملمة بأمور الاتصالات وتلقي المعلومات الألكترونية.
- 8- فتح آفاق التعامل والتعاون مع معظم الدول والهيئات والمنظمات الأجنبية من اجل دعم مسيرة تطوير اسواق المال في اقليم كردستان وفي العراق.

- 9- التمسك بمبدأ الانفتاح الاقتصادي والسوق الحر والعمل على تطويرها و توسيع آفاقها بغية فسح المجال لرؤوس الأموال الأجنبية الدخول في منطقة أقليم كردستان العراق وتشجيع استثمارها وتوظيفها في مجال انشاء الوحدات والمشاريع الإنتاجية في مختلف المجالات التي تعتبر دعماً لتنمية اقتصادنا الوطني.
- 10- الاهتمام بالمصارف التي تعتبر من أهم الأسواق النقدية في إقليم كردستان العراق وفي العراق وتزويدها بأحدث الوسائل الاتصالية والمعلوماتية والحاسبات الألكترونية ومكننة حساباتها بغية توسيع دائرة علاقاتها الداخلية والخارجية، والتهيأ لتلقي التحويلات والقيام بمهامها كوسيط لقبض ودفع الأموال المتنوعة، واستخدام النقود الألكترونية بكافة انواعها المختلفة لأستعمالها في داخل وخارج الإقليم.
- 11- نشر وحي الثقافي بين المواطنين لتقبل التطورات المؤاتية مع ظاهرة العولة والتعامل مع السوق المال والألغام بأمور مبتكرات العلم الجديد حولها.
- 12- الاهتمام باستقرار وأمن المنطقة وسلامة مواطنيها وسلامة المؤسسات المالية، لأن باستتباب الأمن والاستقرار تشجع الاستثمار، تتوجه إليها رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية لغرض الاستثمار الأمثل.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:-

- 1- القرآن الكريم: سورة الشعراء الآيات (83 - 85).
- ب) الكتب:
 - 1- لستروثارو: ترجمة احمد فؤاد بليغ/ لاصراع على القمة/ سلسلة عالم المعرفة 1995.
 - 2- د. فرانك كيلش: ترجمة حسام الدين زكريا/ ثورة الأنفوميديا/ مراجعة عبدالسلام رضوان/ سلسلة عالم المعرفة 2000.
 - 3- بيل جيتس: المعلوماتية بعد الإنترنت/ ترجمة عبدالسلام رضوان/ سلسلة عالم المعرفة/ 1998.
 - 4- د. حازم البيلاوي: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر/ سلسلة عالم المعرفة 2000.
 - 5- د. فؤاد مرسي: الرأسمالية تمهد نفسها/ سلسلة عالم المعرفة 1990.
 - 6- د. عبدالحق عبدالله: العالم المعاصر و الصراعات الدولية/ سلسلة عالم المعرفة 1989.
 - 7- لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي: ترجمة مجموعة من المترجمين/ مراجعة عبدالسلام رضوان/ جيران في عالم واحد/ سلسلة عالم المعرفة 1995.
 - 8- آر. إيه بوكانان: الآلة قوة وسلطة/ ترجمة شوقي جلال/ سلسلة عالم المعرفة 2000.
 - 9- د. ماهر شكري: العمليات المصرفية الخارجية/ طبعة عام 2004 الأردن.
 - 10- حسن لطيف كاظم الزبيدي: العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث/ الطبعة الأولى 2002.
 - 11- د. حسين عبدالحادي: العولمة الثيوليبرالية وخيارات المستقبل/ الطبعة الأولى 2004/ المملكة العربية السعودية.
 - 12- هاشم حيدر: السيولة النقدية الدولية و البلدان النامية/ بيروت 1977.

- 13- د. غازي عبدالرزاق النقاش: التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية/ الطبعة الثانية 2001 الأردن.
- 14- د. السيد ولد أباه: اتجاهات العولمة/ الطبعة الأولى 2001.
- 15- جاك أذا: عولمة الاقتصاد من التشكل الى المشكلات/ ترجمة/ د. مطانيوس حبيب دمشق/ الطبعة الأولى 1998.
- 16- د. محمد عوض عبدالجواد & أ. علي ابراهيم الشديقات: الاستثمار في البورصة/ الطبعة الأولى 2006 الأردن.
- 17- د. عبدالحكيم مصطفى الشرقاوي: العولمة المالية و امكانات التحكم/ اسكندرية/ 2005.
- 18- د. عبدالغفار حنفي: الاستثمار في بورصة الأوراق المالية/ الاسكندرية 2004.
- 19- د. عامر لطفي: البورصة اسس الاستثمار والتوظيف/ الطبعة الأولى 1999 سورية.
- 20- د. عادل حسن: التنظيم الصناعي وإدارة الإنتاج/ مطبعة دار النهضة الغربية/ بيروت.
- 21- د. ماهر كنج شكري ومروان عوض: المالية الدولية/ الطبعة الأولى 2004 عمان.
- 22- حيدر حميد الدهوي: العولمة والقيم/ دمشق الطبعة الأولى 2004.
- 23- د. حسن حنفي ود. صادق جلال العظم: ما العولمة/ الطبعة الثانية 2000.
- 24- كمال مجيد: العولمة والدولة/ الطبعة الأولى 2002/ دار الحكمة لندن.
- 25- كنيث بلانكارد ومايكل او. كوتور: الأخلاق الحديثة للإدارة/ ترجمة د. عدنان سليمان/ شباط 2000 الطبعة الأولى.
- 26- د. دريد درغام: اساسيات الإدارة المالية الحديثة/ الطبعة الأولى 1999.
- 27- شاكور محمد ذياب: ما العولمة/ الطبعة الأولى 2004.
- 28- توفيق عبدالرحيم يوسف: الإدارة المالية الدولية/ الطبعة الأولى 2004 عمان.
- 29- حسن النجفي: التحويل الخارجي في القضاء والعمل/ سنة 1975.
- 30- د. شوقي ناجي جواد: إدارة الأعمال الدولية/ الطبعة الأولى 2002/ عمان.

- 31- دكتورة نهال فريد مصطفى & دكتورة نبيلة عباس: اساسيات الأعمال في ظل العولمة الطبعة الأولى 2005 اسكندرية-مصر.
- 32- سلامة كيلة: العولمة الراهنة/ الطبعة الأولى 2006 سورية.
- 33- د. عمر حسن احمد بدران: الإنسان والعولمة/ المصر.
- 34- عادل محمد رزق: الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية/ طبعة عام 2004 القاهرة.
- 35- عبدالمجيد المهيلمي: التحليل الفني للأسواق المالية/ الطبعة الثانية 2005.
- 36- غاندي محمد عبدالكريم الكسزان: أثر التكنولوجيا والمعلوماتية في المجتمع العربي ثقافياً، سياسياً.
- 37- برايان كويل: السندات الحكومية/ اعداد قسم الترجمة بدار الفاروق بمصر/ الطبعة العربية الأولى 2006.
- 38- برايان كويل: الحماية في مخاطر العملة/ اعداد قسم الترجمة بدار الفاروق بمصر الطبعة الأولى 2006.
- 39- برايان كويل: صفقات العملة الآجلة/ اعداد قسم الترجمة بدار الفاروق بمصر الطبعة الأولى/ 2006.
- 40- برايان كويل: التحكم في تدفق الأموال/ اعداد قسم الترجمة بدار الفاروق بمصر الطبعة الأولى/ 2006.
- 41- ثول كير كيرايد: العولمة الضغوط الخارجية/ ترجمة د. رياض الأبرش/ الطبعة الأولى 2003 المملكة العربية السعودية.
- 42- ترجمة و اعداد/ بشر الموصلي: البورصة/ الطبعة الأولى 2003 سورية.
- 43- د. عبدالحفي يحيى زلوم: نذر العولمة/ الطبعة الثانية 2000 الأردن.
- 44- د. محمد علي حوات: العرب والعولمة/ الطبعة الأولى 2002 القاهرة.
- 45- سمير اللقمانى: منظمة التجارة العالمية/ الطبعة الأولى 2003 الرياض.
- 46- د. محمد عمر الحاجي: ظاهرة العولمة الاقتصادية/ الطبعة الأولى 2001 سورية.

- 47- د. وسام ملاك: الظواهر النقدية على المستوى الدولي / الطبعة الأولى 2001 / لبنان- بيروت.
- 48- بيار يرجه: السوق النقدية / الترجمة علي مقلد/ الطبعة الأولى 1978 من منشورات عويدات/ بيروت.
- 49- مراد شلباية: خطوة خطوة في تعليم الأنترنت / الطبعة الأولى 2002.
- 50- نادر الفرد قاحوش: العمل المصرفي عبر الأنترنت / طبعة عام 2000 / الأردن.
- 51- برهان غليون: ما بعد الخليج أو عصر المواجهات الكبرى / الطبعة الأولى 1992 القاهرة.
- 52- د. نبيل علي: العرب و عصر المعلومات / سلسلة عالم المعرفة 1994.
- 53- د. محمد سمير الصبان & د. عبدالوهاب نصر علي: المراجعة الخارجية المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق / طبعة 2002 القاهرة.
- 54- د. جمال محمود الكردي: عولة التكنولوجيا من الناحية القانونية / الطبعة الأولى القاهرة 2001.
- 55- بطرس بطرس غالي: الديمقراطية هي الحل لمخاطر العولة / الترجمة أمينة الأعصر الطبعة الأولى 2002.
- 56- د. جورج فرم: التبعة الاقتصادية / الطبعة الأولى 1980 لبنان.
- 57- د. امين السيد احمد لطفي: المراجعة الدولية وعولة اسواق رأس المال / طبعة عام 2003 القاهرة.
- 58- د. عبدالمطلب عبدالحמיד: العولة و اقتصاديات البنوك / الطبعة الأولى.
- 59- دانا حمه باقي عبدالقادر: السرية المصرفية في اطار تشريعات غسل الأموال / طبعة عام 2005.
- 60- د. اكرم حداد & مشهور هذلول: النقود والمصارف / الطبعة الأولى 2005 عمان.

- جـ . المراجع الإلكترونية العربية:-
- 1- د. محمد إبراهيم محمود الشافعي: النقود الإلكترونية/ على موقع مدينة الرياض 2005 /7 /13.
 - 2- أ. حسان خضرم: منظمة التجارة العالمية – الآليات والقواعد العامة والاتفاقيات/ المعهد العربي للتخطيط أبريل-2005.
 - 3- صندوق النقد العربي: قاعدة بيانات اسواق الأوراق المالية العربية/ النشرة الفصلية – الربع الثالث 2006 العدد السابع والأربعون.
 - 3- صندوق النقد الدولي: لمحة عن دور صندوق النقد الدولي/ مدخل الصندوق 2007 /10 /2.
 - 4- عبدالعزيز الصقيري: تقرير عن العولمة السياسية – نظرة تاريخية.
 - 5- جودت هوشيار: تقرير عن الحركات المناهضة للعولمة في 2005 /12 /13.
 - 6- د. محمد سلطان السهلي: تقرير عن السلوك الاستثماري وكيف يصنف المستثمر نفسه في سوق الأسهم/ على موقع مدينة الرياض في 2005 /7 /17.
 - 7- علي عبدالله: مجلة النبأ- العدد 57- العولمة التحديات والأبعاد المستقبلية في 2007 /1 /4.
 - 8- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: التقرير الاقتصادي العربي الموحد/ ايلول 2006.
 - 9- انيس القدحجي: الشرق الأوسط – جريدة العرب الدولية/ في 2006 /12 /26.
 - 10- صندوق النقد العربي: النشاط الأقراضي/ مجلة عدد شهر يونيو- 2003.

ثانياً: المراجع الانكليزية:

1. Barbara Parker, Globalization and Business Practice, SAGE Publications, London 1998.
2. Edwin J. Elton & Martin J. Gruber, Modern Portfolio. Theory and investment Analysis, New York. 1991.
3. Madura I, Financial Markets and Institution. New York, West Pulishing company 1992.
4. Steiner, Bob, Foreign Exchange and Money Markets, Thoery practice and Risk, Butter worth- Heineman, Oxford, 2002.

ثالثاً: المراجع الالكترونية الانكليزية:-

1. THE MICRO BANKING BULLETIN – Trend Lines – ISUE – 10/ March 2005.
2. A PUBLICATION DEDICATED TO THE PERFORMANCE OF ORGANIZATIONS THAT PROVIDE BANKING SERVICES FOR THE POOR.



Phenomenon of economic globalization And their impact on global financial markets

ظاهرة العولمة الاقتصادية

وتأثيراتها على أسواق المال العالمية

العولمة كظاهرة اقتصادية سرعان ما تطورت بفضل الثورة التكنولوجية الثالثة وتقدم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتأثيرها في مجال الاقتصاد وخصوصاً في أسواق المال وفي العلاقات الاقتصادية الدولية، فالعولمة ليست بواحد جديد لتظهر على العالم في الربع الأخير من القرن العشرين، بل هي تطور مستمر منذ الثورة الصناعية بل وقبلها والاندماج بين ما هو قديم و بين عناصر ومكونات عصر الجديد، فالعولمة هي تفاعل بين صفات مكونات عناصر قديمة ومكونات عناصر عصر الجديد ومن هنا نرى أن العولمة الاقتصادية تعني حرية الأسواق وتوسيع الأسواق وإزالة المعوقات والحواجز بين الدول ليصبح العالم أمام سوق عالمية واحدة، وإزالة السوق الوطنية من أجل السوق العالمية.

وانتهاج أسلوب الليبرالي في الحكم، وتغليب فكرة السوق علم الأخرى وظهور أسواق دولية جديدة وأسواق المال الدولية، وعلا أصبحت كل شيء خاضعة لمنطق السوق وإحكامها وعلى ضوء شيء عالمية، ولا يتعلق الأمر بالسلع والخدمات فقط بل يتعدى جميع الأشياء وإلى جميع العلاقات الدولية.



الأردن - نارد - شارع الجامعة / ٧٧٣٣٣٣ - ٩٢٢ / فاكس : ٧٣٣٩٩٠٩ / ٩٢٢ / الرمز البريدي : ٢١١١٠ / صندوق البريد : ٢٢٦٩

البريد الإلكتروني : almarkob@yahoo.com / الموقع الإلكتروني : www.almakob.com